

جـــــــــامـــــــــعة بــــــاتـــنة – 1–

كـلية الـــحقوق والعــــلوم الســـياسية

قسم العلوم السياسية



دور حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية: حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: سياسة مقارنة

إعداد الطالب:

كـــيم سمـــير

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د ناجي عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	أ.د صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
02	أ.دعبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	مشرفا ومقررا
03	د محمود شرقي	أستاذ محاضر- أ-	جامعة البليدة2	عضوا مناقشا
04	د.عبد الله راقدي	أستاذ محاضر- أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
05	د.محمد شاعة	أستاذ محاضر- أ-	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
06	د.كربوسة عمراني	أستاذ محاضر- أ-	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016



University of Batna- 01-



Faculty of law and Political Science

Department of Political Science

The rôle of electoral governance in the activation of electoral participation : the case of Algeria

Thesis submitted for the requirements of Doctorat Es-Sciences in Political Science. Field : Comparative Politics

Submitted by: **Supervisor :**

Kime Samir **Pr: Nadji Abdennour**

Board of Examiners

	The Names	Original University
Chairman	Prof : Salah Ziani	Batna1 University
Supervisor	Prof :Abdennour Nadji	Annaba University
Examiner	Dr :Mahmoud Chergui	Blida2 University
Examiner	Dr :Abdellah Ragdi	Batna1 University
Examiner	Dr :Mohamed Chaa	M' Silla University
Examiner	Dr :Kerboussa Amrani	Biskra University

Accademic Year : 2015-2016

شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير ونشكره على منته وفضله أن وفقنا في إعداد هذه الأطروحة ، فله الحمد في الأول والآخر.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم﴿ لايشكر الله من لم يشكر الناس﴾ فإنه من دواعي الإحترام والتقدير والإعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذي الدكتور ناجي عبد النور.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الأطروحة .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الكرام الذين تكونت على أيديهم من الإبتدائي إلى الجامعة.

إلى كل من أنار دربي ومشواري العلمي ولو بكلمة.



الإهداء

أهدي ثمرة هذا المنتوج العملي إلى والدي الكريمين.

إلى سندي في الحياة، ومرافقتي في إتمام هذه الأطروحة زوجتي الكريمة.

إلى إبني الغالي أنس عبد الرحمن.

إلى كل إخوتي وأخواتي: مسعود وزوجته، نسيمة، آمال، كريمة، يسرى.

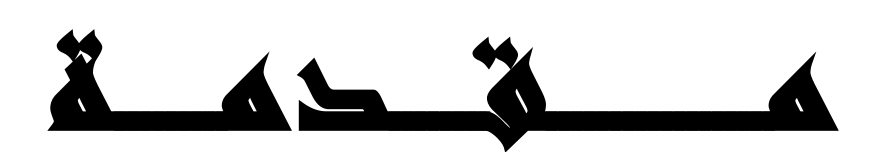
إلى روح المرحوم والد زوجتي: العربي.

إلى أم زوجتي : الحاجة الفاضلة الحنونة رويلة.

إلى عائلتي الثانية: عبد الرزاق وزوجته، فوزي وزوجته، كريمة ،منير ، عزيزة ،داود، حبيبة،فاروق، لميس، يارا، أميمة. ميدو، أيوب، رامي.

إلى كتاكيت العائلة: أبرار بريق الإيمان، أروى، أسيل، إياد، زكرياء، معتز، مؤيد، وائل، أدم.




مقدمة

مـــــقــــــــــدمـــــة

- تقديم الدراسة:

يشكل مفهوم الحوكمة محور إهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين، بإعتباره مفهوم متعدد التوظيف والإستعمال ، نظرا لتعدد أوجه تناوله من عدة جوانب إقتصادية كمرحلة أولى، ومن ثم إعتماده في مجال العلوم الإدارية والقانونية والسياسية، ويعد مصطلح الحوكمة من المفاهيم الحديثة الواسعة المضمون ،والذي يشير بشكل عام إلى الأسلوب الرشيد لممارسة السلطة.

بناء على ماتقدم فقد تزايد إستخدام مفهوم الحوكمة من المنظور السياسي خصوصا من طرف المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، خصوصا من بداية فترة التسعينات من القرن العشرين، وربطه بمسألة المشروطية السياسية، أي ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تحقيق الحوكمة الجيدة مقابل الحصول على مساعدات ذات طابع إقتصادي.

تأسيسا على ذلك فقد تزايد الوعي بأهمية ربط الحوكمة بالديمقراطية بشكل مباشر، وهو مايسمح من خلق آليات تساهم في تفعيل دور المواطن والحد من إقصائه من الحياة السياسية خصوصا في النظم الشمولية لتكريس القيم الديمقراطية. وتهدف الحوكمة في هذا السياق إلى تعزيز قيم الشفافية والمشاركة والمصداقية والمساءلة.

وعلى إعتبار أن الحوكمة تشير إلى الطريقة المثلى والجيدة في التسيير، فقد تزايد الإهتمام بتوظيف هذا المصطلح في مجال العملية الإنتخابية، رغم أن إستخدام مصطلح الحوكمة الإنتخابية في الأدبيات السياسية المقارنة لايزال حديثا جدا ، وأخذ هذا المصطلح أهمية خاصة كونه يقدم منظورا جديدا لكيفية تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية.

بناء على ماتقدم فقد شهدت العملية الإنتخابية في السنوات الأخيرة العديد من التعديلات التنظيمية والإجرائية في طريقة تنظيمها، حيث بدأ الإهتمام المتزايد بإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتقديم الخدمات الإنتخابية، وكذا فسح المجال أمام مزيد من الإستقلالية للإدارات القائمة على تنظيم الإنتخابات، إضافة لذلك التأكيد على ضرورة تحقيق مستويات التمثيل المختلفة، وكذا تحقيق قيم النزاهة والمصداقية والشفافية في إدارة وتسيير العملية الإنتخابية.

إضافة إلى ذلك فإن الوقت الذي تزايدت فيه مراقبة العمليات الانتخابية، بدأ الاهتمام ومنذ أواسط التسعينات بالتحول من التركيز على نقص الخبرات والفجوة المعلوماتية في مجال إدارة العملية الإنتخابية إلى التركيز على ما يعرف بفجوة المصداقية الخاصة بالمؤسسات الانتخابية، والمتمثلة في تراجع مستويات الثقة العامة في نزاهة ومهنية الإدارة الانتخابية وفاعليتها.

في هذا السياق تشير الدراسات الحديثة على العلاقة الوطيدة بين الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية وتعزيز ثقة المواطنين في العملية الإنتخابية بشكل عام وتحفيزهم للمشاركة الإنتخابية، وذلك على إعتبار أن المواطن يعد أحد الركائز الهامة لتقييم جودة إدارة العملية الإنتخابية، وينعكس ذلك جليا في مستويات المشاركة الإنتخابية في مختلف الإستحقاقات الإنتخابية المنظمة.

بالإنتقال إلى الجانب العملي فقد شهدت المنظومة الإنتخابية في الجزائر العديد من التحولات والإصلاحات على مختلف المراحل ،خصوصا مع إقرار المرحلة التعددية منذ **1989**، وقد تضمن الإصلاح الإنتخابي في هذه المرحلة بشكل أساسي تطوير وتعديل النظام الإنتخابي من أجل التكيف مع الظروف السياسية والقانونية المرتبطة بهذه المرحلة.

في هذا السياق قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات على الصعيد السياسي والقانوني، حيث تم التأسيس لترسانة من القوانين التنظيمية لعدة مجالات تتعلق أساسا بتنظيم المنافسة السياسية، وإصلاح العملية الإنتخابية.

حيث شهد عام **2012** إعتماد قانون إنتخابي جديد تضمن مجموعة من الضمانات لأجل تنظيم وإدارة جيدة للعملية الإنتخابية كمحاولة من السلطة لأجل إعادة ثقة الناخبين بالعملية الإنتخابية كأداة للتغيير السلمي في ظل ماشهدته التجارب الإنتخابية السابقة من ممارسات أخلت بالوظيفة الجوهرية للعملية الإنتخابية .

وعلى هذا الأساس فقد راهنت السلطة الحاكمة في الجزائر على تسجيل مستويات قياسية للمشاركة الإنتخابية من خلال تنظيم الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، وذلك بالنظر لمجموعة

الضمانات القانونية والسياسية التي تعتبرها السلطة كافية لأجل ضمان إنتخابات حرة ونزيهة ، وعليه فقد شكل هذا التوجه مجالا للبحث حول العلاقة بين الضمانات والأساليب المتاحة، وإنعكاس ذلك على مخرجات العملية الإنتخابية من خلال تحقيق مستويات فعالة للمشاركة الإنتخابية.

– أهمية الدراسة:

تظهر الدراسات والأدبيات المتعلقة بالعملية الإنتخابية بأن مسألة إدارة وتنظيم الإنتخابات أصبحت تحظى بأهمية كبيرة على غرار الإهتمام بإصلاح النظم الإنتخابية، وذلك من طرف العديد من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية مهتمة بالشؤون الإنتخابية مثل المنظمة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (**IDEA**) والمنظمة العالمية لتعزيز النظم الإنتخابية(**IFES**).

بناء على ماتقدم تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال مايلي:

أ- الأهمية العلمية:

– الإطلاع على أهم الإضافات المعرفية الحديثة المتعلقة بتطوير إدارة العملية الإنتخابية، خصوصا ماتعلق بعمليات الإصلاح الإنتخابي، وتحقيق الجودة الإنتخابية.

– إختبار القدرة التفسيرية للنماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية، وذلك من حيث القدرة على التعميم، وكذا القدرة على بناء معايير وقيم مشتركة على المستوى العالمي لأجل تفسير المشاركة الإنتخابية.

– إبراز أهمية الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية كآلية لتحقيق المزيد من القيم والممارسات العملية المساهمة في تحقيق الحوكمة الإنتخابية.

– أهمية الربط بين الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية، وذلك بالنظر لأن التنظيم الجيدة للعملية الإنتخابية يدخل ضمن السياسات العامة التي يجب على أي نظام سياسي أن يحرص عليها من أجل كسب المزيد من المشروعية والكفاءة والفعالية السياسية.

– إبراز أهمية السياق المحيط بإدارة العملية الإنتخابية، سواء على الصعيد السياق السياسي والقانوني والإجتماعي لما له أهمية في تفسير الأهداف الوظيفية للعملية الإنتخابية من جهة ، وقياس فعالية المشاركة الإنتخابية من جهة أخرى.

ب-الأهمية العملية:

- أهمية إيجاد دراسات تركز على الجانب الميداني في دراسة المشاركة الإنتخابية والعملية الإنتخابية بشكل عام، تأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي والحضاري للدول العربية، وخصوصية البيئة السياسية والقانونية والإجتماعية للمجتمع الجزائري.

- تساهم الدراسة الميدانية للمشاركة الإنتخابية في الجزائر في توضيح أهمية البعد المؤسساتي للعملية الإنتخابية في التأثير على قرار الناخبين، وتحقيق إجماع إيجابي حول فعالية العملية الإنتخابية في حد ذاتها.

- توضيح أهمية بقية العوامل المتحكمة في المشاركة الإنتخابية، والتي شكل محل تنافس مع الجانب التقني والإداري في تسيير العملية الإنتخابية، وهو ماتتيحه الدراسة الميدانية العملية للمشاركة الإنتخابية في الجزائر.

- ضرورة إيجاد عوامل تفسيرية لمختلف صور المشاركة الإنتخابية لدى الناخب الجزائري، لاسيما الأشكال الجديدة للتعبير عن السلوك الإنتخابي كالإمتناع عن التصويت أو التصويت بالأوراق البيضاء.

- أهـــداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن توضيحها كمايلي:

- تحديد أهم المعايير الضامنة لنزاهة وجودة العملية الإنتخابية من المنظور الدولي، وقابلية التجسيد العملي لهذه المعايير في مختلف دول العالم، وفي الجزائر بشكل خاص.

- توضيح العلاقة بين الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية الفعالة.

- تحديد السياق التنظيمي والقانوني الذي جرت فيه الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014.

- دراسة مختلف العوامل المتحكمة في المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014.

– مبررات إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، وذلك على النحو التالي:

أ- الأسباب الذاتية:

– الرغبة البحثية لدى الباحث من أجل خوض مجال مهم يشكل محور إهتمام كبير في المرحلة الراهنة، وهو مجال الدراسات الإنتخابية.

– طبيعة التخصص الذي ينتمي إليه الباحث وهو السياسة المقارنة، حيث تعد الدراسات الإنتخابية أحد أهم المجالات الحديثة للبحث.

– الرغبة في تقديم دراسة تتسم بالبعد النفعي، وذلك من خلال العمل على تقديم توصيف علمي يراعي خصوصية المجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت الإستفادة من الأطر التحليلية للدراسات الغربية.

ب- الأسباب العملية:

– خصوصية الأوضاع الداخلية والسياق المحلي الذي جرت فيه الإنتخابات الرئاسية الجزائري **17 أفريل 2014** ، وذلك بالنظر لتزامن تنظيم هذه الإنتخابات مع مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحقيق النزاهة الإنتخابية، وهو مايستدعي إختبار مدى فعالية هذه الإصلاحات على توجهات الناخبين نحو العملية الإنتخابية.

– الرغبة في تفسير التوجه الإمتناعي والمقاطع السائد الذي أصبح سمة لأي إستحقاق إنتخابي في الجزائر بعد أن كان يخص الإنتخابات التشريعية والمحلية فقط.

– خصوصية السياق الإقليمي الذي جرت فيه الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **2014**، حيث يشهد السياق الإقليمي مايسمى الحراك العربي، وهو مايستدعي دراسة أثر هذا التوجه على الإصلاح السياسي في الجزائر من جهة ، وطبيعة المشاركة الإنتخابية من جهة ثانية.

– الدراسات السابقة:

إن إستعراض البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع قد يفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم لموضوعه، وكذا إضافة قيمة معرفية جديدة في الموضوع المدروس، على ضوء ذلك سيتم إستعراض أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية، وذلك على النحو التالي:

أ- الدراسات الجزائرية:

في هذا السياق نجد العديد من الدراسات التي تناولت العملية الإنتخابية في الجزائر ومنها:

1- دراسة للباحث **ناجي عبد النور**، وهي عبارة عن مقال صادر في **مجلة سياسات عربية في العدد الحادي عشر نوفمبر 2014**، والموسومة ب: **" الإنتخابات الرئاسية 2014 وعسر المرحلة الإنتقالية"**. حيث حاول الباحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات، وهي كالتالي:

- هل ستنجح الانتخابات في الجزائر في تجاوز المرحلة الانتقالية ؟
- ما الاثر الذي ستحدثه نتائج الانتخابات الرئاسية على المشهد السياسي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر المتغير الإقليمي في العملية الانتخابية في الجزائر؟
- كيف يمكن تفسير نتائج الانتخابات وسلوك الناخب الجزائري؟

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- جرت الانتخابات وسط حالة ارتباك وانقسام في المشهد السياسي بشكل غير مسبوق وعدم الاتفاق على موقف موحد من مسالة التغيير السياسي وكيفية تجاوز المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

- كشفت الانتخابات عن بعض الممارسات والمعضلات التي قد تفقد الآلية مفعولها ووظائفها السياسية، حيث ظهرت الانتخابات وأنها محسومة وجرت الحملة بالوكالة في صورة منفصلة عن جمهور الناخبين، تخللتها أعمال عنف غذتها خطابات إستفزازية وإحياء نعرات جهوية، إضافة إلى ظاهرتي التهديد والتهديد المضاد، ونتيجة التخوف من تحول الصراع الانتخابي إلى أعمال عنف جماهيري يؤثر على إستقرار وأمن الجزائر المرتبط بالأمن الاقليمي .

- أظهرت نتائج الإنتخابات رغبة المنتخبين في تبني الإستمرارية على التغيير داخل النظام السياسي.

- كشفت نتائج الإنتخابات عن الوعاء الانتخابي الذي تمتلكه الأحزاب السياسية وعجزها عن إستقطاب الجماهير والتعبير عن مصالحها.

2- دراسة للباحث **مراد بن سعيد** وهي عبارة عن مقال صادر عن **المجلة العربية للعلوم السياسية في عددها 43-44 صيف 2014** والموسومة بـ **" إنتخابات الرئاسة الجزائرية تراجع أم تقدم".**

حيث ركز الباحث على تحليل الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014** في مختلف محطاتها، بداية من السياق العام وماميزه من متغيرات كثيرة، إضافة إلى تحليل طبيعة المترشحين والحملة الإنتخابية، ومن ثم إنعكاس نتائج هذه الإنتخابات على الصعيدين الداخلي والخارجين وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن نتائج الإنتخابات الرئاسية الجزائرية أكدت على التوجه الإمتناعي للناخبين، إضافة إلى النسبة الهائلة من الأصوات الملغاة، وكذا ظاهرة الجهوية في التصويت.

3- دراسة للباحث **عبد القادر عبد العالي** وهي عبارة عن مقال صادر في مجلة **دفاتر السياسة والقانون في العدد العاشر جانفي 2014**، والموسومة بـ **" الهندسة الإنتخابية: الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"**. حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على تحليل دور الهندسة الإنتخابية في الترسيخ الديمقراطي ورفع التمثيل السياسي وتحسين كفاءة النظم الإنتخابية، وقد توصل إلى أن الهندسة الإنتخابية ليست ضامنا أكيدا للتحول الديمقراطي ، وإنما يرتبط دورها الوظيفي من خلال طبيعة النظم السياسية، حيث يمكن أن تكون أداة من أجل تجديد شرعية النظم التسلطية.

4- دراسة للباحث **محمد خداوي** وهي عبارة عن مقال صدر في مجلة **دفاتر السياسة والقانون** في عددها **رقم 07** في سنة **2012 والموسوم بـ " الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"** ، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على واقع الإنتخاب في الوطن العربي من حيث بعده الأنثروبولوجي ومدلوله الإجتماعي والسياسي على مستوى الوحدات الإجتماعية التقليدية ،وقد توصل الباحث إلى أن السلوك الإنتخابي في الوطن العربي لازال يخضع لولاءات تقليدية عشائرية، وهي سمة تنطبق على الثقافة السياسية العامة للمجتمع.

ب- الدراسات الغربية:

في هذا السياق نشير إلى الكثير من الدراسات النظرية التي تم إعدادها من طرف باحثين أو من طرف مراكز بحث حكومية وغير حكومية، والتي تناولت موضوع الحوكمة الإنتخابية، والإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية ومنها:

1- دراسة للباحث **رفاييل لوبيز بينتور Lopez Pintor Rafael** ، وهي عبارة عن كتاب بعنوان **أجهزة إدارة الإنتخابات كمؤسسات للحوكمة" Electoral management bodies as an institutions of Governance"** والصادرة عن المركز الإنمائي للأمم المتحدة في **2010** ،وذلك بالتعاون مع عدة هيئات حكومية وغير حكومية مختصة في الشؤون الإنتخابية، حيث ركزت الدراسة على الأبعاد المؤسسية لتعزيز الأنظمة الإنتخابية، إضافة إلى قضايا متصلة بأجهزة إدارة الإنتخابات، وذلك من خلال تصنيف 148 دولة وفقا لنمط إدارة الإنتخابات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أجهزة إدارة الإنتخابات في شتى أنحاء العالم تكاد تكون على نحو متزايد دائمة وثابتة ومستقلة عن الجهاز الحكومي، وأن هذا النمط من البناء المؤسساتي ثبت أنه أكثرا توفيرا في التكلفة من أجهزة الإنتخابات الخاصة أو المؤقتة.

2- دراسة للباحثة **Sarah Birch** وهي عبارة عن مقال صدر في **"مجلة الدراسات الإنتخابية"، " Electoral Studies " العدد 27 سنة 2008**، تحت عنوان **" Electoral institutions and popular confidence in electoral processes: A cross- National analysis"**، حيث ركزت الباحثة على دراسة العلاقة بين دور الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية في تعزيز ثقة المواطنين في العملية الإنتخابية، ومن ثم تحفيزهم للمشاركة الإنتخابية، حيث توصلت الباحثة إلى أن الثقة في الإدارة الإنتخابية تشكل جزءا من المشروعية التي يجب أن يتمتع بها أي نظام سياسي.

3- دراسة للباحث **آلان وول Alan Wall** بالإشتراك مع مجموعة من الباحثين بعنوان: **" أشكال الإدارة الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات"،" Electoral Management Design : The International IDEA Handbook"** ، والصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات سنة **2006** ، حيث ركزت هذه الدراسة على تقديم التجارب والمعرفة المتراكمة التي تم جمعها من حول العالم فيما يتعلق بالإدارة الإنتخابية ، ومايخص دورها ومهامها وكذا تنظيمها وتمويلها وإدارة شؤونها.

بناء على ماتقدم فإن مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها ستحاول أن تعتمد على منطق التبيئة، أي دراسة العلاقة بين الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية في ضوء السياق البيئي السياسي والقانوني والإجتماعي للمجتمع الجزائري.

إضافة إلى إعتماد الأسلوب الميداني في دراسة المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014** ، وهو مايضفي على الدراسة الطابع الكمي الإمبريقي الذي لايكتفي بالأطر النظرية للدراسة بل محاولة إختبار وتجسيد الإطار النظري في الميدان من خلال الإستعانة بعينات تمثيلية.

– حدود الدراسة:

إن تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة يعتبر من الجوانب العامة للمعالجة الدقيقة لأي موضوع، وعلى ضوء ذلك سوف يتم إخضاع هذه الدراسة إلى المجال الزماني والمكاني الآتي:

أ– المجال الزماني:

سيتم في هذه الدراسة الإعتماد على دراسة العلاقة بين إدارة العملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية ، في حدود التطورات والإصلاحات الجديدة المعتمدة في تسيير وإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر منذ **2011**، على إعتبار أن العملية الإنتخابية شهدت العديد من الإصلاحات القانونية والإدارية، إضافة إلى التركيز على دراسة المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014** ، على إعتبار أن المشاركة الإنتخابية تكون كبيرة في ظل الإنتخابات الرئاسية مقارنة مع الإنتخابات التشريعية والمحلية، إضافة إلى أن هذه الإنتخابات تميزت بسياق إستثنائي سواء على المستوى الداخلي وماشهده من إصلاحات سياسية مست العديد من المجالات ومن بينها المجال الإنتخابي أو الإقليمي فيما يسمى بحركات الربيع العربي.

ب– المجال المكاني:

حيث تم إختيار الجزائر كحالة لدراسة العلاقة بين حوكمة الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية، على إعتبار التجربة التي إكتسبتها الجزائر في مجال تسيير وإدارة العملية الإنتخابية ،إضافة إلى إعتماد أسلوب العينة في إختيار مفردات الدراسة بالنظر لصعوبة دراسة كل فئات المجتمع الجزائري، وعليه سيتم إعتماد منطق التنوع الجغرافي ومايرتبط به من إعتبارات سوسيولوجية وثقافية مرتبطة بالمشاركة الإنتخابية.

– إشكالية الدراسة:

سيحاول الباحث في هذه الدراسة التأكد من صحة المقولة التحليلية، التي مفادها أن الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية تساهم في تعزيز المشاركة الإنتخابية، وذلك من خلال حالة الجزائر، إعتمادا على تحليل المشاركة الإنتخابية لعينة من طلبة العلوم السياسية بعدة جامعات على المستوى الوطني في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014**.

ويأتي إختيار الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 كمجال للدراسة الميدانية على إعتبار أن هذه الإنتخابات شكلت محور تحول في تاريخ الإنتخابات، وفي الحياة السياسية الوطنية، وبالنظر لإجرائها في سياق محلي وإقليمي ودولي إستثنائي، إضافة إلى كون الإنتخابات الرئاسية تجلب أكثر نسب المشاركة الإنتخابية للمواطنين مقارنة بالإنتخابات التشريعية والمحلية.

بناء على ماتقدم تتمثل إشكالية هذه الدراسة في مايلي:

كيف تساهم الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية في تحقيق فعالية المشاركة الإنتخابية على ضوء الدراسة الميدانية للإنتخابات الرئاسية الجزائرية 17 أفريل 2014؟

ومن أجل تحليل الإشكالية وتفكيكها سيتم إعتماد الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المعايير الدولية لنزاهة العملية الإنتخابية؟
- هل مكن الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد في الجزائر من تحقيق إدارة جيدة للعملية الإنتخابية؟
- كيف يمكن تفسير العوامل المتحكمة في المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014؟**
- ماهي الآليات الضامنة لجودة العملية الإنتخابية حسب منظور أفراد عينة الدراسة؟

- الفرضيات:

من أجل تحليل الإشكالية ووضعها في مستوى التحليل سيتم إعتماد الفرضيات التالية:

- تؤدي حوكمة العملية الإنتخابية إلى إرتفاع مستويات المشاركة الإنتخابية.
- تؤدي ثقة الشركاء في مصداقية العملية الإنتخابية إلى إرتفاع مستويات المشاركة الإنتخابية.
- يؤدي توسيع النطاق التسييري لإدارة العملية الإنتخابية إلى إرتفاع مستويات المشاركة الإنتخابية.

- الإطار المنهجي للدراسة:

تفرض طبيعة الدراسة على الباحث إعتماد مزيج من الأدوات المنهجية والتحليلية، بداية بالمناهج المعتمدة، والإقترابات النظرية التحليلية للدراسة، إضافة إلى الأدوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

1-المناهج المعتمدة:

سيتم في هذه الدراسة إعتماد منهجين وهما:

أ-منهج دراسة الحالة: الذي يقوم على أساس التعمق في دراسة وحدة من الوحدات، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية تتعلق بالوحدة المدروسة، وهو مايتناسب مع موضوع هذه الدراسة، حيث سيتم دراسة العلاقة بين حوكمة الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية حول المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014.**

ب-المنهج الإحصائي: الذي يقوم على جمع معلومات وبيانات حول ظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها رياضيا وإستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، حيث سيتم في هذه الدراسة تجميع معلومات حول علاقة الإدارة الإنتخابية بالمشاركة الإنتخابية في الجزائر ،ومن ثم تنظيم وتبويب هذه المعلومات في شكل جداول ورسوم بيانية، وأخيرا إعتماد الأرقام والنسب المئوية من أجل تفسير النتائج.

2-الإقترابات النظرية:

سيتم في هذه الدراسة الإعتماد على مايسمى بالإقترابات العامة، والتي تستطيع تحليل وتفسير مختلف الظواهر السياسية، وذلك على النحو التالي:

أ- الإقتراب النسقي: الذي يعتمد على مفهوم النظام المفتوح الذي يتلقى مجموعة من المدخلات ويترجمها في شكل مخرجات ثم تعود إلى النظام في إطار التغذية العكسية، ومن هذا المنطلق سيتم إعتماد هذا المقترب في تحليل العلاقة بين الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية في الجزائر، على إعتبار العملية الإنتخابية نظام مفتوح يتلقى مجموعة من المدخلات من البيئة الداخلية متمثلة في طبيعة النظام الإنتخابي المعتمد، بنية الإدارة الإنتخابية، تسيير مراحل العملية الإنتخابية بدءا من تسجيل الناخبين، عملية الترشح، الحملة الإنتخابية، وصولا إلى تنظيم عملية التصويت، ومدخلات من البيئة الخارجية متمثلة في الحراك العربي، هذه المدخلات سوف تؤثر على المخرجات المتمثلة في المشاركة أو الإمتناع الإنتخابي، وبدورها ستؤدي هذه المخرجات إلى تغذية عكسية تتمثل في مدى رضا وثقة الناخبين في الإدارة الإنتخابية والنظام السياسي بشكل عام.

ب- الإقتراب البنائي الوظيفي: الذي يعتمد على مفهومي البنية والوظيفة، حيث أن كل بنية تقوم بوظيفة معينة، ومن هذا المنطلق سيتم إعتماد هذا الإقتراب من خلال إعتبار الإدارة الإنتخابية في الجزائر هي مجموعة من الهيئات أو البنى متمثلة في اللجان الإنتخابية المحلية، اللجان الرقابية المركزية، المجلس الدستوري، ومن ثم تحليل دور كل بينة من هذه البنى في المراحل المختلفة للعملية الإنتخابية.

3-الأدوات المنهجية للدراسة:

سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على أداة الإستبيان من خلال تجسيده على عينة تمثيلية للدراسة ،وذلك على النحو التالي:

أ- الإستبيان: الذي يعتبر من أهم الأدوات المعتمدة الدراسات الكمية، حيث يعتمد على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل مباشر على عينة من الأفراد حول موضوع الدراسة، وعلى ضوء ذلك تم في هذه الدراسة تصميم إستبيان يستجيب لمتغيرات الدراسة النظرية، حيث تم توزيعه من طرف الباحث بشكل مباشر على أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تفريغ البيانات والإجابات عن طريق برنامج

الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية **SPSS** ، حيث تم الحصول على التكرارات والنسب التي تساعد الباحث في دراسة الإرتباط بين متغيرات الدراسة والمشاركة الإنتخابية.

ب- عينة الدراسة:

بالنظر لطبيعة الدراسة المرتبطة بجانب ميداني ، فقد تم الإعتماد على عينة تدخل ضمن النوع الإحتمالي وهي **العينة العنقودية Cluster sampling** أو **العينة المتعددة المراحل Multi stage sampling**، حيث تم تقسيم المجتمع الجزائري إلى مجموعة من الشرائح: شيوخ ، كهول ،شباب، وذلك بناء على إعتبارهم من الطبقة التي لها حق الإنتخاب أي من سن 18 فما فوق، ومن ثم إختيار أحد هذه الوحدات الأولية وهي فئة الشباب، على إعتبارهم أكثر الفئات المكونة للمجتمع الجزائري، وعليه تم إستبعاد باقي الفئات المجتمعية من العينة نهائيا،

فيما بعد تم إختيار فئة الشباب الجامعي، بناء على مجموعة من الإعتبارات المرتبطة بالتجانس العمري والمكاني والتعليمي، ومن ثم تم تقسيم الطلبة حسب إنتمائهم للجامعات ، وذلك بناء على المعيار الجغرافي، وعليه تم إختيار 6 جامعات لتدخل ضمن عينة الدراسة، وهي جامعة مولود معمري تيزي وزو ممثلة لمنطقة الوسط الجزائري، جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة لمنطقة الشرق الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة ممثلة لمنطقة الجنوب الجزائري، جامعة الجيلالي اليابس بلعباس ممثلة لمنطقة الغرب الجزائري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ممثلة لمنطقة الهضاب العليان جامعة الحاج لخضر باتنة ممثلة لمنطقة الأوراس،

وأخيرا إختيار طلبة العلوم السياسية في الجامعات المذكورة على إعتبار أنهم أكثر إطلاعا بحيثيات الموضوع، إضافة إلى إعتبار الموضوع يدخل ضمن صميم مجال التكوين في العلوم السياسية.

- تقسيم الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل سيتم الإعتماد على خطة تتضمن عدة جوانب :

الشق المفاهيمي و النظري: وهو إطار ضروري لأي دراسة من أجل ضبط المفاهيم والنظريات الخاصة بالدراسة ، والذي سيتم معالجته من خلال الفصل الأول، الذي يمثل الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية، ويحوي ثلاث مباحث، إهتم المبحث الأول بتحليل

مفهوم الحوكمة الإنتخابية، من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة بشكل عام، ومن ثم تحديد أهم دلالات الحوكمة الإنتخابية، وأخيرا التطرق إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية، أما المبحث الثاني فتضمن معالجة إتيميولوجية ونظرية لمفهوم الإدارة الإنتخابية، من خلال تحديد دلالة مفهوم الإدارة الإنتخابية، ومن ثم تحديد معايير جودة الإدارة الإنتخابية، وصولا إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للإدارة الإنتخابية. أما بخصوص المبحث الثالث فقد تضمن تحليلا لمفهوم المشاركة الإنتخابية، وتحديد المكانة الوظيفية للمشاركة الإنتخابية، وأخيرا التطرق إلى أهم النماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية.

الشق التحليلي: ويمثل هذا الإطار متغيرات الدراسة التي سيتم الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية ،إضافة غلى إعتباره يقوم بإعطاء دراسة وصفية نظرية للواقع المتعلق بموضوع الدراسة، والذي يعبر عنه مضمون الفصل الثاني من الدراسة، حيث سيتم تحليل واقع إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، يركز المبحث الأول على تحليل الإطار التشريعي والقانوني لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، والمتمثل في طبيعة النظام الإنتخابي السائد، إضافة إلى تحليل أهم البنى المعتمدة في إدارة العملية الإنتخابية، وكذا تنظيم عملية تسجيل الناخبين.

أما المبحث الثاني سيركز على تحليل حوكمة المنافسة الإنتخابية في الجزائر، من خلال التطرق لعملية الترشح والحملة الإنتخابية وسير عملية التصويت، أما المبحث الثالث سيركز على الإطار اللاحق والبعدي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر والمتمثل في مرحلة إعلان النتائج ومعالجة الطعون الإنتخابية.

الشق الميداني: ويمثل هذا الإطار المجال التجريبي للإطار النظري للدراسة، وهو جانب مهم في الدراسات الكمية، وسيتم معالجة هذا الجانب من خلال الفصل الثالث الذي سيركز على التحليل الميداني للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **2014** لدى أفراد عينة الدراسة، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية، سيهتم المبحث الأول بالجوانب المنهجية للدراسة الميدانية ،من خلال تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة المنهجية، ومن ثم تحديد خصائص عينة الدراسة، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تضمن التحليل الميداني لأثر الإطار التأسيسي والتنظيمي السابق للعملية الإنتخابية على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة، بينما إهتم المبحث الثالث بالتحليل

الميداني لأثر الإطار التنظيمي المعاصر للعملية الإنتخابية على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة.

الشق الإستشرافي: ويعد هذا الشق ضروري لأي دراسة ميدانية، حيث يقدم وصفة علمية وحلولا للتحديات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، والتي يتم الكشف عنها من خلال الدراسة الميدانية، وسيتم معالجة هذا الجانب في إطار الفصل الرابع الذي سيركز على آليات تفعيل إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر ، حيث يحوي هذا الفصل ثلاثة مباحث، إهتم المبحث الأول بدراسة الآليات الكفيلة بتطوير الأداء التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، أما المبحث الثاني سيركز على الحوكمة المالية لإدارة العملية الإنتخابية، في حين سيركز المبحث الثالث على توسيع النطاق التسييري لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:** لقد واجه الباحث في هذه الدراسة العديد من الصعوبات المرتبطة بالجانب المنهجي والمضاميني بدرجة أولى، ويمكن توضيح أهم هذه الصعوبات فيمايلي:

- قلة الدراسات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، وإن وجدت فهي تفتقد إلى ربط الدراسة بالسياق البيئي المحيط ، حيث تمثل تطبيقا للأطر التحليلية والنظرية المعتمدة في البيئة الغربية على البيئة العربية بشكل عام .

- صعوبة إستخدام أسلوب الإستبيان بالنظر لضعف الوعي بأهمية الإستبيان كأداة للبحث العلمي لدى أفراد عينة الدراسة، وكذا الخوف من الإجابة على بعض الأسئلة مما قد يجعل المستجوبين يقدمون إجابات مغلوطة.

الفصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية

تقتضي الدراسة العلمية الدقيقة للظاهرة السياسية من الباحثين تحديد السياق المفاهيمي والنظري المرتبط بالظاهرة، على ضوء ذلك سيتم في هذا الفصل التركيز على مفهوم الحوكمة كونه أحد الحركيات المعرفية الجديدة في حقل السياسات المقارنة، ومن ثم تحديد الدلالة المفاهيمية للحوكمة الإنتخابية كونها أحد الأبعاد الجوهرية لمنظومة الحوكمة،إضافة إلى التطرق لمختلف المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية.

كما أن دراسة العملية الإنتخابية من منظور تحليلي متكامل ترتبط بتحليل البعد البنيوي والوظيفي ،وعليه سيتم تحليل مفهوم الإدارة الإنتخابية من منظور إيتيمولوجي نظري يركز على البعد المفاهيمي ،إضافة إلى تحديد أهم المبادئ العامة لجودة الإدارة الإنتخابية، وأخيرا المقاربات النظرية المحللة للإدارة الإنتخابية.

إضافة إلى أن المشاركة الإنتخابية تعتبر أحد العناصر الهامة للمنظومة الإنتخابية، وعليه سيتم تحليل السياق المفاهيمي للمشاركة الإنتخابية، وتحديد المكانة الوظيفية للمشاركة الإنتخابية ضمن منظومة الحوكمة الديمقراطية، وكذا تحليل أبرز النماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للحوكمة الإنتخابية

يعد مفهوم الحوكمة الإنتخابية أحد المفاهيم الجديدة في الأدبيات السياسية، ويجسد هذا المفهوم تطورا في دراسة العملية الإنتخابية ونقلها من المنظور التقليدي الذي يركز دراسة البنى المسيرة للعملية الإنتخابية، إلى التركيز على البعد الوظيفي في إدارة العملية الإنتخابية.

على ضوء ماتقدم سيتم أولا تحديد مفهوم الحوكمة بإعتباره الإطار العام والهيكلي للحوكمة الإنتخابية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

أولا: الدلالة المفاهيمية للحوكمة:

يعد مفهوم الحوكمة أحد المفاهيم الحديثة الذي شاع إستخدامها في ميدان الدراسات السياسية، وهو ماأدى إلى تباين المضامين المختلفة لهذا المفهوم، ويمكن توضيح هذا الإختلاف من خلال مايلي:

أ- من حيث الترجمة:

فقد تم ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية إلى العديد من الكلمات مثل: إدارة الحكم،الحكمانية ،الإدارة المجتمعية، الحكم، الحكومة....، وقد ورد في هذا المصطلح في كتاب **الماوردي**" **الأحكام السلطانية والولايات الدينية"** الذي ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية ، كما أن المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أورد لفظ" حكمة" وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير لأجل العمل به.[1] كما تعني العلم والتفقه، حيث ورد في القرآن الكريم**" ولقد آتينا لقمان الحكمة"** صدق الله العظيم.[2]

[1]: زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص8.

[2]: سورة لقمان: الآية12.

أما في اللغة الفرنسية فقد ورد في قاموس مصطلحات العلوم السياسية بأن الحوكمة مرادفة لمصطلح: **Gouvernance** الذي يعني بشكل عام التحول في آليات تسيير الشأن العام.[1]

وفي اللغة الإنجليزية فمصطلح الحوكمة أي **" Governance"** يعود إلى الإرث الفلسفي اليوناني ، وهو مشتق من الفعل اليوناني **" Kubera"** والذي كان يعني "توجيه" بالمضامين التي إستخدمها الفيلسوف **أفلاطون**، وقد إنتقل هذا المفهوم من اللغة اليونانية إلى اللغات الأخرى كاللغة اللاتينية في بداية المطاف وصولا إلى بقية اللغات الأوربية الحديثة وعلى رأسها اللغتين الإنجليزية والفرنسية[2].

على ضوء الدلالات اللغوية المقدمة لمفهوم الحوكمة يتضح أن المصطلح أخذ دلالات عديدة في اللغة العربية، على عكس اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

ب: من حيث الهدف:

يتجسد الإختلاف في هذا الجانب في تحديد مفهوم الحوكمة بين إتجاه يرى أن الحوكمة تعتبر هدفا في حد ذاتها، وبين إتجاه يعتبر أن الحوكمة تعتبر بمثابة آلية.

- في تعريفه للحوكمة:"يربط **البنك الدولي** تحقيق الحوكمة بالفعالية الإقتصادية، وكذا السياسة الإجتماعية الهادفة لتطوير التنمية"، وحدد البنك الدولي ثلاث آليات لتحقيق الحوكمة:

1: طبيعة النظام السياسي.

2:العملية السياسية التي تمكن السلطة من إستخدام الموارد الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق التنمية.

3: قدرة الحكومات على رسم وصنع السياسات الفعالة.[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة تعتبر كهدف يتجسد من خلال مجموعة من الآليات ذات الطابع السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

---

[1] :Olivier Nay ;lexique de science politique :vie et institutions politiques ;2ed ;France :Dalloz ;2011 ;p239.

[2]: صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات. الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع،2010،ص15.

[3] :Adel Safty ;Democracy and Governance :the global advance of Democracy ;Turkey :Behçesehir university press ;2003 ;p20.

– أما **البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP** يقدم تعريفا للحوكمة على أنها:"تطوير الآليات المطلوبة لتحقيق التنمية التي تمنح الأولوية للفقراء، تمكين المرأة، حماية البيئة، وكذا خلق فرص التشغيل ومختلف متطلبات الحياة."[1]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة تعتبر كآلية تهدف لتجسيد مجموعة من الأهداف ، ومنها تمكين الأفراد من تحقيق مختلف المصالح وممارسة الحقوق.

ج من حيث الأبعاد:

تفاوتت التعريفات المقدمة للحوكمة من حيث الأبعاد، فهناك من يركز على البعد الإقتصادي للحوكمة، وإتجاه آخر يركز على البعد الإداري، وإتجاه يركز على البعد السياسي.

المفهوم الإقتصادي للحوكمة:

تعرف **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية** الحوكمة بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"

وتعرف **مؤسسة التمويل الدولية** الحوكمة بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]

وفي نفس السياق يعرف **صندوق النقد الدولي** الحوكمة على أنها" طريقة تعمل على تحديد شفافية الحكومة وإدارة الموارد العامة بفعالية وإستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص".[3]

ويتضح حسب التعريفات المقدمة للحوكمة من المنظور الإقتصادي أن الحوكمة تؤسس لآليات جديدة للعمل في إطار المنظمات الإقتصادية تحقق التواءم بين مصلحة المنظمات ومصالح العمال.

المفهوم الإداري للحوكمة:

في هذا السياق يعد **Rod Rhodes** أبرز من قدم تعريفا للحوكمة من المنظور الإداري، حيث عرف الحوكمة على أنها:" الآلية التي من خلالها يمكن تجسيد التنظيم الذاتي والتسيير الشبكي داخل

---

[1]: Shabbir Cheema ; Reconceptualising Governance .New York: United nations development programme.1997; p 01.

[2]: صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص26.

[3]: رياض بوريش،" الحكم الراشد والدول النامية: مقاربة نظرية". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 15 ، جوان 2011، ص 23.

المنظمة إعتمادا على مبدأ الإعتماد المتبادل، التسيير العقلاني للموارد، إحترام القواعد التنظيمية ،الإستقلالية."[1]

كما تم تعريف الحوكمة على أنها:" الهياكل، الوظائف(المسؤوليات)، العمليات(الممارسات) ،والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة."[2]

بناء على التعريفات المقدمة في هذا السياق فإن الحوكمة تهدف بالأساس إلى نقل التسيير الإداري التقليدي من التسيير الحكومي المركزي إلى إدخال تقنيات التسيير في القطاع الخاص في إطار مايسمى بالتسيير العمومي الجديد.

المفهوم السياسي للحوكمة:

يعرف **Hyden Goran** الحوكمة من المنظور السياسي بأنها" عملية الإشراف على القواعد المنظمة للسياسات الرسمية وغير الرسمية، بهدف إيجاد آليات لممارسة السلطة وفض النزاعات على ضوء هذه القواعد".[3]

يركز تعريف **Hyden** للحوكمة على كيفية ممارسة السلطة وفق منطق يحقق العدالة المجتمعية ،وكذا فض النزاعات بالطرق السلمية.

ويرى **Mark Bevir** بأن الحوكمة تعني" جميع العمليات المرتبطة بممارسة السلطة، والمركزة على دور المؤسسات الرسمية للحكومة في خلق نوع من التوافق والتعاون وتوسيع النشاطات الحكومية بين الدولة والمجتمع".[4]

يتضح من خلال هذه التعريفات أن الحوكمة بالمنظور السياسي تركز على كيفية نقل مفهوم الحكم من مفهوم تقليدي يجعله محتكر من طرف الدولة إلى مفهوم تشاركي يجعله مرتبط بالمشاركة المجتمعية.

وكمفهوم إجرائي للحوكمة يمكن القول بأنها" مجموعة من الآليات والعمليات الهادفة إلى تطوير ممارسة السلطة وإعطائها بعد تشاركي بين الدولة والفواعل غير الرسمية، بهدف تحقيق التنمية بمستوياتها السياسية والإقتصادية والإدارية والمجتمعية".

---

[1]:Anne Mette Kajaer ; Governance.2ed; Cambridge: polity press; 2012; p03.

[2]: زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص10.

[3]: Anne Mette Kajaer ; op-cit ;p03.

[4]:Mark Bevir ; Governance : a very short introduction ;United Kingdom : Oxford university press ; 2012 ;p05.

ثانيا: مرتكزات الحوكمة

يرتكز مفهوم الحوكمة على مجموعة من المعايير، ويمكن إجمال أهمها من خلال مايلي:

1- المساءلة: Accountability

حيث تعتبر المساءلة من أهم مؤشرات الحوكمة الجيدة **Good Governance**، وتتجسد المساءلة من خلال ثلاث مستويات:

- **المساءلة السياسية:** وترتبط بمساءلة السياسيين والأحزاب السياسية عن عملية صنع القرار السياسي من خلال الإنتخابات.

- **المساءلة الإدارية:** ترتبط بالمراقبة العمودية والأفقية الداخلية للمنظمات العامة.

-**المساءلة الإجتماعية:** أو مايسمى بالمساءلة العامة للحكومة من طرف المواطنين.[1]

2- الشفافية:Transparancy

ويستند هذا المعيار على التدفق الحر للمعلومات الكافية والمفهومة، حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها مباشرة، وبالتالي إتاحة المعلومات الكافية لكل المواطنين، وتبرز أهمية الشفافية في توفير الإحصائيات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية والإقتصادية لما تلعبه من دور في توجيه السياسات الإقتصادية.[2]

3- حكم القانون: Rule of Law

يعني حكم القانون أن المواطنين متساويين أمام القانون بصرف النظر عن الإختلاف في اللون أو الجنس أو الدين..... وعلى القانون ذاته أن يكون ديمقراطيا، أي يمثل مخرج مؤسسة تشريعية تمتلك شرعية الإنتخاب وتقنية التشريع، ويطبق عن طريق مؤسسة قضائية مستقلة.[3]

4- المشاركة: Participation

ويعني ذلك أن يصبح من حق المواطنين الإسهام في صنع وتنفيذ السياسة العامة، وهو مايعزز الإندماج الإجتماعي، ويحول دون إتساع نطاق التهميش على أسس سياسية وإقتصادية وإجتماعية، وتضمن المشاركة الجماهيرية إستمرار السياسات لفترة طويلة.

---

[1]:Naim Kapucu ; Governance reforms : comparative perspective ;Ankara : International strategic research organization ; 2010 ; p 46 .

[2]: رياض بوريش، مرجع سابق، ص24.

[3]: سامح فوزي، الحكم الرشيد، القاهرة: نهضة للنشر والتوزيع، 2007، ص 52.

5- رأس المال الإجتماعي: Social Capital

أي وجود رأس مال إجتماعي في شكل روابط وشبكات ومنظمات يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة على أساس من الثقة، والإحترام المتبادل، والعمل المشترك، ويؤدي رأس المال الإجتماعي إلى تشجيع المشاركة في الحياة العامة، والروح المدنية في التعبير عن المصالح بشكل سلمي متحضر بعيدا عن العنف، وإحترام القانون.[1]

وبشكل عام يمكن تجسيد المرتكزات العامة لمنظومة الحوكمة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: شكل يوضح المرتكزات العامة للحوكمة الجيدة

الحوكمة الجيدة

المشاركة	حكم القانون	الشفافية	المحاسبة

وجود رأس مال إجتماعي قوي ونشيط

Source : Naim Kapucu ; op-cit; p 65.

ثالثا: مكونات منظومة الحوكمة

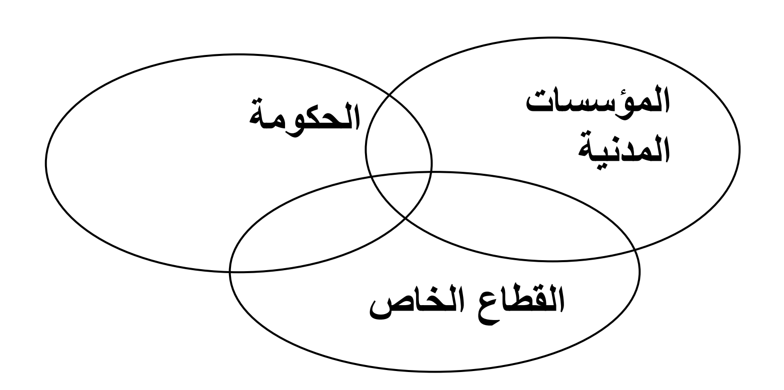
تتضمن منظومة الحوكمة ثلاث فواعل رئيسية:

- الحكومة.
- المؤسسات المدنية.
- القطاع الخاص.

ويجسد الشكل رقم 02 المكونات الأساسية لمنظومة الحوكمة.

[1]: المرجع نفسه، ص 41

الشكل رقم 02: يوضح المكونات الرئيسية لمنظومة الحوكمة:



Source : Shabbir Cheema ; op-cit; p 06.

1- الحكومة: Government

تعد الحكومة بمثابة الفاعل المحوري في منظومة الحوكمة فهي تهيء البيئة السياسية والقانونية المساعدة.

وتقوم الحكومة بعدة وظائف عديدة من بينها أنها تركز على البعد الإجتماعي، فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة نحو تقديم الخدمات العامة للمواطنين تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

وعليه فالحكومات معنية بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، مثلما تكون معنية بتأكيد الإستقرار والعدالة في السوق، وكذا تعمل على الإهتمام بالخدمات العامة التي لايقبل عليها القطاع الخاص.[1]

2- المؤسسات المدنية:Civil Institutions

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في إرساء منظومة الحوكمة من خلال القيام بمجموعة من الأدوار المرتبطة بتفعيل التنمية المجتمعية ، وحماية البيئة، ويمكن تحقيق هذه الأدوار بتوفير مجموعة من الآليات أهمها:

- نظام قانوني وتنظيمي يضمن الحق في إنشاء الجمعيات.

[1]: زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص44.

- إيجاد ميكانيزمات من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في عملية رسم وصنع القرارات المرتبطة بالشأن العام.
- ضمان المساعدة المالية من طرف الحكومة ، وكذا الإشتراكات التطوعية.[1]

3- القطاع الخاص:Private Sector

يساهم القطاع الخاص بجانب الحكومة في تحقيق التنمية ويعد أحد أهم مكونات الحوكمة ،ويرتبط نجاح التنمية السياسية بإصلاح فلسفة الحكم وتحقيق التنمية الإقتصادية، وعليه فبناء وتطوير القطاع الخاص الحر والتنافسي يؤثر بشكل إيجابي لبناء المؤسسات الديمقراطية.

وتعتمد فلسفة الحوكمة فيما يتعلق ببناء قدرات القطاع الخاص على مجموعة من الآليات أهمها:

- بناء مؤسسات السوق، ويعد بناء هذه المؤسسات مدخلا ضروريا للحوكمة، فإقتصاد السوق يقوم على مجموعة من المؤسسات ومنها على وجه الخصوص حقوق الملكية، قانون العقود، قانون كسر الإحتكار، التي تساهم في إرساء قيم معينة ، ومنها الشفافية والتحلي بالمسؤولية والعدالة.
- تطوير إسهامات القطاع الخاص ، وذلك من خلال توفير المعلومات الإقتصادية الدقيقة.[2]

[1]:Shabbir Cheema ; op-cit ;p48.

[2]: صالح زياني، مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص36.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة الإنتخابية:

يتداخل مفهوم الحوكمة الإنتخابية مع العديد من المفاهيم أبرزها الحوكمة الديمقراطية، الهندسة الإنتخابية، وعليه سنقوم أولا بتوضيح دلالة هذه المفاهيم، ومن ثم تحليل مفهوم الحوكمة الإنتخابية.

أولا: المفاهيم المرتبطة بالحوكمة الإنتخابية:

أ- **الحوكمة الديمقراطية:Democratic Governance**

بدأ النقاش حول مفهوم الحوكمة الديمقراطية من خلال الدراسات حول التنمية الإقتصادية، حيث يرى علماء الإقتصاد أن فعالية الأسواق مرتبطة بوجود مؤسسات سياسية مناسبة، ومن ثم أَصبح مفهوم الحوكمة موضوع جوهري ليس من خلال إرتباطه بالقيم الديمقراطية فقط ، وإنما بإعتباره آلية لتحقيق الفعالية الإقتصادية، وعليه فقد أسست المؤسسات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمفهوم الحوكمة الجيدة كأحد المعايير لتقديم المساعدات الإقتصادية.[1]

وفي نفس السياق ترى **Anne Marie Gardner** في كتابها " **الحوكمة الديمقراطية والفواعل غير الدولتية"،** **"Democratic governance and Non state actors"** أن المؤسسات الدولية من خلال ربط المساعدات الإقتصادية بالتقيد بالديمقراطية، جعلت الحوكمة الديمقراطية هي النموذج الأمثل الذي يمكنه تبنيه من طرف الحكومات الفاعلة، وعليه فالحوكمة الديمقراطية حسب الباحثة تعني:" هي تلك المنظومة التي تؤسس لمنطق المشاركة الفردية وحماية حقوق الإنسان، وتعزز مبدأ المسؤولية والمحاسبة".[2]

وحسب **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** من خلال تقرير التنمية البشرية **2002** فقد ربط الحوكمة الجيدة بالحوكمة الديمقراطية، هاته الأخيرة التي تهدف إلى إيجاد مؤسسات فاعلة، وإقتصاد متنوع، وخلق بيئة سياسية مناسبة للتطور الإقتصادي، وتحقيق منظومة تحقق الصالح العام، وضمان الحريات السياسية وحماية حقوق الإنسان.[3]

---

[1] :Mark Bevir ; Democratic Governance ;United States : Princeton university press ;2010 ;p97.

[2]: Anne Marie Gardner ;Democratic governance and Non state actors ; United states : Palgrave Macmillan ;2011 ;p05.

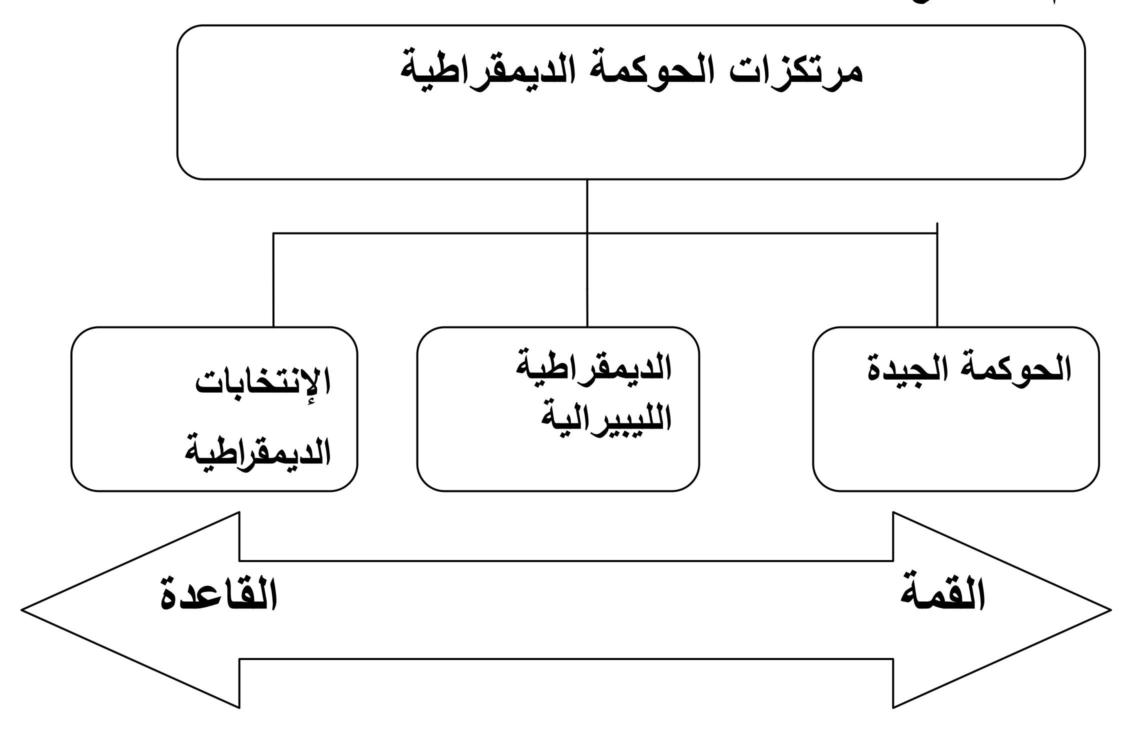
[3]:Adel Mohamed Abdellatif " Good governance and its Relationship to Democracy and Economic development" from :ftp://pogar.org/LocalUser/.../**governance**/aa/goodgov.pdf; 01 March 2015; p10.

وترى الباحثة **Pippa Norris** أن الحوكمة الديمقراطية تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

- الإنتخابات الديمقراطية.
- الديمقراطية الليبيرالية.
- الحوكمة الجيدة.

ويوضح الشكل رقم 03 هذا المرتكزات المرتبطة بالحوكمة الديمقراطية:

الشكل رقم 03 يوضح مرتكزات الحوكمة الديمقراطية



Source : Pippa Norris "Concepts of Democratic governance"

from :www.hks.harvard.edu/…/1%20DPI403%20Concepts;01 ***March 2015.***

يتضح من خلال **الشكل 03** أن الإنتخابات الديمقراطية هي تعد القاعدة الأساسية في تحقيق الحوكمة الديمقراطية، وعليه فإن الحوكمة الإنتخابية تعد أحد آليات تجسيد منظومة الحوكمة الديمقراطية، وعليه فعلاقة الحوكمة الديمقراطية بالحوكمة الإنتخابية هي علاقة الكل بالجزء، وعليه كان من الضروري التقديم لمفهوم الحوكمة الديمقراطية كإطار عام للحوكمة الإنتخابية.

ب-الهندسة الإنتخابية: Electoral Engineering

يرتبط مفهوم الهندسة الإنتخابية إرتباطا وثيقا بمفهوم الهندسة السياسية[1]، حيث تقوم الهندسة السياسية على مجموعة من الآليات منها الهندسة الدستورية، الهندسة الإجتماعية، التصميم المؤسسي ،الهندسة الإنتخابية.

ويرى كل من ***Mario Sznajder*** و***Rahat Gideon*** أن الهندسة الإنتخابية تحمل معنيين:

- **المعنى الأول:** معنى نسقي حول إمكانية تصميم نظام إنتخابي يساعد في تحقيق ثلاث أهداف رئيسية: تحسين التمثيل السياسي، زيادة الحوكمة، زيادة الإستقرار الحكومي.
- **المعنى الثاني:** هو معنى توظيفي إستغلالي بمعنى توظيف القوانين الإنتخابية لصالح لاعبين سياسيين محددين.[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الهندسة الإنتخابية تعنى بالإطار القانوني المرتبط بالنظام الإنتخابي وكيفيات تصميمه.

وفي كتابها **Electoral Engineering : Voting Rules and Political Behavior** ترى الباحثة **Pippa Norris** أن الهندسة الإنتخابية هي:" عملية التأسيس لنظم إنتخابية قادرة على إيجاد مؤسسات سياسية مستقرة، وتضمن حقوق الإنتخاب لمختلف الفئات، والتسجيل في القوائم الإنتخابية."[3]

على ضوء ماسبق يتضح أن هناك إرتباطا وثيقا بين الهندسة الإنتخابية والحوكمة الإنتخابية ، حيث تشكل الهندسة الإنتخابية جزءا من منظومة الحوكمة الإنتخابية، وهوماسوف يتم توضيحه من خلال تحليل مفهوم الحوكمة الإنتخابية.

---

[1]:الهندسة السياسية تعني أن الإنسان يستطيع بأسلوب علمي ومنهجي تغيير الأوضاع الإجتماعية التي يرغب عنها عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين ، وتهيئة الظروف وتسخير المعطيات الضرورية لتشكيل وإعادة تشكيل الهندسة السياسية" للمزيد أنظر: رمضان زبيري" الهندسة الإنتخابية: مقاربة في معايير وكلفة النظم الإنتخابية".مجلة دراسات إستراتيجية. العدد17، مارس2012،ص113.

[2]: عبد القادر عبد العالي" الهندسة الإنتخابية: الأهداف والإستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية". مجلة دفاتر السياسة والقانون.العدد10، جانفي 2014، ص 319.

[3]:Pippa Norris ;Electoral Engineering : Voting Rules and Political Behavior ; United States : Cambridge university press ;2004 ;p04.

ثانيا تحليل مفهوم الحوكمة الإنتخابية:Electoral Governance

يعد إستخدام مفهوم الحوكمة الإنتخابية في الأدبيات السياسية المقارنة حديث جدا، وأخذ هذا المصطلح أهمية خاصة كونه يقدم منظور جديدا لكيفية تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية.

حيث تشير الأدبيات الحديثة أن الحوكمة الإنتخابية أصبحت تعد متغير جوهري في الدراسات الخاصة بالتحول والترسيخ الديمقراطي، خاصة تلك الدراسات المرتبطة بالبحث عن المعايير والقيم مثل دراسة النظم الحكومية، تجسيد القواعد الإنتخابية...[1]

ويعد **Shaheen Mozaffar** و **Andreas Schedler** أول من قدم تعريفا متكاملا لمفهوم الحوكمة الإنتخابية وذلك في أحد أعداد المجلة الدولية للعلوم السياسية حيث عرفا الحوكمة الإنتخابية على أنها:" مجموعة واسعة من النشاطات التي تنشأ وتعزز البعد المؤسسي للتصويت والمنافسة الإنتخابية، وتشمل الحوكمة الإنتخابية ثلاث عمليات أساسية هي: صنع القوانين، تنفيذ القوانين ،تحكيم القوانين. وتشمل عملية الصنع وضع القواعد المؤسسة للعملية الإنتخابية،في حين يسهم تنفيذ القوانين في تكريس هذه القواعد في تنظيم العملية الإنتخابية، ويختص تحكيم القوانين بحل النزاعات التي قد تعترض مسار العملية الإنتخابية"[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة الإنتخابية تتم على ثلاث مستويات:

- صنع القواعد المؤسسة للعملية الإنتخابية.
- تكريس وتنفيذ القواعد لتنظيم العملية الإنتخابية.
- تحكيم القواعد بهدف حل الخلافات التي تعترض العملية الإنتخابية.

ويعرف ***Elklit Jorgen*** و***Andrew Reynolds***الحوكمة الإنتخابية على أنها:" أحد فروع الدراسات المرتبطة بالدمقرطة التي تركز على دراسة القواعد المعززة لمصداقية العملية الإنتخابية ،والإجراءات المؤسسية والتنظيمية التي تحفظ إدارة العملية الإنتخابية وفقا لأسس الشفافية

[1] : Vitor Marchetti; "Electoral Governance in Brazil; " Brazilian Political science review. Vol06; 2012; p114.

[2] : Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler " The comparative study of electoral governance: an introduction"; International Political science review, vol: 23, 2002, p: 07.

والإستقلالية..."[1] يركز هذا التعريف على طبيعة القواعد الضامنة لتسيير العملية الإنتخابية وفق المبادئ الديمقراطية، وهو مايعزز منظومة الحوكمة الديمقراطية.

في حين ترى الباحثة البرازيلية ***Gabriela da Silva*** **Tarouco** *أن* الحوكمة الإنتخابية:" هي عملية بناء مؤسسات لإدارة العملية الإنتخابية تعمل وفق مبدأ الإستقلالية في التمهيد وتنظيم العملية الإنتخابية ومعالجة الطعون الإنتخابية."[2]

وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الحوكمة الإنتخابية" هي مجموعة من الآليات والعمليات الهادفة إلى إيجاد مؤسسات إنتخابية تعمل على تنظيم وهيكلة العملية الإنتخابية وفقا لمبادئ الإستقلالية والشفافية على مدار المسار الإنتخابي".

ثالثا: مستويات الحوكمة الإنتخابية

بناء على التحليل المفاهيمي للحوكمة الإنتخابية يمكن تحديد ثلاث مستويات للحوكمة الإنتخابية، وهو مايوضحه **الجدول رقم 01:**

الجدول رقم 01: يحدد مستويات الحوكمة الإنتخابية

المستويات	العناصر
مستوى صنع القوانين الإنتخابية: **صياغة القواعد القانونية المنظمة للعملية الإنتخابية**	**1- القواعد المنظمة للمنافسة الإنتخابية** - تحديد الدوائر الإنتخابية - تحديد الخطط الإنتخابية - حجم المجالس المنتخبة **2- قواعد الحوكمة الإنتخابية** - تسجيل الناخبين

[1] : Anne Mette Kajaer ; op-cit ; p 166.

[2] : Gabriela Da Silva Tarouco ;" The role of Political parties in electoral governance : delegation and the quality of elections in Latin America "
from :http://www.ssrn.com/abstract=2440449; 01 mars 2015 ; p05.

	- تسجيل الأحزاب والمترشحين - تمويل وتنظيم الحملة الإنتخابية - الملاحظة الإنتخابية - مؤسسات الإدارة الإنتخابية
مستوى تنفيذ القوانين: **تنظيم العملية الإنتخابية**	- تسجيل الملاحظين الإنتخابيين - التوعية الإنتخابية - تنظيم الإنتخابات - حساب وفرز الأصوات
مستوى إحكام القوانين: **إعلان نتائج الإنتخابات ومعالجة الطعون الإنتخابية**	- إقرار الشكاوي الإنتخابية - نشر وتطبيق القوانين الإنتخابية

Source : **Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler,op-cit ; p:08.**

يتضح من خلال هذا الجدول أن الحوكمة الإنتخابية تشمل ثلاث مستويات وهي:

1- مستوى صنع القوانين الإنتخابية:

تتضمن هذه المرحلة إختيار الأطر والقواعد المنظمة للعملية الإنتخابية، ويحوي هذا المستوى من مستويات الحوكمة الإنتخابية مجموعة من العمليات منها: تحديد القوائم الإنتخابية، تحديد الدوائر الإنتخابية، تحديد موعد الإنتخاب....

2 مستوى تنفيذ القوانين:

يرتبط هذا المستوى من مستويات الحوكمة الإنتخابية بتنظيم وتسيير العملية الإنتخابية، وأهم ماتتضمنه هذه المرحلة: تسجيل الأحزاب ، المترشحين، والناخبين، تحديد الإجراءات التنظيمية الخاصة بيوم الإنتخاب، ومجموعة القواعد المرتبطة بالشفافية والحيادية والكفاءة بتسيير الإدارة الإنتخابية.

3- مستوى إحكام القوانين:

وأخيرا مستوى إحكام القوانين وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من العمليات منها: معالجة الشكاوي والطعون الإنتخابية، ويتضمن أيضا إعلان النتائج الرسمية للعملية الإنتخابية.[1]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية

تعددت المقاربات التي تدرس الحوكمة الإنتخابية، فمنها ماهو مرتبط بالحوكمة الديمقراطية بشكل عام نظرا لكون الحوكمة الإنتخابية أحد مجالات الحوكمة الديمقراطية، ومنها مايركز على دراسة كل مسار العملية الإنتخابية، إضافة إلى المقاربات التي تدرس جزء من العملية الإنتخابية.

أولا: المقاربات الجزئية للحوكمة الإنتخابية:

يرى كل من **Shaheen Mozaffar** و **Andreas Schedler**أن التحليل النسقي يربط بين البنية والعملية، وهو مايتطلب تحديد الأطر التجريبية لدراسة العملية الإنتخابية، الأمر الذي يخلق العديد من الصعوبات ومن بين هذه الصعوبات التكتم عن الكثير من الجزئيات المرتبطة بالممارسة العملية للعملية الإنتخابية، إضافة إلى حقيقة أن تقييم فعالية الحوكمة الإنتخابية، والجودة الديمقراطية للإنتخابات يتطلب كشف منظم للتزوير الإنتخابي، وهو مالايمكن تحقيقه في ظل غياب المعطيات.

على ضوء تلك الصعوبات المنهجية تم تطوير بعض المقاربات النظرية لحل مشكلة الدراسة الإمبريقية للعملية الإنتخابية وهي: المقاربة الشاملة، المقاربة الإنتقائية.[2]

1- المقاربة الشاملة:*Comprehensive Approach*

تم تطوير هذه المقاربة في دراسة الحوكمة الإنتخابية من خلال التجارب الإنتخابية على المستوى العالمي، وكذا المساعدات الديمقراطية خلال العشرين سنة الأخيرة، وتقوم هذه المقاربة على أن دراسة العملية الإنتخابية يجب أن تتم في سياقها الكلي حتى يتم الكشف عن أي خلل على مستوى مختلف مراحل المسار الإنتخابي، وذلك بالبحث عن الإختلالات بدءا من يوم الإنتخاب إلى غاية الإعلان الرسمي عن النتائج.

في هذا السياق طرح العديد من الباحثين تساؤل أساسي: ماالذي يجعل الإنتخابات حرة ونزيهة؟ للإجابة على هذا السؤال تم إقتراح دراسة وتقييم أربعين مؤشرا قبل وأثناء وبعد عملية التصويت.

[1] : Vitor Marchetti; op-cit; p 114.
[2] : Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler; op-cit ; p17.

في حين يرى ***Elkit***و ***Reynolds*** أن الدراسة النظمية للحوكمة الإنتخابية تتطلب دراسة خمسين عنصرا مهما بدءا من الإجراءات التمهيدية إلى غاية الإعلان الرسمي لنتائج العملية الإنتخابية.[1]

2- المقاربة الإنتقائية: **Selective Approach**

تقوم هذه المقاربة على إختيار جزئية معينة من عناصر العملية الإنتخابية ومن ثم ربطها بالحوكمة الإنتخابية، وتعد هذه المقاربة أكثر إستخداما في مجال الدراسات المقارنة، وفي هذا السياق قام الباحث ***Choe*** بدراسة مقارنة لتقييم الإدارة الإنتخابية في كوريا الجنوبية، السويد، المملكة المتحدة، وتعد هذه الدول من النماذج الرائدة في تطبيق الحوكمة الإنتخابية.

وقد ساهمت هذه المقاربة في فتح المجال أمام دراسات أخرى من طرف الباحثين من أجل دراسة عناصر جزئية أخرى مثل تسجيل الناخبين، الحملات الإنتخابية....[2]

ثانيا المقاربات الكلية للحوكمة الإنتخابية:

تقوم هذه المقاربات على دراسة العملية الإنتخابية وربطها بالسياق الكلي للنظام السياسي، وفي هذا الإطار هناك مقاربتين المقاربة التوافقية والمقاربة المركزية ، ويدعي أنصار كل إتجاه بأن هذه المقاربة هي الأنسب من أجل تحسين الآداء السياسي للديمقراطيات وتعزيز المشاركة السياسية.

1 المقاربة التوافقية: *Consociationalism Approach*

ومن أبرز رواد هذه المقاربة **أرنت ليبهارت**، حيث يرى بأن الأشكال الدستورية البرلمانية هي النماذج الدستورية الأنجح في التحول والترسيخ الديمقراطي، مقارنة بالنماذج الرئاسية الدستورية، ومن حيث طبيعة النظام الإنتخابي يرى بأن الأنظمة الإنتخابية ذات الطبيعة النسبية هي الأنجح من الأنظمة الإنتخابية الأغلبية، خصوصا في المجتمعات المنقسمة، لأنه يرى بأن التصميم المؤسسي الأنسب في المجتمعات المنقسمة إثنيا وقوميا هو التصميم المؤسسي للديمقراطية التوافقية بدل الديمقراطية بالأغلبية

[1]: Ibid. ;p18.

[2] : Gary Bland, Andrew Green, Toby Moore ; "Measuring the quality of election administration".Democratization ; vol20 ; 2013 ; p04.

،ويرى بأن النظم التي تقترب من النموذج التوافقي في الديمقراطية هي الأكثر نجاحا في الكثير من القضايا وأهمها نسبة المشاركة السياسية.[1]

2 المقاربة المركزية: *Centripetalism Approach*

تعتبر هذه المقاربة نموذجا منافس للمقاربة التوافقية، وترى بأن النموذج التوافقي قد يؤدي إلى العديد من المخاطر في المجتمعات المنقسمة، ومن أبرز منظري هذا الإتجاه **دونالد هورفيتس** الذي يرى بأن سن قوانين إنتخابية ذات طابع نسبي لاتتجح دائما في المجتمعات المنقسمة، وعليه يجب توطيد أنظمة إنتخابية أغلبية تعمل على تقوية أحزاب وطنية تجمع كل الفئات وتضعف من النزاعات المحلية والإثنية.[2]

على ضوء ماسبق سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على المقاربة الشاملة ***Comprehensive Approach*** حيث سيتم دراسة أهم الإجراءات التنظيمية للعملية الإنتخابية ومن ثم ربطها بالإطار الميداني العملي.

[1]:عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص318.
[2]: المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الإدارة الإنتخابية مقاربة إيتيمولوجية نظرية

تعتبر إدارة العملية الإنتخابية من الأمور الجوهرية التي تتحكم في نجاح أو فشل العملية الإنتخابية، وعليه فإن تمتع هذه الإدارة بالإستقلالية والشفافية يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة الناخبين في العملية الإنتخابية، لذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى المفهوم البنيوي والوظيفي للإدارة الإنتخابية، إضافة إلى معايير جودة إدارة العملية الإنتخابية وأخيرا المقاربات التحليلية للإدارة الإنتخابية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإنتخابية

أولا: تعريف الإدارة الإنتخابية:

إن كلمة **"إدارة"**تستخدم ترجمة لمصطلح " ***Management*** "**أو** " ***Administration*** " أي أن الكلمتين تستخدمان للإشارة إلى الإدارة، ولكن يختلف مدلول كل مصطلح من ناحية التطبيق، فحسب المنظور الأمريكي فإن كلمة ***Administration*** ترتبط بمهام الإدارة العليا الشاملة لكل المنظمة، في حين أن التطبيق البريطاني لهذا المصطلح يشير إلى الإدارة في المستويات الدنيا.

أما تطبيق مصطلح **Management** في التطبيق الأمريكي يشير إلى مهام الإدارة في المستويات التنفيذية والعمل اليومي الجاري، ويعني الإدارة في المستوى الأعلى حسب التطبيق البريطاني.[1]

وقد إختلف الباحثون في تحديد معنى الإدارة بين إتجاه يركز على البعد الوظيفي وإتجاه يركز على البعد الهيكلي العضوي.

الإتجاه الوظيفي:يعرف الإدارة من حيث أنها نشاط معين يستخدم لتحقيق مهام معينة وإنجاز نتائج وأهداف معينة.

الإتجاه العضوي:يركز هذا الإتجاه على البعد الهيكلي في تعريف الإدارة ، من حيث كونها تعبر عن مجموع الأفراد (الجهاز الإداري) أي المنظمة في حد ذاتها.[2]

على ضوء ماسبق سيتم تحليل مفهوم الإدارة الإنتخابية وفقا لمنطق بنيوي وظيفي على إعتبار أن الإدارة تحمل مدلول بنيوي ومدلول وظيفي.

[1]: محمد محمد جاهين،مقدمة في الإدارة العامة. الإسكندرية: منشورات كلية التجارة،1991، ص4.
[2]: المرجع نفسه، ص05.

أ- المدلول البنيوي للإدارة الإنتخابية:

تتطلب تعقيدات الإدارة الإنتخابية والمهارات اللازمة للقيام بها أن تعهد مسؤولية الفعاليات الإنتخابية لهيئة أو جهة محددة أو أكثر ، ويمكن لتلك الجهات أن تأخذ أشكالا وأحجاما مختلفة، وكذا تسميات عدة منها **" لجنة الإنتخابات"، " الإدارة العامة للإنتخابات"، " المجلس الإنتخابي"، وحدة الشؤون الإنتخابية"** ...الخ، ويستخدم مصطلح الإدارة الإنتخابية للدلالة على:" الهيئة أو الجهاز أو مجموعة منها والمسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية بغض النظر عن الترتيبات التنظيمية القائمة."[1]

يتضح من هذا التعريف أنه حدد مفهوم الإدارة الإنتخابية بإعتبارها أحد البنى أو الأجهزة المسؤولة على إدارة العملية الإنتخابية .

ب- المدلول الوظيفي للإدارة الإنتخابية:

يركز التعريف الوظيفي للإدارة الإنتخابية على البعد الوظيفي، حيث يعتبر الإدارة الإنتخابية:" من وظائف الدولة الطبيعية، وهي خدمة مماثلة لخدمات القطاعات الأكثر تقليدية، ولكن خلافا لبقية الخدمات ، فإن إدارة الإنتخابات تكون في فترة الإنتخابات محور الإهتمام الإعلامي."[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الإدارة الإنتخابية تشكل وظيفة في حد ذاتها من وظائف الدولة ، وهي أحد الخدمات العامة.

وكتعريف شامل لمفهوم الإدارة الإنتخابية يجمع بين البعد الوظيفي والبنيوي صادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات فإن الإدارة الإنتخابية تشير:" إلى المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونا ،والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الإنتخابية والإستفتاءات على مختلف أشكالها، وتشمل الجوانب المشار إليها هنا مايلي:

- تحديد أصحاب حق الإقتراع
- إستقبال وإعتماد طلبات الترشيح للإنتخابات من قبل الأحزاب السياسية أو المرشحين.
- تنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع.

---

[1]:ألان وول وأخرون، أشكال الإدارة الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. (تعريب: أيمن أيوب) السويد: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات،2006، ص 23.

[2]:عبدو سعد، علي مقلد، عصام نعمة إسماعيل،النظم الإنتخابية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 60.

- عد وفرز الأصوات.
- تجميع وإعداد نتائج الإنتخابات.[1]

على ضوء التعريفات المقدمة لمفهوم الإدارة الإنتخابية تتضح الأهمية الجوهرية لإدارة العملية الإنتخابية ، وهو مايؤكده الباحث: ***Rafael Lopez Pintor*** في كتابه: **Electoral management bodies as an institutions of Governance** حيث يرى أنه إذا كانت عملية التحول الديمقراطي تتضمن إقامة مؤسسات مبنية على المشاركة والتنافس، كما إستخلصه عدد من المحللين في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية، فإن أجهزة إدارة الإنتخابات(***Electoral management bodies structures***)***EMBS***تعد مؤسسات هامة للبناء الديمقراطي، وتتناول هذه الأجهزة بشكل مباشر تنظيم الإنتخابات التعددية، وبشكل غير مباشر إدارة الحكم وتطبيق القاعدة الحقوقية.[2]

كما أن الدور الرئيسي للإدارة الإنتخابية هو إقامة البنى ووضع الإجراءات الأكثر تلاؤما مع الظروف السائدة، فهناك العديد من نماذج الإدارة الإنتخابية، والخيار النهائي يمليه إلى حد كبير السياق التاريخي والثقافي للبلد المعني، ومستوى تطوره الثقافي ووضعه المالي والسياسي والمستوى التعليمي لأبنائه.[3]

على ضوء ذلك سيتم إستعراض أهم أشكال الإدارة الإنتخابية بناء على الإتجاهات السائدة في مجال الدراسات الإنتخابية.

ثانيا أشكال الإدارة الإنتخابية:

إن أول إشكالية تثيرها العملية الإنتخابية، هي الجهة المكلفة بإدارتها، وأكثر الشكوك حول نزاهة الإنتخابات تنطلق من هذه الزاوية، فدائما يحوم الشك حول الحكومة التي تكون طرفا في العملية الإنتخابية، ويكبر الشك عندما يتولى الحزب الحاكم الإشراف على الإنتخابات، خاصة إذا أتت النتائج الإنتخابية لصالح هذا الحزب، وقد أثيرت هذه الإشكالية في العديد من الدول التي تتولى فيها حكومة

[1]: الان وول وأخرون، مرجع سابق، ص 23.

[2] : Rafael Lopez Pintor; Electoral management bodies as an institutions of Governance ; United nations development programme ; 2010 ; p13.

[3]: عبدو سعد، علي مقلد، عصام نعمة إسماعيل، مرجع سابق،ص60.

حزبية أو حكومة منافسة في العملية الإنتخابية إدارة هذه الإنتخابات، وكانت المعارضة تطالب دائما بحكومة محايدة للإشراف على الإنتخابات.[1]

وقد أثار تكليف حكومة محايدة للإشراف على العملية الإنتخابية مؤيدون ومعارضون:

الإتجاه المؤيد:

يرى أنصار تكليف حكومة محايدة للإشراف على العملية الإنتخابية ، بأن هذه الحيادية هي المؤمن للمساواة بين الأفراد، ذلك أن المساواة تكون مقرونة بتكافؤ الفرص، وهو مايكون منقوصا إذا دعمت حكومة مترشحيها، أو كان أعضاء الحكومة من المترشحين للإنتخابات.

الإتجاه المعارض:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الدعوة لتكليف حكومة محايدة للإشراف على إدارة العملية الإنتخابية، يعد تشكيكا بالحكومة القائمة ونزاهتها، وأنه لاداعي للخوف طالما أن الحكومة القائمة تقدم الضمانات اللازمة لسلامة العملية الإنتخابية.[2]

على ضوء هذا الإختلاف فإن التساؤل المحوري في هذا الإطار يتمثل في أين يجب وضع جهاز إدارة الإنتخابات داخل الهيكل التنظيمي للدولة؟ والإجابة على هذا السؤال تقدم لنا أبرز أشكال الإدارة الإنتخابية، حيث تم تصنيف أجهزة إدارة الإنتخابات طبقا لمعايير مختلفة، ومن بين تلك المعايير:

أ- معيار طريقة تعيين أعضاء الإدارة الإنتخابية:

1 النهج الحكومي: تصنف الإدارة الإنتخابية على أنها حكومية إذا كانت إدارة العملية الإنتخابية تتم من طرف الموظفين الدائمين.

2 النهج القضائي: تصنف الإدارة الإنتخابية على أنها قضائية إذا كانت إدارة العملية الإنتخابية تتم من طرف القضاة.

[1]: عصام نعمة إسماعيل، النظم الإنتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي دراسة مقارنة. ط2. بيروت: مكتبة زين الحقوقية،2009،ص 82.

[2]: المرجع نفسه، ص85.

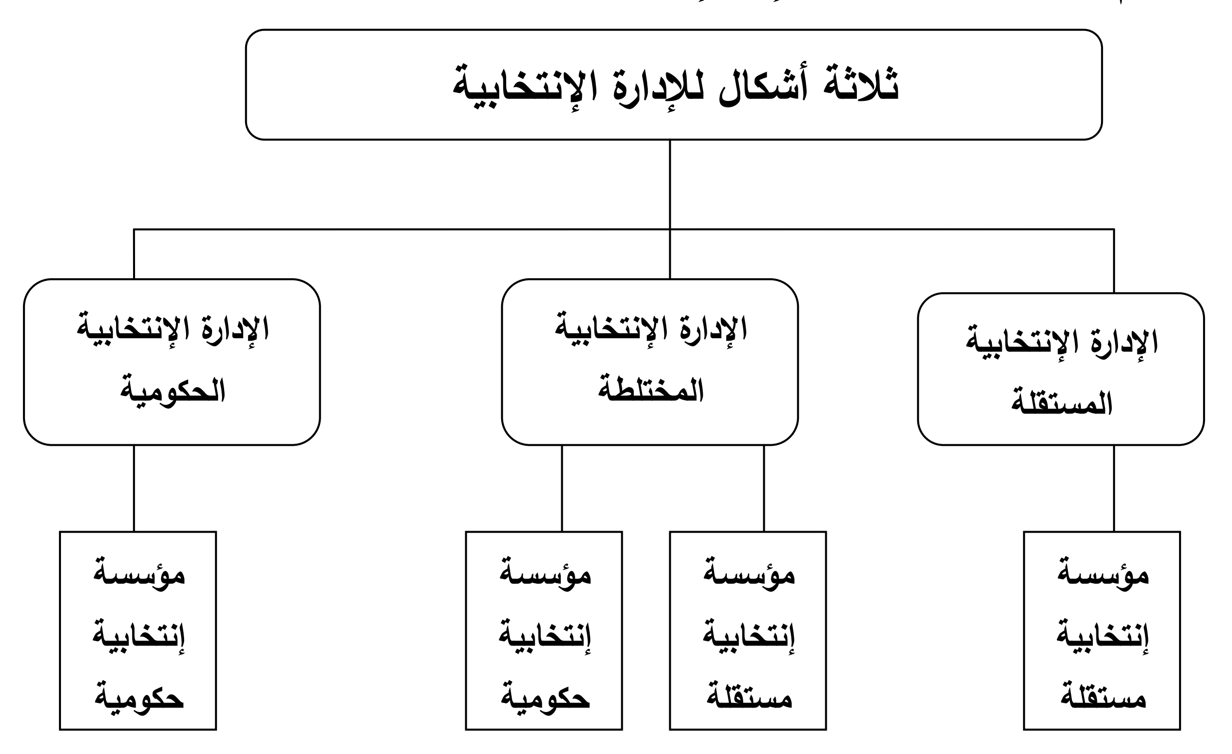
3 النهج التعددي:تصنف الإدارة الإنتخابية على أنها تعددية إذا كانت إدارة العملية الإنتخابية تتم من طرف ا مندوبي لأحزاب السياسية.

4 نهج الخبراء:تصنف الإدارة الإنتخابية على أنها تقوم على نهج الخبراء عندما ترشح الأحزاب السياسية بالإجماع مجموعة من الأفراد المتمرسين والمعروفين بإستقلالهم.[1]

ب- المعيار الوظيفي:

ووفقا لهذا المعيار فإنه في حال تعدد الجهات المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية، فإنه يمكن تصنيفها جمعيا كإدارة إنتخابية، حيث يمكن أن تتألف الإدارة الإنتخابية من هيئة واحدة محددة، كما يمكن لها أن تشكل وحدة إدارة ضمن هيئة أو مؤسسة أكبر قد تضطلع بمهام أخرى بالإضافة إلى مسؤولياتها الإنتخابية، وهو مايمكن توضيحه ضمن **الشكل رقم 04.**

الشكل رقم 04 يحدد الأشكال الثلاث للإدارة الإنتخابية:



المصدر: ألان وول وآخرون،<u>مرجع سابق</u>، ص 29.

[1] : Rafael Lopez Pintor ; <u>op-cit</u> ; p20.

يتضح من **الشكل رقم04** أن الإدارة الإنتخابية وفقا للوظائف التي تؤديها تأخذ ثلاث أشكال:

1- الإدراة الإنتخابية المستقلة:

ويكون هذا الشكل من الإدارة الإنتخابية في البلدان التي تقوم وتعمل على إدارة إنتخاباتها هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة كليا عن السلطة التنفيذية، ولها ميزانية خاصة بها، والتي تقوم بإدارتها بشكل مستقل، وفي هذا الشكل لاتتبع الإدارة الإنتخابية لأي جهة ولاتكون مسؤولة أمام أي وزارة أو إدارة حكومية، وتتمتع الإدارة الإنتخابية المستقلة بمستويات مختلفة من الإستقلالية الإدارية والمالية.

2- الإدارة الإنتخابية الحكومية:

تقوم الإنتخابية الحكومية في تلك البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على تنظيم وإدارة العمليات الإنتخابية، وذلك من خلال إحدى الوزارات (كوزارة الداخلية مثلا) أو من خلال سلطاتها المحلية ، وعادة مايقف على رأس الإدارة الإنتخابية الحكومية العاملة على المستوى الوطني أحد الوزراء أو الموظفين الحكوميين، وتكون مسؤولة في كافة الحالات أمام أحد الوزراء الأعضاء في السلطة التنفيذية.[1]

3- الإدارة الإنتخابية المختلطة:

في ظل هذا الشكل للإدارة الإنتخابية المختلطة نجد عادة مكونين رئيسيين يشكلان تركيبة مزدوجة للإدارة الإنتخابية: حيث نجد هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية تعنى بوضع السياسات الإنتخابية العامة والإشراف على الإنتخابات(كالهيئة الإنتخابية العامة في ظل الإدارة المستقلة) ،وبموازاة ذلك نجد هيئة إنتخابية تنفيذية تعنى بتنظيم الإنتخابات وإدارة الفعاليات الإنتخابية وتتبع لأحدى الوزارات أو السلطات المحلية(كما هي الحالة في الإدارة الإنتخابية الحكومية.[2]

على ضوء ماسبق يمكن القول أن نمط الإدارة الإنتخابية في بلد ما يعتبر معيارا محددا لطريقة عمل الهيئة الإنتخابية، إضافة للإطار القانوني والإنتخابي القائم والوضع السياسي والإجتماعي والثقافي الذي تعمل ضمنه هذه الهيئات، وعليه فإن جودة إدارة العملية الإنتخابية ترتبط بهذا السياق ،وكذا مجموعة من المؤشرات والمعايير التي سيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

[1]: ألان وول وأخرون، مرجع سابق، ص 23.
[2]:المرجع نفسه، ص26

المطلب الثاني: معايير جودة الإدارة الإنتخابية

ترتبط جودة ومصداقية العملية الإنتخابية بمدى إعتماد الإدارة المشرفة على إدارة العملية الإنتخابية على مجموعة من المعايير المؤسسية، التي تساهم في دعم منظومة الحوكمة الإنتخابية، وعليه فإن الدراسة المنظمة للجودة الإنتخابية تقتضي التركيز على المستويات التالية: الإطار المؤسسي لعمل الإدارة الإنتخابية، الأبعاد الوظيفية لجودة العملية الإنتخابية، جودة الإدارة الإنتخابية وعلاقتها بثقة الشركاء في العملية الإنتخابية.

أولا: الإطار المؤسساتي لحوكمة الإدارة الإنتخابية:

يرتبط تأسيس منظومة الحوكمة الإنتخابية بوجود ستة أبعاد تشكل الإطار المؤسسي لجودة الإدارة الإنتخابية وهي كالتالي:

1- المركزية: *Centralization*

أثبتت التجارب العملية أن لامركزية الإدارة الإنتخابية قد تؤدي إلى تعطيل العملية الإنتخابية خصوصا في الديمقراطيات الحديثة، وعليه فإن وجود رقابة مركزية تفرضها الإدارة المنظمة للعملية الإنتخابية تعد ضمان للسير الحسن للمسار الإنتخابي.

2- البيروقراطية: *Bureaucratisation*

تقتضي الجودة الإنتخابية تأسيس مجالس إنتخابية دائمة لإدارة العملية الإنتخابية، مما يؤسس إطار بيروقراطي مستقر ودائم، وفي هذا السياق نجد أن العملية الإنتخابية في بعض الدول تدار عن طريق مجالس مؤقتة مخصصة لهذا الشأن فقط، وعليه فالإدارات الإنتخابية التي تمتاز بالمهنية تحوي مجموعة من الموظفين الدائمين.[1]

3- **الإستقلالية: *Independence***

ويقصد هنا إستقلالية الإدارة الإنتخابية عن الحكومة، وفي هذا السياق نجد أن الإنتخابات في بعض الدول تقوم على إدارتها وزارة ترتبط بالسلطة الحكومية التنفيذية أو المحلية، وفي دول أخرى تتم إدارة الإنتخابات عن طريق هيئات مستقلة تماما عن الهيئات التنفيذية.

[1]: Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler; op-cit; p14.

4-درجة تمثيل الفواعل غير الحزبية: *Degree of delegation to non partisan actors*

تتم إدارة العملية الإنتخابية في عدد من الدول عن طريق قيام الأحزاب بإختيار هيئات غير حزبية،في حين قد تتم هذه النشاطات المرتبطة بالإدارة الإنتخابية عن طريق مشاركة الأحزاب السياسية في إدارة هذه الهيئات.[1]

5-التخصص: *Specialization*

ويرتبط هذا المعيار بالمهام الإدارية والقضائية المتعلقة بالإدارة الإنتخابية، حيث يقتضي التخصص إسناد الوظيفتين إلى هيئتين منفصلتين، حيث تقوم المحاكم القضائية بالوظيفة القضائية والفصل في النزاعات الإنتخابية، وتقوم الهيئة التنفيذية بالوظيفة التنفيذية المرتبطة بالجوانب التنظيمية للعملية الإنتخابية.

6-مستوى التنظيم: *Level of regulation*

يقصد بهذا المعيار درجة التنظيم داخل الإدارة الإنتخابية من خلال الإجراءات المتبعة والعلاقة بين فواعل الإدارة الإنتخابية.[2]

ثانيا: معايير جودة العملية الإنتخابية:

من المهام الجوهرية للهيئة المكلفة على إدارة العملية الإنتخابية الحرص على ضمان شرعية ومصداقية العملية الإنتخابية، ويمكن تقييم هذه المهمة من خلال مجموعة المؤشرات التي تدل على جودة العملية الإنتخابية.

ويشير مفهوم **الجودة الإنتخابية** ***Electoral Quality***إلى مستوى حرية وعدالة العملية الإنتخابية، ويمكن قياس الجودة الإنتخابية من خلال مجموعة من المؤشرات: الإطار المؤسس للعملية الإنتخابية، النظام الإنتخابي، الكفاءة التقنية للهيئة الإنتخابية...[3]

بناء على ماسبق يمكن الإشارة إلى أن جودة العملية الإنتخابية ترتبط بمدى توفر مجموعة من الشروط المتعلقة بعمل الإدارة الإنتخابية والمتمثلة في:

---

[1] : Gabriela da Silva Tarouco ; op-cit ; p06

[2]: Shaheen Mozaffar and Andreas Schedler ; op-cit ; p17.

[3]:Etannibi Eo Alemika "Quality of elections , satisfaction with Democracy and Political trust in Africa "working paper from : www.afrobarometer.org/files/.../AfropaperNo84.pdf ,05 March 2015, p02.

1- الإستقلالية: *Independence*

على الرغم من أن إستقلالية الإدارة الإنتخابية تشكل واحدة من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في إدارة الإنتخابات، إلا أنه لايوجد لحد الآن توافق واضح حول ماهية تلك الإستقلالية ومعناه الحقيقي ،وذلك لحد ما لكون تعبير الإستقلالية ينطوي على مفهومين مختلفين: يتعلق الأول بالإستقلالية التنظيمية عن السلطة التنفيذية (كما هو الحال بالنسبة للإدارة الإنتخابية المستقلة) بينما يدور الثاني حول الإستقلالية العملية المطلوبة في كافة الإدارات الإنتخابية.[1]

في نفس السياق ترى الباحثة ***Anne van Aaken***أن مفهوم الإستقلالية في إدارة العملية الإنتخابية، ينطوي أربعة معاني أساسية:

أ- **الإستقلالية المؤسساتية:** وتتضمن الإستقلالية المؤسساتية شرعية إستقلالية الإدارة الإنتخابية عن الحكومة.

ب- **الإستقلالية الشخصية:** وتعني إستقلالية المديرين المكلفين بالإدارات الإنتخابية عن السلطة التنفيذية، ويرتبط هذا المستوى من الإستقلالية بطبيعة الإدارة الإنتخابية السائدة.

ج- **الإستقلالية المالية:** تدل الإستقلالية المالية للإدارة الإنتخابية على القدرة على الحصول على موارد مالية خاصة، ويرتبط هذا المفهوم بالإستقلالية المؤسساتية، ولعل التساؤل المطروح هنا: من يمول الإدارة الإنتخابية؟

د- **الإستقلالية الوظيفية:**وتعني قدرة الإدارة الإنتخابية على وضع مستويات مختلفة للتمثيل سواء كانوا أعضاء تابعين للحكومة، أو تابعين للأحزاب السياسية..[2]

2- المحاسبية: *Accountability*

يشكل هذا المبدأ أحد المعايير المهمة للجودة الإنتخابية، ويحمل مفهوم المحاسبية العديد من الأشكال:

---

[1]: ألان وول وأخرون، مرجع سابق، ص42.

[2] : Anne Van Aaken ;"Independent electoral management bodies and international election observer missions : any impact on the observed level of Democracy ? Conceptual Framework". Constitutional Political economy.vol 20; January 2009; P 308.

الطرف المسؤول عن المحاسبة: الذي قد يكون الحكومة، البرلمان، المحاكم، الناخبين، الأحزاب السياسية.

القضايا المعنية بالمحاسبة: والمقصود هنا ماهي الشؤون المرتبطة بإدارة العملية الإنتخابية الخاضعة لعملية المحاسبة.[1]

3- الشفافية: *Transparancy*

يعد مبدأ الشفافية من الأمور الجوهرية في تحليل ومقارنة جودة الإدارة الإنتخابية، ويتعلق هذا المبدأ بإعطاء مجال للأحزاب السياسية والناخبين لمعرفة مايجري داخل الإدارة الإنتخابية، والقاعدة التي يصنع من خلالها القرار، مايحقق قبولا ورضا بالقرارات التي تصدر عن الإدارة الإنتخابية.[2]

ويمكن مبدأ الشفافية في الإدارة العملية والمالية عامة الجهمور من متابعة وتدقيق قرارات الإدارة الإنتخابية ومسبباتها، لذا تعتبر الشفافية كأحد مبادئ العمل السليم لكافة فعاليات وأنشطة الإدارة الإنتخابية، ومن خلال العمل بشفافية تامة يسهل على الإدارة الإنتخابية محاربة الفساد والإحتيال المالي أو الإنتخابي، كما يمكنها من الوقوف بوجه أي تقصير أو نقص في المؤهلات أو أي ممارسات تفضيلية لصالح ميول سياسية ما.[3]

4- النزاهة: *Integrity*

يقتضي مبدأ النزاهة في التدليل على مصداقية العملية الإنتخابية، أن تتوفر من خلاله:

- **شروط المنافسة الإنتخابية العادلة:**

وذلك بأن تلتزم الإدارة المشرفة على العملية الإنتخابية في جميع أطوارها بالحياد التام، أي حياد القوانين والقواعد والأنظمة المنظمة للعملية الإنتخابية، وكذا حياد الإدارة في تنفيذ القوانين.

[1] Ibid ; p 309.

[2] : Jorgen Elklit; Andrew Reynolds;"Analyzing the impact of election administration on Democratic politics".Representation. vol38; 2001 ; P05.

[3]: ألان وول وأخرون، مرجع سابق، ص42.

- **الإلتزام بمبدأ الدورية *Periodical***

وهو مبدأ ينبع من منطلق أن جميع البشر متساووين ، وأنه لايمكن أن يأمرهم إلا من تم إختياره لهذا الغرض من قبلهم ، وهكذا فكل سلطة ترتكز على الإنتخاب، ويجب أن تجدد الإنتخابات بفوارق زمنية منتظمة.[1]

وترى الباحثة ***Pippa Norris*** أن تجسيد مبدأ النزاهة الإنتخابية يجب أن يستند إلى مجموعة من الآليات أهمها:

- **إحترام المعايير العالمية:** والتي تضم مجموعة من المعايير تضمن نزاهة الإنتخابات وتتجسد هذه المعايير من خلال المعاهدات الدولية، القانون الدولي.
- **إيجاد ميثاق عالمي للنزاهة الإنتخابية:** ويتم تجسيد هذا الميثاق في جميع الدول والأنظمة السياسية مهما كان شكلها خصوصا للدول التي تعاني مشاكل مع الإدارات الإنتخابية.
- **تجسيد مفهوم الدورة الإنتخابية:** وهوما يتيح متابعة التزوير والممارسات غير القانونية في جميع المراحل المرتبطة بالعملية الإنتخابية.[2]

5_ الحرية: *Freeness*

يرتبط معيار حرية الإنتخابات بتوفر مجموعة من الشروط التي تتيح للمواطنين فرصة الإختيار الحر، ومن أهم هذه الشروط مايلي:

- إحترام مبدأ حكم القانون.
- إحترام مبدأ التنافسية.
- ضمان الحريات الرئيسية.
- حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة.[3]

وبشكل عام فقد أجمعت العديد من المؤتمرات الدولية المنظمة بشأن كيفيات ضمان نزاهة الانتخابات على وضع مجموعة من المبادئ التي يجب على الإدارة الإنتخابية مراعاتها عند تنظيم العملية الإنتخابية وهي:

[1]: العيفة سالمي" الإنتخابات إطار ضابط ومعايير دالة".مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 07 ، جوان 2009،ص 16.

[2]: Pippa Norris ’’The new research agenda studying electoral integrity.".Electoral studies. Vol 32; 2013; P 564.

[3]: العيفة سالمي، مرجع سابق، ص 14.

-مبدأ استقلال الهيئات الانتخابية في مقابل سلطة الحكومة.

-توحيد السجلات المدنية والانتخابية وإصدار وثيقة موحدة لإثبات الشخصية تستخدم في الانتخابات.

-تدريب مسؤولي لجان الإنتخابات وإعدادهم جيدا من خلال تقديم برامج لهم وللصحفيين والمراقبين والأحزاب.

-تطوير نظم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنخفضة التكلفة في نفس الوقت.

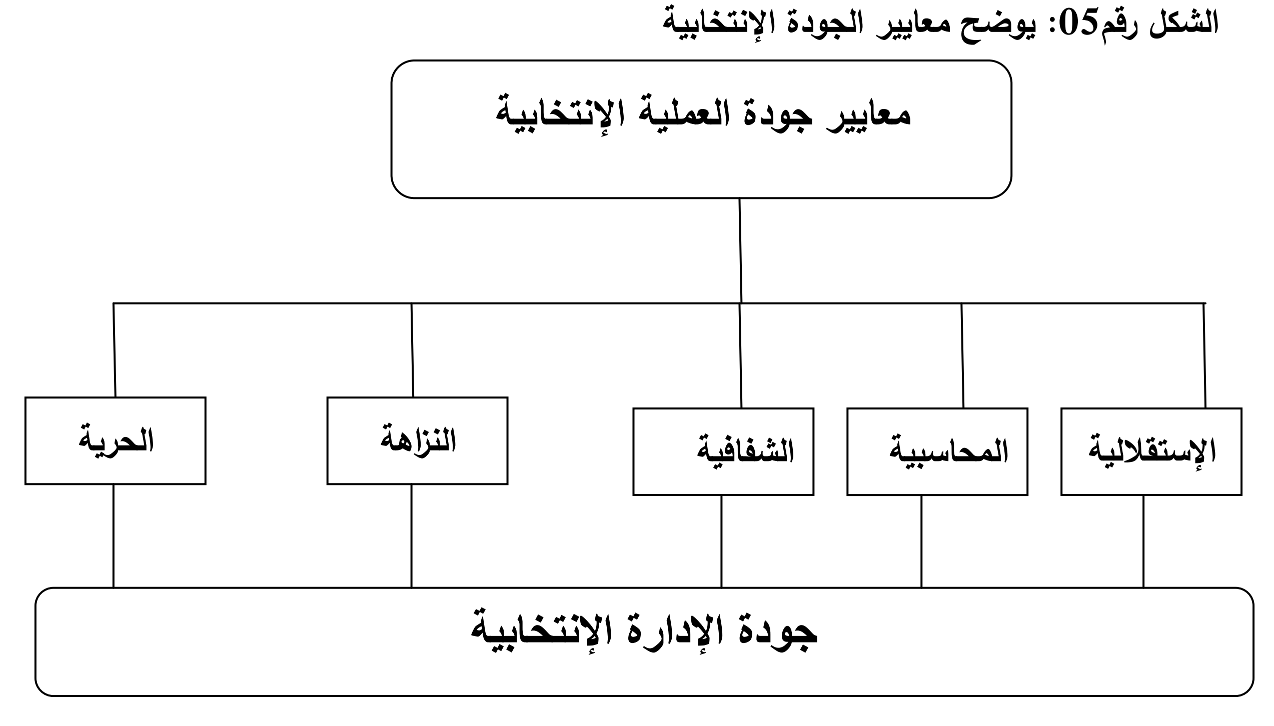
-تحسين نظام الفرز و إعلان نتائج الفرز.

-التوعية والتشجيع على المشاركة السياسية وتوسيعها أمام الجميع.

-النص على العقوبات المترتبة على التلاعب بالعملية الانتخابي[1].

ويمكن بشكل عام تحديد معايير جودة العملية الإنتخابية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم05: يوضح معايير الجودة الإنتخابية



المصدر: من إعداد الباحث

[1]: مصطفى بلعور، " نحو نزاهة العملية الإنتخابية من خلال ضمانات قانون الإنتخابات 12-01". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 13، جوان 2015، ص57.

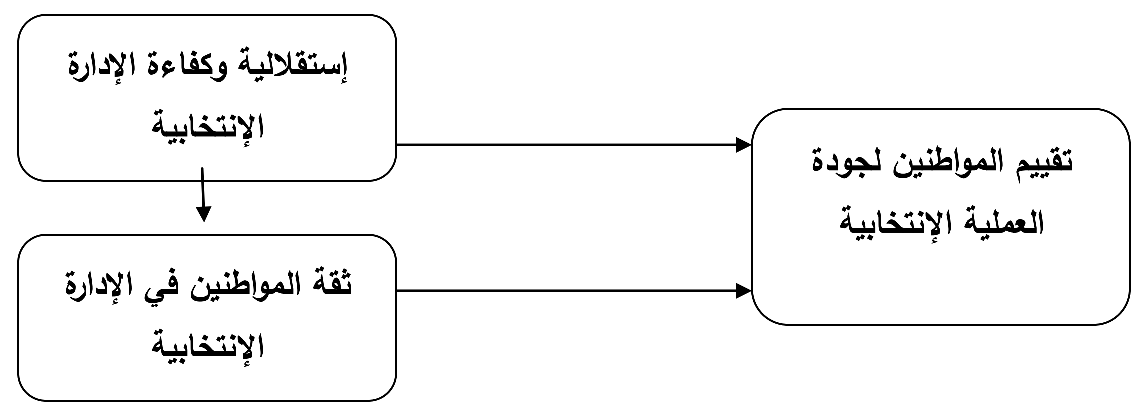
يتضح من خلال هذا الشكل أن جودة الإدارة الإنتخابية تؤثر بشكل كبير على مصداقية العملية الإنتخابية، حيث أن عمل الإدارة الإنتخابية وفق مبدأ النزاهة والإستقلالية يساهم في تعزيز ثقة المواطنين في العملية الإنتخابية، وهو سيتم تناوله من خلال العنصر الموالي.

ثالثا العلاقة بين جودة الإدارة الإنتخابية وثقة المواطنين في العملية الإنتخابية:

تشير الدراسات الحديثة في العلوم السياسية أن فهم مؤشرات جودة العملية الإنتخابية يقتضي تحليل المؤسسات والقوانين المنظمة للمسار الإنتخابي، وتعطي هذه الدراسات أهمية كبيرة لدور جودة الإدارة الإنتخابية في ضمان مصداقية وشرعية العملية الإنتخابية، وفي نفس السياق أصبح الإهتمام بدور المواطنين في تقييم فعالية الإدارة الإنتخابية، وأثر هذا التقييم على نظرتهم لجودة العملية الإنتخابية.[1]

إن جودة الإدارة الإنتخابية تقاس بمؤشرين أساسيين: الكفاءة المؤسساتية والإستقلالية، وعليه يمكن للمواطنين تقييم جودة الإدارة الإنتخابية عن طريق الإنتخاب، وعن طريق مؤشرات أخرى من أجل إثبات مصداقية العملية الإنتخابية، ومن أجل الفهم المتكامل لأثر جودة الإدارة الإنتخابية على توجهات الناخبين ينبغي الأخذ في الإعتبار مستوى الثقة في هذه الإدارات، ويوضح **الشكل رقم06** هذه العلاقة الإرتباطية.

الشكل رقم 06: يوضح العلاقة بين جودة الإدارة الإنتخابية وثقة المواطنين في العملية الإنتخابية



Source : Nicholas.N.Kerr ; op–cit ; p09.

[1] : Nicholas.N.Kerr;"Electoral Governance in sub- Saharan Africa: assessing the impact of electoral management bodies, Autonomy and capacity on citizens preceptions of electoral quality."from:*www.ifes.org/.../Electoral-Governance-in-sub-Sahara...,*05 Mars 2015, p08.

وفي نفس السياق تشير الباحثة **Sarah Birch** من خلال مقالها المنشور في مجلة الدراسات الإنتخابية بعنوان:" **Electoral institutions and popular confidence in electoral processes :A cross- National analysis**"أن العوامل التي تؤثر في مستوى ثقة المواطنين في العملية الإنتخابية تشمل الإطار المؤسسي للعملية الإنتخابية، الشركاء في المسار الإنتخابي، مستوى التنوع الإجتماعي للأفراد، وعلى هذا المستوى يمكن رصد ثلاث معايير مؤسسية مرتبطة بالعملية الإنتخابية:

- تصميم النظام الإنتخابي.
- تنظيم التمويل الحكومي للعملية الإنتخابية
- بنية الإدارة الإنتخابية.[1]

على ضوء ماتقدم يمكن القول أن المواطنين يعتبرون أحد العناصر الجوهرية الذين لديهم القدرة على الحكم على كفاءة وإستقلالية الإدارة الإنتخابية بشكل مباشر عن طريق الخبرة في التعامل مع الإدارة الإنتخابية، وذلك من خلال التسجيل في السجلات الإنتخابية، التربية الإنتخابية.....، وبشكل غير مباشر عن طريق المعلومات حول الإدارة الإنتخابية المستمدة من الإعلام ، الأحزاب السياسية،منظمات المجتمع المدني، الخطابات الشعبية.[2]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المحللة للإدارة الإنتخابية

تعد الإدارة الإنتخابية متغيرا مستقلا في منظومة الحوكمة الإنتخابية،على إعتبار أن جودة الإدارة الإنتخابية تساهم في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية، وعليه فقد تناولت العديد من الدراسات الأطر النظرية المختلفة لدراسة الإدارة الإنتخابية، ويمكن إدراج أهم هذه الأطر من خلال مايلي:

1- مقاربة دورة السياسة العامة: Policy cycle Model

ترجع أصول هذه المقاربة إلى عالم السياسة **David Easton**الذي قدم مفهوم النظام السياسي، ومن خلاله إعتبر أن عملية صنع السياسة العامة عملية متعددة المراحل، حيث يشترك في هذه العملية العديد من الفواعل، ومن بينها وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع

[1] : Sarah Birch "Electoral institutions and popular confidence in electoral processes: A cross-National analysis".Electoral studies.vol 27; 2008; P307.

[2]Nicholas.N.Kerr; op-cit; p09.

المدني.. ويعتبر هذا النموذج أن السياسة العامة هي مجموعة من النشاطات تمر عبر عدة مراحل أهمها إعداد السياسة العامة، صنع السياسة العامة، تنفيذ وتقييم السياسة العامة.[1]

وتركز هذه المقاربة على مساهمة الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة مثل الرأي العام، المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وأثر ذلك على شرعية المؤسسات الحكومية، وتعتبر عملية التغذية العكسية مهمة لفهم لماذا تقوم العديد من الدول بإصلاح القوانين الإنتخابية وإعادة النظر في الإطار المؤسسي لعمل الإدارة الإنتخابية.

تقوم مقاربة دورة السياسة العامة على دراسة العلاقة بين السياسات العامة ومن بينها السياسة الإنتخابية من جهة، ودور الرأي العام في إضفاء طابع الشرعية على المؤسسات السياسية، ونتيجة لذلك فإن الدور الذي تقوم به الإدارة الإنتخابية في إعداد وصنع السياسة الإنتخابية يتأثر ويتحدد نتيجة تقييم الرأي العام لهذه المؤسسات.[2]

وفي نفس السياق تشير الدراسات المهتمة بالسلوك السياسي إلى أن المساندة الشعبية للنظام السياسي تتجسد من خلال مجموعة من المظاهر السلوكية، وتعتبر التأييد السياسي هو سبب ونتيجة للعملية الإنتخابية، الخيارات الإنتخابية،النشاط السياسي.[3]

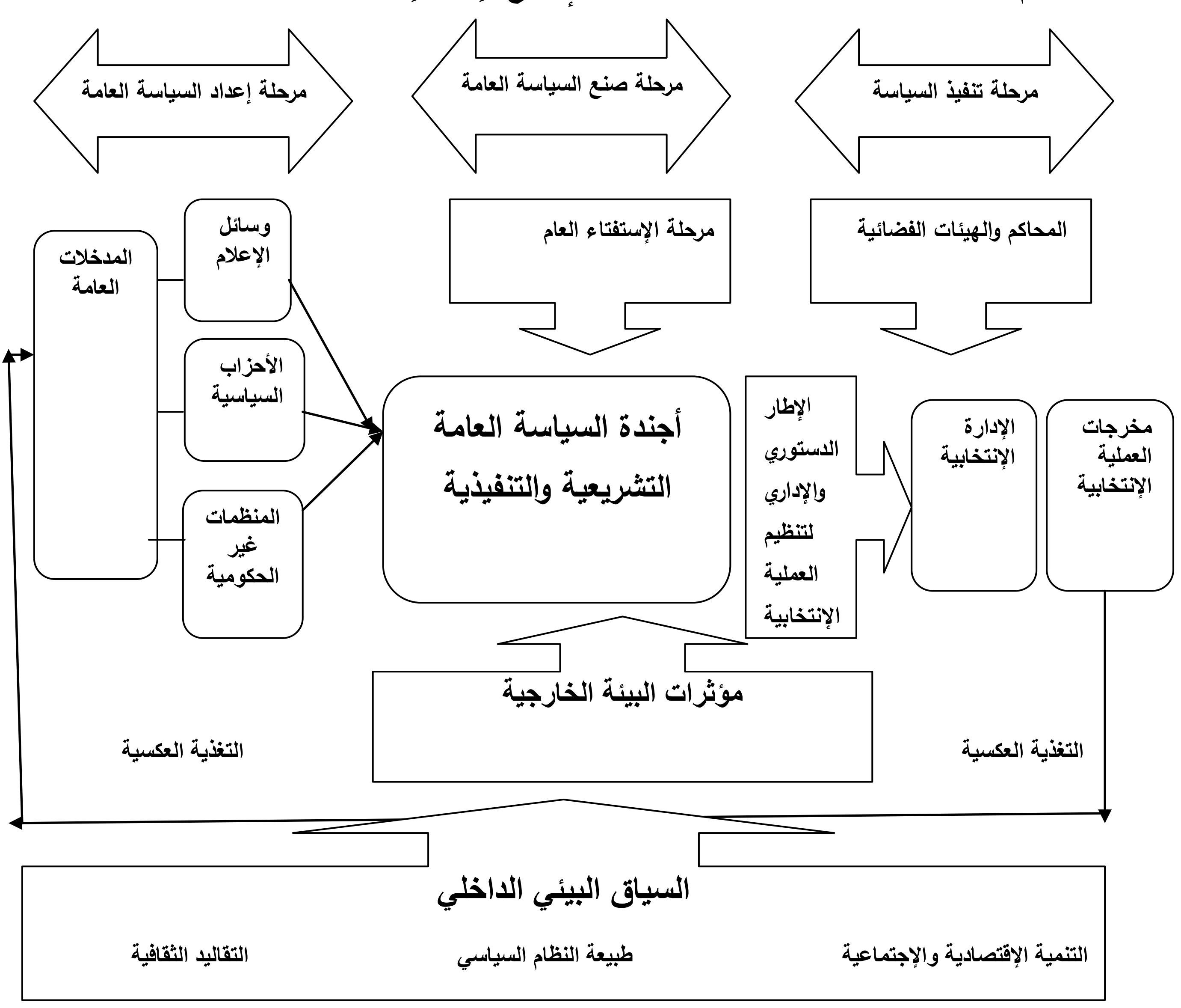
[1] : Pippa Norris; "Cultural explanations of electoral reform : a policy cycle model ".West European politics. Vol 34; May 2011; P 535.

[2] : Ibid ; p 537.

[3] : Sarah Birch; op-cit ; p 306.

ويمثل **الشكل رقم07** توضيحا لمقاربة دورة السياسة العامة.

الشكل رقم07: مقاربة دورة السياسة العامة لتأسيس وإصلاح الإدارة الإنتخابية



Source : Pippa Norris ; "Cultural explantations of electoral reform : a Policy cycle Model".Op-cit ; p 536.

2 –مقاربة الوكيل الرئيسي:Principal agent Approach

إستخدمت هذه المقاربة وبالتحديد في دراسة الإدارة العامة، والعلوم السياسية من أجل تحليل المشاكل المرتبطة بتسيير وإدارة البيئة اللامركزية، وحسب الباحثين : **Waterman and Meir** فإن هذا النموذج يركز على تحليل العلاقة بين المشترين والبائعين، ويعد مشكل التمثيل هو السمة المشتركة للمنظمات العامة.[1]

إن تجسيد هذه المقاربة لتحليل الإدارة الإنتخابية هو نتاج إعتبار الإدارة الإنتخابية عملية متعددة المراحل:

- **المرحلة الأولى:**هناك تفاعل بين الإداري القائم على الإدارة الإنتخابية والمترشحين للعملية الإنتخابية.
- **المرحلة الثانية:** هناك تفاعل بين الإداريين ومجموعة من الوكالات المستقلة المكلفة بالتوعية وإعلام الناخبين حول العملية الإنتخابية.

وكمثال لذلك فإن الإدارة الإنتخابية مكلفة برسم وإعداد الدليل الإنتخابي، وتصحيح الأخطاء التي قد ترد في أوراق التصويت، ومن الناحية التاريخية يلاحظ أن الإدارات الإنتخابية لم تستطع تجسيد هذه المهام نظرا للرقابة المفروضة من طرف المديريين خلال العملية الإنتخابية، ومع تطور وتعقد العملية الإنتخابية خصوصا مع دخول التكنولوجيا في الإدارة الإنتخابية، وهو ماجعل الإدارة الإنتخابية بمثابة البائعين من أجل الحصول على الدعم وتحفيز الناخبين عن طريق التسجيل الإلكتروني، وتشكل هذه النقطة العديد من الإشكاليات المرتبطة بمقاربة الوكيل الرئيسي للإدارة الإنتخابية.

وبناء على ذلك فإن عملية تسجيل الناخبين وعملية التصويت في حد ذاتها تشكلان أحد أهم المشكلات التي تواجه الإدارة الإنتخابية، وذلك نتيجة للتعقيدات التنظيمية لعملية تسجيل الناخبين التي تفرضها الإدارات الإنتخابية.[2]

[1] : R. Michael Alaverz ;"Controlling Democracy : The principal Agent problems in Electoral administration".Policy studies journal .vol 11, 2006 ; p03.
[2] : Ibid ; p07.

3– مقاربة التسيير العمومي الجديد:New Public Management Approach

إرتبطت مقاربة التسيير العمومي الجديد في السنوات الأخيرة بالحوكمة العامة كأدوات تحليلية لإصلاح الإدارة العامة، وقد طور الباحثون هذه المقاربة المركبة بين التسيير العمومي الجديد والحوكمة العامة من أجل توظيفها في مجال الدراسات السياسية، ويشكل التسيير العمومي الجديد ثورة على الأشكال التقليدية للإدارة العامة، أو مايمكن تسميته بالحوكمة العمومية الجديدة.[1]

تم إستخدام هذه المقاربة في مجال الدراسات الإنتخابية من خلال ربط البرامج الإنتخابية بشؤون الإدارة العامة، حيث تشكل هذه البرامج إستراتيجية للسياسات الحكومية المستقبلية التي تستخدم موارد داخل وخارج الإدارة العامة.

وإنطلاقا من كون مقاربة التسيير العمومي الجديد تقوم على جعل الإدارة العامة في علاقة تشاركية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهو ماجعل الباحثين في علم السياسة وفي الدراسات الإنتخابية بشكل خاص يركزون على تطوير الإدارة الإنتخابية ونقلها من المنطق البيروقراطي التقليدي إلى إدارة إنتخابية تقوم على مشاركة مختلف الفواعل من جهاز حكومي ومجتمع مدني وقطاع خاص.[2]

[1] : Giovanni Fattore, Hans.w.Dubois."Measuring New public management and Governance in Political debate". Public administration review.vol 72; March2012; p218.
[2] : Ibid ; p219.

المبحث الثالث: ماهية المشاركة الإنتخابية

تعتبر المشاركة في العملية الإنتخابية أحد المظاهر المعبرة عن مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وكما سبق الإشارة إليه فإن المشاركة الإنتخابية ترتبط بقدرة ومصداقية الإدارة المكلفة بالعملية الإنتخابية، وعليه سيتم في هذا المبحث تحليل مفهوم المشاركة الإنتخابية، وتحديد المكانة القانونية والسياسية لهذه العملية، وأخيرا قراءة لأهم النماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة الإنتخابية

يقتضي تحليل مفهوم المشاركة الإنتخابية التطرق إلى مفهوم السلوك الإنتخابي كإطار عام لعملية المشاركة الإنتخابية، إضافة إلى التركيز على البعد الإمتناعي في السلوك الإنتخابي.

أولا-مفهوم السلوك الإنتخابي:Electoral Behavior

يشير معجم المصطلحات السياسية **Lexique de science politique : vie et institutions politiques** أن السلوك الإنتخابي **Comportement électorale** يتضمن مجموعة النشاطات التي من خلالها يستطيع الأفراد المشاركة في العملية الإنتخابية.[1]

في حين يرى معجم بلاكويل للمصطلحات السياسية بأن السلوك الإنتخابي **Electoral Behavior** هو سلوك إنساني يمتاز بالتغير والتقلب نتيجة تغير الولاء في العملية الإنتخابية على نحو متغير، ويمتاز هذا المفهوم بالنسبية بالنظر لتغير الجهة التي يتم التصويت لصالحها.[2]

وقد تزايد الإهتمام بمفهوم السلوك الإنتخابي نتيجة الأهمية التي يحظى بها التصويت، مما جعل العديد من الباحثين يجرون مجموعة من الدراسات للتعرف على إتجاهات وسلوكات الأفراد أثناء العملية الإنتخابية، على ضوء ذلك يمكن تحليل مفهوم السلوك الإنتخابي على مستويين:

---

[1] : Olivier Nay; op-cit ; p85.

[2]: فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية.(تر: مركز الخليج للأبحاث). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص495.

أ- الدلالة السياسية لمفهوم السلوك الإنتخابي:

يدل البعد السياسي لمفهوم السلوك الإنتخابي عن سلوك يعبر بدرجة واضحة عن ولاء الفرد للنظام السياسي، وذلك بناء على الفعالية الوظيفية للنظام مما يجعل هذا المؤشر من أقوى العوامل المساهمة في دفع الفرد للمشاركة الإنتخابية.[1]

كما أن هذا السلوك هو نتاج للسياق السياسي المتعلق بالنظام الحزبي والإستقرار السياسي، وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بأن صوتهم يمكن أن يخلق تغيير، ونتيجة لذلك فإن هذا السلوك ينمي التوجهات الإيجابية للإفراد تجاه النظام السياسي بشكل عام والعملية الإنتخابية بشكل خاص.[2]

ب-الدلالة العقلانية لمفهوم السلوك الإنتخابي:

وفقا لهذا المنظور فإن السلوك الإنتخابي هو:" سلوك يعبر عن محاولة الأفراد لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية أو الجماعية، أو حتى المصلحة العامة، وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها الفرد بين المنافع والحاجات المادية التي يمكن أن يتحصل عليها من خلال سلوك معين.[3]

وفي نفس السياق ترى الباحثة **Pippa Norris**أن السلوك الإنتخابي وفقا للمفهوم العقلاني هو نتيجة عملية حسابية يقوم فيها الناخبين بتقييم العديد من الجوانب، وأهمها الأحزاب السياسية القادرة على تحقيق المصالح المباشرة للناخبين، القواعد الإنتخابية.....[4]

نتيجة لما سبق يمكن تعريف السلوك الإنتخابي بأنه عبارة عن كافة الأشكال والتصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد إنتخابي معين، ويحمل هذا السلوك دلالات متعددة(سياسية، إجتماعية ،نفسية، عقلية)، وهو مايعكس تعدد العوامل المتحكمة في هذا السلوك.

ثانيا: المشاركة الإنتخابية كأحد أنماط السلوك الإنتخابي:

تعد مشاركة الأفراد في العملية الإنتخابية بمثابة الدعامة الرئيسية لمنظومة الحوكمة الإنتخابية،وتشير الدراسات الخاصة بالعملية الإنتخابية إلى أن المشاركة الإنتخابية تعد وسيلة للتواصل بين الحكام والمحكومين.

---

[1] :Russell J. Dalton and Christopher J. Anderson ;Citizens, Context, and Choice: How Context Shapes Citizens'Electoral Choices.New York : Oxford university press ; 2013 ; p07.

[2] : Ibid ; p 08.

[3] : Phillip Braud ; Sociologie politique. 5ed. Paris : librairie générale de droit et de jurisprudence ; 2000 ; p313.

[4] : Pippa Norris; Electoral Engineering : Voting Rules and Political Behavior ; op-cit ; p04.

أ. الدلالة اللغوية للمشاركة الإنتخابية:

يرجع مفهوم الإنتخاب في أصله اللغوي إلى الفعل إنتخب ونخب، وإنتخب الشيء أي إختاره ،وتعتبر كلمة إنتخاب **Election** مرادفة لحرية الإختيار، فكلمة **Elect** تعني أن يختار **To chose**.[1]

أما كلمة **Election** في اللغة الفرنسية فتشير إلى الطريقة التي يعتمدها الأفراد في إختيار الحكومات.[2]

ب الدلالة المفاهيمية للمشاركة الإنتخابية:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للمشاركة الإنتخابية بين مفهوم يركز على البعد القانوني،وآخر على البعد الإجتماعي، السياسي.... الخ.

المفهوم القانوني للمشاركة الإنتخابية:

تعرف المشاركة الإنتخابية حسب **Bernard Denni** بأنها:" مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب ، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن ، وتدخل في إطار القوانين السياسية".[3]

يركز هذا التعريف على البعد القانوني للمشاركة الإنتخابية على إعتبارها حقا سياسيا تكفله القوانين السائدة والمنظمة لهذا المجال.

المفهوم السياسي للمشاركة الإنتخابية:

تعرف المشاركة الإنتخابية بأنها" الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات، على أساس الخيارات التي يقوم بها الأفراد في أي جماعة ، وحيث يكون التصويت حرا يوجد نظام لإتخاذ القرارات بموجبها يعكس علاقات القوة والإكراه التي تنشأ بين المجتمع والسلطة، فهو أسلوب لحماية وضمان الطاعة السياسية."[4]

يتضح من خلال هذا التعريف أن المشاركة الإنتخابية هي وسيلة يتم من خلالها حفظ الطاعة والتأييد للنظام السياسي السائد.

---

[1]:طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2000، ص39.

[2] : Olivier Nay; op-cit ; p179.

[3]: عصام نعمة إسماعيل،مرجع سابق. ص 27.

[4]: طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص39.

ويرى **Philippe Braud** أن عملية المشاركة الإنتخابية هي:" حق لكل مواطن حتى يبدى رأيه لإختيار ممثليه في الإنتخابات، سواء كانت برلمانية أو محلية، وتكون نتيجة التصويت إختيار الممثلين ليعبروا عن إرادة الشعب في كافة المجالس المنتخبة ، فالتصويت لايقتصر على تحديد وإختيار الحكام ،وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين..."[1]

يتضح من خلال هذا التعريف أن المشاركة الإنتخابية هي عملية تشمل العديد من النواحي ولاترتبط بإختيار الحكام فقط بل المشاركة في رسم السياسة العامة، إضفاء الشرعية على النظام السياسي.

المفهوم الإجتماعي للمشاركة الإنتخابية:

يعتبر **Richard Rose** أن عملية المشاركة الإنتخابية:" ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في عين الإعتبار تأثير الخصائص الإجتماعية على القائم بالتصويت ،بل والدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسساتية..."[2]

ويرى **Seymour Martia Lipset** في كتابه " رجل السياسة: الأسس الإجتماعية للسياسة" أن المشاركة الإنتخابية للأفراد ترتبط بمجموعة من العوامل الإجتماعية يحددها في أربعة عوامل:

- أهمية سياسة الحكومة بالنسبة للمواطن.
- الوصول إلى المعلومات.
- ضغط الجماعة للتصويت
- الضغوط المتضاربة.[3]

على ضوء ماسبق من التعاريف حول المشاركة الإنتخابية يمكن القول أن المشاركة الإنتخابية هي عملية متعددة الأبعاد يتم بموجبها قيام الأفراد بإختيار ممثليهم في السلطة، ويتحكم في هذا الخيار مجموعة من الضوابط المؤسسية والقانونية والإجتماعية المرتبطة بالناخبين.

---

[1]: فليب برو، علم الإجتماع السياسي. (تر: محمد عرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص305.

[2]: عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي. ط8.الإسكندرية: المكتبة الجامعية ، 2001، ص 151.

[3]: سيمور مارتن ليبست،رجل السياسة: الأسس الإجتماعية للسياسة.(تر: خيري حماد) .بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1959.ص 95.

ثالثا: تحليل مفهوم الإمتناع الإنتخابي Electoral Abstention

أ. الدلالة المفاهيمية للإمتناع الإنتخابي:

يتداخل مفهوم الإمتناع الإنتخابي مع مفهوم الإمتناعية، إلا أنه سيتم في هذه الدراسة إعتماد معنى موحد لكلا المفهومين، غير أنه يمكن توضيح الفرق بين المفهومين من خلال الهدف، حيث يعد الإمتناع موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الإهتمام بالسياسة إلى غير ذلك ،بينما الإمتناعية هي عبارة عن مذهب واعي (إتجاه مقتنع به) من جانب الفرد والجماعة معاد لمبدأ الإنتخاب كليا، أو للمواضيع التي تكون على أساس الإنتخابات.[1]

إضافة إلى أن الإمتناعية يكمن مفهومها في إتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الإنتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم، ويرتبط هذا المذهب بالعديد من الأسباب منها: الوعي، الجنس ،القوانين الإنتخابية.[2]

كما يرى **فيليب برو** أنه يجب التمييز بين ظاهرة الإمتناع الإنتخابي وعدم التسجيل في القوائم الإنتخابية ، وذلك بالرغم من أن كلاهما يعتبر إمتناعا عن الممارسة الإنتخابية، حيث يرجع عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية إلى ضعف الإندماج المجتمعي.[3]

وقد حظي مفهوم الإمتناع الإنتخابي بإهتمام العديد من المفكرين والباحثين في السوسيولوجيا الإنتخابية، ويفيد هذا المصطلح بالمعنى الضيق: " قرار متعمدا بعدم التصويت، غير أن أصبح يطلق على جميع من لايقترعون لإتصافهم باللامبالاة وفقدان الإهتمام بالأمور الخارجة عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالإغتراب في الحياة العامة."[4]

وفي دراسة أجراها **سيمور مارتن ليبست** حول العوامل التي تحدد مشاركة الأفراد في العملية الإنتخابية وجد أن هناك نمطين للتصويت: تصويت المصلحة، تصويت الخضوع، وعليه فقد حدد نوعين للإمتناع الإنتخابي وهما:

1- الإمتناع المصلحي.**2**- الإمتناع الإجباري.[5]

---

[1]:سالمة ليمام " مدخل مفاهيمي لدراسة الأنماط الإنتخابية والإتجاهات السياسية" في كتاب: قوي بوحنية وآخرون، الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2012، ص38.

[2]: المرجع نفسه.

[3]: فيلب برو، مرجع سابق،ص339.

[4]: فرانك بيلي، مرجع سابق، ص03.

[5]: سيمور مارتن ليبست، مرجع سابق، ص 93.

على ضوء ماتقدم يمكن القول أن الإمتناع الإنتخابي هو عبارة عن إتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الإنتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم أو عن طريق ضغوط إجتماعية معينة، وترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل ذات الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

ب مظاهر الإمتناع الإنتخابي:

يرى **مصطفى عفيفي** أن الإمتناع الإنتخابي يمكن تقسيمه إلى شقين:

الشق الأول:وهو الإمتناع عن التصويت بمعنى إحجام الناخب عن التوجه إلى صناديق الإقتراع للإدلاء برأيه، والمقصود هنا الإمتناع الإختياري دون عذر يبرره.

الشق الثاني:هو تعمد الناخب بعد التوجه إلى صناديق الإقتراع ترك ورقة بيضاء ، أو تعمد إفسادها بإرتكاب أحد الأعمال التي تبطل الصوت الإنتخابي.[1]

إن هذا التقسيم في الواقع لايعبر عن الإمتناع الإنتخابي بالشكل الكلي، وإنما يقتصر على آخر المظاهر التي يأخذها هذا السلوك، وهذا تضييق وتقزيم وحصر للظاهرة ، التي قد تكشف لنا عن أزمات عديدة: أزمة الثقة، الشرعية، الرضا على آداء النظام السياسي.

بناء على ذلك يمكن حصر مظاهر الإمتناع عن التصويت في الأفعال التالية:

- عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية.
- إحجام بعض المسجلين عن الذهاب إلى الإنتخاب للإدلاء بأصواتهم.
- ترك الناخب لظرفه فارغا(التصويت الأبيض)
- تعمد الناخب إفساد الورقة الإنتخابية.[2]

[1]: طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص39.

[2]: سالمة ليمام، مرجع سابق، ص40.

المطلب الثاني: المكانة الوظيفية للمشاركة الإنتخابية

تعد المشاركة الإنتخابية أحد الآليات الفعالة التي تؤسس للحوكمة الإنتخابية، بناء على ذلك سيتم في هذا المطلب تحليل المكانة القانونية للمشاركة الإنتخابية، ومن ثم تحديد مكانتها السياسية من خلال ربطها بالمشاركة السياسية.

أولا: المكانة القانونية للمشاركة الإنتخابية:

يقصد بالمكانة القانونية أي التكييف القانوني لعملية المشاركة الإنتخابية، وفي هذا الإتجاه يمكن التطرق إلى ثلاث إتجاهات رئيسية لتحديد الطبيعة القانونية للمشاركة الإنتخابية وهي:

أ- نظرية المشاركة الإنتخابية كحق شخصي:

تذهب هذه النظرية إلى التأكيد على أن المشاركة الإنتخابية إنما تمثل حقا من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان، ولايجوز نزعها منه أو حرمانه من ممارستها بكل حرية وعلى قدم المساواة مع غيره من المواطنين، لأنها من الحقوق الطبيعية الناشئة عن شخصيته، والتي يكتسبها كل فرد لمجرد كونه إنسانا مواطنا في دولة معينة.[1]

وتستند هذه النظرية في تأكيدها على أن المشاركة الإنتخابية إنما هي حق من حقوق المواطن الطبيعية، على نظرية السيادة الشعبية، التي تقوم على فكرة توزيع السيادة بين جميع المواطنين، دون تمييز بينهم، بحيث يكون لكل فرد جزء منها بإعتبار أن السيادة الشعبية تنتهي إلى الفرد الذي يمارسها ،وإعتمادا على آراء وأفكار القائلين بنظرية السيادة الشعبية يكون لكل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة لبلاده، بمقتضى حقه في تولي جزء من السيادة العامة لدولته وعلى قدم المساواة مع غيره من المواطنين، وبالنظر لعدم إمكانية المشاركة المباشرة فعلى الأقل الإعتراف لكل مواطن بحق المشاركة غير المباشرة أي حق المشاركة الإنتخابية[2]

ب-نظرية المشاركة الإنتخابية كوظيفة عامة:

وفي مواجهة نظرية المشاركة الإنتخابية كحق شخصي برزت في الفقه الدستوري نظرية أخرى تنظر إلى المشاركة الإنتخابية كوظيفة عامة واجبة على كل مواطن في الدولة. وهذا الوظيفة تأتي

---

[1]: سليمان الغويل، الإنتخاب والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة.ليبيا: منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2003، ص 29.

[2]: المرجع نفسه.

بمقتضى إنتماء الفرد للأمة صاحب السيادة، وبناء على أن سيادة الأمة لاتتجزأ ولاتتوزع على الأفراد ،بل هي ملك للأمة في مجموعها بإعتبارها شخصية قانونية مستقلة عن الأفراد المكونين لها.[1]

ويقتضي التقيد بهذه النظرية في تكييف المشاركة الإنتخابية التسليم بفكرة الإقتراع المقيد، حيث يمكن للأمة وتمثلها الدولة أو المشرع تقييد حق الإنتخاب وقصره على طائفة معينة تتميز بالثراء أو الكفاءة الشخصية، أو يجعله عاما لجميع المواطنين ، كما قد تكون المشاركة الإنتخابية وفقا لهذه النظرية عملية إجبارية، فعلى جميع المواطنين الإدلاء بأصواتهم في العملية الإنتخابية، وإلا تعرضوا لعقوبات تفرضها بعض الدول جراء التخلف عن آداء هذا الواجب.[2]

ج- النظرية المشتركة لطبيعة المشاركة الإنتخابية

يشير هذا الإتجاه إلى القول بأن المشاركة الإنتخابية ذات طبيعة ثنائية، تقوم على الجمع بين فكرتي الحق والوظيفة، حيث يحاول أنصار هذا الإتجاه تفادي أوجه القصور التي أخذت على كل من النظريتين السابقتين، بالجمع بينهما في نظرية واحدة.

حيث أن إعتبار المشاركة الإنتخابية حق شخصي محض على إطلاقه ، يعاب عليه أنه كثيرا ماتقتضي الإعتبارات العملية حرمان بعض الأشخاص من المشاركة الإنتخابية، كالمحكوم عليهم في بعض الجرائم الخاصة، والذين من شأن السماح لهم بالمشاركة أن يكون مدعاة فساد للمجتمع.[3]

كما أن إعتبار المشاركة الإنتخابية مجرد وظيفة واجبة الآداء من قبل أي موظف يكلف بها ،يفقد حق المشاركة الإنتخابية أهميتها كحق أساسي من حقوق الإنسان، ويجعلها رهينة بإرادة المشرع ،التي كثيرا ما تتجه إلى حصر حق الأفراد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في أضيق نطاق ،تحت تأثير النخب المسيطرة سياسيا وإقتصاديا على مجريات الشأن العام في البلاد.[4]

ثانيا: المكانة السياسية للمشاركة الإنتخابية:

يقصد بالمكانة السياسية للمشاركة الإنتخابية، أي موقعها ضمن المنظومة السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، وفي هذا السياق فقد إختلف الباحثين حول أهمية المشاركة الإنتخابية ضمن مستويات المشاركة السياسية بشكل عام بين إتجاه يعتبر المشاركة الإنتخابية جوهر المشاركة السياسية، وإتجاه يرى في المشاركة الإنتخابية أضعف نشاطات المشاركة السياسية.

---

[1] بلال أمين زين الدين، النظم الإنتخابية المعاصرة: دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011، ص 21.
[2]: المرجع نفسه.
[3]: سليمان الغويل، مرجع سابق، ص 34.
[4]: المرجع نفسه، ص35.

الإتجاه الأول:

فوفقا لهذا الطرح فإن المشاركة الإنتخابية تأتي في موقع القلب من المشاركة السياسية، فهي أعلى صورها، خصوصا أنها تغطي كافة الصور التقليدية للمشاركة: الترشح والنشاط في العمل السياسي والتصويت.

فالمشاركة الإنتخابية تعد الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسة السلطة، ورغم إختلاف الإنتخابات من نظام إلى آخر، إلا أنها تتفق جميعا على أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الإنتخابات(رئاسية، نيابية) هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، كما أن التصويت يعتبر أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي.[1]

إضافة إلى ذلك فإن الإنتخابات هي الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية، فهي تتسم مقارنة بالقنوات الأخرى للمشاركة بقدر كبير من الديمومة، ذلك أن دورية الإنتخابات وإنتظامها هو مصدر ديمومتها، وكنتيجة لهذه الديمومة فإن المشاركة الإنتخابية تحدث نوعا من التراكم على مستويين: – تراكم الخبرة لدى المواطنين الذين يمارسونها.

– تراكم السياسة العامة التي تعبر عن مصالح المواطنين.[2]

ومن ناحية أخرى تعد الإنتخابات الآلية الوحيدة المتاحة لكافة الشرائح والجماعات بغض النظر عن مدى التباين بينها في خصائص التمييز ، ومن ثمة فهي الضمانة الوحيدة التي تحقق المساواة في المشاركة السياسية ، فوجود تمثيل عادل لمختلف الجماعات هو الكفيل بخدمة الإستقرار والديمقراطية.[3]

الإتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الإنتخابات رغم كونها الأسلوب الشائع للمشاركة السياسية في مختلف الجماعات والنظم السياسية، إلا أنها ذات أهمية ضئيلة، وتلعب دورا ثانويا ومحدودا في الحياة السياسية للمجتمع بالقياس إلى غيرها من الأساليب والأنماط الأخرى للمشاركة، ويوردون عدة أسباب:

– أن المشاركة الإنتخابية لاتتطلب من المعلومات والدافعية نفس القدر الذي تتطلبه معظم النشاطات السياسية الأخرى، في هذا الإطار يؤكد **سميث Smith** على أن التصويت في الإنتخابات يعتبر أقل

[1]: إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص252.

[2]: صلاح سالم زرنوقة،" المشاركة السياسية والعملية الإنتخابية". مجلة الأهرام الديمقراطية. العدد 07 ، صيف 2002، ص24

[3]: المرجع نفسه ، ص25.

أشكال المشاركة إيجابية، حيث أنه لايتطلب إلا الحد الأدنى من الإلتزام، الذي قد ينقطع بوضع الورقة في صندوق الإنتخابات.[1]

– أن المشاركة الإنتخابية لاتمارس إلا على فترات وعلى نحو موسمي ، وبالتالي فإن فرص التأثير على السياسة من خلال هذه الوسيلة، إنما يقتصر على هذه المناسبات.

– أن فعالية المشاركة أصبحت ترتبط بإستخدام أكثر من قناة في نفس الوقت ، ذلك أنه كلما تعددت المسالك والقنوات إزدادت فرص التأثير على السياسة العامة، وقد لاتكون المشاركة الإنتخابية ذات فعالية ، كونها لاتحمل مطالب محددة ورسائل واضحة لصانع السياسة.[2]

بناء على ماسبق يمكن القول أن المشاركة الإنتخابية على الرغم من الطروحات المقللة لفاعليتها، إلا أنها تعد أحد أهم وسائل المشاركة السياسية وضوحا وأكثرها فعالية، كما أنها تشكل أساس السياسات الديمقراطية، كونها تتيح للأفراد إختيار الحكام.

المطلب الثالث: النماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية

يعد تعدد المقاربات والنماذج النظرية التحليلية السمة البارزة في الدراسات الخاصة بالظواهر السياسية، وعليه فالمتفحص للتراث العملي المنشور حول المشاركة الإنتخابية يجد العديد من الإتجاهات المفسرة، ويمكن تحديدها كمايلي:

النموذج الإيكولوجي:يربط المشاركة الإنتخابية ببعض السمات المميزة للمنطقة الجغرافية.

النموذج النفسي:يركز على العلاقة بين الميول أو الإتجاهات النفسية للناخب وطبيعة الإختيارات الإنتخابية.

نموذج الإختيار العقلاني:يفسر المشاركة الإنتخابية كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة ،والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي.

أولا: النموذج البيئي لتفسير المشاركة الإنتخابية

يعتبر النموذج البيئي أول النماذج التحليلية المستخدمة في دراسة المشاركة الإنتخابية والسلوك الإنتخابي بشكل عام، وفحوى هذا النموذج هو إقامة علاقات تفاعلية وترابطية بين السلوك الإنتخابي والمحيط الإجتماعي بمفهومه الواسع. ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى إتجاهين:

---

[1]:طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 40.

[2]: صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص 22.

أ- التفسير الجغرافي:

يقوم هذا التفسير على الربط بين المشاركة الإنتخابية والمجال الجغرافي، ويعتبر مؤلف: **Siegfried André "الجدول السياسي لغرب فرنسا"** أحد أهم المحاولات التفسيرية في هذا الإطار، حيث يرى **سيجفريد** ،أن هناك علاقة بين طبيعة الأرض وأسلوب السكن ونظام الملكية وطبيعة السلوك الإنتخابي.[1]

وقد تم تطوير هذا الأنموذج بفضل أعمال **François Gogel** في بداية الثمانينيات في كتابه "التواريخ الإنتخابية"، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا إنتخابات **1945** الفرنسية، إذا أوضح خلالها العلاقة بين الإختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، وكذا الأبنية الإجتماعية للإتصالات الإنتخابية، هذه العلاقة التي أنتجت سلوكات الناخبين، ولم ينفي تأثر هذه العلاقة بالثقافة المحلية والثقافة العائلية وردود الأفعال الناتجة عن شروط الإنتخابات.[2]

على ضوء الإسهامات المذكورة فقد تم تطوير فرع علمي هام لدراسة أثر العامل الجغرافي على العملية الإنتخابية، سمي بالجغرافيا الإنتخابية(الدراسة المكانية للإنتخابات) ، وهناك من يعتقد أن الدراسة المكانية للإنتخابات تعد فرعا من الدراسات الجيوسياسية، طالما أنها توضح الإختلافات المكانية، وتفسر وتعلل هذه الإختلافات، والنتائج المنبثقة منها، وبيان تأثيراتها على العمليات السياسية.[3]

ب- التفسير الإجتماعي:

إبتدأ هذا النموذج مع الدراسات التي قام بها **Lazarsfeld** وزملائه من خلال ثلاث مؤلفات:

- **People's choice**
- **Voting**
- **Voting and personal influence**[4]

---

[1] : Albert Brimo ; Méthode de la sociologie électorale. Paris : publication de l'institut des études politique Toulouse ; 1968 ; p 82.

[2]: سمير بارة، سلمى ليمام،" النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل2011، ص193.

[3]: عبد الرزاق سليمان، ليلى محمد زعزوع، جغرافية الإنتخابات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 30.

[4] :Rui Autunes ;" Theoritical models of voting behavior".Exedra journal. Vol 10 ; 2010 ;p146.

وفي إطار هذا التحليل قام **لازرسفيلد** بإستخدام تقنية الإستبيان لأول مرة في دراسة الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، وركز في إعداد الإستبيان على فرضية أساسية أن السلوك الإنتخابي هو سلوك فردي يتأثر بالعوامل الشخصية للناخبين، ومدى تعرضهم لوسائل الإعلام.[1]

وبعد الدراسة الميدانية التي قام بها **لازرسفيلد** وصل إلى أن الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب تعد عاملا حاسما في تحديد سلوكه الإنتخابي، إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا، لأن المتغيرات الإجتماعية العامة لاتقدم سوى إحتمالات قوية نسبيا للإنتخاب لصالح جهة أو أخرى.[2]

يقوم هذا النموذج في تحليله للمشاركة الإنتخابية على أن للنظام الإجتماعي تأثير أساسي على السلوك الإنتخابي للأفراد،إذ يحدد عدد البدائل السياسية المتاحة في البيئة، أي أن النظام الإجتماعي يضيق مدى الإختيار السياسي المتاح أمام الأفراد، إذ يضفي الشرعية على البدائل المتفقة معه، وغالبا مايمنع النظام الإجتماعي الأفراد من الدخول في الخبرات السياسية، التي يمكن أن تقودهم إلى أنماط جديدة من التفكير أو السلوك السياسي.[3]

ثانيا: النموذج النفسي:

تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة **ميتشغان** الأمريكية، وقد قام هؤلاء بنقد المتغيرات الإجتماعية التي إعتمد عليها **لازرسفيلد** وزملاؤه في تفسير السلوك الإنتخابي.

ومن رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الإنتخابي **Angus Campbell**، حيث يرى **كامبل** من خلال دراساته أن الملاحظة الإمبريقية الميدانية تعكس بوضوح عجز النموذج الإجتماعي في تفسير السلوك الإنتخابي.[4]

ويقوم النموذج النفسي في تفسير السلوك الإنتخابي على مجموعة من الإفتراضات وهي:

- يقوم هذا النموذج على إفتراض مؤداه أن هناك إرتباط وثيق بين سمات الشخصية ونمط السلوك الإنتخابي، فالعمليات النفسية تتدخل لإختيار وتنظيم الأفكار السياسية، وكذلك نوع النشاط الأنسب.

---

[1] : Ibidem.

[2] : Antonie Roger " le comportement électorale dans les pays d'Europe Centrale et orientale .''Critique internationale. N11 ; Avril 2001 ; p 54.

[3]: حمادة إبراهيم بسيوني، إستخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية. القاهرة: منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،1995، ص 26.

[4] : Antonie Roger ; op-cit ; p54.

– كما يفترض أصحاب هذا النموذج بأنه كلما قل إنغماس المرء في القضايا السياسية كان سلوكه الإنتخابي إستجابة لمجموعة من الضغوط الخارجية السريعة.[1]

وفي نفس السياق تؤكد إحدى الدراسات أن ميكانيزم الإنتساب يعد أحد الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوكات الإنتخابية، حيث يمكن هذا الميكانيزم من فهم لماذا يشارك بالتصويت عدد كبير من الناخبين الذين يقولون أنهم لايهتمون بالسياسة، ولا يملكون المعلومات السياسية الكافية، فهم يصوتون على بعض المرشحين حتى وإن لم تكن لديهم عنهم دراية ببرامجهم، إنهم ينتسبون إليهم بالعادة.[2]

وعموما يمكن القول أن للعوامل النفسية دورها الحاسم في بناء السلوك الإنتخابي ، وتحديد الأفضليات السياسية والإنتخابية للناخب، غير أنه من المرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج غير قابلة للقياس، كما أن إعتماد هذا النموذج على الإستبيانات والمقابلات يثير صعوبات جمة، قد تعيق الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

ثالثا: نموذج الإختيار العقلاني:

يقوم هذا النموذج في تحليله للسلوك الإنتخابي على مكانة الفرد في هذه العملية، حيث يعتمد على فكرة مفادها أن السلوك الإنتخابي هو محصلة لتلك الحسابات التي يقوم بها الناخب، ويعود المؤلف المرجعي الحقيقي لهذا النموذج هو مؤلف **Downs Anthony** فمعه ولد مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الإستراتيجي، حيث يرى أنه أثناء الإنتخابات العامة يقدم المترشحون المتنافسون برامج تكون بمثابة عرض للخيرات، ويحاول الناخب أن يحصل مقابل صوته على تأثير أمثل على الشروط الملموسة لوجوده.[3]

وتتأسس إشكالية الناخب العقلاني في منظور **داونز** حول مفهوم الكسب لأن يأخذ شكلا ماديا ،إضافة إلى مكافآت ذات طبيعة معنوية كمتعة التماثل والتماهي مع قضية سياسية كبيرة.

ووفقا لهذا النموذج فإن الحسابات التي يجريها الناخب حول المكاسب التي يمكن أن يجنيها من خلال قيامه بعملية التصويت، تطرح إشكالية من لديه القدرة على آداء الإنتخاب الإستعراضي، أو الإنتخاب الإستشرافي، ويفترض أصحاب هذا النموذج نوعا ثالثا من الإنتخاب يقرر خلاله الناخب

---

[1]: حمادة إبراهيم بسيوني، <u>مرجع سابق</u>،ص 26.

[2] : Phillip Braud; <u>op-cit</u> ; p 309.

[3]: فيليب برو، <u>مرجع سابق</u>، ص 223.

بشكل دقيق وعقلاني تحديد وضعيته وهو إنتخاب المهمات أو المصلحة، أو يختار الناخب نوعا آخر يوازن فيه بين المصالح الجماعية ، وهو مايسمى بإنتخاب التغيير( )**vote socio tropique**.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن هذا النموذج قدم إضافة جديدة في دراسة المشاركة الإنتخابية من خلال عملية حسابية تقوم على الكلفة والمزايا، غير أنه هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا، إضافة إلى أنه ليس جميع الناخبين يقومون بهذه العمليات الحسابية، بل يصوتون بناء على إعتبارهم مواطنين بدرجة أولى، وليس نتيجة إهتمامات سياسية.

[1] : Antonie Roger ; op-cit ; p55.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للمتغيرات الرئيسية للدراسة وهي الحوكمة الإنتخابية، الإدارة الإنتخابية، المشاركة الإنتخابية. ويمكن تلخيص أهم ماتم التوصل إليه كمايلي:

- أن مفهوم الحوكمة ذو طابع عبر تخصصي(سياسي، إقتصادي، إداري) ويتراوح بين الآلية والهدف.
- أن الحوكمة الإنتخابية هي عملية متعددة المراحل تهدف إلى إضفاء معايير المصداقية والنزاهة على إدارة العملية الإنتخابية.
- تعدد الأطر النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية بين مقاربات تركز على البعد الكلي ومقاربات تركز على البعد الجزئي.
- يحمل مفهوم الإدارة الإنتخابية بعد بنيوي أي الجهاز المكلف بإدارة العملية الإنتخابية، وبعد وظيفي يرتبط بتسيير العملية الإنتخابية.
- ترتبط جودة الإدارة الإنتخابية بإحترامها لمبادئ الحرية والنزاهة، الإستقلالية، الكفاءة، الحياد...
- يشير مفهوم المشاركة الإنتخابية إلى كونها سلوك فردي يحمل عدة أبعاد قانونية، سياسية، إجتماعية.
- تعدد النماذج النظرية المفسرة للمشاركة الإنتخابية بين التفسير البيئي، التفسير النفسي، التفسير العقلاني.

الفصــــل الثاني:

تطيل السياق الوظيفي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر

تشكل إدارة العملية الإنتخابية في بعدها الوظيفي أحد المحددات المتحكمة في نجاح العملية الإنتخابية، وتتضمن هذه العملية مجموعة من المراحل تبدأ بإيجاد الإطار المؤسس للعملية الإنتخابية ،أي تحديد القواعد والقوانين المنظمة للعملية الإنتخابية، إلى مرحلة تنظيم وتسيير العملية الإنتخابية ،وصولا إلى مرحلة الرقابة البعدية للعملية الإنتخابية.

بناء على ذلك سيتم في هذا الفصل التركيز على أهم العناصر المرتبطة بإدارة العملية الإنتخابية ،من خلال تحليل السياق الوظيفي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، خصوصا مع جملة الإصلاحات الجديدة التي شهدتها المنظومة الإنتخابية في الجزائر بداية من **2011**.

حيث سيتم تحليل الإطار التشريعي والقانوني لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى تحليل السياق البيئي للنظام الإنتخابي الجديد، وتحليل أهم الهيئات المشرفة على إدارة العملية الإنتخابية،وعملية تسجيل الناخبين، وسيتم في المبحث الثاني تحليل أهم الإجراءات التنظيمية المرتبطة بحوكمة المنافسة الإنتخابية في الجزائر، بالتركيز على تنظيم عملية الترشح والحملات الإنتخابية، وتنظيم عملية التصويت.

وسيتم في المبحث الثالث التركيز على أهم الإجراءات المرتبطة بالرقابة البعدية للعملية الإنتخابية في الجزائر، من خلال التطرق إلى عملية معالجة الطعون الإنتخابية وإعلان النتائج النهائية للعملية الإنتخابية.

المبحث الأول: الإطار التشريعي والقانوني المنظم للعملية الإنتخابية

يعد الإطار التنظيمي والتأسيسي للعملية الإنتخابية الركيزة الجوهرية لتنظيم إنتخابات تمتاز بالمصداقية والنزاهة والشفافية، ويعد نمط النظام الإنتخابي السائد بمثابة المحدد لمختلف الإجراءات التنظيمية والتسييرية للعملية الإنتخابية، بمافي ذلك تحديد الهيئات المسؤولة عن إدارة العملية الإنتخابية،وتنظيم عملية تسجيل الناخبين.

المطلب الأول: تحليل السياق البيئي للنظام الإنتخابي الجديد

شهدت المنظومة الإنتخابية في الجزائر العديد من التحولات والإصلاحات على مختلف المراحل ،خصوصا مع إقرار المرحلة التعددية منذ **1989**، إلى غاية الإصلاح الأخير للنظام الإنتخابي في **2012**، على ضوء ذلك سيتم تحليل السياق البيئي الداخلي والخارجي للإصلاح الجديد للنظام الإنتخابي، مع إبراز مكانة هذا الإصلاح مقارنة مع الإصلاحات السابقة للنظام الإنتخابي[1].

أولا: السياق البيئي الداخلي لإصلاح النظام الإنتخابي الجزائري:

تعتبر مسألة إنتقاء النظام الإنتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، ففي غالبية الأحيان يترتب على إنتقاء نظام إنتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، وعليه فإن تصميم النظام الإنتخابي يجب أن يأخذ في الحسبان السياق الإجتماعي والسياسي لمجال تطبيقها.[2]

على ضوء ماتقدم فإن الإصلاح الجديد للنظام الإنتخابي الجزائري لسنة **2012** قد تم في ظل مجموعة من المقومات المرتبطة بالبيئة الإجتماعية و السياسية الداخلية ويمكن إجمال أهمها فيمايلي:

[1]: يعرف النظام الإنتخابي على أنه الآليات المتبعة لتحويل أصوات الناخبين إلى مايقابلها من المقاعد في الهيئات المنتخبة، عبر إتباع طرق حسابية معينة، متأثرة في ذلك بالواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للبلد. للمزيد أنظر:سعد العبدلي، الإنتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2009، ص61.

[2]: أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات.(تر: أيمن أيوب).السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، 2005، ص21.

أ- العوامل الإجتماعية الدافعة لإصلاح النظام الإنتخابي الجزائري:

يشكل السياق الإجتماعي أحد العوامل التي دفعت مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر بداية من **2011**، ويمكن توصيف أهم مظاهر البيئة الإجتماعية الدافعة للإصلاح السياسي والإنتخابي بشكل خاص كمايلي:

1- الحركات الإحتجاجية:

لقد شهدت الجزائر في **أوائل جانفي 2011** حركات إحتجاجية في عدة مدن[1]، لم يكن سببها إرتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، ولكن للإستياء الذي إستمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية، وفي حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة من أحزاب المعارضة الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني ، والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية(**The national Coordination for change and Democracy**) التي عقدت عدة إحتجاجات في الجزائر العاصمة في فيفري **2011**، ودعت إلى مزيد من الديمقراطية، ورفع حالة الطوارئ المستمرة منذ**1992**.[2]

وفي هذا السياق أشارت إحصائيات رسمية أعدتها الجهات الأمنية بشرق البلاد، إلى تسجيل قرابة **10283**إحتجاجا وإضرابا في مختلف القطاعات الخاصة والعامة طوال سنة**2011**، وتواصلت مظاهر الإعتصامات وقطع الطرق والمسيرات، وكل أشكال الحركات الاحتجاجية بشكل يومي أو على فترات متقطعة في أغلب الولايات التي تصدرتها عنابة بنحو **1000** إحتجاج وحدها، وتأتي الإنشغالات الإجتماعية كمطالبة السلطات والمنتخبين المحليين في صدارة أسباب الإحتجاجات ،خاصة في المناطق الريفية والبلدية، حيث تسجل إعتصامات وتجمهر للمواطنين في المناطق العامة وأمام مقرات البلدية في فصل الشتاء لتوفير الغاز والنقل وتهيئة الطرقات والشغل وتوفير الطاقة الكهربائية في فصل الصيف، بالإضافة إلى توفير المياه الصالحة للشرب وتوزيع السكنات الاجتماعية

[1]: في هذا السياق يشير الباحث في علم الإجتماع ناصر جابي في وصفه لهذه الحركات الإحتجاجية بأنها إتخذت النمط نفسه لحركات إحتجاجية سابقة حيث يشكل شبان تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 24 سنة مجموعات صغيرة في أحيائهم ، ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة، لتنشب بعد ذلك المواجهات مع مختلف الأجهزة الأمنية ، كما يقوم المحتجون الشبان بتحطيم المحلات التجارية ، والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ويحاولون إقتحامها.... للمزيد أنظر: عبد الناصر جابي لماذا تأخر الربيع الجزائري. الجزائر: منشورات الشهاب، 2012، ص225.

[2]: طارق عاشور، " الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 37، شتاء2013، ص36.

،ونتج عن هذه الحركات الاحتجاجية أوامر من وكلاء الجمهورية في شكل تسخيرات قضائية أسفرت عن توقيف أكثر من **15000** شخص وسجن **16** بالمائة منهم[1]

وتكشف الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في **جانفي 2011** بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها السياسية الإقتصادية والإجتماعية، فهي تحيل ذلك على الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الآداء الإقتصادي.[2]

وفي هذا السياق يرى الباحث **عبد الناصر جابي** بأن هذه الحركات الإحتجاجية تميزت بضعف تنظيمها وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها حتى بعد إنطلاق هذه الإحتجاجات، وهو مايحيل إلى قابلية توجيها من الخارج من طرف قوى سياسية منظمة أوشبه منظمة وخفية، كما تحيل أيضا إلى حالة الفراغ السياسي الذي تعرفه الساحة السياسية الجزائرية.[3]

2- ضعف آداء المشاركة السياسية غير الرسمية:

ويعد هذا العنصر سببا ونتيجة في آن واحد، فهو سبب لضعف الممارسة السياسية في الجزائر ، كما أنه نتيجة تعبر عن إخفاق الإصلاحات التي إنخرطت فيها الجزائر منذ عقدين من الزمن، وفي هذا السياق فإن دور المواطن كفاعل مؤثر في أي ممارسة سياسية ناجحة يتم تحجيمه وإغفاله خاصة في ظل الأنظمة التي تتميز بالطابع الأبوي تجاه مجتمعاتها.[4]

وبالرجوع إلى تقييم مشاركة المواطن في إقرار الإصلاحات السياسية أو إشراكه في بلورة وصياغة السياسات العامة كجانب مهم في الممارسة السياسية في الجزائر، يلاحظ أن إنجازات فترة التعددية السياسية محدودة للغاية، فرغم مشاركة المواطن في عدة إستفتاءات شعبية كالإستفتاء الشعبي حول التعديل الدستوري **28 نوفمبر 1996**، وكذلك الإستفتاء حول قانون الوئام المدني، والإستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في **29 سبتمبر 2005**، وهي إستفتاءات تدخل ضمن نطاق إعادة

---

[1]:بهاء الدين.م" الجبهة الاجتماعية انتفضت أكثر من 10 آلاف مرة بالشرق". متحصل عليه من: //:www.elbilad.net/archives/31041، يوم 10 مارس 2015.

[2]:طارق عاشور، مرجع سابق، ص36.

[3]: عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 227.

[4]: صالح زياني، عادل زقاغ،" مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والآفاق". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 14، مارس2011، ص107.

الطمأنينة للمواطن وتحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي، إلا أن هذه المشاركة تم تحجيمها عندما تعلق الأمر بالتعديل الدستوري الأخير في **2008**.[1]

3- مشكلة الإندماج الإجتماعي:

لعل أبرز مارافق مسار الإصلاحات السياسية عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على تحقيق الإندماج الإجتماعي ، وتحصين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلائم وفلسفة الإصلاحات، فغياب المشروع المجتمعي في الجزائر بمثل تحديا حقيقيا للأمن الإجتماعي والثقافي،وبالتالي ينعكس سلبا على بناء ممارسة سياسية متوازنة وفعالة. فلازالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل إستخدام سياسوي، من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل المعارضة.[2]

ب- العوامل السياسية الدافعة لإصلاح النظام الإنتخابي الجزائري:

لقد أملت الظروف الداخلية السابقة الذكر على الصعيد الإجتماعي على السلطة في الجزائر إطلاق سلسلة من الإصلاحات السياسية، التي جاءت في أعقاب خطاب رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** في **15 أفريل 2011**. وقد إنقسمت الآراء حول طبيعة هذه الإصلاحات بين إتجاه مؤيد،وإتجاه معارض، وعليه سيتم التعرض لتحليل طبيعة كل إتجاه على النحو التالي:

1- الإتجاه الإصلاحي:

يرى هذا الإتجاه أن البيئة السياسية في الجزائر تساعد على إطلاق إصلاح سياسي شامل، ويؤسس هذا الإتجاه منطقه بناء على جملة الإصلاحات التي صدرت بداية من **2011**، وأهمها إصلاح النظام الإنتخابي الذي يشكل أساسا لعملية الإصلاح السياسي، بإعتباره القاعدة القانونية التي جرت من خلالها الإنتخابات التشريعية **10ماي 2012**، ذلك أنها تعتبر بمثابة المجال أو السوق السياسية التي ستحدد القيمة العامة لهذه الإصلاحات.[3] ويمكن إجمال أهم الإصلاحات السياسية على النحو التالي:

---

[1]: المرجع نفسه، ص108.

[2]: صالح زياني" معيقات الممارسة السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها" في كتاب صالح زياني وآخرون :التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو- إقتصادي. الجزائر: دار قانة للنشر،2008، ص 110.

[3]: طارق عاشور، مرجع سابق، ص39.

أ- إصلاح القانون العضوي للأحزاب السياسية:

إن التشريع السابق المنظم لنشاط الأحزاب السياسية المتمثل في القانون العضوي **09/97** المؤرخ في **6 مارس 1997** يحتاج إلى مراجعة بعض أحكامه بما يعزز العمل السياسي، ويكرس النظام التعددي ويعزز المسار الديمقراطي، وفي هذا السياق كانت ضرورة من أجل إعادة النظر في وظيفة ودور الأحزاب السياسية لتفعيل دورها في مسار التجديد.[1]

وفي هذا السياق تم إصدار القانون العضوي**12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012**المتعلق بالأحزاب، وقد تميز عن القانون العضوي السابق بمجموعة إضافات نوعية في نصوص هذا القانون[2] تتمثل في أن هذا القانون قام بتفصيل أكثر للأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحزب السياسي ، إضافة إلى دور الحزب في المساهمة في تشكيل الرأي العام....[3]

ب-سن القانون العضوي المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية:

ويهدف هذا القانون[4] إلى تمكين عضو البرلمان بغرفتيه من أجل التفرغ لأداء مهمته البرلمانية، وذلك بعدم ربط المهمة البرلمانية بأي مهمة أخرى قضائية أو تنفيذية أو إنتخابية على مستوى محلي، أو ممارسة مهنة محددة وغير ذلك في حالات التنافي.[5]

ج- مراجعة القوانين المنظمة للولاية[6] والبلدية[7]:

وجاء هذا الإصلاح كنتاج للظروف التي أعد فيها القانون القديم للولاية **90-09** المؤرخ في **7 أفريل 1990**، والتي تميزت بالإستعجال بحكم خصوصية المرحلة السابقة، ويدخل هذا القانون في

---

[1]:عمار بوضياف،" خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية". مجلة الفكر البرلماني. العدد28، نوفمبر 2011، ص22.

[2]: في هذا السياق يمكن النظر إلى المواد08،09، من القانون العضوي المنظم للأحزاب السياسية. للمزيد أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12_ 04 المتعلق بالأحزاب السياسية المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية. العدد02، 2012 .

[3]:عمار بوضياف،قانون الأحزاب. الجزائر: دار جسور للشر، 2012، ص50.

[4]:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12-02 يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية المؤرخ في 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية. العدد01، 2012.

[5]: عمار بوضياف،" خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية"،مرجع سابق،ص 21.

[6]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-07 المتعلق بالولاية المؤرخ في 21فيفري 2012.الجريدة الرسمية. العدد12، 2012.

[7]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22جوان 2011.الجريدة الرسمية. العدد37، 2011.

إطار نقل جزء من إختصاصات الدولة إلى الجماعات الإقليمية التي تعد إمتدادا طبيعيا لعمل الدولة في سائر التراب الوطني. وهو نفس الحال الذي ينطبق على القانون المنظم للبلدية.[1]

إضافة إلى هذه الإصلاحات فقد تم إصلاح وسن قانون التمثيل السياسي للمرأة، والقانون المنظم للجمعيات، وسيتم الإستشهاد بهذه القوانين لاحقا من خلال تحليل السياق الوظيفي المرتبط بإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر.

2- الإتجاه المعارض:

يرى هذا الإتجاه أن هذه الإصلاحات لم تكن عن طريق نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والإجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه، كما إنحصر دور هذه اللجنة في الإستماع إلى المدعوين من دون أي إلتزام حيالهم،ماعدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى الرئيس الذي يعود إليه أمر البت فيها، بمعنى أن هذه الإصلاحات لم تأتي نتيجة حراك سياسي، بل جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم.[2]

وفي نفس السياق يرى أصحاب هذا الإتجاه أن جملة القوانين التي أصدرها النظام الجزائري في إطار الإصلاحات الأخيرة لايمكن إعتبارها تغييرا حقيقيا ، بل لاتعدو أن تكون مجرد عملية إستبدال قوانين بأخرى لاتختلف عنها في شيء، واللافت للنظر فعلا أن الجزائر لاتعاني نقصا في القوانين، بل تكمن مشكلتها في مدى إلتزام النظام بالقوانين الموجودة.[3]

ويذهب حقوقيون ومعارضون للنظام إلى أن الهدف من هذه الإصلاحات لايخرج عن إطار الحفاظ عن الوضع القائم وتجديد قواعد التسلطية، على إعتبار أن إرادة التغيير غائبة لدى النخبة الحاكمة، أضف إلى ذلك أن قوانين الإصلاحات تمثل بحسب رابطة حقوق الإنسان تراجعا خطيرا عن المكاسب التي حققها الجزائريون في مجال الممارسة الديمقراطية منذ **1989**.

ويتضح هذا التوجه من خلال تقرير صادر عن وحدة الذكاء الإقتصادي **The Economist Intelligence Unit(EIU)** في **ديسمبر 2011**، ويتناول حال الديمقراطية في العالم فقد إحتلت الجزائر وفقا لهذا التقرير المرتبة **130** عالميا من أصل **167** دولة، وقد إعتمد هذا التقرير على المؤشرات التالية: العملية الإنتخابية، التعددية السياسية، الحريات، آداء الحكومة.....، وقد منح معدو

---

[1]: عمار بوضياف،" خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية"،مرجع سابق،ص 23.

[2]: طارق عاشور، مرجع سابق، ص39.

[3]: فتحي بولعراس،" الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد35، صيف 2012، ص16.

التقرير الجزائر نقطة **2.17** على **10** فيما يتعلق بالعملية الإنتخابية والتعددية السياسية، في مقابل **2.21** لأداء الحكومة ، **2.78**من أجل المشاركة السياسية، و**5.36**للثقافة السياسية،**4.41** للحريات.[1]

على ضوء ماتقدم من إستعراض للإتجاهات التي قدمت تقييما لطبيعة هذه الإصلاحات الجديدة،يمكن القول أن هذه المبادرة على الرغم من أنها ساهمت في إعادة النظر في القوانين القديمة المنظمة للعملية الإنتخابية والأحزاب السياسية والجمعيات، إلا أنها بمثابة آلية لتجديد النظام القائم بثوب ديمقراطي، لأن العبرة في التجسيد الفعلي لهذه القوانين وليس مجرد سن إطار قانوني مجرد فقط.

ثانيا: السياق البيئي الخارجي لإصلاح النظام الإنتخابي الجزائري:

لقد أثرت العديد من العوامل الإقليمية والدولية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر سنة 2011، بمافيها إصلاح النظام الإنتخابي، ويمكن إبراز أهم هذه العوامل كمايلي:

أ- العوامل الدولية:

- ويأتي على رأس هذه العوامل الإهتمام الأمريكي بقضايا الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط والوطن العربي خصوصا بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، حيث تم الربط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بين الإرهاب وغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط،.[2] حيث توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب، فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم، وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم، حتى لا يحدث تهديد لأمنها ومصالحها القومية، وبالتالي تولدت قناعة لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع، وخاصة في جانبها السياسي، وبالتالي أصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وخاصة الوطن العربي، أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة[3].

---

[1]:المرجع نفسه، ص18.

[2]: أشرف محمد عبد الله ياسين،" السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد26، ربيع 2010، ص68.

[3]: المرجع نفسه.

– المبادرات المختلفة لتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي ومن بينها إنشاء صندوق للديمقراطية الجديدة، ومنتدى إقليمي للحوار حول الإصلاح بين الجهات المانحة والحكومات العربية، ومجموعات المجتمع المدني العربي.[1]

ب العوامل الإقليمية:

وتتمثل هذه العوامل في إفرازات الحراك السياسي العربي الذي بدأ مع نهاية **2010**، ويمكن رصد أهم هذه العوامل فيمايلي:

– بداية بالثورة التونسية أو مايسمى بثورة الياسمين، التي أطلقت وتيرة الشراراة في كثير من الدول العربية ، والتي بدأت كنتيجة لعدة إحتجاجات كانت بسبب إنتشار الفساد والركود الإقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي.[2]

– الثورة الليبية التي بدأت في **17 فيفري 2011** على شكل إنتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع المعيشية، ومطالبة الحكومة بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ،لكن مع تطور الأحداث وإستخدام النظام للأسلحة النارية تحولت الإحتجاجات إلى ثورة مسلحة.

– الثورة المصرية أو ماتسمى حركة التغيير التي إندلعت في **25 جانفي 2011**، وهي إنتفاضة شعبية كانت نتاج لسوء الأوضاع المعيشية والسياسية والإقتصادية، وكذلك على مأعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس **محمد حسني مبارك.**[3]

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن الإصلاحات السياسية في الجزائر، ومن بينها النظام الإنتخابي جاء كنتيجة لتفاعل عوامل داخلية وعوامل خارجية ، رغم ترجيح المؤثرات الداخلية من حيث حدة التأثير على العوامل الخارجية.

ثالثا: مكانة الإصلاح الإنتخابي الجديد بين الإصلاحات السابقة للنظام الإنتخابي الجزائري

لقد شهدت الجزائر العديد من التجارب الخاصة بإصلاح النظام الإنتخابي، وكانت المبادرة بالإصلاح من قبل النخبة الحاكمة في تغيير البنية التشريعية في دستور **1989** وإقرار التحول الديمقراطي، فأثناء الإنتخابات المحلية لسنة **1990**، غيرت السلطة الحاكمة القانون الإنتخابي الأول ،حيث كان حق الترشح على أعضاء الحزب(حزب جبهة التحرير الوطني) في حين وبعد تعديل

---

[1]: طارق عاشور، مرجع سابق، ص35.

[2]: كفاح عباس الحمداني" الجزائر وحركات التغيير العربية". مجلة دراسات إقليمية. العدد 28، 2012، ص 5.

[3]: المرجع نفسه، ص8.

الدستور أصبح هذا الحق مكتسب لمختلف الجماعات السياسية، كما تم تغيير نظام الإنتخاب إلى الإنتخاب بالقائمة، وذلك من أجل تفعيل العملية الإنتخابية وشفافيتها.[1]

ثم جاء إصلاح النظام الإنتخابي في سنة **1997** وذلك في إطار إصدار القانون العضوي للإنتخابات **97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997** في نطاق الإستراتيجية الوطنية الشاملة للتقويم الوطني، والتي تضمنتها أرضية الوفاق الوطني المنبثقة عن الندوة الوطنية للوفاق الوطني التي إنعقدت سنة **1994**، وقد تجدد وأثري هذا القانون سنة **2004** من خلال إصدار القانون العضوي **رقم04-01**من أجل المزيد من الشفافية والنزاهة الإنتخابية.[2]

كما أكد التعديل الخاص بنظام الإنتخابات الذي تم في إطار القانون العضوي **رقم07-08 المؤرخ** في **28 جويلية 2007** المعدل والمتمم للقانون **97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997**والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات على حرية الترشيح ، وهذا نظرا لإعتماد نظام الإنتخاب بالقائمة المعلقة، فالترتيب يبقى حكرا على مجموعة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب.[3]

وقد تم الإصلاح الجديد لنظام الإنتخابات في الجزائر بناء على القانون العضوي **رقم:12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012** وفق مجموعة من الإجراءات والمراحل كالتالي:

- مرحلة المبادرة بالإصلاحات السياسية والدستورية الشاملة.
- مرحلة المشاورات السياسية.
- مرحلة إعداد مشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات.
- مرحلة دراسة ومناقشة البرلمان لمشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات والمصادقة عليه.[4]

وقد تم إقرار هذا النظام الجديد للإنتخابات بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إيجازها فيمايلي:

---

[1]: رابح لعروسي،" الهندسة الإنتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 06، جانفي 2012، ص 64.

[2]: مجلس الأمة الجزائري " إصلاح النظام الإنتخابي في الجزائر". مجلة الفكر البرلماني. العدد 28، نوفمبر 2011، 256.

[3]:غنية شليغم،نعيمة ولد عامر،" أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي: حالة الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011، ص 186.

[4]: مجلس الأمة الجزائري، مرجع سابق، ص 258.

- تكييف النظام الإنتخابي مع فلسفة ومبادئ وأهداف ومحاور مبادرة الإصلاحات السياسية لسنة **2011.**
- هدف التجاوب مع التطلعات الشعبية المشروعة إلى مزيد من الديمقراطية بواسطة وجود نظام إنتخابي حر ونزيه.
- إضفاء المزيد من الشفافية والحرية والنزاهة إلى النظام الإنتخابي الوطني.
- الملائمة والتكيف مع سائر التحولات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية الجديدة.[1]

على ضوء ماسبق ومن خلال تحليل السياق البيئي للإصلاح الجديد للنظام الإنتخابي الجزائري ، وإبراز مكانته بين الإصلاحات السابقة، سيتم تحليل محتويات هذا القانون من خلال الإستدلال القانوني بمختلف المواد المرتبطة بالمراحل والإجراءات المتبعة في إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر.

المطلب الثاني:الإطار البنيوي للإدارة الإنتخابية

يقتضي التحليل البنائي الوظيفي للظواهر السياسية التركيز على البعدين البنيوي والوظيفي، على ضوء ذلك سيتم في هذا المطلب تحليل بنى المنظومة الإنتخابية في الجزائر وفقا للقانون الإنتخابي الجزائري الجديد، وذلك على المستويين المحلي والوطني، ومن ثم تحديد طبيعة الإدارة الإنتخابية، أما فيما يخص الدور الوظيفي لهذه البنى سيتم التطرق إليه عبر إبراز دور كل بنية في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية.

أولا- الهيئات المحلية للإدارة الإنتخابية في الجزائر:

إنطلاقا من الأهمية القصوى للقوائم الإنتخابية، فإن التحكم فيها وبصورة دائمة يعتبر من العناصر الأساسية في إدارة العملية الإنتخابية، وعليه فقد تم إسناد هذه المهمة إلى هيئات خاصة من المفترض أن تتوفر فيها النزاهة والصرامة والحياد.

بناء على ذلك فقد تم إسناد هذه المهمة حسب القانون الإنتخابي الجزائري إلى اللجنة الإدارية الإنتخابية الموجودة على مستوى كل بلدية، وإضافة إلى اللجنة الإدارية الإنتخابية، يتشكل الجهاز الإنتخابي على المستوى المحلي من لجنتين إنتخابيتين بلدية وولائية.

[1]: المرجع نفسه، ص262.

1- اللجنة الإدارية الإنتخابية:

تتشكل اللجنة الإدارية الإنتخابية وفقا للقانون الإنتخابي الجديد مايلي:

- قاضي يقوم بتعيينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا رئيسا.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي عضوا.
- الأمين العام للبلدية عضوا.
- ناخبان إثنان من البلدية يعينهما رئيس اللجنة.[1]

ومايلاحظ على تشكيلة هذه اللجنة أنه قد تم توسيعها وفق للقانون الإنتخابي الجديد، حيث تم إضافة ناخبين إثنين ضمن اللجنة، وهو مايضفي طابع الرقابة الشعبية على أعمال هذه اللجنة، وهو مالم يكن معمولا به ضمن القانون العضوي القديم **97-07** المتعلق بنظام الإنتخابات، إضافة إلى جعل الأمين العام للبلدية ضمن الأشخاص غير القابلين للإنتخاب كونه أحد أعضاء هذه اللجنة.[2]

أما فيما يخص الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة والمرتبطة عموما بإعداد وضبط القوائم الإنتخابية، سيتم التطرق إليها حين تحليل مرحلة التسجيلات الإنتخابية.

2- اللجنة الإنتخابية البلدية:

تتشكل اللجنة الإنتخابية البلدية من:

- قاضي رئيسا.
- نائب رئيس.
- مساعدين إثنين يعينهما الوالي من بين ناخبي البلدية.[3]

3- اللجنة الإنتخابية الولائية:

تتشكل اللجنة الإنتخابية الولائية من:

- ثلاثة قضاة من بينهم رئيس برتبة مستشار يعينهم وزير العدل.

ويتم تشكيل أكثر من لجنة في حالة تقسيم الولاية إلى دائرتين إنتخابيتين أو أكثر، بنفس التشكيلة السابقة.[4]

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات المؤرخ في 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية. العدد 01، 2012، المادة15.

[2]: للمزيد أنظر المادة 15، 81 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[3]: للمزيد أنظر المادة 149من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات

[4]: للمزيد أنظر المادة 151، 152 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

أما فيما يخص الجانب الوظيفي لهذه اللجان، وبالنظر إلى طبيعة الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجان والمرتبطة بالمرحلة الآنية للعملية الإنتخابية، سيتم التطرق إلى دور هذه اللجان عن تحليل مرحلة تنظيم التصويت.

ثانيا– الهيئات الوطنية للإدارة الإنتخابية في الجزائر:

لقد نص القانون الإنتخابي الجديد إضافة إلى المجلس الدستوري الموجود سابقا كهيئة مركزية لتسيير العملية الإنتخابية على إنشاء آليات جديدة للإشراف ومراقبة العملية الإنتخابية، وذلك من خلال إنشاء لجنتين، الأولى تختص بالإشراف على العملية الإنتخابية، والثانية تختص برقابة العملية الإنتخابية.

1– المجلس الدستوري:

يتكون المجلس الدستوري الجزائري من تسعة أعضاء، يتم إختيار ثلاثة منهم من طرف رئيس الجمهورية، من بينهم رئيس المجلس، وينتخب المجلس الشعبي الوطني عضوان، وينتخب مجلس الأمة عضوان، وتنتخب المحكمة العليا عضوا واحدا، وينتخب مجلس الدولة عضوا واحدا.
وتمارس هذه التشكلية مهامها لعهدة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها 6 سنوات، على أن يجدد نصف هؤلاء الأعضاء كل ثلاث سنوات.[1]

أما التعديل الدستوري **2016** فقد وسع من تشكيلة المجلس الدستوري، أصبح عدد أعضائه 12 عشرة عضوا: أربعة (4) أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس يعيّنهم رئيس الجمهوريّة، واثنان (2) ينتخبهما المجلس الشّعبيّ الوطنيّ ، وإثنان (2) ينتخبهما مجلس الأمّة ،وإثنان (2) تنتخبهما المحكمة العليا ، وإثنان (2) ينتخبهما مجلس الدّولة[2].

ومايلاحظ على تشكيلة هذا المجلس هيمنة السلطة التنفيذية على مستوى التعيين متمثلة في رئيس الجمهورية على تشكيل أعضاء المجلس الدستوري، وهو مايمكن أن يؤثر على الدور الوظيفي لهذه الهيئة على مختلف المراحل الهامة للعملية الإنتخابية.

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 28 نوفمبر 1996. الجريدة الرسمية. العدد 76، 1996، المادة164.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. التعديل الدستوري 06 مارس 2016. الجريدة الرسمية. العدد 14، 2016، المادة183.

2- اللجنة الوطنية للإشراف على العملية الإنتخابية:

تتشكل اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، وهي عبارة عن هيئة قضائية يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية، وتشمل هذه اللجنة مايلي:

- رئيس اللجنة ينتخب من بين أعضاء اللجنة.
- قضاة المحكمة العليا.
- قضاة مجلس الدولة.
- قضاة من الجهات القضائية الأخرى.[1]

وماتجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن القانون العضوي للإنتخابات لم يحدد عدد القضاة المشكلين لهذه اللجنة، التي تتولى مهمة الإشراف القضائي للعملية الإنتخابية، ويعود السبب في ذلك إلى ترك العدد حسب توافر الإمكانيات البشرية من القضاة حسب ظروف كل إستحقاق إنتخابي هذا من جهة.[2]

كما منح المشرع الجزائري اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات حق إنشاء لجان فرعية محلية تابعة لها على مستوى كل دائرة إنتخابية ومنطقة جغرافية تتشكل من رئيس وأعضاء أصليين ومستخلفين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة الوطنية. وهذا حتى يتسنى لها ممارسة مهامها وصلاحياتها على أكمل وجه، كما منح المشرع الجزائري رئيس اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات الحق في تنصيب عدة لجان فرعية محلية في نفس الدائرة الإنتخابية ، وتوجد على مستوى مقر اللجنة الوطنية أمانة رئيسية مشكلة من قضاة من بينهم أمين رئيسي ومساعدين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة الوطنية.[3]

وتتشكل الأمانة على المستوى المحلي أي على مستوى الدوائر الإنتخابية داخل التراب الوطني من ثلاث أعوان على الأقل من مستخدمي أمانات الضبط من بينهم أمين رئيسي ومساعدين يتم تعيينهم بموجب مقرر يصدره رئيس اللجنة الفرعية المحلية.[4]

---

[1]: أنظر المادة 168 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: أحمد بنيني،" الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 8، جانفي 2013، ص 217.

[3]: المرجع نفسه.

[4]: المرجع نفسه.

وبالنظر للصلاحيات الممنوحة للجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، والتي تبدأ بمرحلة إيداع الترشيحات إلى نهاية العملية الإنتخابية[1]، سيتم التطرق إلى صلاحيات هذه اللجنة في المراحل التنظيمية المرتبطة بالمرحلة الآنية واللاحقة للعملية الإنتخابية.

3- اللجنة الوطنية لمراقبة العملية الإنتخابية:

لقد أحدث القانون العضوي رقم **12-01** لجنة وطنية لمراقبة الإنتخابات، ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع، وتكلف بالسهر على وضع حيز التنفيذ الجهاز القانوني والتنظيمي المعمول به الذي يحكم الإنتخابات.

وتتشكل هذه اللجنة ممايلي:

- رئيس ينتخب من بين أعضاء اللجنة.
- أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية وتعين عن طريق التنظيم.
- ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات.
- ممثلو المترشحين الأحرار يختارون عن طريق القرعة من قبل المترشحين الآخرين.[2]

وفي هذا السياق تتوفر اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات على الأجهزة التالية:

- الرئيس وتنتخبه الجمعية العامة.
- الجمعية العامة.
- المكتب ويتكون من 5 نواب رئيس، تنتخبهم الجمعية العامة.

كما يمكن للجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات تعيين فروع محلية على مستوى الولايات والبلديات ، ويتم تعيين أعضائها من طرف اللجنة الوطنية.[3]

وفي نفس السياق أكد التعديل الدستوري **2016** على مسألة دور السلطات العمومية المكلفة بإدارة الإنتخابات على ضمان الشفافية والحياد، من خلال إنشاء هيئة عليا مستقلة لمراقبة الإنتخابات، وتضم هذه اللجنة: شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية تقوم برئاسة اللجنة، بعد إستشارة الأحزاب السياسية. كما أن للهيئة العليا لجنة دائمة . وتنشر الهيئة العليا أعضاءها الآخرين فور إستدعاء الهيئة الانتخابية.

---

[1]: للمزيد أنظر المادة169 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.
[2]: للمزيد أنظر المادة171 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات.
[3]: للمزيد أنظر المادة 182 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات

وتتكون الهيئة العليا بشكل متساو من :

– قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ، ويعينهم رئيس الجمهورية.

– كفاءات مستقلة يتم إختيارها من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.

تسهر اللجنة العليا على شفافية الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وكذا الإستفتاء ونزاهتها منذ إستدعاء الهيئة الناخبة حتى إعلان النتائج المؤقتة للإقتراع.

تسهر اللجنة الدائمة للهيئة العليا على الخصوص على ما يأتي :

– الإشراف على عمليات مراجعة الإدارة للقوائم الانتخابيةs

– صياغة التوصيات لتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية.

– تنظيم دورة في التكوين المدني لفائدة التشكيلات السياسية حول مراقبة الإنتخابات وصياغة الطعون[1].

ثالثا– الطبيعة البنيوية للإدارة الإنتخابية في الجزائر:

كما تم الإشارة إليه في السياق النظري لهذه الدراسة، فإن مبدأ الحياد يعد من أهم الضروريات التي يجب أن تلتزم بها الهيئات المكلفة بإدارة العملية الإنتخابية ، ويمكن قياس حياد الإدارة الإنتخابية من الناحية البنيوية على مستويين: الشكل التنظيمي للإدارة الإنتخابية، وحجم السلطات الممنوحة لها.

1– الشكل التنظيمي للإدارة الإنتخابية:

إن الإدارة الإنتخابية في الجزائر ورغم إستحداث هيئات مستقلة للإشراف والرقابة على العملية الإنتخابية، إلا أن الجهاز التنفيذي هو المسير الرئيسي للعملية الإنتخابية، مما يضفي الطابع الحكومي على هذه الإدارة، حيث أن الإدارة الإنتخابية في الجزائر إعتمدت على النمط الفرنسي، والمتمثل في فرض إلتزام على الإدارة المحلية بالسهر على توفير الآليات والوسائل الضرورية لإجراء العملية الإنتخابية من كل الجوانب ، بإعتبارها المسؤول المباشر على هذه العملية، وتأخذ الإدارة الإنتخابية في الجزائر الشكل الهرمي على رأسه الوزير الأول، وتمتد قاعدته لتشمل الولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية ومختلف اللجان على المستوى المحلي.[2]

[1]: للمزيد أنظر المادة 194 من التعديل الدستوري 06 مارس 2016.

[2]: السعيد سليماني" حياد الإدارة كشرط لنزاهة العملية الإنتخابية". متحصل عليه: slimaniessaid.com/File/admini%202.pdf، تاريخ زيارة الموقع: 25-03-2015،ص04.

ومما يؤكد هذا التوجه نص المادة **160** من قانون الإنتخابات الجديد على أنه تجرى الإستشارات الإنتخابية تحت مسؤولية الإدارة.[1]

وبناء على تحليل أهم مكونات الإدارة الإنتخابية في الجزائر يمكن القول أن حياد الإدارة الإنتخابية من الناحية الهيكلية يبقى محل شك، ولايبعث على الثقة المطلوبة في هذا الجهاز، نظرا لكون أغلبية أعضائها من السلطة التنفيذية، وعلى المستوى المحلي يكون تعيين معظم أعضاء هذه الإدارة بما فيهم الأعضاء المسخرين من طرف الوالي وبدون تحديد معايير كافية تتعلق بالكفاءات المطلوبة.

2- حجم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الإنتخابية:

في هذا السياق يمكن رصد الأدوار التي يقوم بها وزير الداخلية والجماعات المحلية والوالي،بالنظر لتأثيرها على مبدأ حياد الإدارة الإنتخابية من الناحية الهيكلية.

أ- دور وزير الداخلية والجماعات المحلية في إدارة العملية الإنتخابية:

يتمتع وزير الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بصلاحيات واسعة في مجال إدارة وقيادة العملية الإنتخابية، والتخطيط والتحضير القانوني والمادي لها، وذلك عن طريق ترأسه للجنة الفرعية لتنظيم وتحضير الإنتخابات، وكذلك عن طريق اللجان والهيئات المحلية.[2]

في هذا السياق فقد أثارت مسألة حيادية الإدارة الإنتخابية جدلا واسعة خلال الإنتخابات التشريعية **2012** خصوصا من طرف الأحزاب السياسية والمرشحين، والمواطنين بالنظر للتجارب الإنتخابية السابقة، والتي إتسمت بظاهرة التزوير، وذلك بالنظر للصلاحيات الواسعة لوزير الداخلية في هذا المجال، مما يطرح العديد من الأسئلة حول مدى شفافية وحيادية العملية الإنتخابية.[3]

ب- دور الولاة في إدارة العملية الإنتخابية:

بإستقراء قانون الانتخابات وقانون التجمعات والمظاهرات العمومية يظهر على المستوى المحلي الدور الكبير للولاة خلال جميع مراحل المسار الانتخابي من خلال الصلاحيات التي يتمتعون بها في هذا المجال، والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا.

---

[1]: للمزيد أنظر المادة160 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات.

[2] : National Democratic Institute; Final report on Algeria's legislative election10 May 2012 *https://www.**ndi**.org/**algeria***;20/05/2015; p16.

[3] : Ibidem.

بناء على ماسبق يتضح أن مسألة الحياد على المستوى البنيوي لازالت تحتاج العديد من الضمانات الفعلية، بالنظر للصلاحيات التنظيمية لوزارة الداخلية، لاسيما المتعلقة بتحديد التنظيم المرتبط بكيفية تجسيد العديد من مواد القانون الإنتخابي.

المطلب الثالث: عملية تسجيل الناخبين

تعد عملية تسجيل الناخبين أحد ركائز العملية الإنتخابية النزيهة، وهي من الضمانات الهامة والسابقة للعملية الإنتخابية، على ضوء ذلك سيتم تحليل نظام التسجيل في القوائم الإنتخابية[1] حسب النظام الإنتخابي الجزائري الجديد، إضافة إلى التركيز على آليات التحكم في القوائم الإنتخابية.

أولا: نظام التسجيل في القوائم الإنتخابية:

يتضمن دراسة نظام التسجيل في القوائم الإنتخابية التركيز على ثلاث جوانب أساسية وهي كالتالي:

1 – الشروط العامة للتسجيل في القوائم الإنتخابية:

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفصل الثاني منه على ضرورة تحديد مجموعة من الشروط لتحديد الأهلية الإنتخابية وهي:

- المواطنة.
- الإقامة
- السن

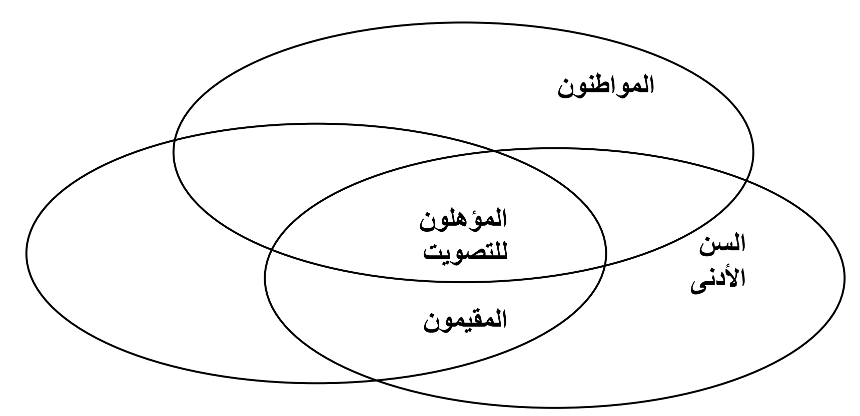
وتشترط العديد من الدول، وإن لم تكن جميعها على الأشخاص أن يكونو مواطنين أو يقيمون في البلاد لكي يحق لهم المشاركة في التصويت، كما تشترط كل البلدان لممارسة حق التصويت أن يكون الناخب قد وصل إلى سن أدنى، ويختلف هذا السن من بلد إلى آخر، ويشير **الشكل رقم 08** إلى نموذج الدول التي تشترط المواطنة والإقامة والحد الأدنى للتصويت. [2]

---

[1]: تعرف القوائم الإنتخابية على أنها جداول مرتبة أبجديا تتضمن أسماء الناخبين في منطقة معينة، تتوفر فيهم لحظة تحريرها الشروط الخاصة بعضوية هيئة الناخبين وممارسة الحق في التصويت، وترتبط ممارسة الإنتخاب بالقيد في جداول الناخبين التي تراجع سنويا. للمزيد أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص173.

[2]: ريتشارد ل كلاين، باتريك مرلو، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين.(تر: مي الأحمر). الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2001، ص 8.

الشكل رقم 8: يوضح شروط التسجيل في القوائم الإنتخابية



المصدر: ريتشارد ل كلاين، باتريك مرلو، مرجع سابق، ص9.

وبالرجوع إلى شروط التسجيل في القوائم الإنتخابية حسب النظام الإنتخابي المعتمد في الجزائر نجد أن المادة**03** من القانون العضوي رقم **12-01** المتعلق بنظام الإنتخابات تحدد الشروط العامة المطلوبة للتسجيل في القوائم الإنتخابية وهي كالتالي:[1]

- التمتع بالجنسية الجزائرية.
- بلوغ السن القانونية وهي 18 سنة يوم الإقتراع.
- التمتع بالحقوق السياسية والمدنية
- عدم وجود الشخص في إحدى حالات فقدان الأهلية[2].

ويلاحظ من هذه الشروط أن التسجيل في القوائم الإنتخابية يقتصر على المواطنين الجزائريين ،إضافة إلى أن المشرع قد ساوى بين المواطنين الحاملين الجزائرية الأصلية والمكتسبة في حق التسجيل في القوائم الإنتخابية. وكذلك أنه حافظ على نفس الشروط المذكورة في المادتين**5 و6** القانون العضوي رقم **97-07 المؤرخ في 6مارس 1997** المتعلق بالإنتخابات.[3]

---

[1]:للمزيد أنظر: المادة 03 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: حددت المادة05 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات حالات فقدان الأهلية للمزيد أنظر: المادة 05 من القانون العضوي رقم12-01.

[3]: للمزيد يمكن الإطلاع على محتوى المادتين 05 و6 أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم97-07 المتعلق بنظام الإنتخابات المؤرخ في 06 مارس1997.الجريدة الرسمية.العدد12 ، 1997، المادة05، 06.

2 أساليب التسجيل في القوائم الإنتخابية:

إنطلاقا من أن الوظيفة الأساسية للقائمة الإنتخابية[1] هي التأكد من توفر الشروط الموضوعية التي إشترطها النظام الإنتخابي المعمول به للتمتع بحق الإنتخاب، وعدم وجود إحدى الموانع لهذا، وعليه فهي وسيلة من وسائل منع التزوير، وذلك بالتحكم فيها، وتتم عملية التسجيل في القوائم الإنتخابية بعدة أساليب أهمها:

أ- التسجيل التلقائي: بقوة القانون:

ويتم هذا الإجراء بناء على نص تشريعي يلزم الإدارة بتسجيل كل مواطن توافرت فيه شروط التسجيل بالقائمة الإنتخابية، دون إنتظاره ليتقدم بطلب لذلك، وغالبا ماتعتمد الإدارة في هذه العملية على محل الإقامة المعتاد للمواطنين وذلك بالإستعانة بسجلات الحالة المدنية(المواليد، والوفيات المتواجدة على مستوى البلديات، بتسجيل كل من بلغ سن الرشد السياسي، أو حذف المتوفين أو فاقدي الأهلية الإنتخابية.[2]

ب-التسجيل الإرادي: بناء على طلب المواطن

يتطلب هذا الأسلوب ضرورة تقدم الشخص الذي توافرت فيه شروط الناخب بطلب كتابي إلى جهة الإدارة المختصة إقليميا ملتمسا تسجيله في إحدى القوائم الإنتخابية، وتختلف النظم الإنتخابية في الأسلوب الذي تأخذ به، وذلك تبعا لما يحققه من نتائج عملية.[3]

وبالعودة إلى أحكام النظام الإنتخابي الجديد المعتمد في الجزائر فقد أشارت **المادة 06** من القانون العضوي **01/12** المتعلق بالإنتخابات إلى أن التسجيل في القوائم الإنتخابية واجب على كل مواطن ومواطنة، بينما أشارت **المادة 8** من القانون السابق إلى أن التسجيل إجباري.[4]

ورغم ذلك فإن هذا الأسلوب المعتمد في النظام الإنتخابي الجزائري أي الأسلوب الإرادي في التسجيل في القوائم الإنتخابية، أفرز ظاهرة عدم التسجيل لعدد كبير من الأشخاص الذين تجتمع فيهم شروط التسجيل في القوائم الإنتخابية، بالنظر إلى أن التسجيل يكون إراديا بمعنى بطلب من المعني، رغم أن القانون الإنتخابي الجزائري يجعل منها واجبا، غير أن هذا الواجب ليس له محتوى

---

[1]: تتميز القوائم الإنتخابية بمجموعة من الخصائص أهمها: العمومية، الديمومة، الثبات، العلنية للمزيد أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص177.

[2]: أحمد بنيني،" الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر". أطروحة دكتوراه(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006) ص61.

[3]: المرجع نفسه، ص62.

[4]: المادة 6 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بالإنتخابات.

أخلاقي ومدني ، لأن مخالفته غير مصحوبة بعقوبة ، ولهذا لايمكن تصور إجبار المواطنين على التسجيل إذا كان الإنتخاب في حد ذاته غير إجباري.[1]

ولعل أحسن وسيلة لتفادي ظاهرة عدم التسجيل ، هو اللجوء إلى أسلوب التسجيل التلقائي، الذي يسهل من التحكم في الهيئة الناخبة من حيث تسجيلها، ومعرفة تطورها، والإطلاع على السلوك الإنتخابي فيها بشكل عام، وكذا التقليل من ظاهرة الإمتناع عن التصويت بشكل خاص، الذي إستفحل بدرجة كبيرة في المناسبات الإنتخابية الأخيرة.[2]

وفي هذا السياق يشير الجدول **رقم 02** إلى الإحصائيات المتعلقة بالمسجلين في القوائم الإنتخابية حسب تقرير المنظمة الدولية للأنظمة الإنتخابية **(IFES)** حول الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014.**

الجدول رقم02- يوضح عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية17 أفريل 2014:

	عدد المسجلين	النسبة
الرجال	12,418,468	(54%)
النساء	10,462,210	(46%)
المجموع	22,880,678	%100

المصدر: المنظمة الدولية للأنظمة الإنتخابية، تقرير حول الإنتخابات الرئاسية الجزائرية2014، http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/White%20PaperReport/2014/I/05/31،FES%20Algeria_FAQ_%202014%20Presidential%20Elections.pdf .2015

يتضح من خلال **الجدول رقم02** أن هناك نوع من التجانس من حيث النوع للمسجلين في القوائم الإنتخابية ، مع تفاوت بسيط لصالح المسجلين الرجال، وهو مايعطي إنطباع لتزايد إهتمام المرأة بالنشاط السياسي والإنتخابي بدرجة أولى.

---

[1]: عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الإنتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الإنتخابي الجزائري. الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011، ص61.

[2]: وكمثال عن هذا التوجه فقد تم تسجيل أضعف نسبة مشاركة منذ الإستقلال خلال الإنتخابات التشريعية 17 ماي 2007، حيث تم تسجيل 13 ولاية بلغت نسبة المشاركة بها أقل من المعدل الوطني للمشاركة وهي: تيزي وزو، بجاية، الجزائر العاصمة، بومرداس، قسنطينة، البليدة،جيجل، البويرة، وهران،باتنة، سطيف، غليزان،الشلف للمزيد أنظر:عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص107.

3 التدقيق في عملية تسجيل الناخبين:

بغض النظر عن كيفية إعداد سجل الناخبين، تكمن المسألة الأهم في عملية تسجيل الناخبين في أن تكون المعطيات الواردة في السجل الإنتخابي دقيقة وصحيحة، وقد يسهم إعداد هذا السجل من طرف الإدارة الإنتخابية التي تتمتع بنظام الإدارة المستقلة بإضفاء مزيد من المصداقية على سجلات الناخبين مما يمكن أن تتحلى به فيما لو تم إعداداها إستنادا إلى بيانات تتحكم بها إدارة أو جهاز حكومي.[1]

وتتضمن هذه العملية التدقيق في التسجيلات الخاطئة والمتعددة، وكذلك الناخبون الذين غيرو محل إقامتهم، وفي هذا الإطار فقد أرسى المشرع الجزائري مجموعة من القواعد أهمها منع التسجيل في أكثر من قائمة[2] غير أن هذا ليس كافيا وحده نظرا لأن المعيار الأساسي للتسجيل في القانون الجزائري هو الموطن، الشيء الذي لايأخذ بعين الإعتبار الكثير من الحالات كتعدد أماكن الإقامة ،وكذا الموظفون الذين بحكم طبيعة عملهم يقومون بتغيير مكان الإقامة بصورة مستمرة.[3]

وتتم هذه العملية وفقا للقانون الإنتخابي الجزائري الجديد عن طريق اللجنة الإدارية الإنتخابية،التي أسند المشرع الجزائري لها مجموعة من الصلاحيات وأهمها:

- الإشراف على القوائم الإنتخابية من حيث الإعداد، وكذلك المراجعة السنوية والإستثنائية لها.
- البت في الإعتراضات الناتجة عن التسجيل والشطب في أجل أقصاه 3 أيام.
- إيداع نسخ من القوائم الإنتخابية لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة إقليميا والولاية.
- تعديل قائمة الناخبين حسب المتوفين الجدد. [4]

ومايلاحظ من خلال الصلاحيات الممنوحة للجنة الإدارية الإنتخابية أن القانون الجديد قد قلص آجال تقديم الإحتجاجات والطعون من طرف المواطنين والأحزاب السياسية، ودراستها وتبليغ القرارات المتخذة بشأنها، بهدف تجميع وضبط المعطيات الخاصة بالهيئة الإنتخابية الوطنية في الآجال المحددة، لوضع حد للتأويلات والمزايدات التي أصبحت تتكرر عشية كل إقتراع.[5]

---

[1]: آلان وول وآخرون ، مرجع سابق، ص 92.
[2]: أنظر المادة08 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.
[3]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص62.
[4]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص97.
[5]: عمار بوضياف، قانون الإنتخابات. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص18.

وبالمقابل فإن تنظيم عمل اللجنة الإدارية الإنتخابية وفقا للقانون الحالي يقلص من فعالية دورها في مراجعة القوائم الإنتخابية، حيث تبقى بذلك هذه العملية مجرد إجراء روتيني تتخذه المصالح البلدية بمفردها، خاصة أنه لايمكن أن تجتمع هذه اللجنة من الناحية العملية قبل فترة فتح المجال أمام إحتجاجات الناخبين، في حالة لم يقم القاضي المكلف برئاسة هذه اللجنة بتوجيه إستدعاءات لباقي الأعضاء لعقد الإجتماع ومباشرة عملها الرقابي.[1]

إضافة إلى اللجنة الإدارية الإنتخابية، تضطلع اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات بمجموعة من الصلاحيات في هذا المجال وهي:

- التأكد من أن عمليات مراجعة القوائم الإنتخابية تجري طبقا للأحكام القانونية، لاسيما فيما يتعلق بإحترام فترات الإلصاق، والحق في الإحتجاج والطعن وتنفيذ القرارات القضائية في حالة قبول الطعون المرفوعة.

- أن كل الترتيبات قد إتخذت من أجل التسليم في الآجال المحددة لنسخة من القائمة الإنتخابية البلدية لكل ممثل من ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار المشاركين في الإنتخابات المؤهلين قانونا.[2]

وبالرجوع إلى الدور المنوط باللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات، والمتمثل في رقابة قانونية العملية الإنتخابية، فإن دورها الرقابي في هذه المرحلة أي مراجعة القوائم الإنتخابية ومتابعة النزاعات المتعلقة بهذه العملية يعد شبه معدوم وشكلي بحكم أن الفصل في هذه المسائل تبقى من صلاحيات الهيئات القضائية.[3]

ثانيا: آليات التحكم في القوائم الإنتخابية:

إن التحكم في القوائم الإنتخابية يرتبط بآليتين تتمثل الأولى في إعلام المواطنين بعملية مراجعة القوائم الإنتخابية سواء كانت المراجعة سنوية أي عادية أو إستثنائية، وتتمثل الثانية في تمكين المواطنين الإطلاع على كل وثيقة متعلقة بالقائمة الإنتخابية.

---

[1]: سماعيل لعبادي،" المنازعات الإنتخابية دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر وفرنسا في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية". أطروحة دكتوراه.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013)، ص31.

[2]: للمزيد أنظر المادة175 من القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالإنتخابات.

[3]: سماعيل لعبادي مرجع سابق، ص 300.

1- إعلام المواطنين بعملية مراجعة القوائم الإنتخابية:

يتوقف نجاح أي عملية تسجيل على توعية الناخبين، إذ يتعين تحسيس الناس بأهمية التسجيل لممارسة حق التصويت وكيف يتم التسجيل، وفي هذا السياق يمكن أن نجد مايلي:

- أن الكثير من المواطنين لايعلمون أن التسجيل ضروري للمشاركة في التصويت، وقد لايسجلون أنفسهم قبل يوم الإقتراع.
- إذا كان الناس لايعرفون متى وأين وكيف يسجلون أنفسهم ، قد تفوتهم الفرصة لذلك.
- إذا كان الناس لايعرفون متى وأين وكيف يمكنهم فحص اللوائح الإنتخابية وتصحيحها عند الحاجة، فقد تفوتهم الفرصة في التأكد من أن أسمائهم موجودة، وقد يفقدون إمكانية التصويت.[1]

وعليه فإن السلطات الإنتخابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مطالبة كلها بدور رئيس في إخبار المواطنين بكيفية تنظيم عملية التسجيل الناخبين ومدى أهميتها، ويتوجب على السلطات الإنتخابية القيام بأنشطة ترمي إلى تربية الناخبين لإتاحة فرصة حقيقية للمواطنين لممارسة حقهم في التصويت.[2]

وبالرجوع إلى القانون الإنتخابي الجزائري فقد نص المشرع الجزائري على ضرورة إعلام الهيئة الناخبة عن طريق الإشعار بفتح المراجعة سواء كانت مراجعة عادية أو سنوية ، الشيء الذي يمكن المواطنين من طلب كل التعديلات اللازمة للقائمة الإنتخابية.[3]

وفي هذا السياق أشار المنشور الخاص بالمراجعة الإستثنائية للقوائم الإنتخابية، إلى أنه عملا بأحكام القانون العضوي رقم **12-01** المؤرخ في **12 جانفي 2012** المتعلق بنظام الانتخابات، و تبعا لتوقيع السيد رئيس الجمهورية للمرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء هيئة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية، تنهي وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى علم المواطنات و المواطنين أن فترة المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية ستكون من **يوم الخميس 23 جانفي إلى غاية يوم الخميس 6 فبفري 2014**.[4]

---

[1] : Richard Klein, Patrick Merloe; Building Confidence in the voter registration process. United States America: Democratic Institute for international affairs.2001; p 17.

[2] : Ibid; p18.

[3]: في هذا السياق يمكن الإطلاع على محتوى المواد:17،13،12 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[4]: وزارة الداخلية والجماعات المحلية" بلاغ خاص بالمراجعة الإستثنائية للقوائم الإنتخابية". http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=102&s=23 ،2015/05/31.

2- التمكين من الإطلاع على القوائم الإنتخابية:

لقد سجل المشرع الجزائري قفزة نوعية في هذا المجال تنطوي على كثير من الشفافية كأحد مؤشرات الممارسة الديمقراطية، فقد نص القانون العضوي رقم**12-01** المتعلق بالإنتخابات في **المادة18**[1]بإمكانية إطلاع الناخبين على القائمة الإنتخابية، وقد أضاف القانون الجديد إمكانية إطلاع الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار عن طريق ممثليهم على القوائم الإنتخابية.

إن هذه الإمكانية بمثابة رقابة على أعمال اللجنة الإدارية المكلفة بإعداد وضبط القوائم الإنتخابية، التي تلعب دورا كبيرا جدا في نجاعة العملية الإنتخابية، وذلك بالتحكم في الهيئة الناخبة من حيث تشكيلها، بهدف سد الطريق أمام السلطة التنفيذية لإستعمال القائمة الإنتخابية كوسيلة للتلاعب بالإنتخابات و التزوير في نتائجها، بل حتى في رسم وبصورة مسبقة تشكيل المجالس المراد إنتخابها، التي تلعب الهيئات المنتخبة الدور الأساسي فيها.[2]

ويمكن تسجيل أهم الإضافات في مجال الرقابة على القوائم الإنتخابية من خلال القانون الإنتخابي الجديد في النقاط التالية:

- عدم إدراج الأمين العام للبلدية ضمن الفئات القابلة للإنتخاب، وهذا يخدم حياد العملية الإنتخابية حتى لايستعمل الأمين العام صفته الوظيفية، وهو مالم يكن موجود حسب القانون القديم، إضافة إلى إدراج الأمين العام للبلدية ضمن اللجنة الإدارية المكلفة بإعداد وضبط القوائم الإنتخابية.
- توسيع تشكيلة اللجنة البلدية المكلفة بإعداد وضبط القوائم الإنتخابية و إخضاعها للرقابة الشعبية عن طريق إضافة ناخبين يعينهما الوالي. وهو مالم يكن موجود حسب القانون القديم **97-07.**
- إمكانية كل مواطن مسجل في القائمة الإنتخابية التقدم بطلب شطب أحد المسجلبن بغير حق على ضرورة إرفاق الطلب بالتعليل من أجل تسهيل دراسة الطلب من طرف اللجنة المكلفة، وهو مالم يكن في إطار التنظيم القديم.[3]

---

[1]: أنظر المادة18 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: عبد المؤمن عبد الوهاب،مرجع سابق، ص62.

[3]: للمزيد يمكن الإطلاع على المواد15،81، 20 من القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

المبحث الثاني: حوكمة المنافسة الإنتخابية

تشكل المرحلة المعاصرة للعملية الإنتخابية محورا أساسيا ضمن المسار الإنتخابي، وذلك بالنظر لمختلف الإجراءات التنظيمية التي تقوم بها الإدارة الإنتخابية في سياق هذه المرحلة، بناء على ذلك سيتم التطرق في هذا المبحث لمختلف الإجراءات التنظيمية المتعلقة بحوكمة المنافسة الإنتخابية بداية بعملية الترشح، وكذا تنظيم الحملات الإنتخابية، وصولا إلى تنظيم عملية التصويت أثناء يوم الإقتراع.

المطلب الأول: تنظيم عملية الترشح

لقد تضمن القانون الإنتخابي الجديد **2012** العديد من المضامين الجديدة المرتبطة بتنظيم عملية الترشح، على ضوء ذلك سيتم توضيح وتحليل هذه المضامين، وكذا إبراز دور الإدارة الإنتخابية في تنظيم هذه العملية.

أولا: المضامين الجديدة لتنظيم عملية الترشح:

من بين الإجراءات الجديدة التي تخص مسألة الترشح خصوصا في مجال الإنتخابات الرئاسية فقد تضمن التعديل الدستوري 2016 العديد من الشروط الجديدة المتعلقة بالترشح لرئاسة الجمهورية ومنها:

- أن لايحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية للشخص الذي تجنس بجنسية أجنبية.
- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، ويثبت الجنسية الأصلية للأب والأم.
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر (10) سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح .
- أن يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الأصلية فقط.[1]

كما ترتبط عملية الترشح من المنظور السياسي بتحقيق مختلف مستويات التمثيل(الجغرافي،السياسي ، الوصفي) ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

1- التمثيل الجغرافي:

ترتبط كفاءة النظام الإنتخابي السائد بتحقيق مختلف مستويات التمثيل، وأبرزها التمثيل الجغرافي ،ويعني حصول كل منطقة سواء كانت بلدة أو مدينة أو محافظة على ممثلين لها في الهيئات المنتخبة، ويتطلب هذا الأمر وجود إطار جغرافي معين، يأخذ شكل وحدات إقليمية محددة، يجري في

[1]: للمزيد أنظر المادة 87 من التعديل الدستوري 07 مارس 2016.

إطارها التعبير عن الأصوات، وكذلك ترجمة الأصوات إلى مقاعد، ويشكل الإطار الجغرافي أحد الأبعاد الهامة في تنظيم العملية الإنتخابية، حيث تقسم الهيئة الناخبة أو الناخبون إلى وحدات تسمى الدوائر الإنتخابية[1] كمنطلق لتعيين ممثلي الشعب في هذه الدوائر.[2]

وبالعودة إلى القانون الإنتخابي المعتمد في الجزائر في تحديد الدوائر الإنتخابية، فإن المعيار المعتمد هو عدد السكان، إضافة إلى مراعاة مسألة التوازن بين الوسط، الشمال، الجنوب. بناء على ذلك فإنه وفي ظل الإنتخابات التشريعية الأخيرة **17 ماي 2012**، ونظرا لإزدياد عدد السكان ،ولضمان تمثيل أفضل وأوسع على مستوى البرلمان بزيادة عدد المقاعد لرفع حظوظ أكثر تمثيل للسكان، ومرافقة توسيع الحقل السياسي من خلال إعتماد أحزاب جديدة، فقد تم رفع عدد الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في إنتخابات المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وهنا يشير **الأمر 12-01** المتعلق بتحديد الدوائر الإنتخابية إلى أن توزيع المقاعد لكل دائرة إنتخابية يكون بحسب عدد السكان، حيث يتم تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن **ثمانين ألف(80000) نسمة** على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل **أربعين ألف (40000) نسمة**.[3]

وفي هذا السياق أشار القانون الإنتخابي الجديد إلى مسألة ضرورية ترتبط بمسألة التمثيل، حيث إشترط الحصول على نسبة **05 بالمئة** من الأصوات المعبر عنها، مقابل حصول القوائم الحزبية والحرة على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، أي أن توزيع المقاعد يكون بحسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة البقاء للأقوى.[4]

وفي هذا الشأن أيضا فإن القوائم التي لم تحصل على نسبة **05 بالمئة** من الأصوات المعبر عنها، لاتؤخذ في عين الإعتبار في عملية توزيع المقاعد، ويكو المعامل الإنتخابي الذي يعتمد عليه

---

[1]: تعرف الدائرة الإنتخابية بأنها عبارة عن وحدة إنتخابية قائمة بذاتها يتيح فيها المشرع للأفراد المقيدين بجدولها الإنتخابي إنتخاب ممثل أو أكثر لهم في المجلس النيابي، للمزيد أنظر سعد العبدلي، مرجع سابق، ص118.

[2]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص84.

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 12-01 المؤرخ في 13 فيفري2012 المحدد للدوائر الإنتخابية والمقاعد المطلوب شغلها في البرلمان.الجريدة الرسمية. العدد11، 2012، المادة03.

[4]: خالد بوهند،" الإنتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد37، شتاء 2013، ص12.

في توزيع المقاعد في كل دائرة إنتخابية هو حاصل قسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد القوائم.[1]

وكتوضيح لهذه القاعدة نورد المسألة التالية: ترشح في دائرة إنتخابية ما **31** حزبا لينافس على **12** مقعد في البرلمان، وكان عدد الأصوات المعبر عنها **316000 صوت** ، حيث حصل **30** حزبا على **10000**صوت لكل واحد، وحصل حزب جبهة التحرير الوطني وحده على **16000**صوت فكيف سيتم توزيع المقاعد حسب القانون الإنتخابي الجديد؟

حيث تحسب نسبة **5 بالمئة** من الأصوات المعبر عنها لإستبعاد القوائم التي لم تحصل على هذه النسبة من السباق، عدد الأصوات المعبر عنها **316000 صوت**، بينما **05 بالمئة** = **15800صوت**، وعليه سيخرج **30** حزبا من السباق لحصولها على عدد الأصوات أقل من **05 بالمئة**، بينما يبقى حزب جبهة التحرير الوطني وحده في السباق ، ويفوز ب**12** مقعد في البرلمان ،النتيجة يقصى **30000** صوت ويفوز **16000**بكل المقاعد.[2]

2- التمثيل السياسي:

ويقصد به مدى إنعكاس الهيئة التشريعية للواقع الحزبي السياسي القائم في بلد ما، وفي هذا السياق فإن ماميز الإنتخابات التشريعية الأخيرة **10 ماي 2012** هو ظهور أحزاب سياسية جديدة تضاف إلى الأحزاب السابقة، ولكن في بعض الأحيان بزعامة قيادات أو شخصيات سياسية قديمة كانت منخرطة في أحزاب ثم إنفصلت عنها، وصل عددها إلى **44** حزبا ، وأزيد من **100** قائمة حرة.[3]

وقد جاءت النتائج العامة للإنتخابات التشريعية **10 ماي 2012** بحسب الأحزاب السياسية مخالفة للتوقعات ، ممايجعلها تحتاج إلى قراءة أعمق، وتفسير أيضا ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- **فوز الحزبين الحاكمين:** أي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بأغلبية المقاعد،أي أن الإنتخابات كرست الوضع القائم وإستمراريته، ولم تؤد إلى تغيير لصالح الإسلاميين أو غيرهم، ولكن هذه الحصيلة الثقيلة في ظاهرها، قد لاتعطي للحزبين الوزن السياسي والشرعية المطلوبة لتكون القائدة لمسيرة الإصلاح والتعميق الديمقراطي، ذلك أن الوزن التمثيلي لها أضعف بكثير

---

[1]: أنظر المادة 86 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص 12.

[3]: المرجع نفسه.

،ممايوحي به عدد المقاعد المحصل عليها، لأن ماحصل عليه حزبا السلطة ، يقدر **ب09 بالمئة** من الناخبين الجزائريين، و**25 بالمئة** من الأصوات المدلى بها.[1]

- **خسارة فادحة للأحزاب الإسلامية:** المتحالفة والمنفردة، المنخرطة في السلطة والمعارضة على حد سواء، وهي التي كانت مرشحة للحصول على الأغلبية، على غرار ماحدث عدة دول التي شهدت مايسمى بالربيع العربي، ولم تخسر الأحزاب الإسلامية المراتب الأولى أو الأغلبية فقط، إنما لم تحقق مجتمعة سوى 59 مقعدا، وهي نتيجة كانت تحرزها تلك الأحزاب منفردة في الإستحقاقات السابقة.[2]

3- التمثيل الوصفي:

ويقصد به أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية لأمة ما، كمرآة لها تعكس ذات الشكل، حيث يجب أن يحوي البرلمان ممثلين من كلا الجنسين(رجالا ونساء) ، ومن كافة الأعمار (كهلة وشباب) وأغنياء وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي للمجتمع.[3]

أ- تمثيل المرأة:

وفي هذا السياق نص القانون العضوي الجديد **12-03** المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة أنه وجب أن لايقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من طرف حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة، بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها، **20 بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد يساوي **04** مقاعد، و**30** في المئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق **05** مقاعد، و**35** بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق **14** مقعدا، و**40** بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق **32** مقعدا، و**50** بالمئة بالنسبة للجالية الوطنية بالخارج.[4]

وبالنسبة للكيفيات التقنية لتخصيص عدد المقاعد للنساء المرشحات ضمن قوائم المترشحين ،فهناك قاعدتان: تتمثل القاعدة الأولى في تحديد عدد المقاعد العائدة للنساء المرشحات على أساس النسب التي حددها القانون العضوي المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة للدائرة الإنتخابية المعينة،وبحسب عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة من قوائم المترشحين. وتتمثل القاعدة الثانية

[1]: منير مباركية" الإنتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"'. متحصل عليه من:www.dohainstitute.org/.../de278fb0-7526-4f1e-ba70-.، *تاريخ الزيارة 29 مارس2015، ص09.*

[2]: المرجع نفسه، ص13.

[3]: أندرور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص24.

[4]:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون العضوي 12-03 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. الجريدة الرسمية. العدد01. المؤرخ في 12 جانفي 2012، المادة02.

في تطبيق نتيجة ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة المرشحين بالنسبة المحددة في للدائرة الإنتخابية المعينة، محولة إلى الكامل الأعلى عندما الجزء العشري يفوق **05**، وفي حالة حصول مرشحين على مقعد واحد فقط، يمنح هذا المقعد تلقائيا للمرأة المرشحة إذا كانت على رأس القائمة.[1]

وبالرجوع إلى الإنتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة يلاحظ تزايد حضور المرأة في المجالس المنتخبة، وهو مايوضحه **الجدول رقم 03:**

الجدول رقم 03 يوضح تزايد حضور المرأة في الإنتخابات التشريعية الجزائرية منذ عام 1997:

	1997	2002	2007	2012
المرشحات	322	694	1018	7700
المنتخبات	12	27	31	142

المصدر: طارق عاشور، مرجع سابق، ص 42.

يتضح من خلال هذا **الجدول رقم 03** أن حضور المرأة في الإنتخابات التشريعية الأخيرة قد شهدت قفزة نوعية، وذلك نتيجة عدة عوامل تربط بالجانب القانوني من خلال إصدار القانون الخاص بتمثيل المرأة، ونتيجة لعوامل خارجية متمثلة في الضغوط الخارجية المفروضة على النظام السياسي من أجل ضمان تمثيل أحسن للمرأة في المجالس المنتخبة.

ب-تمثيل الشباب:

اللافت للإنتباه في تشريعيات **2012** هو أن الأحزاب المتنافسة إتخذت من عنصر الشباب مطية لولوج قبة البرلمان، حيث وردت الكثير من الأسماء لعناصر شابة في عدة أحزاب، مثل حزب التحالف الوطني الجمهوري بولاية تبسة، الذي تضمن إسم **سارة كرايمية** البالغة من العمر **26 سنة** فقط، وفي نفس السياق ورد إسم **عتبي حمزة** البالغ من العمر **28 عاما** في حزب الحرية والعدالة بولاية النعامة.[2]

ويوضح **الجدول رقم 04** طبيعة المرشحين للإنتخابات التشريعية **10 ماي 2012** من ناحية السن والنوع.

---

[1]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص11.

[2]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص 43.

الجدول رقم 04: يوضح مواصفات المرشحين إلى الإنتخابات التشريعية 2012 بحسب القوائم الإنتخابية

	أصغر من 30 سنة	من 21 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	من 51 إلى 60 سنة	أكبرمن 60 عاما
يتوزعون إجمالا	3810 (15،29 %)	8714 (34،98 %)	7640 (66،30 %)	3885 (15،59 %)	867 (3،48 %)
الرجال 16،172	1939 (11،26%)	5767 (33،5%)	5595 (32،5%)	3154 (32،18%)	761 (4،42%)
النساء 7700	1871 (24،30%)	2947 (38،27%)	2045 (26،56%)	731 (9،49%)	106 (1،38%)

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=57&s=23

يتضح من خلال **الجدول رقم 04** أنه ورغم التنوع الذي ميز القوائم الإنتخابية من ناحية السن والنوع إلا أنه نسبة المرشحين الشباب لازالت ضعيفة نتيجة لمجموعة من العوامل ترتبط بالتجارب الإنتخابات السابقة، والتي سيتم توضيحها لاحقا، كما أن نسبة المرشحات من النساء لازالت لاتعبر عن التركيبة الحقيقية للمجتمع الجزائري، بالنظر لضعف الثقافة السياسية لدى المرأة الجزائرية بخصوص العمل السياسي.

في نفس السياق فقد شهدت قائمة المترشحين للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** لأول مرة دخول أحد المترشحين الشباب وهو عبد العزيز بلعيد، حيث وصل عدد الذين سحبوا إستمارة الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حسب إحصاء مديرية الحريات العامة بوزارة الداخلية مائة وستة مواطنا ،وهو الرقم الذي يعتبر سابقة في تاريخ الإنتخابات الرئاسية الجزائرية، لكن الذين قدموا ملفاتهم إلى المجلس الدستوري بعد جمع نصاب التوقيع(60 الف في 25 ولاية) إثنى عشر مترشحا، وبعد دراسة الملفات تم قبول ستة مرشحين لخوض خامس إستحقاق رئاسي جزائري بعد إقرار التعددية السياسية ضمت القائمة الاسماء التالية :

1. عبد العزير بالعيد : يبلغ من العمر 50 سنة، أصغر المرشحين الستة ورئيس حزب "جبهة المستقبل" مساره السياسي في حزب "جبهة التحرير الوطني" لمدة 23 سنة، حيث أنتخب عضوا في اللجنة المركزية ونائبا لفترتين في البرلمان، إستقال من حزب جبهة التحرير الوطني في سنة 2011 ليؤسس في 2012 حزب "جبهة المستقبل" حصل على ثلاثة مقاعد في الانتخابات التشريعية 2012.

2. عبد العزير بوتفليقة : يبلغ من العمر 77 سنة ، أكبر المترشحين الستة ، مترشح حر، رئيس شرفي لحزب جبهة التحرير الوطني، يترشح لولاية رابعة بعد إنتخابه في ثلاثة عهدات رئاسية (1999 و2004 و2009).

3. علِيّ بِن فلِيس: يبلغ من العمر 69 سنَة، مترشح حر، تولى أمِينًا عامًّا للحِزب جبهَة التّحرِير الوطنِيّ، ثم أنتخب نائبا برلمانيا، بعدها عينه بوتفليقة مديرا لحملته الانتخابية في 1999، ترَشحِ إلى الإنتخابات الرئاسية سنة 2004 .

4. عليّ فوزِي رَباعِين : يبلغ من العمر 59 سنة ، يترأس حزب "عهْد 54". حقوقي من مؤسسي رابِطة حُقُوق الإنسَان، ترشح ثلاثة (3) مَرّات للانتخابات الرئاسية.

5. مُوسَى التّواتِيّ : يبلغ من العمر 60 سَنَة ، مرشح الجبهة الوطنية الجزائرية وهُو عسكَرِيّ سابِق " يعود للترشح للمرة الثالثة.

6. لوِيزة حَنُّون : تبلغ من العمر 60 سَنَة، الأَمِينَة العامّة لِحزب العُمّال الجزائِرِيّ ، مُحامِيَة ونَاشِطَة من أجْل حُقُوق المرأة، ترشحت للمرة الثالثة لانتخابات الرئاسة، تعد أول امرأة تترشح لمنصب الرئاسة في المنطقة العربية [1].

ومن خلال هذه القائمة يمكن تقديم الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: التي تفرض نفسها بقوة هو غياب المرشح الذي يمثل التيار الإسلامي عن المشهد الإنتخابي .

الملاحظة الثانية والمتعلقة بالإنتماء الحزبي، وهي أن أغلب المترشحين من حزب السلطة وهو جبهة التحرير الوطني.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالفارق في الوزن السياسي بين المترشحين(المترشح عبد العزيز بوتفليقة وبقية المترشحين) وهذا ما عبرت عنه نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة التي شارك فيها معظم المترشحين.

---

[1]: عبد النور ناجي،" الإنتخابات الرئاسية 2014 وعسر المرحلة الإنتقالية". مجلة سياسات عربية. العدد11. نوفمبر 2014، ص47.

الملاحظة الرابعة وتتمثل في وجود تمثيل للشباب والعنصر النسوي(الجندر) ضمن القائمة، إضافة إلى المترشحين المستقليين والمتحزبين الذين تقف ورائهم أحزاب ممثلة في مجالس منتخبة[1].

ثانيا: دور الإدارة الإنتخابية في تنظيم عملية الترشح:

إضافة إلى البعد السياسي في تنظيم عملية الترشح والمتمثل ضمان مستويات التمثيل المختلفة ،فإن دراسة دور الإدارة الإنتخابية في تنظيم عملية الترشح تشكل عاملا جوهريا في شفافية العملية الإنتخابية، وعليه سيتم إبراز دور مختلف هيئات الإدارة الإنتخابية على المستوى المحلي والوطني في الجزائر في تنظيم عملية الترشّح.

1- دور الهيئات المحلية في تنظيم عملية الترشح:

لقد حافظ القانون العضوي الجديد المتعلق بالإنتخابات على نفس الإجراءات المتعلقة بتنظيم عملية الترشح، ويتضح ذل من خلال مايلي:

أ- دور الوالي:

فعلى مستوى دراسة ومراقبة ملفات الترشح الخاصة بالإنتخابات النيابية والمحلية والوطنية ،خص المشرع هذه العملية لدى المصالح الإدارية على مستوى الولاية تحت مراقبة الوالي وإشرافه بمهمة مراقبة شروط الترشح لعضوية المجالس، إذ بعد دراسة ملفات الترشح يتم إصدار قرار بشأن هذه الملفات من طرف الوالي، وتحت مسؤوليته، على أن يكون قرار هذا الأخير في حالة رفض أي ترشح أو قائمة مرشحين معللا على أن يسلم للمعنين في فترة لاتتجاوز **10 أيام** من تاريخ إيداع ملف الترشح ، مع إمكانية الطعن في قرار رفض الترشح أمام الجهات القضائية الإدارية المختصة.[2]

ب- دور اللجنة الولائية الإنتخابية:

إضافة إلى الدور الذي تقوم به اللجان الإدارية على مستوى الولاية، تقوم اللجنة الولائية الإنتخابية بدراسة ملفات الترشح لمجلس الأمة، ويمكنها إصدار قرارات معللة برفض الترشيحات بخصوص المترشح، الذي لم تتوفر فيه الشروط الضرورية لعضوية مجلس الأمة، مع ضرورة تبليغ قرار الرفض إلى المترشح المعني خلال مدة يومين من تاريخ إيداع التصريح بالترشح ، ويكون قرار الرفض قابلا للطعن أمام الجهات القضائية الإدارية المختصة.[3]

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]: أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص221.

[3]: أنظر المادة 113 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

2- دور الهيئات الوطنية في تنظيم عملية الترشح:

وهنا يمكن الإشارة إلى دور الهيئات التالية:

أ- دور المجلس الدستوري:

يرتبط دور المجلس الدستوري في مراقبة وتنظيم عملية الترشح، من خلال دراسة ملفات الترشح على مستوى الإنتخابات الرئاسية، فوفقا للقانون الداخلي المنظم لعمل المجلس الدستوري**2012** فإن رئيس المجلس يقوم بتعيين مقرر أو عدة مقررين للتكفل بالتحقيق في ملفات الترشح، ومهمة العضو المقرر ، ترتكز بالأساس على دراسة وثائق الملف والتحقق من مطابقتها للشروط والأشكال المطلوبة قانونا. والملاحظ هنا أن قرارات النظر في ملف الترشح لايجب أن تكون معللة، إضافة إلى كون الفترة المطلوبة للبت في ملفات الترشح وجيزة.[1]

ب-دور اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات:

إقتصر دور اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات حسب القانون الإنتخابي الجديد على الجانب الشكلي دون الجانب الموضوعي للترشح، حيث خصها المشرع صلاحية مراقبة مدى تطبيق القوانين الإنتخابية في مجال الترشح ، من حيث مدى إحترام الإدارة لمواعيد إستقبال ملفات الترشح ،وكذا البحث في الشروط الشكلية لقرارات رفض الترشح، دون أن يتعدى دور اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، إلى صلاحية التحقق من ملفات الترشح، وبالتالي بقي دور هذه اللجنة محدودا في هذه العملية ، ولم يرقى إلى درجة الإشراف الكلي على هذه المرحلة من مراحل العملية الإنتخابية لضمان عدم تعسف الإدارة في حق المتقدمين إلى الترشح.[2]

ج- دور اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات:

تقوم هذه اللجنة مجموعة من الصلاحيات في هذه المرحلة وأهمها:

- التأكد من أن ملفات المترشحين للإنتخابات هي محل معالجة دقيقة طبقا للأحكام المتعلقة بالشروط القانونية المطلوبة.
- إستلام من الطعون المحتملة للمترشحين أو الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، أثناء كل الفترة التي تسبق الحملة الإنتخابية .

---

[1]: سماعيل لعبادي، مرجع سابق، ص242.

[2]:أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص222.

– تعد اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات تقارير مرحلية، وتقريرا عاما تقييميا يتعلق بتنظيم الإنتخابات وسيرها.[1]

على ضوء ماسبق يتضح هيمنة الهيئات الحكومية على عملية تنظيم الترشح ، من خلال الصلاحيات الممنوحة للوالي، وكذا المجلس الدستوري، مع محدودية الدور الرقابي للهيئات المستقلة متمثلة في اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، واللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات.

المطلب الثاني: تنظيم الحملة الإنتخابية

تمثل الحملات الإنتخابية[2] الناجحة البداية الحقيقية لتحقيق الفوز في الإنتخابات، وعليه فإن التنظيم المحكم لهذه المرحلة يعتبر عنصرا هاما في نزاهة ومصداقية العملية الإنتخابية، ويتضمن هذا التنظيم بشكل خاص للوسائل المستخدمة في إطار الحملة الإنتخابية، إضافة مسألة التنظيم المالي للحملة الإنتخابية، وموقع الإدارة الإنتخابية في تنظيم هذه المرحلة.

أولا: تنظيم وسائل الحملة الإنتخابية في الجزائر

ترتبط الحملة الإنتخابية بميعاد معين يسبق عملية التصويت، وبالعودة للتنظيم القانوني في الجزائر، نجد أن مدة الحملة الإنتخابية تكون مفتوحة قبل **25 يوما** من موعد الإقتراع، وتنتهي قبل **3 أيام** من تاريخ الإقتراع، وفي حالة إجراء دور ثاني للإنتخابات ، فإن الحملة التي يقوم بها المترشحون للدور الثاني تفتح قبل **12 يوما** من تاريخ الإقتراع، وتنتهي قبل يومين من تاريخ الإقتراع.[3]

وفي هذا السياق فقد تم تنظيم الوسائل المستخدمة(تقليدية أو حديثة) في إطار الحملة الإنتخابية بمجموعة من الضوابط، وذلك على النحو التالي:

أ– الوسائل التقليدية المستخدمة في الحملة الإنتخابية:

تتعدد وسائل الدعاية الإنتخابية، غير أن الوسائل التقليدية تتمثل أساسا فيما يقوم به المترشح من جولات في أنحاء الدائرة الإنتخابية للإتصال المباشر مع الجماهير، والحديث معهم في تجمعات شعبية، وأيضا تعليق الملصقات واللافتات الدعائية.

---

[1]: أنظر المادة 175،181 من القانون العضوي12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: تعرف الحملة الإنتخابية Electoral campaign بأنها الأنسقة الإتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة إنتخابية معينة ، وتمتد مدة زمنية معينة تسبق موعد الإنتخابات المحدد رسميا،بهدف الفوز بالإنتخاب عن طريق الحصول عدد من الأصوات بإستخدام وسائل الإتصال المختلفة وأساليب إستمالة مؤثرة ، تستهدف جمهور الناخبين، للمزيد أنظر: زكرياء بن صغير، دليل الحملات الإنتخابية في الجزائر . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص06.

[3]: أنظر المادة188 من القانون العضوي12601 المتعلق بنظام الإنتخابات.

1- عقد التجمعات مع الناخبين:

من بين الوسائل التي أقر المشرع بشرعية إستخدامها في إطار الدعاية الإنتخابية، تلك التجمعات التي تعقد مع المواطنين، والتي يقوم فيها كل مرشح بعرض أفكاره، وشرح برنامجه الإنتخابي مباشرة أمام جمهور الناخبين، ولضمان المساواة بين المترشحين في هذه الوسيلة، إستوجب تدخل المشرع لوضع أحكام واضحة ومحددة ضمن قانون الإنتخابات.[1]

وبالرجوع إلى أحكام القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات فقد أحال مسألة تنظيم التجمعات والمهرجانات الإنتخابية على القانون المتعلق بالإجتماعات والمظاهرات العمومية، حيث يجب على المعني بتنظيم تجمع عمومي في إطار الحملة الإنتخابية، تقديم تصريح لدى الوالي كأصل عام، مع إمكانية التصريح لدى من يفوضه الوالي في بعض البلديات ، وأيضا أن يتضمن التصريح الهدف من الإجتماع والمكان والزمان المحددين له ومدته وعدد الأشخاص المنتظر حضورهم.[2]

ورغم ذلك فقد تميزت الحملة الإنتخابية لتشريعيات **2012** باللامبالاة السياسية من طرف الرأي العام الجزائري، وتتحمل السلطة الحاكمة جزءا كبيرا من مسؤوليته، كما الأحزاب السياسية أيضا،وتذهب تحليلات أخرى في أن السبب يكمن في مايعرفه المواطن عن الإنتخابات السابقة(الرئاسية والتشريعية) والمتمثلة في التزوير والرشوة وعدم حياد الإدارة وغياب إستقلال القضاء، كل هذا جعله لايبالي بالإنتخابات، وإذا أضفنا إلى ذلك القضايا المتعلقة بالمعيشة، وتبعات أزمة البطالة والسكن والفساد، يمكن أن نفهم مبررات الظاهرة.[3]

وفي نفس السياق فإنه من بين ماميز الحملة الإنتخابية لتشريعيات **2012** هو العنف اللفظي والجسدي الذي خيم على عدد من التجمعات، حيث تطلعنا الصحافة المكتوبة عن شكوى تقدم بها **سيدي محمد مغرودي** مفوض حزب التجديد الجزائري في اللجنة الولائية لمراقبة الإنتخابات في تلمسان لدى اللجنة، عقب الرشق بالحجارة الذي تعرضت له مداومة الحزب في قرية **البطيم الحدودية،** وأن متصدر قائمة الحزب **عبد الرحيم بوستين** أودع من جانبه شكوى لدى عناصر الدرك الوطني ضد مجهولين.[4]

---

[1]: محمد نعرورة،" ضمانات مبدأ المساواة في الحملة الإنتخابية". مجلة الفكر البرلماني. العدد 28 ، نوفمبر 2011،ص 103.

[2]: المرجع نفسه، ص104.

[3]: طارق عاشور، مرجع سابق، ص 44.

[4]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص18.

كما حصل إحتكاك بين أنصار حزب جبهة التحرير الوطني في مدينة **سيدي عقبة** في **بسكرة**، خلف إصابة ستة أشخاص، وهذا الأمر حصل لما كان أنصار الحزب يجوبون شوارع المدينة بموكب من عشرات المركبات، ولدى المرور بالقرب من مداومة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، غير أحد السائقين مسار سيارته النفعية، التي كانت تقل عددا من الأشخاص نحو مقر حزب هذا الأخير ،فحصل الإحتكاك والتراشق بالحجارة بين الطرفين.[1]

كما أن الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، تميزت بالصعلكة السياسية كما تشير أحد التقارير الإخبارية، حيث بدأت الحملة الإنتخابية بتصريحات إستفزازية من طرف أنصار المرشح عبد العزيز بوتفليقة، وكذا إثارة الفتنة بين الشمال والجنوب وإهانة الشاوية.[2]

وفي نفس السياق أشارت أحد الصحف الجزائرية إلى أن الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل2014**، تميزت بكونها أعنف حملة إنتخابية في تاريخ الجزائر منذ الإستقلال والأشد حدة من حيث إستخدام العنف اللفظي والبدني الذي أدى إلى منع إقامة عدة تجمعات، نتيجة للمواجهة التي شهدتها بين تيارين أساسيين يدعو الأول إلى الحفاظ على الإستقرار والثاني إلى ضرورة (التغيير الجذري) لنظام الحكم بالجزائر.[3]

2- إستعمال الملصقات واللافتات الدعائية:

إن الترشح للإنتخابات يتم إشهاره بعدة وسائل مثل توزيع المناشير والمراسلات الإنتخابية ، أو إستعمال المنادي العمومي، وكذلك بواسطة الملصقات واللافتات الدعائية، وتعد هذه الأخيرة من أهم وسائل إشهار الترشح، لذلك فقد خصها المشرع ببعض الأحكام، لضمان المساواة بين جميع المترشحين، كما أخضعها للإشراف الإداري من حيث توزيع الأماكن المخصصة لها.[4]

وقد نظم المشرع في قانون الإنتخابات، وفي المراسيم التنفيذية المطبقة له، عملية نشر قوائم المرشحين والوثائق الإشهارية المتعلقة بها، وذلك بتوزيع الأماكن المخصصة لتعليق تلك الوثائق بالتساوي بين المرشحين، وأسند إلى إدارة البلدية وتحت إشراف الوالي، مهمة تحديد الأماكن

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]: الحملة الإنتخابية في الجزائر تبدأ بالصعلكة السياسية، http://www.algeriachannel.net/2014/03، 2015/05/31.

[3]: أعنف حملة إنتخابية في الجزائر، http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/103690-2014-04-14-225518، 2015/05/31.

[4]: محمد نعرورة، مرجع سابق، ص 106.

المخصصة لإشهار الترشح على مستوى كل بلدية قبل إنطلاق الحملة الإنتخابية ب**8 أيام** ، مع مراعاة نسبة الكثافة السكانية عند تحديد الأماكن على مستوى كل بلدية.[1]

ب- الوسائل الحديثة المستخدمة في الحملة الإنتخابية :

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور وسائل عديدة في مجال الإعلام والإتصال، ومن بين تلك الوسائل نجد الإنترنت، الإذاعة والتلفزيون، هذه الأخيرة التي أصبح لديها دور كبير في تكوين الرأي العام نظرا لإرتباطهما الدائم بالجماهير بشكل مرتب ومنظم وتأثيرها الشديد في أذهانهم.

1- الإذاعة والتلفزيون:

لقد نص المشرع الجزائري على جملة من الإجراءات لتنظيم الحملة الإنتخابية عن طريق الإذاعة والتلفزيون ، حيث نصت **المادة 191** من قانون الإنتخاب على إتاحة مجال عادل في وسائل الإعلام التلفزية والإذاعية الوطنية والمحلية لكل مترشح قصد تقديم برنامجه للناخبين، على أن تكون مدة الحصص الممنوحة متساوية بين كل مترشح وآخر لهذه الإنتخابات، وأحالت الفقرة الأخيرة من المادة تحديد كيفيات وإجراءات إستعمال وسائل الإعلام العمومية إلى القانون والتنظيم المعمول بهما.[2]

وفي هذا السياق، وبمناسبة الإنتخابات التشريعية الجزائرية **2012** فقد تم تنظيم قرعة على مستوى مقر اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات، بحضور مختلف الأطراف، بهدف تحديد توقيت بث تدخلات الأحزاب السياسية بمؤسستي الإذاعة والتلفزة الوطنية للتعريف ببرامجها الإنتخابية في إطار الحملة الإنتخابية، القرعة التي حضرها ممثلو 37 تشكيلة سياسية المشاركة في تشريعيات **10 ماي 2012**، وقد حضر القرعة أيضا ممثلون عن ملاحظي الجامعة العربية، والمنظمة الأمريكية غير الحكومية **NDI** .[3]

وقد تم تحديد أربعة فترات زمنية بمعدل **30 دقيقة** في اليوم بالنسبة للإذاعة والتلفزة الوطنية عبر قنواتها الثلاث، لبث تدخلات المرشحين، حيث تم إتاحة 5 دقائق لكل مترشح للتعريف ببرنامجه الحزبي، وقد تم توزيع الوحدات الزمنية على الأحزاب المشاركة، وفقا لعدد قوائمها الإنتخابية المشاركة، وقد تم بث محتوى برامج الأحزاب المشاركة طيلة أيام الأسبوع بإستثناء

---

[1]: المرجع نفسه، ص 107.
[2]: أنظر المادة 191 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بالإنتخابات.
[3]:سميرة ج" الأحزاب على خط إنطلاق الحملة الإنتخابية اليوم" متحصل عليه من: http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=2964. تم تصفح الموقع: 13 مارس2015.

الجمعة، إبتداء من **الساعة 6:30 إلى الساعة 07:00 صباحا**، وكان الموعد الثاني إبتداء من **12:25 دقيقة إلى غاية 12:55 دقيقة**، أما الفترة المسائية فكانت تبدأ من **الساعة 17:25 دقيقة إلى غاية 17:55 دقيقة**، وآخر موعد كان إبتداء من الساعة **19:20 إلى غاية 19:50 دقيقة.** [1]

أما بخصوص الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** فقد أجريت بمقر اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية عملية سحب قرعة برنامج تدخلات المترشحين الستة للانتخابات الرئاسية في وسائل الإعلام العمومية السمعية البصرية لحساب الحملة الانتخابية (23 مارس – 13 أفريل2014).

و قد سمحت عملية سحب القرعة التي جرت بحضور أعضاء اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية ممثلي المترشحين الستة لانتخابات **17 افريل2014** بتحديد العدد والمدة والتاريخ والأوقات و نظام تدخل المترشحين في الحصص التي تبثها المؤسسات العمومية للبث الإذاعي و التلفزي طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وبخصوص التلفزة فان توزيع توقيت البث قد حدد بثلاث فترات مدة كل واحدة 30 دقيقة، و يستفيد كل مترشح من **66** وحدة خلال **22** يوما من الحملة.[2]

2- وسائل الإتصال الحديثة:

بالعودة إلى القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات، نجد أن المشرع الجزائري لم يشر إلى كيفية إستخدام الوسائل الحديثة المرتبطة بالإنترنت في إطار الحملة الإنتخابية، ومن بين هذه الوسائل الإتصالات اللاسلكية والإنترنت، بإعتبارها توفر فرصا كبيرة للإتصال، وتوظف الصوت والصورة والكتابة، غير أنه أشار إلى ماسماه بوسائل الإعلام الإلكترونية في الباب الخامس من القانون العضوي **12-05** المتعلق بالإعلام.[3]

وبالعودة إلى الحملة الإنتخابية لتشريعات **10 ماي 2012**، نجد أن مصالح الأمن أخضعت الحملة التي نادت بمقاطعة الإنتخابات التشريعية عبر مواقع التواصل الإجتماعي(فايس بوك)

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]:سحب قرعة برنامج تدخلات المترشحين في التلفزة والإذاعة، http://www.aps.dz/ar/dossier-election-présidentielle-2014-ar/2258، 2015/05/31.

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية. العدد02، 15 جانفي 2012، المواد من 67إلى 72.

و(تويتر)، وكذا مواقع إخبارية ومنتديات، إلى الرقابة اليومية من أجل تحديد قدرة هذه الحملات على إستقطاب الناخبين ، وحشد المعارضين للمشروع الإنتخابي.

وموازاة مع ذلك فقد خلت المواقع الإلكترونية للأحزاب السياسية المشاركة في **تشريعات 10 ماي 2012** من مداخل تشير إلى بدأ حملتها الإنتخابية، وهذا راجع إلى إنعدام الثقة في التواصل الإلكترونين وراهن قادة الأحزاب على النزول إلى الميدان لمخاطبة الجماهير.[1]

أما في إطار الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** فقد مثلت الحملات الالكترونية تحولا فى مجال الدعاية الإنتخابية عبر قدرة الفاعلين السياسيين فى التعبئة والحشد والتأثير فى توجهات الناخبين وتغطية عملية التصويت والرقابة وإعلان النتائج وإتاحة الفرصة لمشاركة المتطوعين في تنظيم الفعاليات الإنتخابية، وعليه فقد فرضت شبكات التواصل الاجتماعي نفسها على المترشحين للرئاسيات، بما في ذلك المقاطعين وقطاعاً كبيراً من الشباب الذي إنخرط في التنافس الافتراضي للحملة الانتخابية، مما دفع إدارات الحملات الانتخابية للمترشحين الستة إلى فتح حسابات على "فيس بوك" و"يوتيوب" وأنشأت مواقع إلكترونية، لتُعرّف جمهور الشبكات الإجتماعية على المترشح وبرنامجه وأفكاره، بل وتُشرك هذا الجمهور في نقاشات. لقد دخلت هذه الشبكات معترك التنافس لأول مرة، ومن بين المترشحين المبادرين المترشح عبد العزيز بلعيد أصغر مرشح للرئاسيات والذي أطلق موقعا رسميا على الإنترنيت تضمن معلومات عن المترشح ونشاطاته والبرنامج الانتخابي باللغتين العربية والفرنسية وبرامج والتجمعات في مختلف الولايات، كذلك المرشح علي بن فليس وعبد العزيز بوتفليقة والمرشح موسى تواتي والمرشحة **لويزة حنون** أطلقوا مواقع الكترونية وصفحة فيس بوك ويوتويب [2].

لكن بالمقابل نجد أن الحملة الإنتخابية لرئاسيات **17 أفريل 2014** ورغم توظيف المترشحين للوسائل الحديثة.. لكسب المزيد من المعجبين، غير أنهم لم يوفقوا – على ما يبدو – في مسعاهم، فأكبر صفحة لدى المترشحين الستة لم تتجاوز **250 ألف** معجب، وهو رقم ضئيل للغاية بالمقارنة مع الإمكانات الضخمة المسخرة لحملاتهم الإلكترونية، وهو ما يعكس حالة اللاإهتمام لدى

[1]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص 17.
[2]: عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص46.

الشارع الجزائري، على عكس الصفحات التي يسيرها شباب بإمكانات شبه منعدمة ومع ذلك تقارب سقف المليون معجب وأكثر [1].

أخيرا يجدر بنا أن نشير أن المشرع الجزائري حرص على تنظيم وسائل الحملة الإنتخابية، غير أن الواقع الفعلي للحملات الإنتخابية، يوضح أن معظم الإجراءات والنصوص التنظيمية المتعلقة بهذا الشأن، يتم إغفالها بإنتظام وتجاهلها بإتقان، رغم تجريم بعض السلوكيات المنافية للأهداف المتوخاة من الحملة الإنتخابية، وعليه فالضمانات المتعلقة بالحملة الإنتخابية تحتاج بدورها إلى ضمانات من أجل تفعيلها.

ثانيا: التنظيم المالي للحملات الإنتخابية في الجزائر:

يلعب المال دورا كبيرا في الحملات الإنتخابية، الأمر الذي يعتبره الكثير من المرشحين من أهم عوامل نجاح المرشح، وقد جدد الخبر الذي تناولته وكالات الأنباء حديثا عن مصادر في حملة المرشح الديمقراطي **" باراك أوباما"** من أنه تمكن من جمع **32 مليون دولار** خلال شهر واحد فقط ، الأمر الذي جعل الجدل متواصلا حول دور المال في الحملة الإنتخابية.[2]

وعلى هذا الأساس وإعمالا لمبدأ المساواة، فإن التشريعات الحديثة تتدخل لتنظيم المسائل المالية المتعلقة بالدعاية الإنتخابية، سواء ماتعلق منها بمصادر التمويل، أو من جانب حدود الإنفاق فيها، وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أنه وضع الأحكام المالية المتعلقة بالدعاية الإنتخابية ضمن الباب السابع من قانون الإنتخابات.

أ- مصادر تمويل الحملة الإنتخابية:

لقد نصت المادة**203** من القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات في الجزائر على أنه يتم تمويل الحملات الإنتخابية بواسطة موارد صادرة عن:

- مساهمة الأحزاب السياسية.
- مساعدة محتملة من الدولة، تقدم على أساس الإنصاف.
- مداخيل المترشح.[3]

---

[1]:شبكات التواصل تتحول إلى ساحة سياسية موازية، http://www.elmouhim.net/?p=943523 ،2015/05/31.

[2]: عبد الله عبد المؤمن التميمي، إستراتيجية الفوز في الإنتخابات: رؤية إعلامية. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2012، ص135.

[3]: أنظر المادة 203 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

وتطبيقا لذلك نجد مصدر موارد الحملة الإنتخابية محدد في الحالات الثلاث السابقة فقط ،ويحضر على كل مترشح سواء كان في إنتخابات وطنية أو محلية، أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى مهما كان شكلها من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.[1]

وفي هذا السياق فقد حققت مصالح الأمن في إطار الإنتخابات التشريعية **2012**، في شبهة تمويل جهات أجنبية للحملات الإنتخابية لبعض المرشحين، على غرار الصندوق الوطني للديمقراطية الأمريكي(NID) ومؤسسة **فريدوم هاوس(Freedom House)**، وجمعيات فرنسية ترتبط بالأحزاب اليمينية الفرنسية وبالإليزيه. وقد ثبت لها فعلا أن جمعيات أمريكية نادت بالديمقراطية في الوطن العربي، وعملت في مشاريع إسقاط النظام المصري والليبي، إتصلت بمعارضين جزائريين شباب في إطار مشاورات حول إسقاط الإنتخابات التشريعية والتشكيك في نزاهتها.[2]

وبالعودة إلى الإطار التنظيمي لمصادر تمويل الحملة الإنتخابية نجد أن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية قد نص على بعض القيود التي تستهدف تنظيم أموال الحزب، وذلك على النحو التالي:

- إشتراكات أعضاء الحزب.
- الهبات والوصايا والتبرعات.
- العائدات المرتبطة بنشاطاتها وممتلكاتها.[3]

أما بخصوص المساعدات المقدمة من طرف الدولة، نجد أنه تم وصفها بالمحتملة، أي تدخلها بالنسبة لكل الأحزاب أو الأحزاب التي تحتاج إلى مساعدة، ويشار هنا أن الدولة تقدم إعانات مالية للأحزاب المعتمدة حسب المقاعد المحصل عليها في البرلمان، وعدد منتخباته في المجالس المنتخبة.[4]

ب- تسقيف النفقات الإنتخابية:

نظرا لإرتباط الدعاية الإنتخابية بالمركز المالي للمرشح، أو بمدى الدعم الذي يتلقاه من أنصاره الأثرياء، فإن وضع سقف للإنفاق في إطار الدعاية يشكل إحدى الوسائل الهامة لضمان المساواة بين المرشحين، وقد أورد المشرع الجزائري من خلال قانون الإنتخابات سقفا لإنفاق المرشحين في الحملات

[1]: أنظر المادة 204 من القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات.

[2]: خالد بوهند، مرجع سابق، ص17.

[3]: أنظر المادة 152 من القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

[4]: أنظر المادة 58 من القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

التي تسبق العملية الإنتخابية، كما أكد على ضرورة إعداد حساب للحملة الإنتخابية لكل مرشح ،وتسليمه إلى مصالح المجلس الدستوري، إضافة إلى وضع ضوابط معينة للتعويض الجزافي عن تلك النفقات.[1]

وفي الجزائر فقد نص القانون العضوي **12-01** المتعلق بالإنتخابات على أنه لايمكن أن تتجاوز نفقات المترشح للإنتخابات الرئاسية مبلغ **60 مليون دينار** في الدور الأول، ويرفع هذا المبلغ إلى **ثمانين مليون دينار** في الدور الثاني.

أما بالنسبة للإنتخابات التشريعية لايجوز أن تتجاوز النفقات حد أقصاه مليون دينار، عن كل مرشح لكل قائمة، ويمكن لقوائم المرشحين للإنتخابات التشريعية التي تحصل على **20 بالمئة** على الأقل من الأصوات المعبر عنها، على أن تحصل على تعويض بنسبة **25 بالمئة** من النفقات الحقيقية، وضمن الحد الأقصى المرخص به ، يمنح هذا التعويض إلى الحزب السياسي الذي أودع الترشح تحت رعايته، ولايتم تعويض النفقات إلا بعد إعلان المجلس الدستوري للنتائج.[2]

ثالثا: دور الإدارة الإنتخابية في تنظيم الحملة الإنتخابية:

تشتمل دراسة دور الإدارة الإنتخابية في تنظيم الحملة الإنتخابية، التركيز على دور مختلف الهيئات على المستوى المحلي أو الوطني في مراقبة وتنظيم هذه العملية، ويمكن رصد أهم الهيئات المساهمة في هذه العملية على النحو التالي:

أ- على المستوى المحلي:

في هذا السياق يمثل الوالي الفاعل الرئيسي في تنظيم هذه المرحلة، من خلال السهر على حسن سير الحملة الإنتخابية، والعمل على إحترام الأحكام الخاصة بها، ويتجلى دوره في الخصوص في:

- **تقديم التصريح بعقد الإجتماعات الإنتخابية:**

ويتم هذا الإجراء بناء على طلب من المترشح، وهو التصريح الواجب تقديمه في أجل 3 أيام على الأقل من التاريخ المحدد لعقد الإجتماع، مرفقا بأسماء منظمي الإجتماع وألقابهم وعناوينهم الشخصية، وأرقام بطاقات هويتهم ومكان صدورها.

ويتمتع الوالي بسلطة تقديرية في منح الترخيص بعقد الإجتماعات الإنتخابية، أو عدم منحه أو تغيير مكان إنعقاده، وذلك بهدف المحافظة على النظام العام وتحقيق المصلحة العامة، وهو الهدف

---

[1]: محمد نعرورة، مرجع سابق، ص 122.

[2]: أنظر المادة 208 من القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

الذي يمكن للوالي بالإستناد إليه أن يوقف الإجتماع، إذا لاحظ أي مظهر من مظاهر الفوضى، أو الإخلال بالسير الحسن للإجتماع.[1]

- الإشراف على إدارة البلدية المختصة بتحديد الأماكن المخصصة لإشهار الترشيحات وتوزيعها على مستوى كل بلدية:

وتخول سلطة الإشراف الممنوحة للوالي في هذا المجال، تدخل هذا الأخير لتحديد الأماكن المعنية كلما لاحظ تقصيرا أو تهاونا من طرف رئيس البلدية، أو خرقا للأحكام القاضية بتخصيص أماكن عمومية داخل الدوائر الإنتخابية.[2]

مايلاحظ على هذا المستوى أن الرقابة الإدارية على المستوى المحلي تخضع لسلطة الوالي، مما يضفي البعد الحكومي على إدارة وتسيير مختلف مراحل العملية الإنتخابية.

ب- على المستوى الوطني:

في هذا السياق سيتم التركيز على دور كل من اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات واللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات.، وذلك على النحو التالي:

- دور اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات:

إذا كانت الحملة الإنتخابية تخضع في مجال تنظيمها من حيث تحديد الملصقات والإعلانات الإنتخابية والتجمعات للإشراف الإداري من حيث توزيع الأماكن المخصصة لها ورقابتها، فإن المشرع خص هذه المرحلة أي مرحلة الحملة الإنتخابية برقابة قضائية وإشراف قضائي، من قبل اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، حيث تسهر هذه اللجنة وتتابع مدى إحترام القوانين الخاصة بالحملة الإنتخابية من قبل جميع المعنيين بالعملية الإنتخابية، مرشحين أو ناخبين وإدارة بناء على مايرد لها من إخطارات أو من خلال ملاحظات أعضاء اللجنة[3].

حيث فصلت هذه اللجنة ومنذ بداية الحملة الإنتخابية لتشريعيات **10 ماي 2012** في أكثر من **730** إخطار تعلق مجملها بالعرض العشوائي للملصقات الإشهارية للتشكيلات السياسية، **520** منها تدخل فيها أعضاء اللجنة بصفة تلقائية، كما قامت اللجنة بإبلاغ النيابة العامة ب21 إخطار

---

[1]: سهام عباسي،" ضمانات وآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية". مذكرة ماجستير. (قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013)، ص132.

[2]: المرجع نفسه.

[3]: أحمد بنيني،" الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر". مرجع سابق، ص222.

ذات وصف جزائي تتعلق بإستعمال وسائل الدولة خلال الحملة الإنتخابية وعقد تجمعات دون الحصول على رخصة والإشهار التجاري.[1]

أما بخصوص الإنتخابات الرئاسية **17أفريل 2014** فقد فصلت اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات الرئاسية**2014** منذ بداية الحملة الإنتخابية في **90** قضية، معظمها مرتبطة بالنشر العشوائي للملصقات الإشهارية" الخاصة بالحملة الإنتخابية، كما ورفضت لجنة الإشراف **21** إخطارا لعدم ثبوت الوقائع المبلغ عنها، في حين أصدرت قرارات تمثلت في إبلاغ النيابات العامة بخصوص **17** إخطارا آخر، تتعلق بالوقائع الجزائية[2].

- **دور اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات:**

يتركز دور اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات في تنظيم الحملة الإنتخابية من خلال مجموعة من الصلاحيات وأهمها:

- التأكد من أن كل الهياكل المعينة من قبل الإدارة لإحتضان تجمعات الحملة الإنتخابية، وكذا الأماكن المخصصة لإشهار المترشحين قد تم توزيعها طبقا للقرارات المحددة من قبل اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات.

- تتداول اللجنة الوطنية حول التوزيع المنصف لمجال إستعمال وسائل الإعلام العمومية بين المترشحين، وفي هذا الإطار تسهر اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات على مساهمة الأحزاب السياسية والمترشحين في حسن سير الحملة الإنتخابية، وترسل ملاحظاتها المحتملة إلى كل حزب سياسي أو مترشح تصدر عنه مخالفات أو مبالغات أو تجاوزات، وتقرر بهذه الصفة كل إجراء تراه مناسبا، بما في ذلك عند الإقتضاء إخطار الهيئة المختصة مدعمة بمداولاتها.[3]

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]: الإتحاد الأوروبي يشيد بحياد اللجنة: لجنة براهمي تفصل في 90 إخطارا متعلقا بالإنتخابات الرئاسية، http://www.elmaouid.com/index.php/national/30395-election-2014-elmaouid-2، 2015/05/31.

[3]: إسماعيل لعبادي، مرجع سابق، ص299.

المطلب الثالث: تنظيم عملية التصويت

يرتبط نجاح وحرية ونزاهة الإنتخابات بإيجاد قواعد قانونية مفصلة لتنظيم الإجراءات المعاصرة لعملية التصويت، وتتضمن هذه المرحلة إيجاد مجموعة من الآليات لمراقبة العملية الإنتخابية قبل وأثناء إجراء التصويت، وإشراك مختلف فواعل الإدارة الإنتخابية في هذه العملية.

أولا: الآليات التنظيمية لمراقبة عملية التصويت:

تقتضي طبيعة مرحلة التصويت على ضمان مجموعة من الآليات التنظيمية قبل وأثناء عملية التصويت، وعليه سيتم من خلال هذا العنصر التركيز على أهم الآليات المعتمدة في إطار القانون الإنتخابي الجزائري في هذا الشأن.

1- قبل إنطلاق التصويت:

لتحقيق المصداقية في الإنتخابات أوجب المشرع الجزائري على أعضاء مكتب التصويت[1] القيام بمجموعة من الواجبات والأعمال أهمها مايلي:

أ- **أداء اليمين :**ألزم المشرع الجزائري أعضاء مكتب التصويت ، والأعضاء الإضافيين أن يؤدوا اليمين الأتي "**أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بمهامي بكل إخلاص وحياد وأتعهد بالسهر على ضمان نزاهة العملية الانتخابية**"، ويعبر عن أداء اليمين كتابيا في إستمارة تبين نص اليمين ،وتتضمن أسماء الأعوان المسخرين وألقابهم.[2]

ب-**التحقق قبل افتتاح الإقتراع من وجود الوسائل المادية :** يجب على أعضاء مكتب التصويت أن يتأكدوا من وجود صندوق شفاف للإقتراع يتضمن رقما تعريفيا ومجهز بقفلين مختلفين، وعازلان إثنان على الأقل، والختم، وطاولات بعدد كاف، وسلة مهملات في كل عازل، بالإضافة لعلبة حبر لوضع بصمة الناخب والإشهاد على أنه انتخب مرة واحدة، ومادة تشميع قفلي الصندوق، وغيرها من لوازم المكتب، والتجهيزات الضرورية في عملية الإقتراع.[3]

[1]: مكتب التصويت هو منشأة مخصصة لتمكين ناخبي قطاع إنتخابي معين من إيداع أصواتهم فيهن ومايجب أن يحتويه من التجهيزات الضرورية ن وبما يحقق مبدأ سرية التصويت. للمزيد أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص268.

[2]: أنظر المادة 37 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

[3]: شوقي يعيش تمام،"الطعون في إنتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي: الجزائر- تونس- المغرب". أطروحة دكتوراه.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014) ص220.

ج- التحقق قبل إفتتاح الإقتراع من وجود الوثائق الإنتخابية: يجب على أعضاء مكتب التصويت،وعلى الخصوص رئيس مكتب التصويت أن يتأكدوا من المطابقة الدقيقة لعدد الأظرفة القانونية مع الناخبين المسجلين في قائمة التوقيعات.[1]

إضافة على الآليات السابقة المرتبطة بواجبات أعضاء مكتب التصويت، هناك عدة إجراءات تنظيمية مهمة لتسهيل عملية التصويت ونذكر أهمها:

أ- قرب مكان التصويت:

من الضروري أن تكون مراكز الإقتراع قريبة من التجمعات السكنية للناخبين، مما يؤدي إلى سهولة الإنتقال منها وإليها، وأن تكون مهيئة لإستقبال عدد محدد من الناخبين يتيح لهم آداء عملية الإقتراع بشكل سريع وآمن ودون مشاكل، كما يجب أن يكون تدفق الناخبين إلى مركز التصويت سهلا وسريعا بقدر الإمكان، وأن لايضطر الناخبون إلى الإنتظار طويلا ، بحيث يصابون بالإحباط ويغادرون المركز قبل أن يدلو بأصواتهم.[2]

ب- توفير الأمن داخل مكتب التصويت : من الشروط الأساسية لشرعية العملية الإنتخابية توفر النظام والأمن داخل مكتب الإقتراع ، ولضمان ذلك نصت مختلف القوانين الإنتخابية صراحة على إسناد سلطة الضبط أو سلطة الأمن لرئيس المكتب[3]، وتتمثل هذه السلطة في الحفاظ على الأمن بإتخاذ التدابير اللازمة لذلك . كطرد أي شخص يخل بالسير العادي للعملية ، كما يمكن له تسخير القوة العمومية لهذا الغرض.[4]

2- بعد إنطلاق عملية التصويت: وتتضمن هذه المرحلة قيام الهيئة الإنتخابية بمجموعة من الإجراءات التنظيمية أهمها:

الضبط الزمني لعملية التصويت: من الضوابط التنظيمية لعملية التصويت إحترام أعضاء مكتب التصويت للمدة الزمنية لعملية التصويت، وفي هذا السياق أقر المشرع الجزائري بأن تفتتح عمليات الإقتراع من الساعة الثامنة صباحا إلى أن تختتم في نفس اليوم في الساعة السابعة مساء،غير أنه

---

[1]: المرجع نفسه.
[2]: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص268.
[3]: أنظر المادة 39 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.
[4]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص107.

يمكن للوالي عند الإقتضاء وبترخيص من وزير الداخلية، أن يتخذ قرارات لتقديم بدء الإقتراع أو تأخير ساعة إختتامه في بعض البلديات أو في أنحاء دائرة إنتخابية بأكملها.[1]

الضبط التنظيمي لعملية التصويت: بعد الإعلان الرسمي على إفتتاح التصويت ، يسهر رئيس المكتب تحت سلطة رئيسه على إحترام القانون فيما يخص التأكد من هوية الناخب، تسليمه الظرف وقوائم التصويت وتوجيهه إلى المعزل ثم التأكد من التصويت عن طريق الإثبات بتوقيع أو بوضع بصمة الإصبع، دمغ بطاقة الناخب بواسطة الختم المخصص لذلك[2] ، وفي هذا السياق يشير التقرير الخاص بمركز **كارتر** حول الإنتخابات التشريعية الجزائرية **10 ماي 2012** إلى أن القانون الإنتخابي الجديد تضمن عدة إجراءات تنظيمية من أجل ضمان نزاهة عملية التصويت، ومنها ضرورة وضع بصمة الإصبع الخاصة بالناخب حتى يتم تفادي التصويت المتعدد.[3]

ثانيا دور الإدارة الإنتخابية في مراقبة عملية التصويت:

من الضمانات التنظيمية لعملية التصويت هي حضور مختلف فواعل الهيئة الإنتخابية بمافيها المترشحين، الأحزاب السياسية، اللجان الرقابية الوطنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

1- دور المترشحين والأحزاب السياسية في مراقبة عملية التصويت:

لقد خول المشرع الجزائري المترشحين، وبمبادرة منهم حضور عمليات التصويت والفرز، أو تعيين من يمثلهم، وذلك في حدود واحد في كل مركز تصويت وممثل واحد في كل مكتب تصويت ،وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال حضور أكثر من خمسة (5) ممثلين في مكتب التصويت في آن واحد .وفي حالة وجود أكثر من خمسة (5) مترشحين أو قوائم مترشحين يتم تعيين الممثلين بالتوافق بين المترشحين أو ممثليهم المؤهلين قانونا، وأن تعذر ذلك ، يتم اللجوء لإجراء القرعة في إطار المشاورات المخصصة لهذا الغرض.[4]

إن تحديد المشرع الجزائري لعدد الممثلين، يعكس رغبته وإردته في الحفاظ على النظام وتفادي الفوضى داخل مكاتب التصويت، ذلك أن التوفيق بين شفافية العملية الانتخابية ،والحفاظ على النظام

[1]: أنظر المادة 29 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.
[2]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص107.
[3] :The Carter center ; " The final report of people ‘s national assembly elections in Algeria". https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/algeria-may2012-final-rpt.pdf ; 20/05/2015; p20
[4]: أنظر المادتين 161،162 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

قد يكون مهمة عسيرة في حالة تضخم عدد المترشحين أو ممثليهم، بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين لمكتب التصويت.[1]

2- دور اللجنة الوطنية للإشراف الإنتخابات في مراقبة عملية التصويت:

لقد خص المشرع الجزائري اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات برقابة وقائية أثناء عملية التصويت، وذلك عن طريق التدخل التلقائي للتأكد من مدى إحترام أعضاء مكتب التصويت للقانون الإنتخابي، أو عن طريق الإخطارات بالمخالفة من قبل المعنيين بالعملية الإنتخابية.

حيث تلقت اللجنة بمناسبة الإنتخابات التشريعية التي جرت في **10 ماي 2012** عدد كبير من الإخطارات، كان مضمونها عدم إحترام الإجراءات المادية لعدم أداء أعضاء مكاتب التصويت لمهامهم على أكمل وجه، حيث بلغ عدد الإخطارات بالمخالفات القانونية ، والتي يمكن أن تؤثر على نزاهة العملية الإنتخابية **327** إخطار، أصدرت بشأنها اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات **221** أمر للإدارة، و**22** بلاغ بالإحالة إلى النائب العام المختص ، مما أدى إلى تقليل التجاوزات المرتكبة من قبل أعضاء مكتب التصويت، والتي يمكن أن تؤثر على سلامة العملية الإنتخابية، والتي تكون في الغالب بإيعاز من الإدارة.[2]

3- دور اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات في مراقبة عملية التصويت:

في هذا السياق تمارس هذه اللجنة مجموعة من الصلاحيات، والمتلعقة بالأساس في القيام بزيارات ميدانية للتأكد من:

- أن قائمة الأعضاء الأساسيين والإضافيين لمكتب التصويت قد علقت بمقرات الولاية والبلديات ،وكذا بمكاتب التصويت يوم الإقتراع.
- أن أوراق التصويت قد وضعت بمكاتب التصويت طبقا لنظام الترتيب المتفق عليه بين ممثلي قوائم المترشحين، وأن مكاتب التصويت مزودة بالعتاد والوثائق الإنتخابية الضرورية، لاسيما بصناديق شفافة وعوازل بعدد كاف.
- أن كل الترتيبات قد إتخذت من أجل تمكين ممثلي المترشحين من حضور عمليات تصويت المكاتب المتنقلة إلى غاية نهاية العملية.[3]

---

[1]: شوقي يعيش تمام، مرجع سابق، ص 242.

[2]: أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص224.

[3]: أنظر المادة 175 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

المبحث الثالث: الإجراءات الرقابية البعدية للعملية الإنتخابية

إذا كانت المراحل السابقة والمعاصرة لعملية التصويت ذات أهمية، كونها تشكل أساس سلامة ونزاهة العملية الإنتخابية، فإن الإجراءات اللاحقة لعملية التصويت تعد من أهم وأخطر مراحل العملية الإنتخابية، لما تتضمنه من دور حقيقي وجوهري للإدارة الإنتخابية من خلال عمليات الفرز وإعلان النتائج، إضافة إلى معالجة مختلف الطعون الواردة على العملية الإنتخابية.

المطلب الأول:إعلان نتائج العملية الإنتخابية

ترتبط عملية إعلان النتائج بإجراء سابق يتمثل في مرحلة الفرز، التي تعتبر من العمليات المهمة المتحكمة في شفافية ونزاهة العملية الإنتخابية، بناء على تم ضبط هذه العملية بمجموعة من الإجراءات التنظيمية، إضافة تحديد أدوار مختلف الهيئات الإنتخابية في هذه المرحلة.

أولا: الإطار التنظيمي لعملية فرز الأصوات:

تهدف عملية فرز الأصوات[1] إلى التأكد من صحة أو بطلان أوراق التصويت، وعلى ضوء ذلك تم وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات لتنظيم هذه العملية كمايلي:

1- معايير صحة وبطلان الأصوات:

لقد حدد القانون الإنتخابي الجزائري مجموعة من المعايير التي تؤدي إلى عدم صلاحية ورقة التصويت، وذلك على النحو التالي:

- الظرف المجرد من الورقة أو الورقة من دون الظرف.
- عدة أوراق في ظرف واحد.
- الظرف أو الورقة التي تحمل أي علامة أو الأوراق المشوهة أو الممزقة.
- الأوراق المشطوبة كليا أو جزئيا ، إلا عندما تقتضي طريقة الإقتراع هذا الشكل، وفي الحدود المضبوطة.
- الأوراق أو الأظرفة غير النظامية.[2]

[1]: ويقصد بعملية فرز الأصوات بأنها العملية التي تقوم عند إنتهاء الإقتراع على إفراغ الصناديق من بطاقات الإقتراع المؤشرة من قبل الناخبين، وتصنيفها وتحديد صحتها وعدها ، ووضع بيان بها". للمزيد أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص278.

[2]: أنظر المادة 52 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

وعلى ضوء ذلك وحسب القانون الإنتخابي الجزائري، فإن باقي أوراق التصويت الخارجة عن هذه الحالات تعد صحيحة، وهي التي يتم أخذها في الحسبان عند حساب النتائج.

وبالرجوع إلى نتائج الإنتخابات التشريعية الجزائرية **10 ماي 2012** يتضح النسبة العالية للأوراق الملغاة، وهو مايعد وجها آخر لمظاهر الإمتناع الإنتخابي لدى الناخب الجزائري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال **الجدول رقم 05 :**

الجدول رقم05 يوضح نسبة الأصوات الملغاة في الإنتخابات التشريعية الجزائرية 10 ماي 2012

المعطى الإنتخابي	العدد/ النسبة المئوية
الناخبون المسجلون	21 ,645 ,841
الناخبون المصوتون	9, 339,026
نسبة المشاركة	43,14%
الأصوات المعبر عنها	7,634, 979
الأصوات الملغاة	1,704,047

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=57&s=23، 2015/05/31.

في حين إرتفعت نسبة المشاركة في الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** وهو مايمكن توضيحه من خلال **الجدول رقم 06**

الجدول رقم 06: يوضح نسبة المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014

المعطى الإنتخابي	العدد/ النسبة المئوية
الناخبون المسجلون	21871393
الناخبون المصوتون	11307478
نسبة المشاركة	(51 .70%)
الأصوات المعبر عنها	10220029
الأصوات الملغاة	136. 132. 1

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=140&s=23 ،
.2015/05/31

2- إجراءات عملية فرز الأصوات:

ينص القانون الإنتخابي الجزائري على أن عملية فرز الأصوات تتم مباشرة بعد إنتهاء عملية الإقتراع[1]، ويمكن توضيح أهم الإجراءات التنظيمية لعملية الفرز من خلال مايلي:

أ- لقد حدد المشرع الجزائري التشكيلة التي تتولى مهمة الفرز، حيث أناطها إلى مجموعة من الفارزين تحت رقابة أعضاء مكتب التصويت، حيث يقوم أعضاء مكتب التصويت بتعيين الفارزين من بين الناخبين المسجلين في هذا المكتب.[2]

وفي هذا السياق أتاح القانون الإنتخابي الجزائري لجميع المواطنين حضور عملية الفرز، إضافة إلى إمكانية حضور ممثلي المترشحين، مع تمكينهم من محاضر من عملية الفرز، وهي مجموعة من الإجراءات التي أشادت بها مختلف التقارير الخاصة بالمنظمات الدولية المراقبة للإنتخابات التشريعية الجزائرية **10 ماي 2012**.[3]

ب- فتح صناديق الإقتراع: إن أول إجراء يقوم به الفارزون عند بداية عملية الفرز هو فتح الصناديق تحت رقابة أعضاء مكتب التصويت، وبحضور المترشحين، أو ممثليهم القانونيين، ويتولى الفارزون عند فتحهم لصناديق الإقتراع القيام بإفراغها من محتواها وتصفيف المظاريف المتواجدة بداخلها إلى رزم أو مجموعات، حتى يسهل إفراغها من محتواها وعدها.

ت- عد المظاريف: بعد فتح صناديق الإقتراع وإفراغها من محتواها، يتولى الفارزون عد المظاريف المتواجدة بداخلها بغية مقارنة عددها مع عدد الناخبين الموقعين على كشوف التوقيع، فإذا كان العدد غير مطابق يثبت ذلك في محضر الفرز.[4]

ث- فتح المظاريف وتسجيل الأصوات: بعد الإنتهاء من عد المظاريف تبدأ عملية فتح المظاريف بغية تلاوة بطاقات الإقتراع المعبر عنها من قبل الناخبين، وقد إشترط المشرع الجزائري أن تتم تلاوة

---

[1]: أنظر المادة 122 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.
[2]: شوقي يعيش تمام، مرجع سابق، ص 242.
[3]: The Carter center ; op- cit, p22.
[4]: أنظر المادة 51 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

البطاقات بصوت علني وداخل مكتب التصويت، في حين يتولى عضو آخر من أعضاء مكتب التصويت تسجيل هذا الصوت الإنتخابي وقيده في الجداول الخاصة، والمعدة مسبقا لهذا الغرض.[1]

ج- **جمع وعد الأصوات:** بعد الإنتهاء من عملية فتح الأظرفة يتولى الفارزون القيام بمهمة إحصاء وعد جميع الأصوات، التي تحصل عليها كل مترشح في الإنتخابات، وإثبات ذلك في محضر الفرز.

ح- **إعلان النتائج وتسليم نسخ منها:** بعد هذه العملية يتولى رئيس مكتب التصويت القيام بإعلان النتيجة التي أسفرت عنها عملية الفرز، وتعليقها بكامل حروفها داخل قاعة التصويت، إلى جانب قيامه بتسليم نسخة من محضر الفرز مصادق عليه لكل من الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو قائمة مترشحين، وكذا على رئيس اللجنة البلدية لمراقبة الإنتخابات ، مقابل وصل الإستلام فور تحرير المحضر وقبل مغادرة مكتب التصويت.[2]

ثانيا- الأطر التنظيمية لعملية إعلان النتائج:

تشكل مرحلة إعلان النتائج أحد المراحل المهمة ضمن مسار الدورة الإنتخابية، وتتم هذه العملية في أغلب دول العالم ضمن نظم إنتخابية مخصصة لذلك، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

يتم إعتماد نتائج الإنتخابات في الغالب بإعتماد أحد النظامين: نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي.

أ- **نظام الأغلبية:** ويقوم الناخبين في هذا النظام بالتصويت للمترشحين سواء كانوا مستقلين أو ينتمون إلى أحزاب سياسية، ويفوز في الإنتخابات المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات، ويمكن تقسيم هذا النظام إلى صورتين[3]: نظام الأغلبية المطلقة، ونظام الأغلبية البسيطة.[4]

---

[1]: إبتسام بولقواس،" الإجراءات المعاصرة واللاحقة على العملية الإنتخابية في النظام القانوني الجزائري". مذكرة ماجستير. (قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013) ص136.

[2]: المرجع نفسه.

[3]: يمكن تقسيم نظام الأغلبية إلى صورتين: نظام الأغلبية المطلقة ويقصد به الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة بمعنى أنه إذا كانت الأصوات الصحيحة هي 100 فإن الأغلبية المطلقة هي 51 صوتا، أما الأغلبية البسيطة بهي تعني فوز المرشح أو الحزب الذي تحصل على أعلى نسبة من الأصوات مهما كان عدد المصوتين في الإنتخابات. للمزيد أنظر: بلال أمين زين الدين، مرجع سابق، ص67.

[4]: عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990- 2007. عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2008، ص14.

ب- نظام التمثيل النسبي: في هذا النظام تقوم الهيئات المتنافسة بإعداد قوائم إنتخابية تضم أسماء المرشحين التابعين لها، ويجرى طرحها أمام الناخبين للتصويت عليها، وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد في المجلس المنتخب يساوي نسبة الأصوات التي حصلت عليها.[1]

وقد أخذ المشرع الجزائري على غرار بقية دول العالم بنظام التمثيل النسبي بالنسبة للإنتخابات المحلية والتشريعية، وذلك بناء مجموعة من الإعتبارات السياسية والقانونية.[2]

ثالثا- دور الإدارة الإنتخابية في مرحلة إعلان النتائج:

يمكن توضيح دور الإدارة الإنتخابية في عمليتي الفرز وإعلان النتائج النهائية من خلال مايلي:

1- على المستوى المحلي:

في هذا السياق تختص اللجان المحلية سواء البلدية أو الولائية بعملية إحصاء النتائج والإعلان النهائي لنتائج الإنتخابات المحلية على التوالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ- اللجنة الإنتخابية البلدية:

تقوم اللجنة الإنتخابية البلدية، حصولها على محضر الفرز من طرف رؤساء المراكز الإنتخابية بالقيام بعملية الإحصاء العام للأصوات حسب المحاضر التي تسلم لها من قبل مكاتب الإقتراع، حيث تقوم اللجنة بتدوين محضر دون القيام بأي تغيير في محاضر مكاتب الإقتراع، فهذا الإجراء يعد تثبيتا للنتائج الأولية المسجلة حفظا لها من التغيير قبل وصولها إلى اللجنة الولائية، إذا أنها مكلفة بنشر النتائج الأولى للإحصاء العام عن طريق التعليق لكلي يطلع عليها الناخبون.[3]

وتشكل اللجنة الإنتخابية البلدية حلقة وصل بين الوحدة القاعدية للإقتراع وهي مكتب التصويت ،وبين اللجنة الإنتخابية البلدية، وهي بمثابة آلية تضمن سلامة النتائج الإنتخابية من التزوير بواسطة الإجراء المتمثل في تدوين المحضر ومنع أي تغيير للنتائج الأولية المسجلة.[4]

كما تقوم اللجنة الإنتخابية البلدية بناء على الإحصاء العام للأصوات بتوزيع مقاعد المجلس الشعبي البلدي.[5]

---

[1]: المرجع نفسه.
[2]: أنظر المادة 84 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.
[3]: عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص100.
[4]: المرجع نقسه.
[5]: أنظر المادة 150 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

ب-اللجنة الإنتخابية الولائية:

تقوم اللجنة الإنتخابية الولائية بعملية مراجعة وتدقيق النتائج الواردة إليها من طرف اللجان الإنتخابية البلدية، كما تقوم اللجنة بمعاينة وتركيز وتجميع النتائج النهائية، وعلى ضوء ذلك تقوم بعملية توزيع المقاعد بالنسبة لإنتخابات المجالس الشعبية الولائية.[1]

لقد خول المشرع الجزائري صلاحية إعلان نتائج الإنتخابات المحلية سواء تعلق الأمر بإنتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية أو الولائية إلى اللجنة الإنتخابية الولائية، إذ تقوم فور حصولها على المحاضر بالإجراءات التالية:

- مراجعة النتائج النهائية المسجلة على مستوى اللجان الإنتخابية البلدية و تجميعها.
- توزيع المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة لإنتخاب المجالس الشعبية الولائية بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأكبر.[2]

2- على المستوى الوطني:

يتم إعلان النتائج الخاصة بالعملية الإنتخابية على المستوى الوطنية على مستويين: إعلان مبدئي عن طريق وزير الداخلية والجماعات المحلية، وإعلان نهائي عن طريق المجلس الدستوري:

أ- إعلان نتائج الإنتخابات من طرف وزير الداخلية والجماعات المحلية:

بعد أن ينتهي كل من رئيس مكتب التصويت واللجنة الانتخابية البلدية من عملية إعلان النتائج التي أسفرت عنها العملية الانتخابية على مستوى كل دائرة انتخابية، يتولى وزير الداخلية والجماعات المحلية في مرحلة لاحقة مهمة تجميع النتائج وتحليلها بغية الإعلان عنها بشكل رسمي في مرحلة لاحقة.[3]

ب-إعلان نتائج الإنتخابات من طرف المجلس الدستوري:

لقد خول المشرع الجزائري للمجلس الدستوري الإعلان النهائي لنتائج الإنتخابات التشريعية والرئاسية، حيث أنه وبمجرد أن تنهي اللجنة الإنتخابية الولائية أشغالها، تقوم بإرسال نسخة من محاضرها في ظرف مختوم لدى أمانة ضبط المجلس الدستوري، وهذا بخصوص الإنتخابات التشريعية.[4]

---

[1]: أنظر المادة 153 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.
[2]: إبتسام بولقواس، مرجع سابق، ص166.
[3]: المرجع نفسه، ص 165.
[4]: أنظر المادة 156 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

أما بخصوص الإنتخابات الرئاسية بفقد أوجب المشرع اللجنة الإنتخابية الولائية بضرورة جمع نتائج البلديات التابعة للولاية، والقيام بالإحصاء العام للأصوات ومعاينة النتائج، ثم تقوم بإرسال نسخة من محاضرها في ظرف مختوم لدى أمانة ضبط المجلس الدستوري.[1]

المطلب الثاني: معالجة الطعون الإنتخابية

تعتمد نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية على الضبط الدقيق لمختلف مراحل العملية الإنتخابية بداية من تسجيل الناخبين، إلى الحملة الإنتخابية مع ضمان الإقتراع السري، غير أن هذا المسار لايكتمل إلا من خلال قدرة الإدارة الإنتخابية على التعامل الفوري والمؤثر مع الأنماط المختلفة من الشكاوي والطعون التي ستثار حتما، والتي يجب أن تعالج من طرف هيئة مستقلة، إضافة إلى إتخاذ القرارات في الوقت المناسب.[2]

بناء على ذلك سيتم في هذا المطلب التركيز على الإطار التنظيمي للطعون المرتبطة بمرحلة إعلان النتائج، وموقف التنظيم الإنتخابي الجزائري منها، إضافة إلى تحليل دور الإدارة الإنتخابية في معالجة الطعون الإنتخابية.

أولا: الطبيعة التنظيمية للطعون الإنتخابية:

لقد إختلفت الإتجاهات النظرية في تحديد طبيعة الطعون الإنتخابية[3]، فهناك إتجاه يرى أن الطعن في نتائج الإنتخابات هو طعن يمس صحة العضوية، بينما يرى إتجاه آخر أن الطعن يخص مرحلة من مراحل العملية الإنتخابية:

1- الإتجاه الأول:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الطعن في نتائج الإنتخابات هو طعن يمس صحة عضوية النائب المنتخب، بالنظر لكون الطعن ينصرف أساسا لفحص الوضع القانوني للنائب منذ تقديمه لطلب الترشح وصولا إلى مرحلة إعلان النتائج التي أسفرت عليها العملية الإنتخابية، ويرتبط هذا النمط من الطعون بما يثار من الطعون بعد ثبوت صفة النائب للمرشح المنتخب.[4]

---

[1]: أنظر المادة 157 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

[2]: جاي سوسيل ;، جودين جيل، الإنتخابات الحرة والنزيهة- القانون الدولي والممارسة العملية.(تر: أحمد منيب). القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006، ص136.

[3]: يقصد بالطعون الإنتخابية تلك المنازعات التي تدور حول النتائج الإنتخابية ، أي صحة تعبير تلك النتائج عن الإرادة الحقيقية للناخبين. للمزيد أنظر: سعد العبدلي، مرجع سابق، ص 308.

[4]: المرجع نفسه،ص 334.

ويتعلق الطعن المرتبط بصحة العضوية بمراقبة مجموع العملية الانتخابية بغية التوصل للتحقق من ثلاثة أمور رئيسية، والتي إذا إختل منها شرط بطلت عضوية النائب المنتخب وهي:

- توافر الشروط الموضوعية التي تشترطها القوانين الإنتخابية في العضو المنتخب حتى يتمكن من إكتساب العضوية في المجالس المحلية المنتخبة.
- مدى إجراء العملية الانتخابية بطريقة سليمة ووفقا لما هو منصوص عليه قانونا حتى تكون نتائجها معبرة عن إرادة هيئة الناخبين.
- أن النتيجة التي أسفرت عنها العملية الانتخابية، وتم الإعلان عنها معبرة عن الإرادة الحقيقية للناخبين ومطابقة للقانون.[1]

2- الإتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الطعن في نتائج الإنتخابات هو طعن إنتخابي بالمفهوم الضيق،يقتصر على إجراءات التصويت والفرز وإعلان النتائج، دون أن يمتد إلى بحث ومراقبة الإجراءات السابقة للعملية الإنتخابية.

فالطعن في نتائج الإنتخابات طعن الهدف منه المنازعة في صحة تعبير الإنتخاب عن الإرادة الحقيقية للناخبين، من خلال التشكيك في صحة عمليتي الفرز وإعلان النتائج لما شابها من غش أو تدليس.[2]

ثانيا- الأطراف المعنية بالطعون الإنتخابية:

تتأسس العملية الإنتخابية بشكل عام من ثلاثة فواعل أساسية وهي الناخب، المترشح، الإدارة، بناء على ذلك ومن خلال تحليل القانون الإنتخابي في الجزائر نجد مايلي:

1- حق الناخب في الطعون الإنتخابية:

بالرجوع إلى مضامين القانون الإنتخابي الجزائري **01/12** نجد أن هناك إجحاف في حق الناخب في إجراء الطعن إذ إقتصر فقط على مستوى الإنتخابات المحلية، حيث يمكن لكل ناخب إيداع إحتجاجه على صحة عمليات التصويت في مكتب التصويت الذي صوت فيه.[3]

[1]: إبتسام بولقواس، مرجع سابق، ص181.
[2]: المرجع نفسه، ص182.
[3]: أنظر المادة 165 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

في حين نجد أن هذا الحق غير مكفول بخصوص الإنتخابات التشريعية والرئاسية، حيث إقتصر على ممثلي الأحزاب والمترشحين فقط، وهو مايعد تناقضا إذ كيف يمكن ضمان ثقة الناخبين بأمانة الإقتراع وفرز الأصوات دون منح الناخب حق الطعن بالدرجة الأولى.[1]

2- حق المترشح وممثليه في الطعون الإنتخابية:

إرتبط حق الطعن وفقا لقانون الإنتخابات الجزائري بمنطق من له المصلحة المباشرة في ذلك،حيث ترك المجال في أيدي المرشحين والأحزاب السياسية الذين قد يغضون الطرف عن بعض التجاوزات نتيجة لتحالفهم مع مرشح معين، فلا تثير أي نزاع إنتخابي أمام المجلس الدستوري.

ويتم إيداع الطعن من قبل المترشح أو من يمثله قانونا لدى أمانة ضبط المجلس الدستوري، وهذا سواء بالنسبة للإنتخابات التشريعية أو الإنتخابات الرئاسية.[2]

ثالثا- دور الإدارة الإنتخابية في معالجة الطعون الإنتخابية:

يمكن توضيح دور الإدارة الإنتخابية في معالجة الطعون الإنتخابية من خلال مايلي:

1- على المستوى المحلي:

حيث منح المشرع الجزائري وفقا للقانون الإنتخابي **01/12** حق البت في الطعون المتعلقة بنتائج الإنتخابات المحلية للجنة الإنتخابية الولائية، غير أنه أخضع قرارات هذه اللجنة للطعن أمام المحاكم الإدارية في مجال معالجة اللجنة الإنتخابية الولائية للطعون التي يرفعها الأشخاص ضد مشروعية أعمال التصويت.

والملاحظ أن منح اللجنة الإنتخابية الولائية المشكلة من قضاة صلاحية النظر في الطعون الإنتخابية يضفي على قراراتها المصداقية، لكون القاضي هو الجهة الوحيدة المخولة بتطبيق القانون وحامي حقوق وحريات المواطنين هذا من جهة، وكون قرارات هذه اللجنة تخضع لرقابة القاضي المختص بمثل هذه المنازعات من جهة أخرى.[3]

---

[1]: إسماعيل لعبادي، مرجع سابق، ص363.

[2]: أنظر المادتين 166-167 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الإنتخابات.

[3]: أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص225.

2- على المستوى الوطني:

حيث نجد في هذا المستوى أن مسألة البت في الطعون الخاصة بالإنتخابات التشريعية والرئاسية قد تم منحها للمجلس الدستوري، حيث يحق لكل مرشح الإعتراض على النتائج بإيداع عريضة لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري خلال **48** ساعة الموالية لإعلان النتائج.

ويستند منح هذا الحق للمجلس الدستوري كون مسألة المنازعات والطعون الإنتخابية تتطلب هيئات متخصصة في المادة الإنتخابية، وهو مايتوفر في هيئة المجلس الدستوري، ولاتتوفر عليه الهيئات المحلية ممثلة في اللجنة الإنتخابية الولائية.[1]

[1]: المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى تحليل السياق الوظيفي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر،من خلال تحليل مختلف المراحل بداية من الإطار المؤسس الذي يتضمن النظام الإنتخابي السائد، إضافة إلى الهيئات المشكلة للإدارة الإنتخابية، وعملية تسجيل الناخبين، مرورا بالمراحل التحضيرية والتنظيمية المتعلقة بمرحلة الترشح، الحملة الإنتخابية، يوم الإقتراع، وصولا إلى المرحلة النهائية المرتبطة بإعلان النتائج والفصل في الطعون الإنتخابية.

بناء على ماتقدم يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- أن إصلاح النظام الإنتخابي الجزائري جاء بناء مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، غير أنه لازال يحتاج إلى تفعيل المزيد من الآليات المرتبطة بتحقيق نزاهة العملية الإنتخابية.
- أن الهيئات المشكلة للإدارة الإنتخابية في الجزائر لازالت تحتاج المزيد من الضمانات لتحقيق منطق الحياد في إدارة العملية الإنتخابية.
- تشكل مسالة تسجيل الناخبين المرحلة الأساسية في العملية الإنتخابية، وعليه فهي تحتاج لمزيد من التحسيس من أجل دفع المواطن للتسجيل في القوائم الإنتخابية.
- ضرورة تطوير المزيد من الإجراءات لتنظيم مسألة الترشح، حتى تعكس خيارات الناخب الجزائري.
- تطوير المزيد من الآليات لتفعيل الحملات الإنتخابية، ودفع المواطن نحو المشاركة الإنتخابية الفاعلة.
- ضرورة تفعيل الآليات الموجودة من أجل ضمان نزاهة وسلامة سير عملية الإقتراع.
- ضرورة تفعيل دور المواطن في مرحلة إعلان النتائج والطعون، من أجل كسب ثقته في نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية.

الفـــــصـــــل الثــــالث:

التحليل الميداني للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 17 أفريل 2014

إن التحليل العلمي المتكامل للظواهر السياسية مبني على ضرورة التكامل بين الإطار النظري والمعالجة الميدانية لموضوع الدراسة، وهذا نتيجة لتعقد طبيعة الظواهر السياسية، حيث أنه على الباحث إحترام مبدأ تعددية عوامل تفسير الظاهرة وتباين أوزانها النسبية.

إضافة إلى ماتقدم فإذا كان السياق النظري للدراسة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الإفتراضات النظرية حول علاقة الظاهرة السياسية بمجموعة من العوامل المتحكمة فيها، فإن الجانب الميداني للدراسة يهدف إلى الإنتقال من المستوى التفسيري القائم على الإفتراضات إلى المستوى التحليلي العلمي القائم على إختبار الفرضيات.

بناء على ماسبق سيتم في هذا الفصل القيام بالتحليل الميداني للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014**، وذلك من خلال الإعتماد على عينة من طلبة العلوم السياسية من بعض الجامعات على المستوى الوطني، مراعين في ذلك التنوع الجغرافي والإجتماعي لكل ولاية محل الإختبار الميداني.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تقتضي الضرورة المنهجية تحديد الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة الميدانية، وذلك من خلال التعريف بأداة الدراسة الميدانية، وتحديد المجال المكاني والبشري والزماني، إضافة إلى إخضاع أدوات الدراسة الميدانية إلى الصدق والثبات من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

إضافة إلى ماتقدم يشكل تحديد الخصائص الديمغرافية والنوعية لعينة الدراسة أساس التحليل الميدانين وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تحديد الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة الميدانية، إضافة إلى تحديد خصائص عينة الدراسة.

المطلب الأول: البنية المنهجية للإستبيان

يتطلب تحليل البنية المنهجية للإستبيان التركيز على مجموعة من العناصر المنهجية، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

أولا- التعريف بأداة الدراسة:

يقوم التحليل العلمي في مجال علم السياسة على ثلاث مقولات كبرى وهي:

- **المقولات المعيارية:**

وهي مقولات ذات طبيعة تفضيلية تحاول الوصول لمقولات معيارية، ليس على أساس إيديولوجي، ولكن على أساس تحليلي، وتنقسم بدورها إلى معيارية فلسفية ومعيارية علمية.

- **الإجتهادات التحليلية التنظيرية:**

والتي تعبر عن محاولات للخروج بتعميمات عن علاقة الظواهر بعضها ببعض، سواء إستنباطا أو إستقراء، وهي تنقسم إلى نوعين: تحليل نظري مكتف بذاته، أو تحليل نظري كمقدمة للإختبار الإمبريقي.

- **الإستنتاجات الإمبريقية المبنية على تجميع بيانات منتظمة:**

وهي تأخذ شكلا من ثلاثة: إما إختبار صحة بعض المقولات التحليلية المتنافسة، أو التأكد من صحة مقولة تحليلية، أو تأييد صحة مقولة تحليلية[1].

---

[1]: عبد المنعم المشاط ، التحليل السياسي الإمبريقي: بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي بإستخدام Stata 8.2. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007، ص28.

إنطلاقا مما سبق، فإن هذه الدراسة تدخل ضمن النمط الثالث من الدراسات السياسية، أي الإستنتاجات الإمبريقية المبنية على تجميع بيانات منتظمة، وذلك إنطلاقا من كون الباحث يريد التأكد من صحة مقولة تحليلية، وهنا يهتم الباحث بمقولة واحدة(فرض واحد) لأهميتها، أو عدد محدود من الفروض، ويجعلها محور تحليله للتأكد من صحتها بجمع معلومات تفصيلية عنها في حالة دراسية ،أو عدد محدود من الحالات [1].

حيث سيتم في هذه الدراسة التأكد من صحة المقولة التحليلية، التي مفادها أن الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية تساهم في تعزيز المشاركة الإنتخابية، وذلك من خلال حالة الجزائر، إعتمادا على عينة من طلبة العلوم السياسية بعدة جامعات على المستوى الوطني.

يستعين الباحث في إطار الدراسة الميدانية بمجموعة من الأدوات المنهجية، ومن بينها الملاحظة، المقابلة، الإستبيان، وعليه سيتم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على أداة الإستبيان كوسيلة لجمع بيانات منتظمة حول الظاهرة المدروسة.

ويعرف الأستاذ **محمد عبيدات** الإستبيان على أنه:" عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة، التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات الخاصة بالعلوم الإجتماعية، التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد" [2].

كما يعرف الإستبيان على أنه:" تلك الوسيلة التي تمكن من دراسة السلوك اللفظي للأفراد وإتجاهاتهم، وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العملية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين...." [3] .

بناء على ماسبق فدراسة وتحليل المشاركة الإنتخابية تحتاج إلى أداة الإستبيان كأحد الأدوات المستخدمة في التحليل الكمي، لبيان مدى قوة الإرتباط بين الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة.

---

[1]: المرجع نفسه، ص29.

[2]: محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: المراحل- القواعد- التطبيقات. ط2، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص63.

[3]: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات. ط5، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،2007، ص 242.

ثانيا- مجالات الدراسة الميدانية:

يتفق العديد من الباحثين أن دراسة الظاهرة السياسية يجيب أن تتم في إطار ثلاث مجالات رئيسية وهي الإطار المكاني والزماني والبشري، وعليه يمكن توضيح المجالين المكاني والزماني لهذه الدراسة، على أن يتم تحديد المجال البشري(عينة الدراسة) من خلال المطلب الثاني.

1- الإطار المكاني:

فقد أجريت الدراسة الميدانية من خلال مجموعة من أقسام العلوم السياسية بعدة جامعات على المستوى الوطني، مراعين في ذلك التنوع الجغرافي ومايرتبط به من مؤثرات على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة، وهي:

- **قسم العلوم السياسية بجامعة العربي التبسي- تبسة-:**

وقد جاء إختيار طلبة العلوم السياسية بجامعة تبسة، كون الجامعة تابعة لأحد الولايات الحدودية في الشرق الجزائري، وقد تم إنشاء قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة خلال السنة الجامعية: **2010-2011.**

- **قسم العلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين جامعة سطيف2:**

حيث جاء إختيار طلبة العلوم السياسية بجامعة سطيف2، كون الجامعة تابعة لأحد الولايات المهمة على المستوى الوطني من حيث التعداد السكاني، وكونها تمثل منطقة الهضاب العليا إنطلاقا من التنوع الجغرافي الخاص بالجزائر، وقد تم إنشاء قسم العلوم السياسية بجامعة سطيف 2 خلال السنة الجامعية **2013-2014.**

- **قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة:**

حيث تم إختيار طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة، بالنظر لمجموعة من الإعتبارات المتعلقة بعراقة هذا القسم، حيث يعد ثاني قسم من حيث النشأة بعد قسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر، إضافة إلى كون الجامعة تابعة لولاية باتنة، التي تمثل منطقة الأوراس.

- **قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة:**

حيث تم إختيار طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، بالنظر لكون الجامعة تابعة لأحد الولايات المهمة على مستوى الجنوب الشرقي للجزائر، وقد تم إنشاء قسم العلوم السياسية بجامعة بسكرة خلال السنة الجامعية **2002-2003.**

- **قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو:**

تم إختيار طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة مولد معمري تيزي وزون بالنظر لعدة إعتبارات تخص هذه الولاية، التي تمثل أحد ولايات الوسط في الجزائر، إضافة إلى إعتبارها ولاية مميزة من الناحية السوسيولوجية والسياسية لإنتمائها إلى منطقة القبائل الكبرى.

- **قسم العلوم السياسية جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس:**

تم إختيار طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس، بالنظر لمجموعة من الإعتبارات، كون الجامعة تابعة لإحدى ولايات الغرب الجزائري، إضافة إلى القدرة على التواصل مع طاقم القسم في هذه الجامعة.

2- الإطار الزماني:

يمكن إيجاز مراحل إنجاز هذه الدراسة وفقا للمجال الزمني على النحو التالي:

- إختيار وصياغة موضوع هذه الدراسة في بداية شهر **جويلية 2010**، وذلك بعد التجربة التي إكتسبها الباحث من خلال مذكرة الماجستير التي كانت على شكل دراسة ميدانية لتحليل السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة فيه من خلال عينة من مواطني بلدية قمار ولاية الوادي في الإنتخابات التشريعية **2007**، وإثراء لجنة المناقشة وتشجيعي على المواصلة في هذا المجال، وأخص بالذكر مشرفي السابق الأستاذ الدكتور **فرحاتي عمر**، والمشرف الحالي **ناجي عبد النور** الذي كان عضوا مناقشا في مذكرة الماجستير، والأستاذ الدكتور **زياني صالح**، والأستاذ الدكتور **لعجال أعجال محمد الأمين**.

- بداية الموسم الجامعي **2010-2011** تمت الموافقة على الموضوع من طرف المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة.

- خلال المدة الممتدة من **2011** إلى غاية **2014:** حاول الباحث جمع أكبر عدد ممكن من المراجع المتنوعة من حيث اللغة: بالعربية والإنجليزية بدرجة كبيرة والفرنسية، ومن حيث الطبيعة: كتب، مجلات، مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه، إضافة إلى مواقع معتمدة في الإنترنت، وذلك من خلال البحث على مستوى عدة مكتبات على مستوى الجامعات الجزائرية، إضافة إلى الإستفادة من ثلاثة تربصات قصيرة المدى بالخارج كمايلي:

- **2012:** تربص قصير المدى بالجامعة الأردنية- الأردن.
- **2013:** تربص قصير المدى بجامعة سكاريا- تركيا.

- **2014:** تربص قصير المدى بجامعة سكاريا- تركيا، إضافة إلى المشاركة في الملتقى الدولي حول السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط بجامعة سكاريا- تركيا خلال التربص ، في **13-14 أكتوبر 2014** بمداخلة موسومة بـ: "دور الحوكمة الإنتخابية في التأسيس الديمقراطي في دول الشرق الأوسط". حيث تمت الإستفادة من الحوارات الجانبية مع مختلف الأساتذة المشاركة في الملتقى من عدة جامعات عالمية.

- **نوفمبر 2014:** بداية تحرير الإطار النظري للدراسة بعد القراءة المستفيضة للمراجع خلال الفترة المنقضية.

- **أفريل 2015:** الإنتقال إلى إجراء الدراسة الميدانية، من خلال تصميم إستبيان أولي تم عرضه على مجموعة من المحكمين، وإخضاعه لدراسة تجريبية، ومن ثم إعادة التصميم النهائي للإستبيان المعد للمبحوثين، وذلك خلال الفترة الممتدة من **13 أفريل** إلى غاية **20 أفريل2015.**

- **21 أفريل 2015** إلى غاية **21 ماي 2015:** تم إجراء الدراسة الميدانية بأقسام العلوم السياسية بالجامعات المذكورة سابقا، وهي **جامعة تبسة، جامعة سطيف2، جامعة باتنة، جامعة بسكرة، جامعة تيزي وزو، جامعة سيدي بلعباس،** وإسترجاع كل الإستمارات لأن التوزيع كان بشكل مباشر والإسترجاع بالمثل.

- **بداية جوان 2015:** تم البدء في تفريغ وتحليل الإستبيانات عن طريق إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية **SPSS.**

ثالثا- إجراءات تطبيق الدراسة الميدانية:

تخضع الدراسة الميدانية إلى مجموعة من الإجراءات المنهجية الضرورية لأجل تحقيق النتائج المرجوة، على ضوء ذلك تم في هذه الدراسة الإعتماد على الإجراءات التالية:

1- التأكد من ثبات وصدق الإستبيان:

بالنظر لصعوبة تأكد الباحث من أن المبحوث قد أجاب بصدق على أسئلة الإستبيان، ومن ثم فعلى الباحث القيام بإختبار ثبات وصدق الإستبيان، وذلك على النحو التالي:

أ- الثبات Reliability :

ويعني التثبت من مناسبة الفقرات لقياس متغير الدراسة، حيث أن جمع البيانات عن طريق الاستبيان يحتمل أن يترك الباحث ولديه مشاعر عدم أمن وشك فيما يتصل بالبيانات ، وقد يلاحظ أن

هناك أخطاء في البيانات التي جمعت وأن الأمر يقتضي تقديرها، والباحث الجيد يضع في أدواته من العناصر ما يمكنه من التأكد من صحة ما جمع من معلومات[1] .

في هذا السياق تم في هذه الدراسة تصميم إستبيان أولي، وتم توزيعه على عينة تجريبية من أفراد مجتمع الدراسة(**10 بالمئة**) وهم فئة من طلبة العلوم السياسية بجامعة تبسة ، قصد معرفة وإكتشاف العبارات الغامضة لدى المبحوث، حتى يتم التمكن من تعديلها عن طريق توضيحها وتبسيطها أكثر لتكون في متناول المبحوث.

ب- الصدق Validity: ويعني الصدق ببساطة هو أن تقيس أسئلة الإستبانة أو الاختبار ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها، فالإختبار الصادق هو الذي يقيس الجانب الذي أعد من أجل قياسه [2].

في هذا السياق تم الإعتماد في هذه الدراسة على الطريقة الأولى في إختبار صدق الإستبيان وهي صدق المحكمين، حيث تم تصميم إستبيان أولي[3] تم توجيهه إلى مجموعة من الأساتذة المحكمين في تخصص العلوم السياسية بحكم إطلاعهم على موضوع الدراسة، إضافة إلى أساتذة في تخصص علم الإجتماع لتحكيم الإستبيان من الناحية المنهجية.

2- تصميم النسخة النهائية من الإستبيان:

بناء على نتائج الدراسة التجريبية للإستبيان، والملاحظات المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين، تم تصميم الإستبيان في صيغته النهائية [4] لأجل توزيعه على عينة الدراسة المعتمدة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم تقسيم الإستبيان إلى الأقسام التالية:

الجزء الأول من الإستبيان: عبارة عن مجموعة من الأسئلة يصل عددها إلى **أربعة(4)**، تدور في مجملها حول البيانات العامة الخاصة بالمبحوث والمتمثلة في: الجنس، السن، ميدان التكوين، الجامعة المنتمي إليها، وهي معلومات تهدف إلى تحديد المواصفات العامة لعينة الدراسة.

الجزء الثاني من الإستبيان: يضم ثلاثة محاور مرتبطة بإشكالية الدراسة كمايلي:

---

[1]: زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية لبناء الإستبيان. ط2. فلسطين: مطبعة أبناء الجراح، 2010، ص90.

[2]: المرجع نفسه، ص 105.

[3]: أنظر الملحق رقم 01.

[4]: أنظر الملحق رقم 02.

المحور الأول: الإطار التأسيسي للعملية الإنتخابية: حيث يهتم هذا المحور بالإطار المؤسس لتسيير العملية الإنتخابية في الجزائر وإنعكاسه على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة ، من خلال التركيز على أهم الضمانات السياسية والقانونية لتحقيق النزاهة الإنتخابية، إضافة إلى الإطار التنظيمي لعملية التسجيل في القوائم الإنتخابية، وتضمن هذا المحور حوالي : **6 أسئلة** تراوحت بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المغلقة المفتوحة.

المحور الثاني- الإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية:

حيث يهتم هذا المحور بالإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية في الجزائر وإنعكاسه على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة ، من خلال التركيز على أهم الضمانات السياسية والقانونية لعملية الترشح للإنتخابات، إضافة إلى الإطار التنظيمي للحملة الإنتخابية، وتضمن هذا المحور حوالي : **5 أسئلة** تراوحت بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المغلقة المفتوحة.

المحور الثالث- الإجراءات التنظيمية المعاصرة للعملية الإنتخابية:

حيث يهتم هذا المحور بالإجراءات التنظيمية ليوم الإقتراع في الجزائر وإنعكاسه على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة ، من خلال التركيز على أهم الضمانات التنظيمية لعملية التصويت ، وتضمن هذا المحور حوالي : **7 أسئلة** تراوحت بين الأسئلة المغلقة والأسئلة الترتيبية.

ويمكن توضيح توزيع الأسئلة حسب محاور الإستبيان من خلال الجدول **رقم 07:**

الجدول رقم07: يوضح توزيع الأسئلة على المحاور ونسبها المئوية

محاور الإستبيان	رقم الأسئلة	عدد الأسئلة	النسبة المئوية
المحور الأول: الإطار التأسيسي للعملية الإنتخابية	**السؤال05+ 7+8+11+14+19**	**6 أسئلة**	**33.33 %**
المحور الثاني: الإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية	**السؤال9+ 10+12+18+20**	**5 أسئلة**	**%27.77**

المحور الثالث: الإجراءات التنظيمية المعاصرة للعملية الإنتخابية:	السؤال 6+ 22+21+17+16+15+13	7 أسئلة	%38.9

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك تجانس شبة كلي في عدد الأسئلة بين مختلف محاور الإستبيان وهو مايضفي مصداقية أكبرن وقدرة للإستبيان على قياس مختلف المتغيرات المستقلة وأثرها على المتغير التابع الخاص بالدراسة.

3- أساليب تحليل البيانات الخاصة بالإستبيان:

بعد عملية جمع البيانات تم الإعتماد في تحليلها على مايلي:

- عرض البيانات في جداول بسيطة ومركبة.
- إستخدام التكرارات.
- إستخدام النسب المئوية للتعرف على إستجابات الأفراد المبحوثين عن جميع محاور الدراسة ،حيث تحسب النسبة المئوية على النحو التالي:

النسبة المئوية للعنصر(الإجابة)= التكرار / مجموع التكرارات X 100

- تحويل النتائج الإحصائية إلى أشكال بيانية لتوزيع الفوارق بين النسب المحصل عليها.

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

لقد قسم الباحثين في مجال منهجية العلوم الإجتماعية عينات الدراسة إلى عينات إحتمالية وعينات غير إحتمالية، حيث يضم النوع الأول أي العينات الإحتمالية: العينة العشوائية البسيطة ،العينة المنتظمة، العينة الطبقية، العينة العنقودية. أما النوع الثاني أي العينات غير الإحتمالية فيضم: العينة الملائمة، العينة القصدية، العينة الحصصية.[1]

بناء على ماتقدم سيتم من خلال هذا المطلب توضيح طبيعة العينة المختارة، إضافة إلى تحديد الخصائص النوعية لعينة الدراسة.

أولا- تحديد عينة الدراسة:

إعتمادا على التقسيم المعتمد لعينة البحث، فقد إختيار أحد العينات الإحتمالية لإجراء هذه الدراسة وهي **العينة العنقودية Cluster sampling** أو **العينة المتعددة المراحل Multi stage sampling**، حيث يتم في هذا النوع من العينات تقسيم المجتمع إلى وحدات أولية، ثم تختار عينة من هذه الوحدات كمرحلة أولى، ثم تقسم كل وحدة من الوحدات الأولية المختارة إلى وحدات ثانوية ،ثم تؤخذ منها عينة كمرحلة ثانية، ثم تقسم كل وحدة من الوحدات الثانوية المختارة إلى وحدات أصغر، وتؤخذ منها عينة كمرحلة ثالثة، وهكذا حتى تحصل على العدد اللازم من الوحدات النهائية التي تجمع عنها البيانات [2].

حيث يستخدم هذا النوع من العينات عادة عندما يكون حجم المجتمع كبيرا، حيث يصعب إعداد قوائم وإطارات لكل مفردات المجتمع، بينما أن إعداد هذه القوائم في إستخدام العينة المتعددة المراحل سيكون مقتصرا على الوحدات الأولية أو الثانوية التي وقعت في العينة ، مما يوفر الكثير من الوقت والمجهود والتكاليف.

إضافة إلى ذلك يفضل إستخدام العينة المتعددة المراحل إذا كانت درجة الإختلاف أو التباين بين الوحدات الأولية أقل نسبيا إذا قورن بدرجة الإختلاف أو التباين بين المفردات الثانوية داخل كل وحدة أولية [3].

---

[1]: محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 95.

[2]: حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرف بحث الظواهر السياسية. القاهرة: منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2001، ص 184.

[3]: المرجع نفسه.

بناء على ذلك فقد تم في هذه الدراسة إعتماد المراحل التالية من أجل الحصول على العينة المطلوبة:

- **المرحلة الأولى:** حيث تم تقسيم المجتمع الجزائري إلى مجموعة من الشرائح: شيوخ ، كهول، شباب، وذلك بناء على إعتبارهم من الطبقة التي لها حق الإنتخاب أي من سن 18 فما فوق.

- **المرحلة الثانية:** تم إختيار أحد هذه الوحدات الأولية وهي فئة الشباب، على إعتبارهم أكثر الفئات المكونة للمجتمع الجزائري، وعليه تم إستبعاد باقي الفئات المجتمعية من العينة نهائيا.

- **المرحلة الثالثة:** تم إختيار فئة الشباب الجامعي بناء على مجموعة من الإعتبارات:

أ- تقارب السن بين 18 إلى 25 سنة.

ب- الإنتماء إلى محيط مشترك وهو الجامعة.

ج- تقارب المستوى التعليمي، إضافة إلى إمتلاكهم مؤهلات للتعامل مع الأسئلة التقنية التي إحتواها الإستبيان.

- **المرحلة الرابعة:** تم تقسيم الطلبة حسب إنتمائهم للجامعات ، وذلك بناء على المعيار الجغرافي ،وعليه تم إختيار 6 جامعات لتدخل ضمن عينة الدراسة، وهي جامعة مولود معمري تيزي وزو ممثلة لمنطقة الوسط الجزائري، جامعة العربي التبسي تبسة ممثلة لمنطقة الشرق الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة ممثلة لمنطقة الجنوب الجزائري، جامعة الجيلالي اليابس بلعباس ممثلة لمنطقة الغرب الجزائري، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ممثلة لمنطقة الهضاب العليان جامعة الحاج لخضر باتنة ممثلة لمنطقة الأوراس.

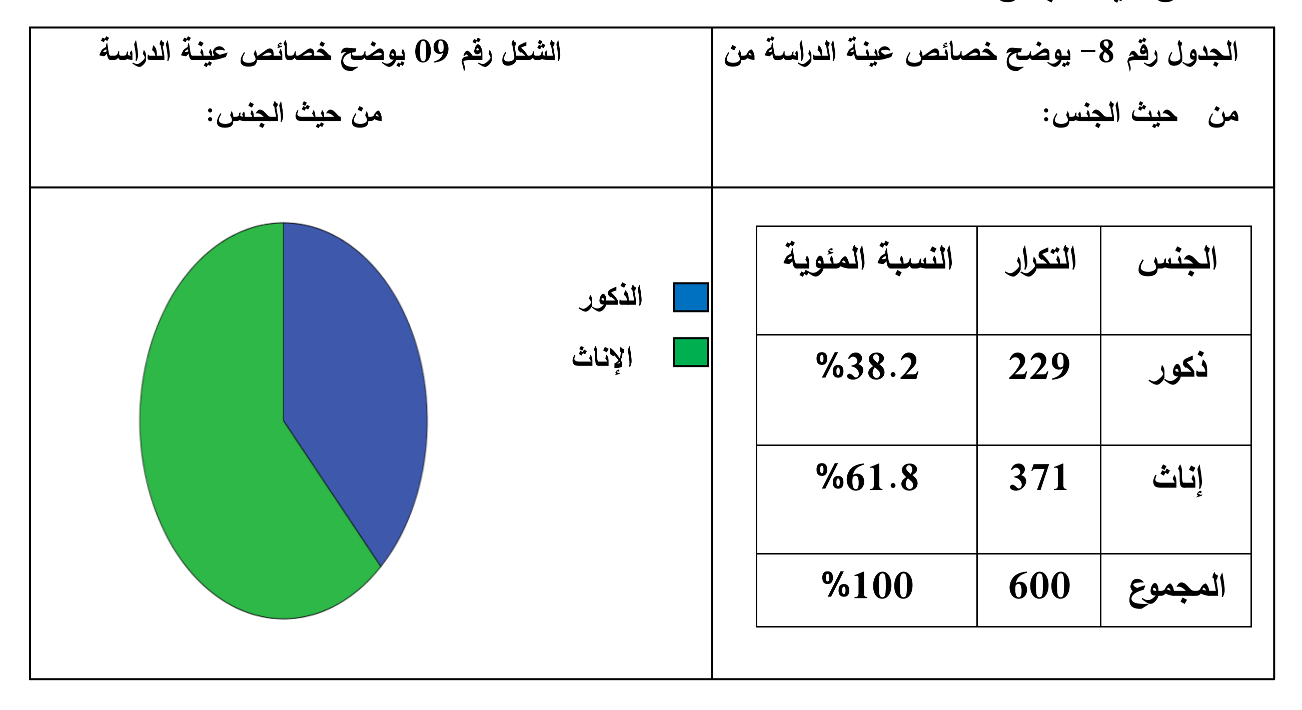
- **المرحلة الخامسة:** تم إختيار كليات الحقوق والعلوم السياسية من الجامعات المختارة، على إعتبار أن التكوين الخاصة بهذه الكلية له علاقة وطيدة بموضوع الدراسة، وبالتالي تم إستبعاد طلبة الكليات الأخرى، لأنهم أقل إطلاعا بموضوع الدراسة.

- **المرحلة السادسة:** تم إختيار طلبة أقسام العلوم السياسية في الجامعات المذكورة سابقا، على إعتبار أنهم ينتمون إلى نفس الإختصاص، وإعتبار موضوع الدراسة يشكل أحد الإهتمامات الأساسية للتكوين في مجال العلوم السياسية.

ثانيا- تحديد الخصائص النوعية لعينة الدراسة:

حيث تم في هذه الدراسة إختيار عينة قدرت **600 مفردة**، وزعت على ستة أقسام للعلوم السياسية بالجامعات المذكورة سلفا، وقد جاءت خصائص عينة الدراسة كمايلي:

1- من حيث الجنس:



الجدول رقم 8- يوضح خصائص عينة الدراسة من من حيث الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	229	%38.2
إناث	371	%61.8
المجموع	600	%100

الشكل رقم 09 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس:

يتضح من خلال الجدول رقم **08 والشكل** رقم **09** أن مفردات العينة متوزعة بشكل متفاوت بين كلا الجنسين، وقد تم تسجيل نسبة مرتفعة في صالح الإناث قدرت بـ **61.8%** أي في حدود ثلثي أفراد العينة، في مقابل **38.2%** للذكور، أي في حدود ثلث أفراد العينة الإجمالي، وهي نسبة تتوافق مع المنطق الإحصائي العام لطلبة العلوم السياسية في الجامعات محل الدراسة، وهو دليل على صدقية الإستمارة.

إضافة إلى ذلك يمكن تفسير هذه النسب بالنظر إلى نقطة هامة، وهي ميل الطالبات الإناث أكثر للتعاطي والتجاوب مع الحصص الدراسية، وبالتالي تواجدهم في الجامعة داخل مدرجات وقاعات الدراسة بشكل أكبر.

2- من حيث السن:

الجدول رقم 9- يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
18-20	65	%10.8
20-25	405	%67.5
25- فأكثر	130	%21.7
المجموع	600	%100

الشكل رقم 10 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث السن:

يتضح من خلال الجدول رقم **09** والشكل رقم **10** أن أغلب مفردات العينة تنتمي إلى الفئة العمرية(**20- 25 سنة**) بنسبة قدرت **بـ 67.5%**، حيث تم تسجيل **405** طالب في هذه الفئة، تليها مباشرة **130** طالبا ينتمون إلى الفئة العمرية(**25 سنة- فأكثر**) بنسبة قدرت بـ **21.7%**، في حين قدر عدد الطلبة المنتمين إلى الفئة العمرية (**18-20 سنة**) **بـ 65** طالبا، أي مايقدر نسبته **10.8%**.

بناء على معطيات الجدول رقم **09** والشكل رقم **10** يمكن تفسير النسبة الكبيرة للطلبة المنتمين إلى الفئة العمرية(**20- 25 سنة**) إلى أنه من الناحية النظرية تشكل هذه الفئة أغلبية الطلبة الذين يزاولون الدراسة في مرحلة التدرج، وتأتي فيما بعدها مباشرة الطلبة الذين ينتمون الفئة العمرية(**25 سنة- فأكثر**) على إعتبار أن الأصل في هذه الفئة أنها أتمت دراستها وتحصلت على شهاداتها الجامعية، أو أولئك الذين لم يحالفهم الحظ في مواصلة دراساتهم حتى تجاوزوا السن النظري

للدراسة في الجامعة، أو أولئك الموظفون الذين حالفهم الحظ في النجاح في شهادة البكالوريا إما تحسينا للمستوى، أو بغية الحصول على شهادة ثانية.

3- من حيث مسار التكوين:

الجدول رقم 10 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث مسار التكوين

مسار التكوين	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	384	%64
ماستر	216	%36
المجموع	600	%100

الشكل رقم 11 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث مسار التكوين

يتضح من خلال الجدول رقم **10** والشكل رقم **11** أن أغلب مفردات العينة يزاولون الدراسة في مرحلة الليسانس بنسبة قدرت بـ:**64%**، أي مايعادل **384** طالب من المجموع الكلي لأفراد العينة.في حين أن الطلبة الذين يحضرون لشهادة الماستر قدرت نسبتهم بـ **36%**، أي مايعادل **216** طالب.

حيث يمكن تفسير هذا التباين بين طلبة أفراد عينة الدراسة في مسار التكوين إلى المنطق البيداغوجي الذي يحكم مسار التكوين في أقسام العلوم السياسية بشكل عام، وفي الجامعات محل الدراسة بشكل خاص، حيث أن التكوين في الليسانس متاح لجميع الطلبة المتحصلين على شهادة البكالوريا، في حين أن التكوين في الماستر يخضع لمجموعة من الشروط المرتبطة بالمعدل المحصل عليه ونتيجة الترتيب، إضافة إلى القدرة على التأطير المتاحة في كل قسم.

4- من حيث الجامعة المنتمي إليها:

الجدول رقم 11 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الجامعة المنتمي إليها

الجامعة	التكرار	النسبة
تبسة	100	%16.7
سطيف	100	%16.7
باتنة	100	%16.7
تيزي وزو	100	%16.7
سيدي بلعباس	100	%16.7
بسكرة	100	%16.7
المجموع	600	%100

الشكل رقم 12 يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث الجامعة المنتمي إليها

يتضح من خلال الجدول رقم **11** والشكل رقم **12** أن توزيع أفراد العينة حسب الجامعة المنتمي إليها جاء بشكل متساوي، حيث قدر عدد الطلبة المنتمين إلى قسم العلوم السياسية بكل جامعة من الجامعات محل الدراسة بـ **100** طالب، أي مانسبته **%16.7** لكل جامعة، والمجموع **600** طالب ،وهي نسبة معتبرة وتخدم أهداف الدراسة.

حيث يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الباحث راعى مسألة التجانس بين مفردات العينة ،حيث تم إختيار 100 طالب عن كل جامعة، إضافة إلى مراعاة الإنتماء الجغرافي، وماقد يرافقه من آثار على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة، حيث تم إختيار ستة جامعات توزعت عبر القطر الجزائري، من الشرق: تبسة، من الهضاب العليا: سطيف، من الأوراس: باتنة، من الوسط: تيزي وزو ،من الجنوب: بسكرة، من الغرب: سيدي بلعباس.

المبحث الثاني: التحليل الميداني لأثر الإطار التأسيسي والتنظيمي للعملية الإنتخابية على المشاركة الإنتخابية

بناء على السياق النظري للدراسة، والذي تم فيه توضيح العلاقة بين الحوكمة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية على مختلف مراحل ومسار الدورة الإنتخابية، سيتم في هذا المبحث التحليل الميداني لأثر الإجراءات الأولية للعملية الإنتخابية، والمرتبطة بعملية تسجيل الناخبين، إضافة إلى الإطار التنظيمي المؤسس للعملية الإنتخابية، والمتعلق أساسا بالآليات واللجان المكلفة بضمان سير ونزاهة العملية الإنتخابية في الجزائر، إضافة إلى الإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية، والمتعلق بمرحلتي الترشيح والحملة الإنتخابية، وأثر ذلك على طبيعة المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول:التحليل الميداني للإطار التأسيسي للعملية الإنتخابية

سيتم في هذا المطلب القيام بتحليل العلاقة بين عملية التسجيل في القوائم الإنتخابية، وأثرها على المشاركة الإنتخابية، إضافة إلى تحليل مدى فعالية وكفاية الآليات التنظيمية والتأسيسية للعملية الإنتخابية في الجزائر في تحقيق مستويات نوعية للمشاركة الإنتخابية، من خلال التحليل الميداني للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014**.

أولا- التحليل الميداني لعملية التسجيل في القوائم الإنتخابية:

تشكل عملية تسجيل الناخبين الحجر الأساس لأي عملية إنتخابية، حيث أن عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية سوف يؤثر بشكل كبير على مستوى المشاركة الإنتخابية، وذلك لكون المشاركة في العملية الإنتخابية مرتبطة بالتسجيل في القوائم الإنتخابية، إضافة إلى أن مراجعة القوائم الإنتخابية يفترض أنها تتيح للمواطنين الجدد القيام بعملية التسجيل، أو القيام بعملية تغيير التسجيل من قائمة إلى قائمة أخرى نتيجة لأسباب حددها القانون الإنتخابي الجزائري.

1- مدى تسجيل أفراد عينة الدراسة في القوائم الإنتخابية:

الجدول رقم 12 يوضح مدى تسجيل أفراد عينة الدراسة في القوائم الإنتخابية

التسجيل في القوائم الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	321	%53.7
لا	278	%46.3
المجموع	600	%100

الشكل رقم 13 يوضح مدى تسجيل أفراد عينة الدراسة في القوائم الإنتخابية

يتضح من خلال الجدول رقم **12** والشكل رقم **13** بأن نسبة المسجلين في القوائم الإنتخابية قدر بـ **53.7%**، أي مايعادل **322** طالبا من المجموع الكلي لأفراد عينة الدراسة، في حين قدرت نسبة غير المسجلين بـ **46.3%**، أي مايعادل **278** طالبا.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن أن نستشف مؤشرا آخر على صدقية الإستبيان الخاص بالدراسة، حيث جاءت نسبة المسجلين وغير المسجلين متقاربة إلى حد كبير، وهو مايتيح التحليل الميداني لعوامل المشاركة في العملية الإنتخابية، إضافة إلى تحليل عوامل الإمتناع عن المشاركة الإنتخابية.

حيث يمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة نوعا ما لدى أفراد عينة الدراسة بالنظر للعوامل التالية:

- طبيعة عينة الدراسة، حيث أنه من المفترض أن هذه الفئة تمثل الطبقة المثقفة في المجتمع الجزائري، وعليه نجد أنها أكثر وعيا من باقي الفئات الإجتماعية.
- أن الإنتخاب وإن كان حقا، إلا أنه يمثل أيضا واجب للمواطنة، وفرصة للتعبير عن الرأي، ولو بالتصويت بورقة بيضاء، أفضل من المقاطعة الكلية للعملية الإنتخابية.

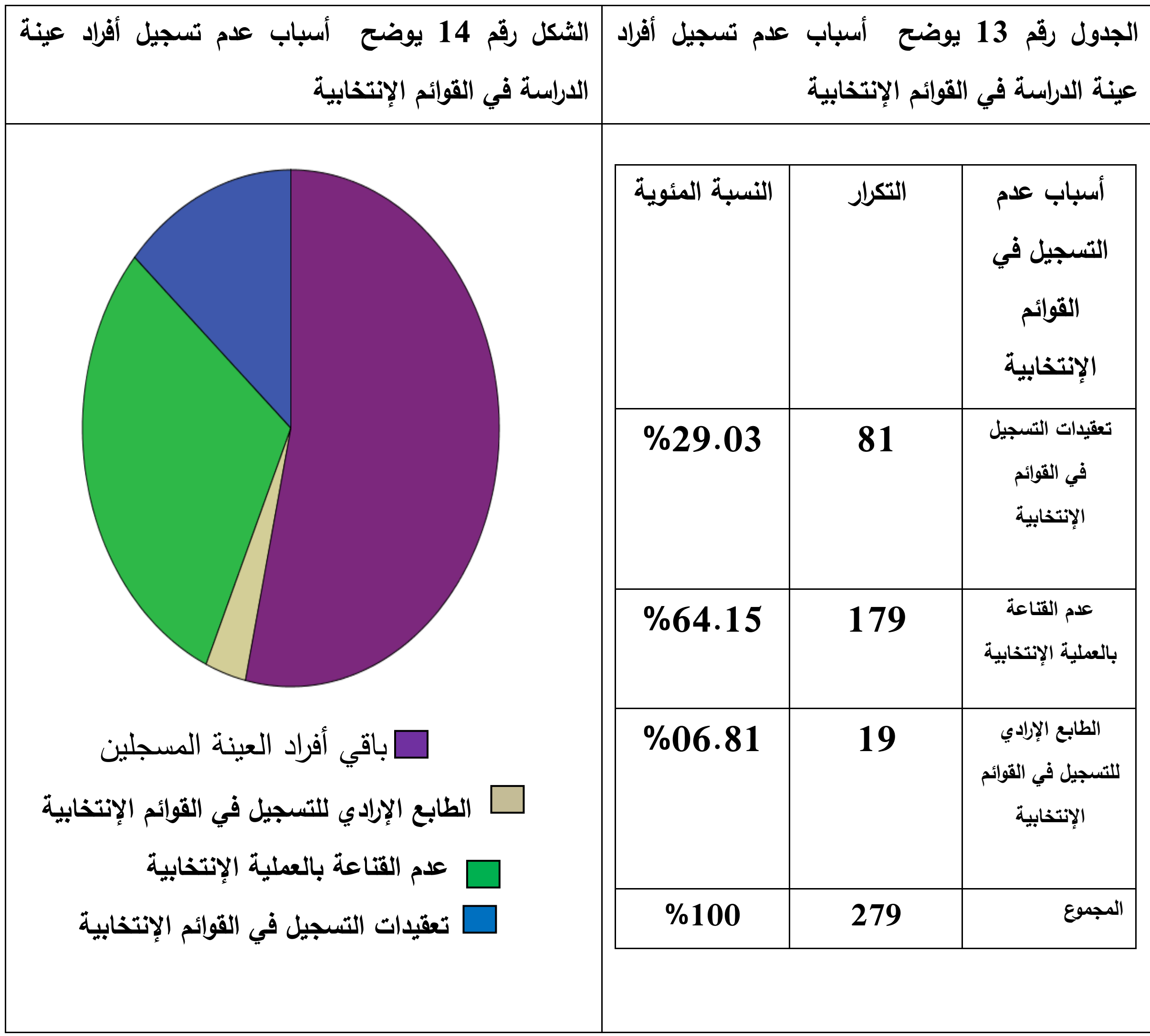
– الحملة التحسيسية التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بضرورة المشاركة بقوة في العملية الإنتخابية، ويتم ذلك طبعا من خلال التسجيل في القوائم الإنتخابية.

في حين أنه يمكن تفسير النسبة المرتفعة لأفراد العينة غير المسجلين في القوائم الإنتخابية، من خلال الأسباب المرتبطة بعدم التسجيل، ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

الجدول رقم 13 يوضح أسباب عدم تسجيل أفراد عينة الدراسة في القوائم الإنتخابية

أسباب عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
تعقيدات التسجيل في القوائم الإنتخابية	81	%29.03
عدم القناعة بالعملية الإنتخابية	179	%64.15
الطابع الإرادي للتسجيل في القوائم الإنتخابية	19	%06.81
المجموع	279	%100

الشكل رقم 14 يوضح أسباب عدم تسجيل أفراد عينة الدراسة في القوائم الإنتخابية



يتضح من خلال الجدول رقم **13** والشكل رقم **14** أن نسبة **%64.15** من أفراد العينة غير المسجلين في القوائم الإنتخابية، أي مايقدر بـ **179** طالبا كان عدم تسجيلهم في القوائم الإنتخابية نتيجة لعدم قناعتهم بالعملية الإنتخابية، في حين أرجع نسبة **%29.03** من أفراد العينة، أي مايقدر بـ **81** طالبا أسباب عدم التسجيل إلى تعقيدات التسجيل في القوائم الإنتخابية، وفي المرتبة الأخيرة وبنسبة **%06.81** أي **19** طالبا كان عدم تسجيلهم نتيجة للطابع الإرادي لعملية التسجيل في القوائم الإنتخابية في الجزائر.

بناء على معطيات الجدول رقم **13** والشكل رقم**14** يمكن تفسير النسبة المرتفعة لأفراد العينة غير المسجلين في القوائم الإنتخابية نتيجة لعدم القناعة بالعملية الإنتخابية بمايلي:

- عدم ثقة المواطنين وشكهم السياسي وآثاره على نفوسهم وإحساسهم بالإحباط، بل وتأكدهم من أنهم غير متحكمين في عالمهم.
- الريبة في السلطة وكل رموزها، ولذا تمثل السلطة في اللاشعور الجماعي المستغل والمستفيد من كل شيء [1].
- معظم المواطنين لديهم القليل من الثقة بأن الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات سيكون له تأثير ما،وبالتالي لايقومون بالتسجيل في القوائم الإنتخابية من أصله.
- عجز السلطات الجزائرية عن إعادة بعث الثقة في العملية الإنتخابية كأسلوب للتغيير السلمي، وتلك الثقة يكون قد فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقراطية التي شهدتها التجارب الإنتخابية السابقة [2].

2- مدى إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية:

الجدول رقم14 يوضح مدى إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية

مدى الإطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**145**	**%24.2**
لا	**455**	**%75.8**
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم15 يوضح مدى إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية

نعم
لا

[1]: وهذا يتوافق مع دراسة الباحث محمد خداوي،" الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 7، 2012، ص 48.

[2]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي قام بها الباحث منير مباركية، مرجع سابق، ص12.

يتضح من خلال الجدول رقم **14** والشكل رقم **15** أن أغلب أفراد عينة الدراسة ليس لديهم إطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية، وذلك بنسبة قدرت بـ **75.8%** أي مايعادل **455** طالب، في حين قدرت نسبة الذين لديهم إطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية بـ: **24.2%** أي مايعادل: **145** طالبا.

بناء على ذلك يمكن تفسير إطلاع نسبة من أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية كمايلي:

- أن نسبة محددة من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية الأولى (**18-20**) وهي الفترة التي يكون فيها آليا إتصال بين الناخبين الجدد والهيئة المسؤولة على التسجيل في القوائم الإنتخابية.
- دور وسائل الإعلام العمومي والخاص في إطلاع المواطنين بفترات المراجعة الدورية والإستثنائية للقوائم الإنتخابية.

في حين أنه يمكن تفسير النسبة الكبيرة لأفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم إطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية من خلال تحليل الجدول رقم **15** والشكل رقم **16:**

الجدول رقم15 يوضح أسباب عدم إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية

أسباب عدم الإطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
غياب التحسيس بعملية التسجيل	163	% 35.8
عدم الإهتمام بموضوع التسجيل	292	%64.2
المجموع	455	%100

الشكل رقم16 يوضح أسباب عدم إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية

غياب التحسيس بعملية التسجيل في القوائم الإنتخابية

عدم الإهتمام بموضوع التسجيل في القوائم الإنتخابية

باقي أفراد عينة الدراسة المطلعين على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية

يتضح من خلال الجدول رقم **15** والشكل رقم **16** أن مانسبته **64.2%** أي مايعادل**292** من أفراد عينة الدراسة الذين ليس لديهم إطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية، يفسرون السبب بعدم إهتمامهم بالتسجيل في القوائم الإنتخابية، وهي نسبة تتوافق مع عدد أفراد العينة غير المسجلين في القوائم الإنتخابية لأسباب مرتبطة بعدم القناعة بالمشاركة الإنتخابية، في حين أن مانسبته**35.8 %** أي مايعادل **163** طالبا يرون أن السبب يعود إلى ضعف عملية التحسيس بالتسجيل في القوائم الإنتخابية.

بناء على تحليل معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير عدم إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية بمايلي:

- تؤكد المعطيات الخاصة بعدم الإطلاع على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة ضعف الإتصال السياسي، وعدم قدرة الهيئات الرسمية على إقناع المواطنين بعملية التسجيل في العملية الإنتخابية.

- يمكن إرجاع عدم إطلاع أفراد عينة الدراسة على المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية، بعدم أهمية هذه العملية خصوصا للمسجلين في القوائم الإنتخابية.

- عدم القناعة بالعملية الإنتخابية كآلية للتعبير عن الذات، مما يجعل هذه الفئة غير مبالية بعملية التسجيل في القوائم الإنتخابية، ولاعملية المراجعة الدورية للقوائم الإنتخابية.

- شكلت عملية مراجعة القوائم الإنتخابية، وتحديد حجم الهيئة الناخبة، محل تنازع بين الإدارة المشرفة على الإنتخابات والمعارضة مع كل إستحقاق عرفته الجزائر، مما ينمي فرضية عدم الثقة في الهيئة القائمة على عملية التسجيل في القوائم الإنتخابية، وبالتالي عدم الإهتمام بهذه العملية من طرف المواطنين برمتها [1].

ثانيا- التحليل الميداني للضمانات الإدارية والقانونية لنزاهة العملية الإنتخابية:

تشكل الضمانات المرتبطة بسلامة ونزاهة العملية الإنتخابية معيارا أساسيا لتحقيق مصداقية إدارة العملية الإنتخابية، وبالتالي تعزيز وتفعيل المشاركة الإنتخابية، بناء على ذلك سيتم تحليل مختلف الضمانات والآليات المعتمدة في النظام الإنتخابي الجزائري، ومدى تأثيرها على المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة.

[1]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي قام بها الباحث منير مباركية، مرجع سابق، ص07.

1- أثر الإصلاحات السياسية المعتمدة في 2012 على المشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم16 يوضح علاقة الإصلاحات السياسية بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة

أثر الإصلاحات السياسية على المشاركة الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	314	%52.3
لا	286	%47,7
المجموع	600	%100

الشكل رقم17 يوضح علاقة الإصلاحات السياسية بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم **16** والشكل رقم **17** أن مانسبته **52.3%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**314** طالبا يرون أن الإصلاحات السياسية المعتمدة في **2012** قد ساهمت بشكل كبير في تحفيزهم للمشاركة في العملية الإنتخابية، في حين يرى مانسبته **47,7%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **286** طالبا بأن الإصلاحات السياسية المعتمدة لم تغير في قراراهم بعدم المشاركة في العملية الإنتخابية.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير هذا التقارب في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر الإصلاحات السياسية المعتمدة في **2012** على المشاركة الإنتخابية، على إعتبار أن نسبة معتبرة أجابت بالموافقة بمايلي:

- تشكل هذه النسبة رأي فئة معينة من المجتمع الجزائري الذي رأى ضرورة إعطاء فرصة أخرى لإختبار جدية الرئيس والسلطة، في التوبة والإحتكام إلى قرار الشعب السيد عبر صناديق الإقتراع.

– أن غالبية الشعب الجزائري الذي عانى الويلات خلال سنوات الإرهاب، يفضل عموما الأسلوب السلمي للتغيير بغض النظر إذا كانت عن طريق الإنتخاب أو أساليب سلمية أخرى [1].

– يعبر هذا التوجه عن الثقافة المثالية التي عادة مايتغنى بها المواطن الجزائري في خطاباته، فتجده يتحدث عن ضرورة إختيار الأفضل والأجدر، ويدعو إلى المشاركة المكثفة في الإنتخابات.

– الرغبة في التغيير والوعي بعمق التناقضات الإجتماعية والسياسية التي تعيشها الجزائر، وعليه فهذه الإصلاحات تشكل فرصة للخروج من هذه التناقضات [2].

في حين يمكن تفسير نسبة أفراد العينة الذين يرون بأن الإصلاحات السياسية لن تغير من مواقفهم الرافضة للمشاركة في العملية الإنتخابية من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **17** والشكل رقم**18** :

الجدول رقم17 يوضح أسباب عدم تأثير الإصلاحات السياسية على المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة

أسباب عدم تأثير الإصلاحات السياسية على المشاركة الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
إصلاحات في خدمة النظام السياسي	84	%29.4
عدم فعالية الإصلاحات	193	%67.5
عدم الثقة في النظام السياسي	9	%3.1
المجموع	286	%100

الشكل رقم18 يوضح أسباب عدم تأثير الإصلاحات السياسية على المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة

[1]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي قام بها الباحث منير مباركية، مرجع سابق، ص13.

[2]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي أعدها الباحث محمد خداوي، مرجع سابق، ص50.

يتضح من خلال الجدول رقم **17** والشكل رقم **18** أن مانسبته **67.5%** من أفراد عينة الدراسة الذين لايرون تأثير الإصلاحات السياسية على قراراهم بالمشاركة الإنتخابية، أي مايعادل **193** طالبا يعتقدون أن السبب في ضعف هذه العلاقة بين الإصلاحات السياسية والمشاركة الإنتخابية هو عدم فعالية هذه الإصلاحات، في حين يرى مانسبته **29.4%** بأن هذه الإصلاحات تخدم النظام السياسي الحالي وإستمراريته فقط ، وتشير النسبة الباقية إلى أن السبب يعود إلى عدم ثقتهم في النظام السياسي.

بناء على ماتقدم يمكن تفسير ضعف العلاقة بين الإصلاحات السياسية والمشاركة الإنتخابية حسب هذه الفئة من أفراد عينة الدراسة إلى مايلي:

- أن الإصلاحات السياسية ذات المصداقية لاتقتصر على إصدار بعض القوانين من دون بعد سياسي واضح.
- أن الهدف من هذه الإصلاحات هو الحفاظ على الوضع القائم وتجديد قواعده التسلطية [1].
- أن الإعتماد على المقاربة القانونية في الإصلاحات من دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة ،والتنظيمات المدنية ذات الشأن ، يضعف من محتوى الإصلاحات، ويحد من عملية تأثيرها على مستوى الممارسة.
- أدت هذه الإصلاحات السياسية إلى تعميق اللاثقة بين الفواعل غير الرسمية(السياسية والمدنية) والنظام الحاكم.
- كرست الإصلاحات السياسية الأخيرة ظاهرة لامبالاة الرأي العام بالشأن السياسي ككل، وهنا نشير إلى النسبة الكبيرة للمجتمع الجزائري الذين لايهتمون إطلاقا بالشأن السياسي[2].

[1]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي أجراها الباحث فتحي بولعراس، مرجع سابق، ص 19.

[2]: يتوافق هذا الطرح مع الدراسة التي قام بها الباحث طارق عاشور، مرجع سابق، ص 54.

2- مدى كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية:

الجدول رقم18 يوضح مدى كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية

مدى كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**222**	**%37**
لا	**378**	**%63**
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم19 يوضح مدى كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية

يتضح من الجدول رقم **18** والشكل رقم **19** أن مانسبته **63%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**378** طالبا يرون أن الضمانات المقدمة من طرف الحكومة غير كافية لضمان نزاهة العملية الإنتخابية ، في حين يرى مانسبته **37%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **222** طالبا يرون أن الضمانات المقدمة من طرف الحكومة كافية لضمان نزاهة العملية الإنتخابية، وهذا الرأي الأخير يتوافق مع الإجابات المتعلقة بالسؤال المرتبط بعلاقة الإصلاحات السياسية بالمشاركة الإنتخابية، من خلال إعطاء فرصة للحكومة من أجل تحقيق الإنتخابات النزيهة، والتي تحكم رأي الشعب.

في حين أنه يمكن تفسير أسباب عدم كفاية الضمانات المقدمة من طرف الحكومة لنزاهة العملية الإنتخابية حسب نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة من خلال تحليل الجدول رقم **19** والشكل رقم **20**.

الجدول رقم19 يوضح أسباب عدم كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية

أسباب عدم كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
غياب الشفافية	**31**	**%8.2**
عدم الفعالية	**234**	**%61.9**
غياب الحيادية	**113**	**%29.9**
المجموع	**378**	**%100**

الشكل رقم20 يوضح أسباب عدم كفاية الضمانات المقدمة لنزاهة العملية الإنتخابية

غياب الحيادية
عدم الفعالية
غياب الشفافية
باقي أفراد العينة الموافقين

يتضح من خلال الجدول رقم **19** والشكل رقم **20** أن مانسبته **%61.9** من أفراد عينة الدراسة الذين يرون عدم كفاية الضمانات المقدمة من طرف الحكومة لنزاهة العملية الإنتخابية، أي مايعادل **234** طالبا يعتقدون أن السبب هو عدم فعالية هذه الضمانات، في حين يرى مانسبته **%29.9** بأن هذه الضمانات بحاجة إلى المزيد من الحيادية، وتشير النسبة الباقية إلى أن السبب يعود إلى غياب الشفافية.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير أسباب عدم كفاية الضمانات التي قدمتها الحكومة لنزاهة العملية الإنتخابية يعود إلى العوامل التالية:

– وجود تدخل كبير بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الحاكم في العديد من الحالات يصعب تحديد أين تنتهي الدولة ويبدأ الحزب، وهو ما يؤدي إلى بروز ظاهرة حزب الدولة وبالأحرى حزب رئيس الدولة، وهو تجلى خلال التجارب الإنتخابية السابقة في الجزائر.

– قيام وزراء في الحكومة التي تشرف على إجراء الانتخابات بخوض المعركة الانتخابية، وهم في مناصبهم الوزارية–يحدث هذا في الانتخابات البرلمانية–، وهو الحال الذي يؤدي إلى عدم حياد الأجهزة الحكومية تجاه الانتخابات

– تدخل بعض الأجهزة الإدارية والأبنية المسئولة عن إدارة العملية الانتخابية من أجل الحفاظ على فوز الأحزاب الحاكمة [1].

– دور الجيش أو المؤسسة العسكرية في الانتخابات نظرا لعلاقتها الوطيدة بالسلطة رغم ما يكتنف هذه العلاقة من غموض، إلا أن جميع المتتبعين للشأن السياسي يؤكدون على أن المؤسسة العسكرية ومعها الأجهزة الأمنية ، شكلت دوما العمود الفقري الحقيقي للنخب السياسية الحاكمة [2].

[1]: وهذا مايتوافق مع دراسة الباحث عبد القادر بوغازي " الإدارة الجيدة للانتخابات كمدخل لإصلاح العمليات الانتخابية"دراسة حالة انتخابات الوطن العربي". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإنتخابات والتغيير السياسي.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 04-05 ديسمبر 2012)، ص06.

[2]: وهذا مايتوافق مع دراسة الباحث عبد الغفور مرازقة " الصعوبات المنهجية لدراسة السلوك الانتخابي في الوطن العربي ". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإنتخابات والتغيير السياسي.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 04-05 ديسمبر 2012)، ص10.

3- مدى تأثير إعتماد أحزاب سياسية جديدة على المشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم20 يوضح مدى تأثير إعتماد أحزاب سياسية جديدة على المشاركة الإنتخابية

مدى تأثير إعتماد أحزاب سياسية جديدة على المشاركة الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	307	%51.2
لا	293	%48.8
المجموع	600	%100

الشكل رقم21 يوضح مدى تأثير إعتماد أحزاب سياسية جديدة على المشاركة الإنتخابية

يتضح من الجدول رقم **20** والشكل رقم **21** أن مانسبته **51,2%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**307** طالبا يرون أن إعتماد أحزاب جديدة نتيجة لتعديل قانون الأحزاب السياسية يعد عاملا مؤثرا على مستويات المشاركة الإنتخابية، في حين يرى مانسبته **48.8%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **293** طالبا يرون أن الأحزاب السياسية لاتؤثر بشكل كبير على مستوى المشاركة الإنتخابية.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير ضعف فعالية الأحزاب السياسية الجزائري في التأثير على مستويات المشاركة الإنتخابية بمايلي:

- صعوبة تصنيف وتقسيم الأحزاب السياسية على أساس إيديولوجي إلى عائلات كبيرة، بسبب غموض البرامج وتداخلها.

– ضعف أو غياب المنافسة الانتخابية الحقيقية بسبب ضعف الأحزاب المعارضة نفسها، أو تسلط الحزب الحاكم و إستحواذه على وسائل الدعاية، و لذلك تعيش المعارضة في الجزائر في "أزمة" ولم تفلح في تشكيل قوة بديلة [1].

– أن حرية التعبير والحريات العامة تتسم بالتقييد، ويتجلى ذلك من خلال ضيق المجال المفتوح للممارسة الفعالة للأحزاب السياسية، التي تسمح بمأسسة المشاركة السياسية، وهو مايجعل من البيئة المحيطة بعمل الأحزاب السياسية تحد من فعالية المعارضة السياسية.

– أن العديد من الأحزاب السياسية المعارضة، حتى وإن حصلت على أصوات وفازت بمجموعة من المقاعد في البرلمان، فإن الحكومة تقوم بتحجيم دور هذه الأحزاب من خلال التدخل في صلاحيات البرلمان، وهو مايضعف من الدور الذي تلعبه الأحزاب المعارضة في الساحة السياسية[2].

4– مدى فعالية اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية

الجدول رقم21 يوضح مدى فعالية اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية

مدى فعالية اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	391	%65.2
لا	209	%34.8
المجموع	600	%100

الشكل رقم22 يوضح مدى فعالية اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية

نعم
لا

---

[1]: وهذا مايتوافق مع دراسة الباحث عبد الغفور مرازقة ، مرجع سابق، ص 08.

[2] : Moheb Zaki ;'' The status of political parties in the arab world'' ; from: http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lang=en&id=112969 ; 29/05/2015 ; p8.

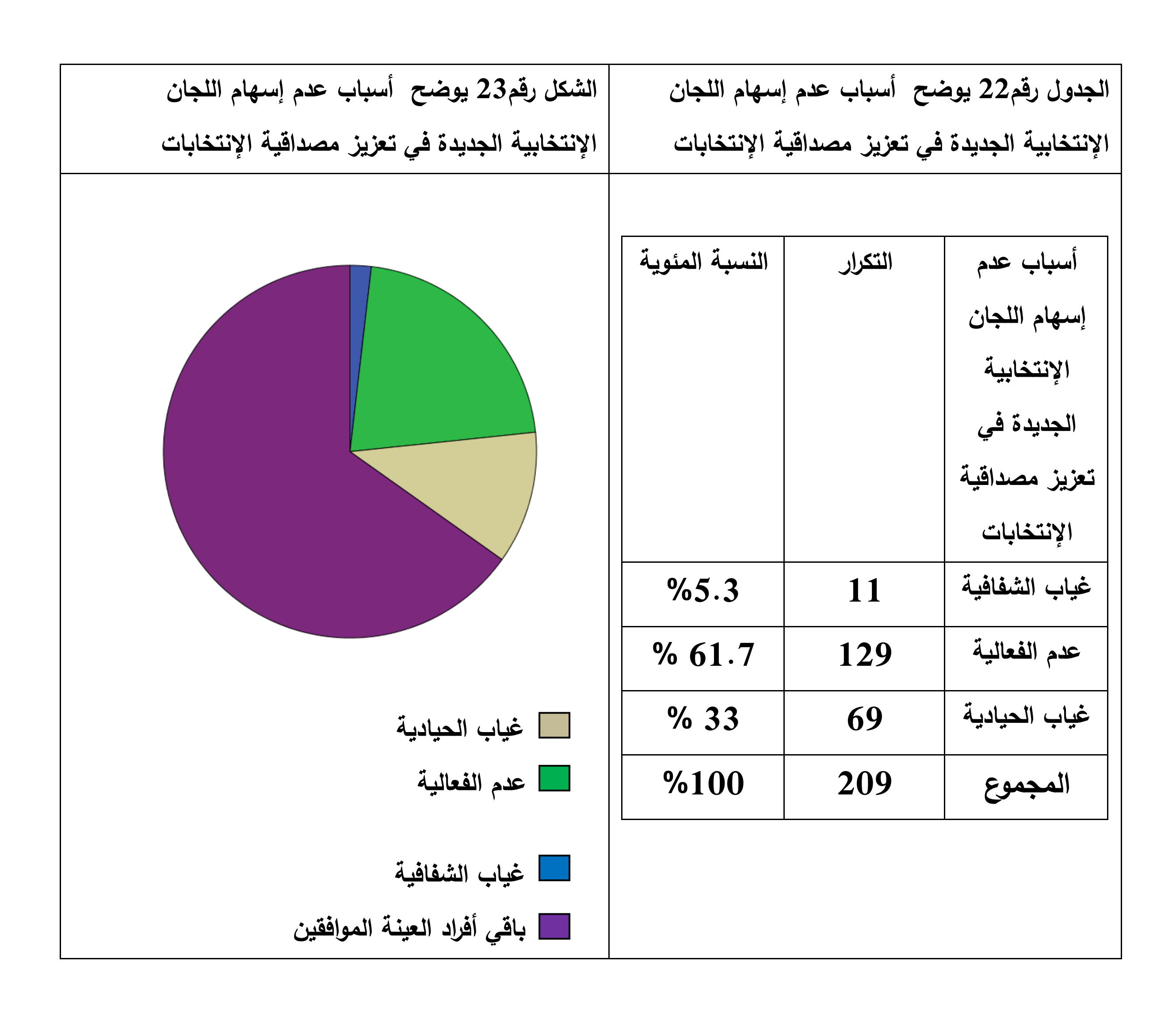
يتضح من الجدول رقم **21** والشكل رقم **22** أن مانسبته **65,2%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**391** طالبا يرون أن إستحداث اللجان الإنتخابية الجديدة(اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات واللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات ساهم في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية، في حين يرى مانسبته **34.8%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **209** طالبا يرون أن اللجان الإنتخابية الجديدة لم تغير في واقع وسريان العملية الإنتخابية.

بناء على ماتقدم حين أنه يمكن تفسير أسباب عدم فعالية اللجان الإنتخابية الجديدة في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية، من خلال تحليل الجدول رقم **22** والشكل رقم **23**.

الجدول رقم22 يوضح أسباب عدم إسهام اللجان الإنتخابية الجديدة في تعزيز مصداقية الإنتخابات

أسباب عدم إسهام اللجان الإنتخابية الجديدة في تعزيز مصداقية الإنتخابات	التكرار	النسبة المئوية
غياب الشفافية	11	%5.3
عدم الفعالية	129	% 61.7
غياب الحيادية	69	% 33
المجموع	209	%100

الشكل رقم23 يوضح أسباب عدم إسهام اللجان الإنتخابية الجديدة في تعزيز مصداقية الإنتخابات



يتضح من خلال الجدول رقم **22** والشكل رقم **23** أن مانسبته **61.7%** من أفراد عينة الدراسة الذين يرون بعدم إسهام اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية، أي مايعادل **129**

طالبا يعتقدون أن السبب هو عدم فعالية هذه اللجان، في حين يرى مانسبته **33%** بأن هذه اللجان بحاجة إلى المزيد من الحيادية وإستقلالها عن الهيئة الحاكمة ، وتشير النسبة الباقية إلى أن السبب يعود إلى غياب الشفافية.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير أسباب عدم فعالية اللجان الإنتخابية في تعزيز مصداقية العملية الإنتخابية إلى مايلي:

– تغييب دور هذه اللجان في عدة مراحل أساسية في العملية الإنتخابية خاصة مرحلة تسجيل الناخبين، فعلى سبيل المثال فإن دور اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات في مراجعة القوائم الإنتخابية ومتابعة النزاعات المتعلقة بهذه العملية يعد شبه معدوم وشكلي بحكم أن الفصل في هذه المسائل تبقى من صلاحيات الهيئات القضائية [1].

– محدودية الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات في مرحلة الترشح ، ولم يرقى إلى درجة الإشراف الكلي على هذه المرحلة من مراحل العملية الإنتخابية لضمان عدم تعسف الإدارة في حق المتقدمين إلى الترشح.

– هيمنة الجهاز الحكومي على تشكيلة هذه اللجان مما يحد من إستقلاليتها في إتخاذ القرارات المحايدة تجاه القضايا التي تعترض مسار العملية الإنتخابية[2].

المطلب الثاني: التحليل الميداني للإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية

تشكل المرحلة السابقة للعملية الإنتخابية عنصرا هاما ضمن مسار العملية الإنتخابية، حيث تحدد تنظيم مرحلة الترشح وطبيعة المترشحين للإنتخابات عامل هاما في مدى إقبال الناخبين على المشاركة الإنتخابية، إضافة إلى مرحلة الحملة الإنتخابية، التي تعد الإختبار الحقيقي لقدرة المترشحين على كسب تأييد الناخبين.

بناء على ماتقدم سيتم من خلال هذا المطلب التحليل الميداني للعلاقة بين الإطار التنظيمي السابق للعملية الإنتخابية، والمثمثل في مرحلتي الترشح والحملة الإنتخابية، والمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة خلال الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014.**

[1]: وهذا يتوافق مع الدراسة التي قام بها الباحث سماعيل لعبادي مرجع سابق، ص 300.
[2]: وهذا يتوافق مع الدراسة التي قام بها أحمد بنيني، " الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص222.

أولا- التحليل الميداني للإجراءات التنظيمية المتعلقة بعملية الترشح:

سيتم في هذا العنصر التحليل الميداني لعلاقة الجانب التنظيمي لمرحلة الترشح بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال مايلي:

1- أثر طبيعة المترشحين على المشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم23 يوضح أثر طبيعة المترشحين على المشاركة الإنتخابية

أثر طبيعة المترشحين على المشاركة الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	322	%53.7
لا	278	%46.3
المجموع	600	%100

الشكل رقم24 يوضح أثر طبيعة المترشحين على المشاركة الإنتخابية

يتضح من الجدول رقم **23** والشكل رقم **24** أن مانسبته **%53.7** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**322** طالبا يرون أن الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل2014** حملت مترشحين جدد وخيارات جديدة مما يدعم مستوى المشاركة الإنتخابية، في حين يرى مانسبته **%46.3** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **278** طالبا يرون أن الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل2014** لم تحوي مترشحين جددن وبالتالي عدم فعالية العملية الإنتخابية في حد ذاتها.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير العوامل المؤدية إلى عدم تأثير طبيعة المترشحين على المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة كمايلي:

- غياب الأسماء الثقيلة عن الإستحقاقات الرئاسية **17 أفريل 2014**، مما جعل النتائج محسومة مسبقا لصالح مترشح السلطة.

- تضمن قائمة المترشحين لشخصيات سبق لها وأن شاركت في الإنتخابات الرئاسية، وهم: لويزة حنون، موسى تواتي، علي بن فليس، فوزي رباعين، وهي شخصيات لاتحظى بدعم شعبي كبير ولابخبرة في إدارة شؤون الدولة [1].

- مقاطعة الأحزاب الإسلامية للترشح في الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، وتجلى ذلك من خلال الإجتماع الذي عقد في السادس من مارس 2014، حيث إجتمع أربع من القوى السياسية (ثلاثة أحزاب إسلامية، وحزب مدني واحد) بالإضافة إلى شخصيات جزائرية، كانت لديها نية الترشح وأحجمت، ثم دعت في هذا الاجتماع للمقاطعة (أحمد بن بيتور، وممثل عن السيد سفيان جيلالي) [2].

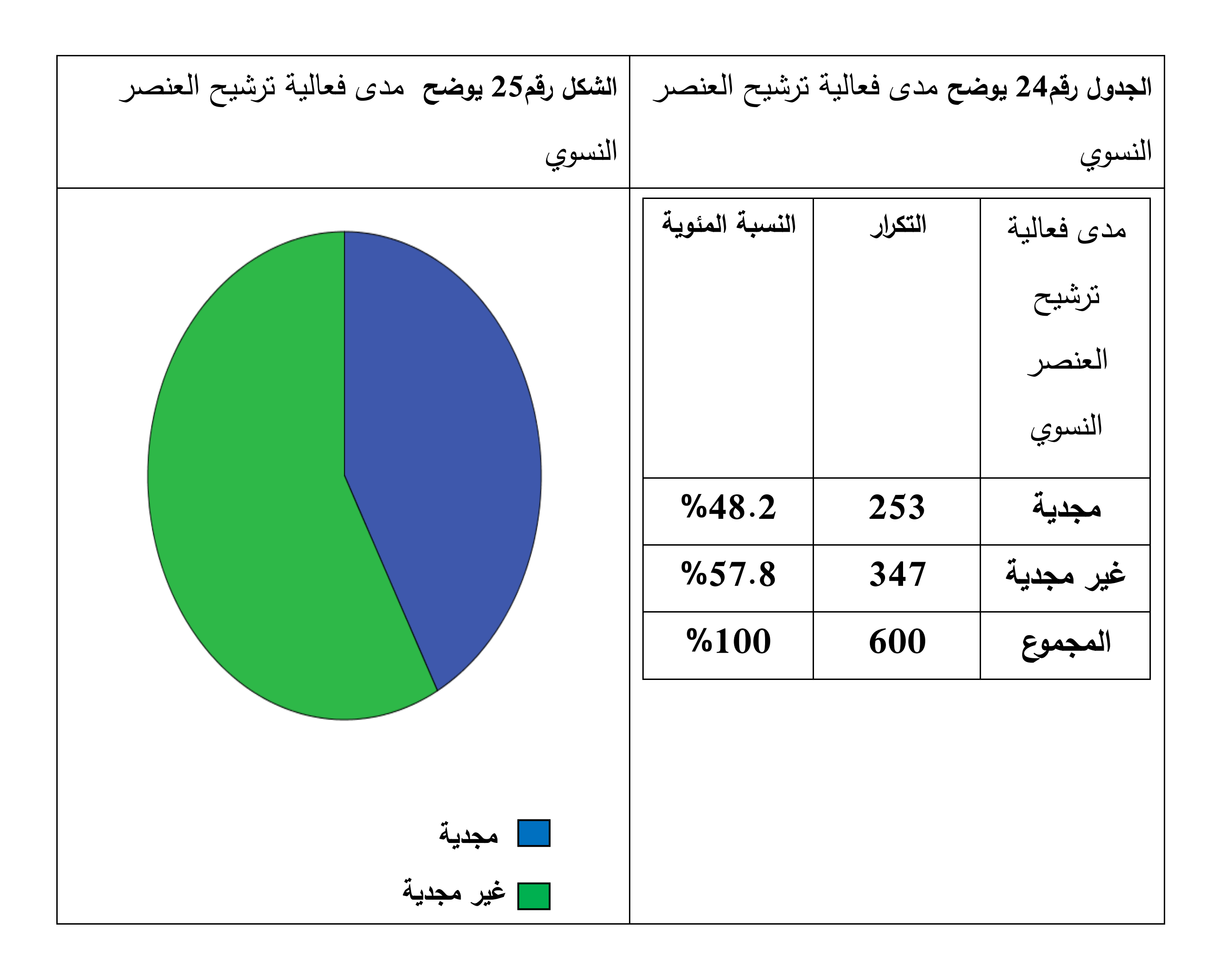
- التدخل الواضح للسلطة الحاكمة في مرحلة الترشيح، حيث لم تتضمن القائمة المقبولة للرئاسيات على أي وجه من وجوه المعارضة التمثيلية، وهو ماوضع المواطن أمام حتمية الإختيار بين وجوه متعددة لعملة واحدة [3].

[1]: للمزيد أنظر مراد بن سعيد" إنتخابات الرئاسة الجزائرية تراجع أم تقدم". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد43-44 صيف 2014،ص 45.

[2]: للمزيد أنظر الدراسة التي قام بها أحمد موسى بدوي" قراءة في نتائج الإنتخابات الرئاسية الجزائرية". متحصل عليه من: http://www.acrseg.org/4777 . تاريخ الزيارة: 13 جوان2015.

[3]: للمزيد أنظر مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 45.

2- مدى فعالية ترشيح العنصر النسوي:



الجدول رقم24 يوضح مدى فعالية ترشيح العنصر النسوي

مدى فعالية ترشيح العنصر النسوي	التكرار	النسبة المئوية
مجدية	**253**	**%48.2**
غير مجدية	**347**	**%57.8**
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم25 يوضح مدى فعالية ترشيح العنصر النسوي

يتضح من الجدول رقم **24** والشكل رقم **25** أن مانسبته **%48.2** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**253** طالبا يرون أن ترشيح العنصر النسوي في الإستحقاقات الإنتخابية عامل مجدي ويعد إضافة للحياة السياسية في الجزائر، في حين يرى مانسبته **%57.8** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **347** طالبا أن ترشيح العنصر النسوي في الإستحقاقات الإنتخابات عامل مجدي في الإنتخابية.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير العوامل التي أدت إلى عدم فعالية ترشيح العنصر النسوي في الإستحقاقات الإنتخابية إلى مايلي:

– خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري الذي لايزال ينظر إلى خروج المرأة للعمل السياسي بهذا الحجم بشيء من الريبة، وفي هذا السياق يشير تقرير إستطلاع البارومیتر العربي لإجابات الجزائريين، فيما يتعلق بإمكانية تولي المرأة منصب رئيس دولة، حيث أكدت نسبة **55.7** بالمئة رفض هذا الطرح.

– أن تدعيم تمثيل المرأة لم يكن وليد مطالب شعبية أو أولويات ورشة الإصلاح، وإنما كان تطبيقا لأجندة غربية، التي تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات ومراكز الأبحاث الدولية [1].

– أن الجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية لإستقطاب وجذب النساء، خاصة المثقفات والجامعيات، إلا أن هذا الجذب يبقى غير مهم وغير قادر على توفير وعاء هام من الطاقات النسائية داخل الأحزاب السياسية بسبب الأعراف والتقاليد المسيطرة على المجتمع الجزائري من جهة، وقلة الإهتمام بترشيح النساء للمناصب القيادية على قوائم الأحزاب من جهة أخرى.

– إنعدام الثقة في قدرة النساء على تقديم الكفاءة والفعالية في الأداء الحزبي أو الحكومي، إضافة إلى الرفض العام الذي يقابل به ترشيح النساء بما فيهم النساء أنفسهن، فالنساء لايقبلن نساء يمثلنهن في مختلف المستويات [2].

ثانيا– التحليل الميداني للإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحملة الإنتخابية:

سيتم في هذا العنصر التحليل الميداني لعلاقة الجوانب التنظيمية للحملة الإنتخابية في الجزائر، بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة في الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، وذلك من خلال تحليل أراء أفراد العينة لتقييمهم لخطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية لرئاسيات **2014** ، إضافة إلى طبيعة البرامج المقدمة ومدى تطبيقها في الواقع.

[1]: للمزيد أنظر الدراسة التي قام بها الباحث طارق عاشور، مرجع سابق، ص 41.

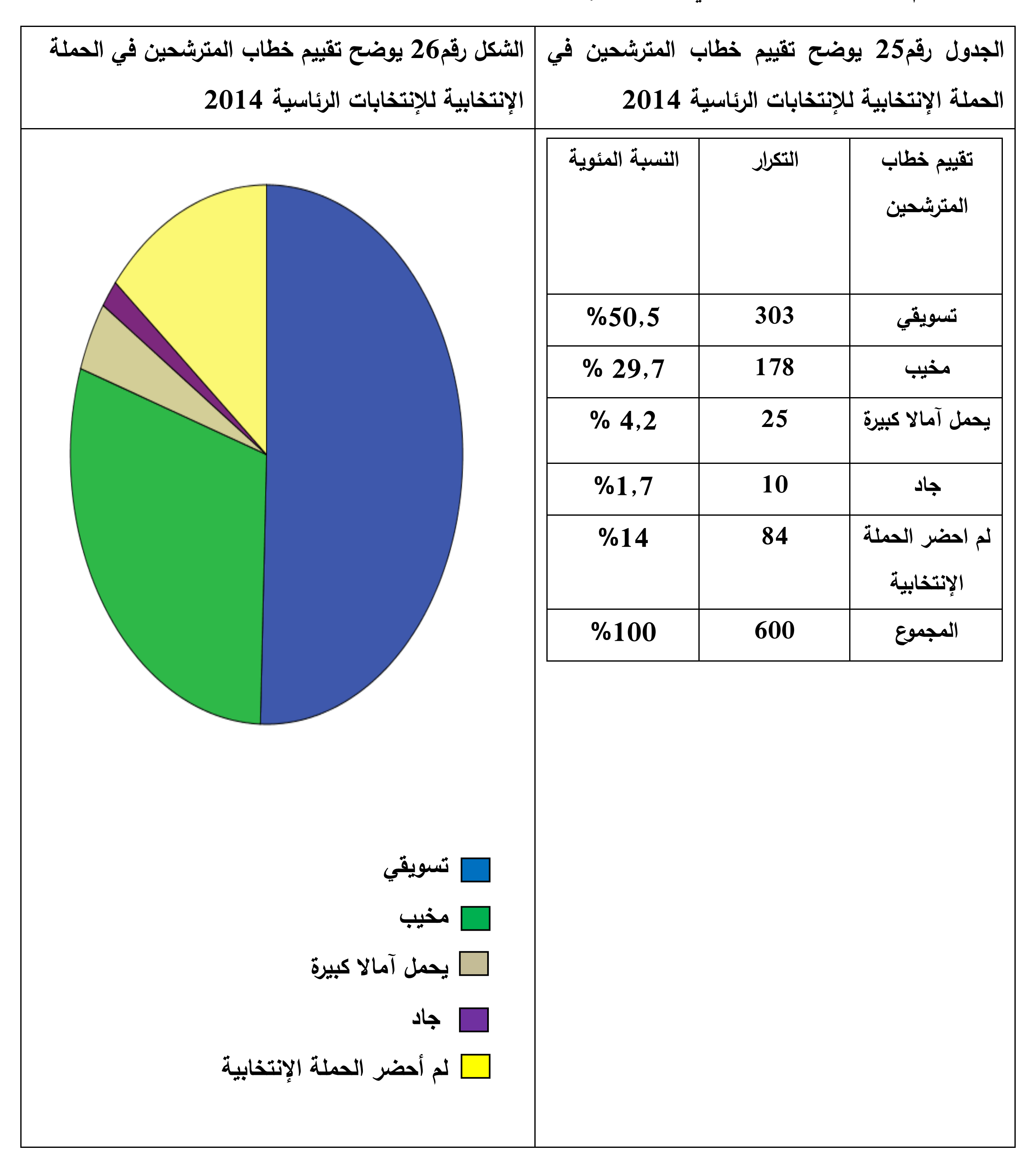
[2]: للمزيد أنظر الدراسة التي قامت بها الباحثة فاطمة بودرهم" تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي التحديات والآليات". دراسات إستراتيجية. العدد11، جوان 2010، ص100.

1- تقييم خطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية:

الجدول رقم25 يوضح تقييم خطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية 2014

تقييم خطاب المترشحين	التكرار	النسبة المئوية
تسويقي	303	%50,5
مخيب	178	% 29,7
يحمل آمالا كبيرة	25	% 4,2
جاد	10	%1,7
لم احضر الحملة الإنتخابية	84	%14
المجموع	600	%100

الشكل رقم26 يوضح تقييم خطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية 2014



يتضح من الجدول رقم **25** والشكل رقم **26** أن مانسبته **50.5%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**303** طالبا يرون أن خطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية لرئاسيات **2014** كان ذو طابع تسويقي ، في حين يرى مانسبته **29.7%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **178** طالبا أن خطاب المترشحين جاء مخيبا، وتوزع باقي أفراد العينة في وصفهم لخطاب المترشحين بين الجاد والحامل لآمال كبيرة، وبين من لم يحضر الحملة الإنتخابية.

بناء على الجدول والشكل الموجود أعلاه يمكن تفسير ضعف خطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية، من خلال تحليل الإجابات المرتبطة بالسؤال الخاص بإمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين في الواقع، وذلك من خلال الجدول رقم **26** والشكل رقم **27**.

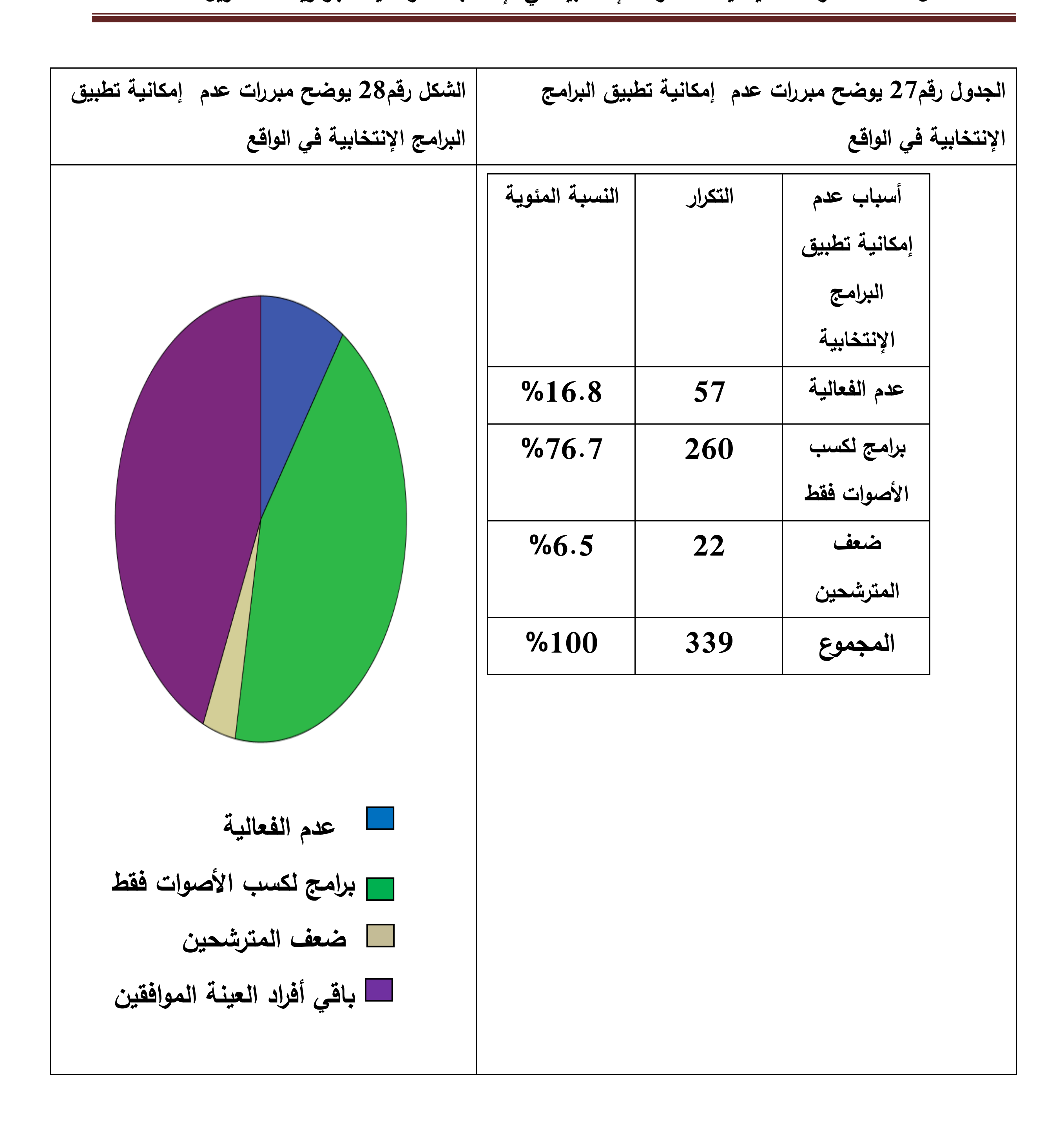
2- مدى إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع:

الجدول رقم26 يوضح مدى إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع

مدى إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**261**	**%43.5**
لا	**339**	**%56.5**
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم27 يوضح مدى إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع

يتضح من الجدول رقم **26** والشكل رقم **27** أن مانسبته **%43.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **261** طالبا يرون أنه بالإمكان تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين في الواقع، في حين يرى مانسبته **%56.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **339** طالبا أنه لايمكن تطبيق هذه البرامج في الواقع بالنظر لمجموعة من العوامل التفسيرية، نجد تحليلها في التبريرات التي قدمها أفراد العينة الذين يرون بعدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم **27** والشكل رقم**28**.



الجدول رقم27 يوضح مبررات عدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع

أسباب عدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
عدم الفعالية	57	%16.8
برامج لكسب الأصوات فقط	260	%76.7
ضعف المترشحين	22	%6.5
المجموع	339	%100

الشكل رقم28 يوضح مبررات عدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية في الواقع

يتضح من الجدول رقم **27** والشكل رقم **28** أن مانسبته **%76.7** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**260** طالبا يرون أن عدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين في الواقع يعود لكون هذه البرامج هي فقط لكسب أصوات الناخبين ، في حين يرى مانسبته **%16.8** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **57** طالبا أنه لايمكن تطبيق هذه البرامج في الواقع بالنظر لعدم فعالية هذه البرامج الإنتخابية، أما باقي أفراد العينة الذين يرون بعدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية يعتقدون أن السبب هو ضعف المترشحين.

بناء على الجدول الشكل أعلاه يمكن تفسر أسباب عدم إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين، بالنظر لمجموعة من العوامل المرتبطة بالسياق العام للحملة الإنتخابية:

– قيام بعض المرشحين من أصحاب النفوذ المالي بتقديم رشاوى إنتخابية لأبناء دوائرهم حتى يتم التصويت عليهم.

– الإخلال بمبدأ تكافؤ المترشحين من حيث الدعاية الانتخابية، فالمرشح الثري ينفق بسخاء على الدعاية معتمدا على الأساليب الحديثة، إلى جانب الوسائل التقليدية فضلا عن إقامة الولائم وتوزيع الهدايا على الناخبين [1].

– إستخدام المال للتأثير على إرادة الناخبين، وقد يصل الأمر إلى إستئجار عصابات عنف لتخويف المرشحين المنافسين ومؤيديهم في الانتخابات.

– غياب وضعف البرامج الإنتخابية للأحزاب السياسية، وذلك كون البرامج الحزبية لاتعكس مشاريع ورؤى سياسية متكاملة تكون بمثابة بدائل موضوعية للرؤى والسياسات التي تطرحها النظم الحاكمة، بل يغلب على معظمها طابع العمومية والتلفيقية [2].

[1]: وهذا مايتوافق مع دراسة الباحث عبد القادر بوغازي ، مرجع سابق، ص 06.

[2]: وهذا مايتوافق مع دراسة الباحث عبد القادر بوغازي ، المرجع نفسه.

3- تقييم السياق العام للحملة الإنتخابية:

الجدول رقم28 يوضح تقييم السياق العام للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014

تقييم السياق العام للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014	التكرار	النسبة المئوية
تنافسية	**159**	**%26.5**
روتينية	**441**	**%73.5**
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم29 يوضح تقييم السياق العام للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014

تنافسية
روتينية

يتضح من الجدول رقم **28** والشكل رقم **29** أن مانسبته **%73.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**441** طالبا يرون أن الحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014 تميزت بالروتينية، في حين يرى مانسبته **%26.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **159** طالبا أن الحملة الإنتخابية تميزت بالتنافسية.

بناء على الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير العوامل التي أضفت الطابع الروتيني على الحملة الإنتخابية لرئاسيات **2014** من خلال مايلي:

- الطابع التصادمي للحملة الإنتخابية لرئاسيات **2014**، خاصة بين المترشحين بوتفليقة وبن فليس، حيث يشير المتتبعين إلى أن الحملة الإنتخابية تم تقزيمها إلى صراع ثنائي بين الرجلين، وأن بقية المترشحين وضعوا على هامش الإستحقاق.

– تميزت الحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014 بالعديد من التجاوزات منها تحول الحكومة إلى آلة ترويجية للمرشح الرئيس ، من خلال التجمعات الإنتخابية التي ينشطها معظم الوزراء، على الرغم من وضوح القانون في هذا الشأن [1].

– ضعف البرامج الإنتخابية للمترشحين التي شكلت تكرار لأفكار مضت ولم تأتي بالجديد، إضافة إلى إعطاء الأولوية للجانب السياسي، عوض إحداث التوزان بين ماهو سياسي وإقتصادي.

– تميزت الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية **2014** بأنها حملة لتوجيه الإنتقادات، والتركيز على الشخصنة، عوض التركيز على الشرح الوافي للبرامج الإنتخابية، وهو ماجعل المترشحين يجدون صعوبة في ملء القاعات الخاصة بالتجمعات الإنتخابية [2].

[1]: للمزيد أنظر مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 48.

[2]: للمزيد أنظر: زهير بوعمامة" خطاب المترشحين تحول إلى جملة من الإنتقادات عوض التركيز على البرامج". متحصل عليه:

http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=3206:، 2015/06/14.

المبحث الثالث: التحليل الميداني لأثر الإطار المعاصر للعملية الإنتخابية على المشاركة الإنتخابية

إذا كان الإطار التأسيسي والتنظيمي السابق للعملية الإنتخابية يحدد بشكل عام التوجهات العامة للناخبين تجاه العملية الإنتخابية بالمشاركة أو المقاطعة الإنتخابية، فإن الإطار المعاصر للعملية الإنتخابية هو المرحلة الحاسمة في قرار المشاركة الإنتخابية، وفي هذا السياق يشكل مركز الإقتراع والإجراءات التنظيمية المرتبطة به عاملا هاما قد يكون له تأثيره البالغ على الناخبين.إضافة إلى ذلك فقد يكون قرار المشاركة الإنتخابية يخضع لعوامل ترتبط بالجانب النوعي والسوسيولوجي، وقد تكون هذه العوامل هي المحددة للسلوك الإنتخابي للناخب.

بناء على ماتقدم سيتم في هذا المبحث التركيز على تأثير مركز الإقتراع على المشاركة الإنتخابية ، إضافة إلى تقييم طبيعة المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة خلال الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** ، ومن ثم تحديد توقعات الناخبين ورؤيتهم المستقبلية حول العملية الإنتخابية، إضافة إلى التركيز على أثر المتغيرات النوعية على المشاركة الإنتخابية بشكل عام.

المطلب الأول: التحليل الميداني للإطار التنظيمي المعاصر للعملية الإنتخابية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل العلاقة بين الإجراءات التنظيمية الخاصة بيوم الإقتراع وعملية المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى محاولة تفسير العوامل الرئيسية المتحكمة في المشاركة الإنتخابية، وأخيرا تحليل الرؤى المستقبلية لدى أفراد عينة الدراسة حول العملية الإنتخابية ، وآليات تفعيل الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية.

أولا- أثر السياق التنظيمي للمراكز الإنتخابية على المشاركة الإنتخابية:

تشكل المرحلة المعاصرة لعملية التصويت عنصرا هاما له أثره البالغ على نفسية الناخبين، خصوصا إذا تم مراعاة مسألتي تقريب مركز الإقتراع من الناخبين، إضافة إلى توفير الأمن داخل مكاتب التصويت لتمكين الناخب من أداء حقه الإنتخابي بكل حرية وسرية.

1- أثر قرب المركز الإنتخابي على المشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم29 يوضح أثر قرب المركز الإنتخابي على المشاركة الإنتخابية

أثر قرب المركز الإنتخابي على المشاركة الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	312	%52
لا	288	%48
المجموع	600	%100

الشكل رقم30 يوضح أثر قرب المركز الإنتخابي على المشاركة الإنتخابية

نعم
لا

يتضح من الجدول رقم **29** والشكل رقم **30** أن مانسبته **%52** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**312** طالبا يرون أن قرب مركز التصويت هو عامل مشجع على المشاركة في العملية الإنتخابية، في حين يرى مانسبته **%48** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **288** طالبا أن قرب المركز الإنتخابي لايعد عاملا حاسما في قرار المشاركة أو عدم المشاركة في العملية الإنتخابية.

بناء على الجدول والشكل أعلاه يتضح أن تقريب المركز الإنتخابي من المقر السكني للناخبين يعد عاملا مهما ومشجعا على المشاركة الإنتخابية، بناء على ذلك يجب الإعتناء بهذه المسألة من خلال مراعاة الجوانب التالية:

– يعد مبدأ الإتاحة عامل جوهري في الإنتخابات النزيهة والشفافة، أي تمكين جميع من يتمتعون بالحق في الإقتراع، وذلك من خلال إقامة مقرات الإقتراع في أماكن يمكن لكافة الناخبين الوصول إليها وبكل حرية.

– توفير تسهيلات لتنفيذ عمليات إقتراع خاصة للناخبين المؤهلين الذين لا يمكنهم الوصول إلى محطة الاقتراع في دوائرهم الانتخابية يوم الاقتراع، لأي سبب كان [1].

– أن يكون تدفق الناخبين إلى مركز التصويت سهلا وسريعا بقدر الإمكان، وأن لايضطر الناخبون إلى الإنتظار طويلا بحيث يصابون بالإحباط، ويغادرون المركز قبل أن يدلو بأصواتهم.

– أن يكون عنوان المركز الإنتخابي معروفا لدى جميع الناخبين في الدائرة الإنتخابية ، وأن لاتقوم الإدارة بتغيير هذا العنوان أو تبديله في وقت قريب من يوم الإنتخاب، بما لايمكن الناخبين من معرفة العنوان الجديد [2].

2– أثر توفير الأمن داخل المراكز الإنتخابية على مصداقية العملية الإنتخابية:

يشكل العامل الأمني عنصرا هاما وضامنا لنزاهة العملية الإنتخابية، وذلك نتيجة الأدوار المرتبطة بالبعد التنظيمي لعملية التصويت، من أجل تمكين الناخبين من عملية التصويت، وكذا حماية المراكز الإنتخابية من مختلف الإنتهاكات، بناء على ذلك سيتم من خلال الجدول رقم 30 والشكل رقم **31** توضيح دور العامل الأمني في مصداقية العملية الإنتخابية حسب أفراد عينة الدراسة.

[1]: للمزيد أنظر: شبكة المعرفة الإنتخابية" السياق العام لعمليات الإقتراع". متحصل عليه: http://aceproject.org/ace-ar/topics/vo/onePage ، 2015/06/14.

[2]: للمزيد أنظر سعد العبدلي، مرجع سابق، ص269.

الجدول رقم30 يوضح دور العامل الأمني في تعزيز المصداقية الإنتخابية	الشكل رقم31 يوضح دور العامل الأمني في تعزيز المصداقية الإنتخابية

دور العامل الأمني في تعزيز المصداقية الإنتخابية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	357	%59.5
لا	243	%40.5
المجموع	600	%100

نعم
لا

يتضح من الجدول رقم 30 والشكل رقم 31 أن مانسبته **%59.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**357** طالبا يرون أن توفر العامل الأمني داخل مراكز التصويت يساهم في تعزيز المصداقية الإنتخابية ، في حين يرى مانسبته **%40.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **243** طالبا أن توفر العامل الأمني داخل مراكز التصويت لايساهم في المصداقية الإنتخابية.

بناء على الجدول والشكل أعلاه يتضح أهمية توفر العامل الأمني في مراكز التصويت، وهوماينعكس بشكل إيجابي على مصداقية ونزاهة العملية الإنتخابية، وعليه وتكريسا لهذا التوجه يجب مراعاة مجموعة من الجوانب التنظيمية في هذا السياق يمكن إجمالها فيمايلي:

- يتعلق أمن عمليات الإقتراع، من ناحية متطلبات السلامة، بضرورة تمكين كافة الناخبين المؤهلين من ممارسة حقهم في الإقتراع، والتصويت بحرية وبحسب رغباتهم وخياراتهم الخاصة، دون الخوف من التعرض لأي أذى أو ترهيب.

- هناك وجه آخر مختلف إلا أنه على ذات الدرجة من الأهمية يتعلق بأمن عمليات الإقتراع، ألا وهو التحقق من أن الأصوات التي يتم عدها بعد الإنتهاء من الإقتراع، وبالتالي النتائج الناجمة عنها، تعكس وبدقة خيارات الناخبين المقترعين.

- يجب أن تتناسب الخدمات الأمنية الموفرة لحماية كل من الناخبين ومواد الاقتراع مع المخاطر المحتملة والفعلية التي ترافق العملية الانتخابية، لذا يجب أن تخضع كل بيئة على حدة لتحليل المخاطر الأمنية القائمة فيها لتحديد الاستراتيجيات الأمنية المناسبة [1].

- يعد العامل الأمني من الشروط الرئيسية لشرعية العملية الإنتخابية، وفي هذا السياق تزداد أهمية هذا العامل خصوصا في مكاتب التصويت المتنقلة، وذلك من أجل حماية وحصانة الصندوق والوثائق الإنتخابية خصوصا في حالة تجاوز عملية الإنتخاب يوما واحدا.

- يتيح توفر رجال الأمن داخل مراكز التصويت طرد أي شخص يخل بالسير العادي للعملية الإنتخابية، كأن يقوم بتهديد الناخبين، أو إثارة الفوضى داخل مكتب التصويت [2].

ثانيا- تفسير طبيعة المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة:

سيتم من خلال هذا العنصر تحليل طبيعة المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة خلال الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، وذلك من خلال التركيز على الجوانب التالية:

---

[1]: للمزيد أنظر: شبكة المعرفة الإنتخابية" الأمن في محطات الإقتراع". متحصل عليه: http://aceproject.org/ace-ar/topics/vo/vog/vog02/vog02e ، 2015/06/14.

[2]: للمزيد أنظر عبد المؤمن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص107.

1- مدى مشاركة أفراد العينة في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014:

الجدول رقم31 يوضح مدى مشاركة أفراد العينة في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014

مدى مشاركة أفراد العينة في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014	التكرار	النسبة المئوية
المقاطعين	348	%58
المصوتين بورقة بيضاء	68	%11.3
المصوتين	184	%30.7
المجموع	600	%100

الشكل رقم32 يوضح مدى مشاركة أفراد العينة في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014

يتضح من الجدول رقم **31** والشكل رقم **32** أن مانسبته **58%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**348** طالبا قد كانوا من فئة المقاطعين للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، في حين أن مانسبته **%30.7** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **184** كانوا من فئة المصوتين، أما باقي أفراد عينة الدراسة فكانوا من فئة المصوتين بورقة بيضاء، وذلك بنسبة **%11.3**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح النسبة الكبيرة لأفراد عينة الدراسة المقاطعين للإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، ويمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل، وتأكيدا على هذا التوجه سيتم ربط إجابات هذا السؤال مع إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بطبيعة السلوك الإنتخابي في حالة عدم إعجابهم بأي مترشح، وهو مايمكن توضيحه من خلال الجدول رقم **32** والشكل رقم **33**.

الجدول رقم32 يوضح طبيعة السلوك الإنتخابي في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح

	التكرار	النسبة المئوية
التصويت للمرشح الأقل سوءا	77	%12.8
المصوتين بورقة بيضاء	277	%46.2
مقاطعة التصويت	246	%41
المجموع	600	%100

الشكل رقم33 يوضح طبيعة السلوك الإنتخابي في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح

يتضح من الجدول رقم **32** والشكل رقم **33** أن مانسبته **46.2%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**277** طالبا يقومون بالتصويت بورقة بيضاء في حالة عدم إعجابهم بأي مترشح ، في حين أن مانسبته **41%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **246** طالبا يقومون بمقاطعة التصويت ، أما باقي أفراد عينة الدراسة فيقومون بالتصويت للمترشح الأقل سوءا ، وذلك بنسبة **12.8%.**

بناء على الجدول والشكل أعلاه يتأكد التوجه الإمتناعي لأفراد عينة الدراسة في سلوكهم الإنتخابي، حيث أن أغلب أفراد العينة كانوا من المقاطعين، أو المصوتين بورقة بيضاء، وتعد هذه الظاهرة أملا مستفحلا في الإستحقاقات الإنتخابية ، خاصة منذ الإنتخابات التشريعية **2007** ، ويمكن تفسير العوامل التي أدت بإرتفاع نسبة الإمتناع الإنتخابي لدى عينة الدراسة من خلال مايلي:

- تراجع وظيفة العملية الإنتخابية كآداة للتغيير، وهو مأدى إلى تزايد مستويات الإمتناع الإنتخابي، حيث يلاحظ أنه خلال الإنتخابات الرئاسية 2014 تم تسجيل نسبة مشاركة قدرت بـ **50.70%**، وهو معدل شكل تراجعا بالمقارنة مع الإنتخابات الرئاسية **2009(74.11%)**، وهو مؤشر إلى ظاهرة العزوف السياسي في المجتمع الجزائري، وخصوصا فئة الشباب، وأصبحت هذه الظاهرة تخص جميع الإستحقاقات، بينما كانت في السابق تخص الإنتخابات التشريعية فقط .

- تشكل النسبة العالية للأصوات البيضاء أو مايسمى بالأصوات الغاضبة، رسالة واضحة لهذه الفئة تجاه السلطة الحاكمة، عن عدم رضاها وتذمرها من الوضع القائم، وعدم إيمانها بالعملية الإنتخابية أصلا، على أساس التجارب السابقة التي تؤكد كل مرة أن صوت المواطن لايؤخذ بعين الإعتبار [1].

- عجز السلطات الجزائرية على إعادة بعث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الإنتخابية، كأسلوب للتغيير السلمي، وتلك الثقة قد يكون فقدها نتيجة للممارسات غير الديمقرطية التي شهدتها الإستحقاقات الإنتخابية السابقة.

- رداءة البرامج والشخصيات المترشحة التي قدمت للناخب الجزائري، وهي حقيقة ماثلة للعيان، وقد تسببت في فتور الحملة الإنتخابية، وهو ماولد أزمة ثقة بين الناخب والمترشحين، الذي إعتاد على أغلبهم ومرواغاتهم ووعودهم الكاذبة وفضائحهم السياسية، وهو مأدى إلى إرتفاع نسبة العزوف الإنتخابي، وكذا نسبة الأصوات غير المعبر عنها [2].

2- العامل المتحكم في السلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة:

سيتم من خلال هذا العنصر تحليل العامل المحدد للسلوك الإنتخابي لدى أفراد عينة الدراسة ، وذلك من خلال تحليل معطيات الجدول رقم**33** والشكل رقم **34.**

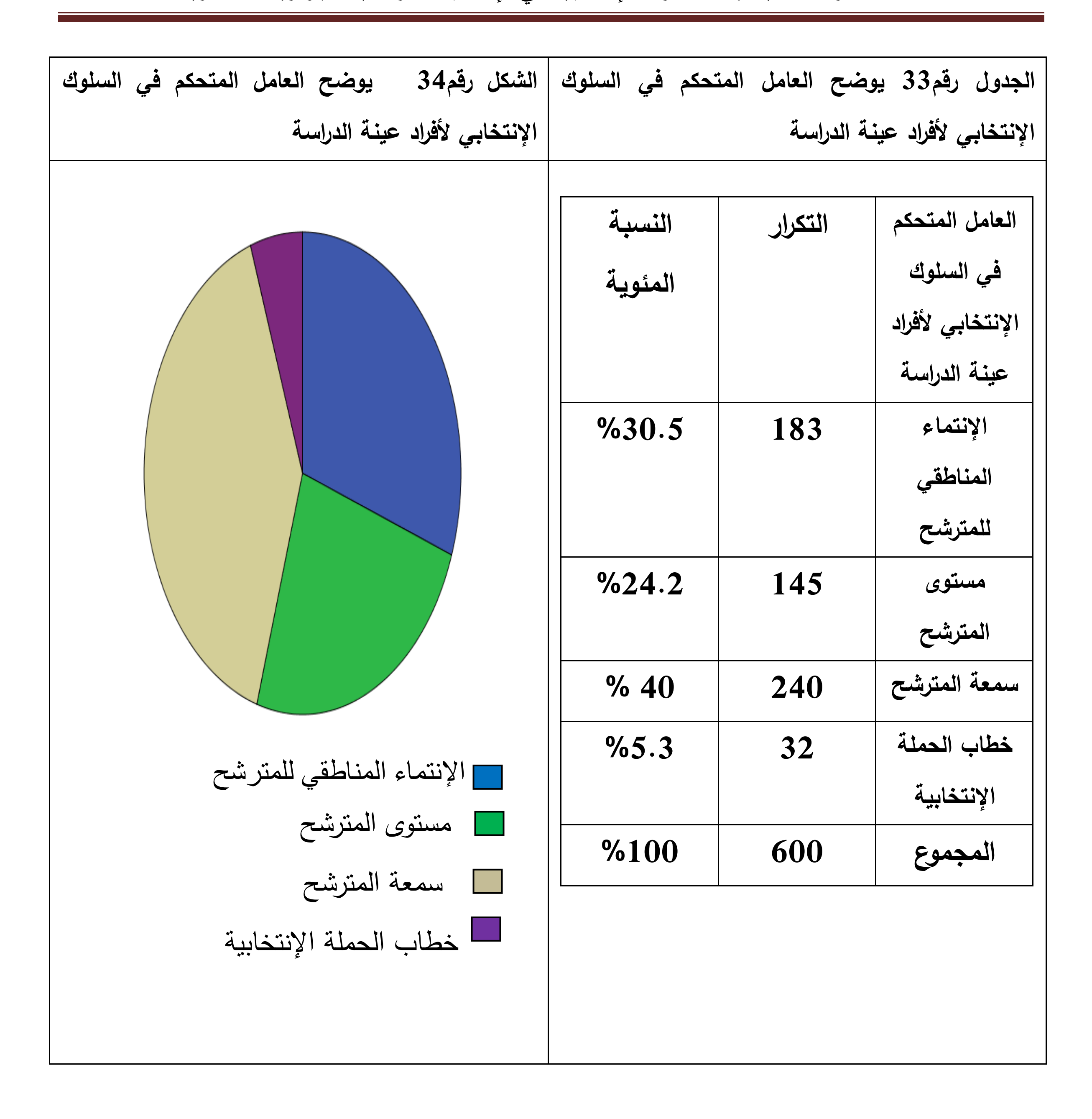
[1]: للمزيد أنظر مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 49.

[2]: للمزيد أنظر: منير مباركية، مرجع سابق، ص 14.

الجدول رقم33 يوضح العامل المتحكم في السلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة

العامل المتحكم في السلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة	التكرار	النسبة المئوية
الإنتماء المناطقي للمترشح	183	%30.5
مستوى المترشح	145	%24.2
سمعة المترشح	240	% 40
خطاب الحملة الإنتخابية	32	%5.3
المجموع	600	%100

الشكل رقم34 يوضح العامل المتحكم في السلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة



يتضح من الجدول رقم **33** والشكل رقم **34** أن مانسبته **40%** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**240** طالبا يرون أن سمعة المترشح هي العامل المتحكم في سلوكهم الإنتخابي ، إضافة إلى ذلك فإن مانسبته **%30.5** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **183** طالبا يرون أن إنتماء المترشح لمنطقة الناخبين يعد عاملا حاسما في سلوكهم الإنتخابي، في حين يرى مانسبته **%24.2** من أفراد عينة الدراسة أن العامل المتحكم في سلوكهم الإنتخابي هو المستوى التعليمي للمترشح، أما باقي أفراد العينة يرون أن خطاب الحملة الإنتخابية يعد عاملا حاسما في سلوكهم الإنتخابي.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يتضح أن الحملة الإنتخابية لاتؤثر بشكل كبير في السلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة، وهو مايؤكد إجابات أفراد العينة حول تقييمهم لخطاب المترشحين في الحملة الإنتخابية ، الذي إعتبره أغلبهم ذو طابع تسويقي وغير جدي.

إضافة إلى ماتقدم يمكن تفسير تركيز أفراد العينة على عاملي الإنتماء المناطقي للمترشح والسمعة بالنظر لمجموعة من الإعتبارات وأهمها :

– شعور الفرد بقدسية ولوءاته الأولية كالعشيرة والقبيلة والعرش، وأولوية ذلك على الولاء للأمة والوطن والدولة.

– تشبع الثقافة السياسية للمواطن الجزائري بمنطق الإزدواجية، فمن ناحية تجده يتكلم عن إختيار الأجدر والأكثر كفاءة ونزاهة، ولكن ذلك يبقى على مستوى الخطاب ، بينما واقع سلوك ذلك الفرد وعلاقاته يتناقض تماما ومستوى الخطاب ، فهو يتصرف تبعا لما تمليه عليه العادات والتقاليد ويخضع لإرادتها وسلطاتها [1].

– خضوع العلاقة بين الدولة والمواطنين لمنطق الزبونية، فبحكم عدم تحرر الفرد من العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجود الفرد بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات، نجد أن الدولة تعامل المواطن بنفس المنطق، أي بإعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة، ويستمد الفرد إمتيازاته بناء على الموقع الذي يحتله ضمن الجماعة التي ينتمي إليها.

– إن غياب صفة المواطنة وعجز النظام السياسي عن كسب المشروعية المطلوبة من خلال تلبية حاجات المواطنين من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، جعلته يبحث عن مصدر شرعية جديد ينطلق من توظيف الولاءات التقليدية للأفراد في كسب الأصوات الإنتخابية [2].

ثالثا– النظرة المستقبلية لأفراد عينة الدراسة حول العملية الإنتخابية:

سيتم في هذا العنصر دراسة نظرة أفراد العينة لما ستأتي به الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** من جديد، إضافة إلى نظرتهم إلى الآليات الكفيلة لضمان إنتخابات نزيهة وفعالة في الجزائر.

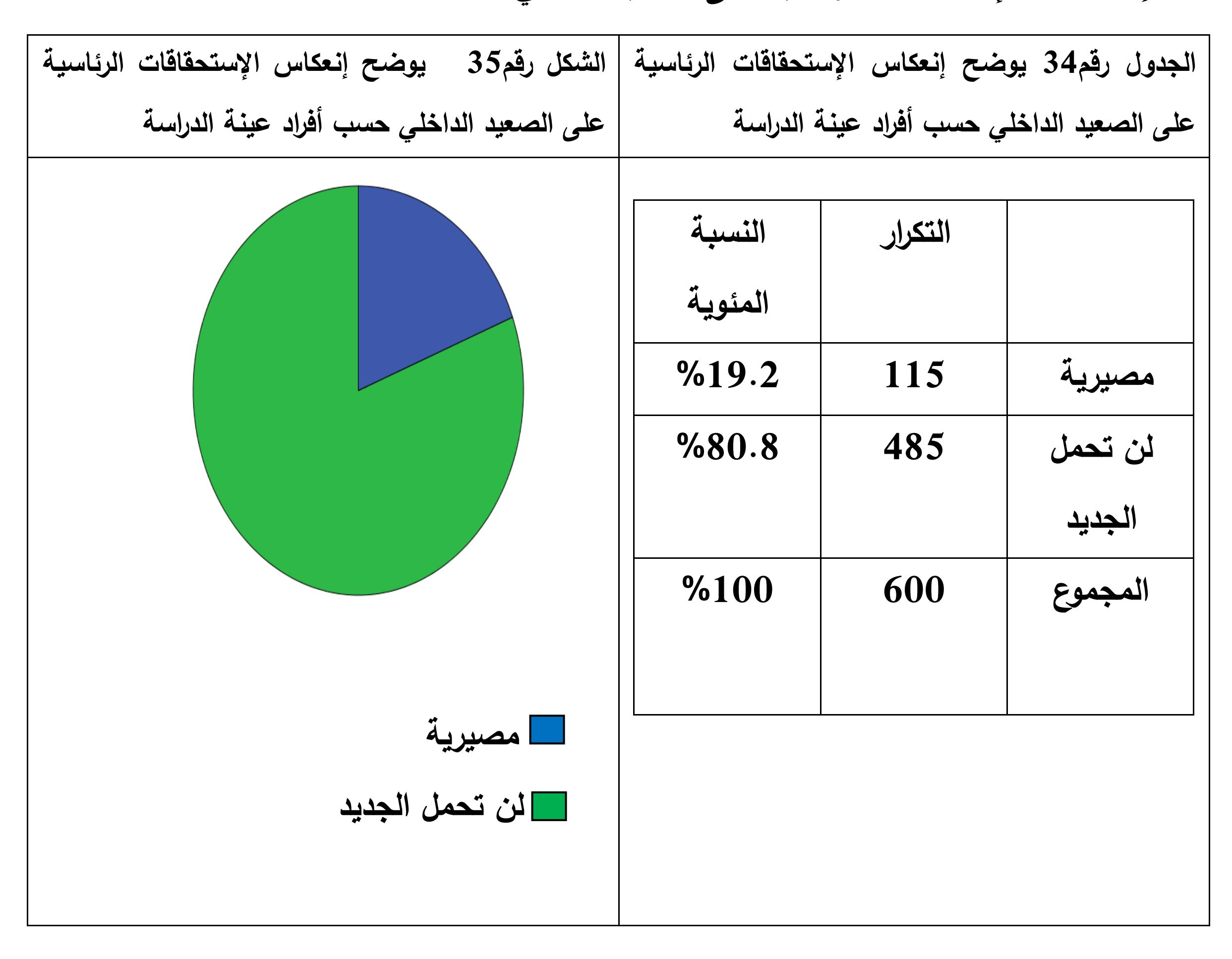
[1]: للمزيد أنظر محمد خداوي، مرجع سابق، ص 51.

[2]:للمزيد أنظر الدراسة التي قام بها طارق عاشور'' معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997_2011". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 34.ربيع 2012. ص23.

1- إنعكاسات الإستحقاقات الرئاسية على الصعيد الداخلي:

الجدول رقم34 يوضح إنعكاس الإستحقاقات الرئاسية على الصعيد الداخلي حسب أفراد عينة الدراسة

الشكل رقم35 يوضح إنعكاس الإستحقاقات الرئاسية على الصعيد الداخلي حسب أفراد عينة الدراسة



	التكرار	النسبة المئوية
مصيرية	115	%19.2
لن تحمل الجديد	485	%80.8
المجموع	600	%100

يتضح من الجدول رقم **34** والشكل رقم **35** أن مانسبته **%80.8** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**485** طالبا يرون أن الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** لم تحمل أي جديد ينعكس بشكل إيجابي على الصعيد الداخلي ، في حين مانسبته **%19.2** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **115** طالبا يرون أن الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014** هي مصيرية بالنظر لإرتباطها بتعديل الدستور.

بناء على الجدول والشكل أعلاه يمكن تفسير العوامل التي أدت إلى هذه النظرة الروتينية للإنتخابات الرئاسية **2014** من خلال مايلي:

- إن التجاوزات التي إرتكبتها السلطة الحاكمة والمستوى الرديء الذي أبدته المعارضة يؤكد على أن الحل الديمقراطي على الطريقة الجزائرية ليس من أولويات الشعب الجزائري.

– الإستراتيجية المعتمدة من طرف السلطة الحاكمة التي تقضي بوضع الشعب في موضع الخيار بين الإستقرار والتغيير، وبطريقة شعبوية تم الترويج للنجاح الديمقراطي الذي يضع أولوية التنمية والإستقرار بدل التغيير الديمقراطي السلمي.

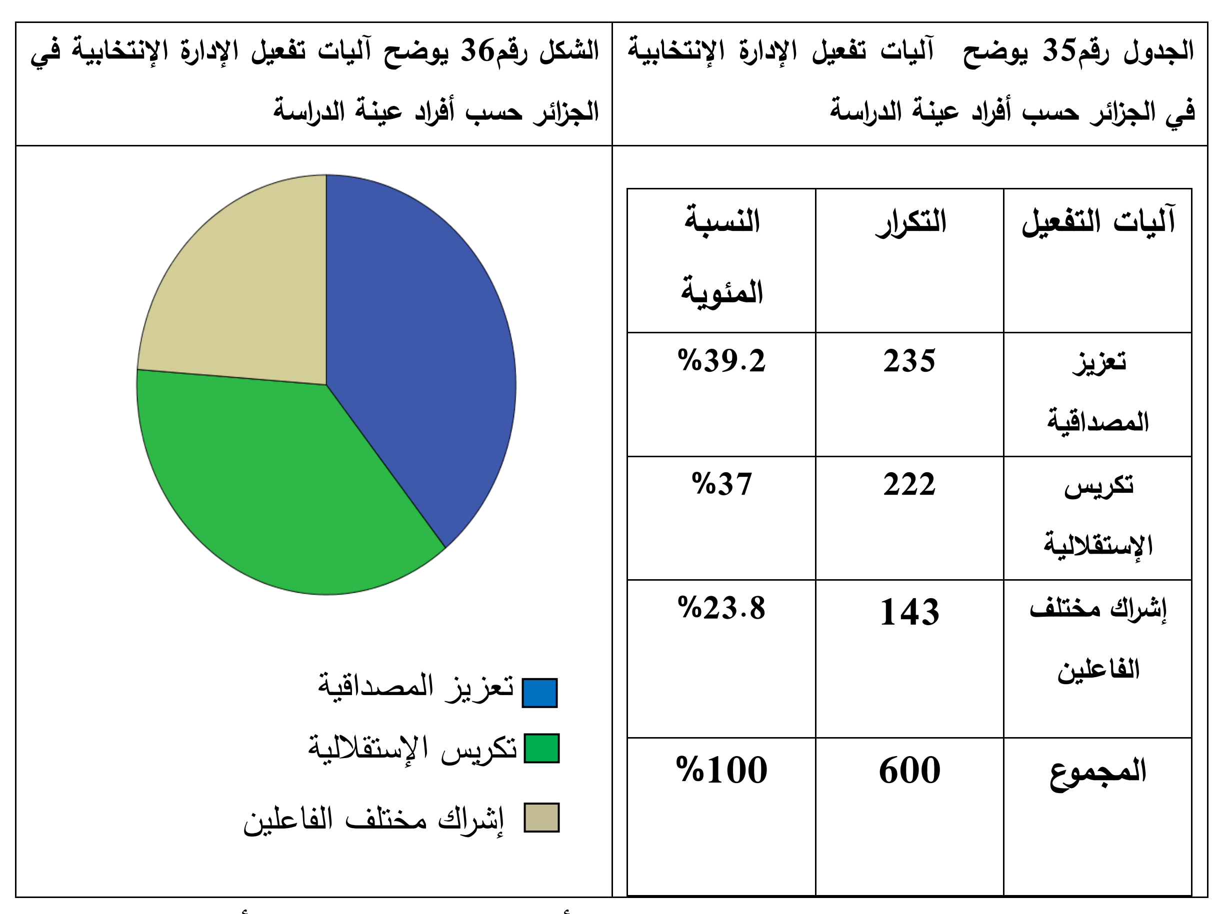
– تغير القواعد السياسية حيث لم تعد العملية الإنتخابية وسيلة لدعم القاعدة للقمة، بل وسيلة شكلية في ظل غياب الشرعية [1].

2– آليات تفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر حسب أفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم35 يوضح آليات تفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر حسب أفراد عينة الدراسة

آليات التفعيل	التكرار	النسبة المئوية
تعزيز المصداقية	235	%39.2
تكريس الإستقلالية	222	%37
إشراك مختلف الفاعلين	143	%23.8
المجموع	**600**	**%100**

الشكل رقم36 يوضح آليات تفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر حسب أفراد عينة الدراسة



يتضح من الجدول رقم **35** والشكل رقم **36** أن مانسبته **%39.2** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل**235** طالبا يرون أن السبيل أو الآلية لتفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر هو تعزيز المصداقية، وبنفس النسبة تقريبا أي **%37** من أفراد عينة الدراسة، أي مايعادل **222** طالبا يرون أن الآلية لتفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر هي تعزيز مسألة الإستقلالية، في يرى باقي أفراد العينة أن الآلية هي إشراك مختلف الفاعلين من أحزاب سياسية، مجتمع مدني، مواطنين في إدارة العملية الإنتخابية.

[1]: للمزيد أنظر مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 52.

بناء على معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن تقديم القراءة التالية:

- إعتبار تعزيز المصداقية بدرجة أولى لتفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر، هو دليل على فقدان المواطن الثقة في نتائج العملية الإنتخابية.

- إعتبار تكريس الإستقلالية في إدارة العملية الإنتخابية بدرجة كبيرة لتفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر، هو دليل آخر على ضرورة تحييد الإدارة الإنتخابية وفصلها عن الجهاز الحكومي.

- إعتبار عامل إشراك مختلف الفاعلين في العملية الإنتخابية من أجل تفعيل الإدارة الإنتخابية في الجزائر بدرجة معينة، هو دعوة للنظام السياسي من أجل فتح العملية الإنتخابية أمام مختلف الفاعلين، وخاصة المواطنين بدرجة أولى.

المطلب الثاني: التحليل الميداني لأثر المتغيرات النوعية على المشاركة الإنتخابية

إنطلاق من منطق تعقد الظاهرة الإنتخابية، وتداخل العديد من العوامل في تحديدها، سيتم من خلال هذا المطلب دراسة العلاقة بين المتغيرات النوعية(الجنس، والإنتماء المناطقي) ومتغير المشاركة الإنتخابية.

أولا- علاقة متغير الجنس بالمشاركة الإنتخابية:

1- علاقة الجنس بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 لدى أفراد عينة الدراسة:

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول رقم **36**:

الجدول رقم 36: يوضح علاقة الجنس بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 لدى أفراد عينة الدراسة

المشاركة في الإنتخابات الرئاسية 2014	المقاطعين+ المصوتين بأوراق بيضاء		المصوتين	
الجنس	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	158	%37.98	71	%38.58
الإناث	258	%62.02	113	%61.42
المجموع	416	%100	184	%100

يتضح من خلال الجدول رقم **36** أن نسبة الإناث الذين كانوا من فئة المقاطعين والمصوتين بورقة بيضاء قدرت بـ **62.02%** أي مايقدر بـ **258** طالبة من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لفئة المقاطعين والمصوتين بورقة بيضاء، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بـ**37.98%** أي مايقدر بـ **158** طالبا.

أما بخصوص نسبة الإناث الذين كانوا من فئة المصوتين فقد قدرت بـ **61.42%** أي مايقدر بـ **113** طالبة من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لفئة المصوتين، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بـ **38.58%** أي مايقدر بـ **71** طالبا.

بناء على الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروق إحصائية بين الذكور والإناث في مستويات المشاركة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **2014**، حيث يلاحظ أن نسبة الإناث المقاطعين للعملية الإنتخابية وكذا المصوتين بورقة بيضاء أكثر من نسبة الذكور في نفس الفئة، ويمكن تفسير هذا التوجه من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **37.**

2- علاقة الجنس بطبيعة المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح :

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **37:**

الجدول رقم 37: يوضح علاقة الجنس بطبيعة المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح

السلوك الإنتخابي في حالة عدم القناعة بأي مترشح	المقاطعين+ المصوتين بأوراق بيضاء		التصويت للمرشح الأقل سوءا	
الجنس	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	202	% 38.62	27	% 35.06
الإناث	321	% 61.38	50	% 64.94
المجموع	523	%100	77	%100

يتضح من خلال الجدول رقم **37** أن نسبة الإناث الذين كانوا من فئة المقاطعين والمصوتين بورقة بيضاء في حالة مالم يقتنعوا بأي مترشح قد قدرت بـ **61.38 %** أي مايقدر بـ **321** طالبة

من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لفئة المقاطعين والمصوتين بورقة بيضاء في حالة عدم إقتناعهم بأي مترشح، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بـ **38.62.** % أي مايقدر بـ **202** طالبا.

أما بخصوص نسبة الإناث الذين يرون بالتصويت للمترشح الأقل سوءا فقد قدرت بـ **64.94** % أي مايقدر بـ **50** طالبة من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لفئة المصوتين للمترشح الأقل سوءا ، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بــ **35.06** % أي مايقدر بـ **27** طالبا.

بناء على الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروق إحصائية بين الذكور والإناث في طبيعة المشاركة الإنتخابية في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح ، حيث يلاحظ أن نسبة الإناث المقاطعين للعملية الإنتخابية وكذا المصوتين بورقة بيضاء أكثر من نسبة الذكور في نفس الفئة، ويمكن تفسير هذا التوجه من خلال مايلي:

- ضعف العمل السياسي للمرأة من الجانب المؤسساتي مقارنة بالرجال، وهذا لإعتباره أحد الأعمال التي ترتبط بالرجل.
- سيادة الثقافة الذكورية في المجتمع الجزائري، الذي لايزال يعتقد أن حرمة المرأة لاتمكنها من ممارسة العمل السياسي،إضافة إلى ذلك فإن المنظومة القيمية للمجتمع تعزز إبتعاد المرأة عن العمل السياسي
- تخوف المرأة من العمل السياسي وضعف مشاركتها في الحملات الإنتخابية، الأمر الذي يجعل دوافع المرأة نحو المشاركة أضعف.
- الإحساس الداخلي للمرأة بهامشية دورها السياسي ودورها وضعفها وعجزها عن التغيير [1].

[1]: وهذا مايتوافق مع الدراسة التي قام بها الباحث سمير بارة" هندسة الأنماط الإنتخابية والإتجاهات السياسية لدى الطالب الجامعي الجزائري". في كتاب: قوي بوحنية وآخرون، الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. مرجع سابق، ص 361.

3- علاقة الجنس بطبيعة العامل المحدد للسلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة:

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول رقم **38:**

الجدول رقم 38: يوضح علاقة الجنس بطبيعة العامل المحدد للسلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة

العامل المحدد للسلوك الإنتخابي	الإنتماء المناطقي + سمعة المترشح		مستوى المترشح		خطاب الحملة الإنتخابية	
الجنس	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	163	%38.5	50	%34.48	16	%50
الإناث	260	%61.5	95	%65.52	16	%50
المجموع	423	%100	145	%100	32	%100

يتضح من خلال الجدول رقم **38** أن نسبة الإناث الذين يركزون على عامل الإنتماء المناطقي وسمعة المترشح في سلوكهم الإنتخابي قد قدرت بـ **61.5 %** أي مايقدر بـ **260** طالبة من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لهذه الفئة ، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بـ **38.5 %** أي مايقدر بـ **163** طالبا.

أما بخصوص نسبة الإناث الذين يركزون على مستوى المترشح في سلوكهم الإنتخابي فقد قدرت بـ **65.52 %** أي مايقدر بـ **95** طالبة من أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لهذه الفئة ، في حين قدرت نسبة الذكور المنتمين لنفس الفئة بـ **34.48 %** أي مايقدر بـ **50** طالبا.

أما بخصوص نسبة الإناث والذكور الذين يركزون على خطاب الحملة الإنتخابية في سلوكهم الإنتخابي فقد جاءت بنسبة متساوية **50%** لكل فئة، أي مايقدر بـ **16** طالبا وطالبة لكل فئة.

بناء على الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروق إحصائية بين الذكور والإناث في طبيعة العامل المحدد للمشاركة الإنتخابية ، حيث يلاحظ بشكل عام تركيز أغلب أفراد عينة الدراسة على الإنتماء المناطقي للمترشح، إضافة إلى سمعة المترشح في سلوكهم الإنتخابي، كما يلاحظ أيضا أن نسبة الإناث المركزين على الإنتماء المناطقي للمترشح، إضافة إلى سمعة المترشح في سلوكهم الإنتخابي أكثر من نسبة الذكور في نفس الفئة، ويمكن تفسير هذا التوجه من خلال مايلي:

- التوظيف السياسي للعنصر النسوي من طرف الأحزاب السياسية التي تعتمد أساسا على الولاءات الأولية في نشاطها السياسي، حيث يتم توظيف القدرات العفوية للمرأة في التسويق والإشهار السياسي خلال الحملات الإنتخابية، وذلك لتحول العملية الإنتخابية في الجزائر إلى فعل نسائي بإمتياز.

- الإنخراط القوي للناخبات في العملية الإنتخابية، فهذه الفئة هي الأكثر تعاطيا مع الإنتخابات مما يجعل الأحزاب السياسية تراهن عليها، وتلجأ لكل أساليب الإستمالة من أجل كسب أصواتهن، ومن بينها الوسائط القبلية والعشائرية.

- يشكل هذا التوجه أثر عكسي لإنتشار نسب الأمية والفقر لدى النساء أكثر منه لدى الرجال، هذا الأمر الذي إنعكس على الوعي السياسي للناخبات، والذي بدوره ينعكس على اللعبة الديمقراطية ككل، فتقف تلك الفئة بدون وعي وراء نجاح فئة أخرى [1].

---

[1]: يتوافق هذا التوجه مع الدراسة المعنونة بـ" المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: رؤية سوسيولوجية". متحصل عليه: http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=69783 ، 2015/06/20.

ثانيا- علاقة متغير الإنتماء المناطقي بالمشاركة الإنتخابية:

1- علاقة متغير الإنتماء المناطقي بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 لدى أفراد عينة الدراسة:

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول رقم **39:**

الجدول رقم 39: يوضح علاقة متغير الإنتماء المناطقي بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 لدى أفراد عينة الدراسة

المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية	المقاطعين+ المصوتين بأوراق بيضاء		المصوتين	
الإنتماء المناطقي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تبسة	62	%62	38	%38
تيزي وزو	71	%71	29	%29
بسكرة	71	%71	29	%29
سطيف	69	%69	31	%31
باتنة	83	%83	17	%17
سيدي بلعباس	60	%60	40	%40
المجموع	416		184	

يتضح من خلال الجدول رقم **39** أن الولايات الأكثر مقاطعة وتصويتا بأوراق بيضاء في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **2014** هي ولاية باتنة بنسبة **83%**، تليها ولاية تيزي وزو وبسكرة بنسبة**71%** ، ثم ولاية سطيف بنسبة**69 %**، فولاية تبسة بنسبة**62 %**، وأخيرا ولاية سيدي بلعباس بنسبة قدرت بـ **60 %**.

في حين سجلت أقل نسبة تصويت في ولاية باتنة قدرت بـ **17 %**، تليها ولاية تيزي وزو وبسكرة بنسبة**29%** ، ثم ولاية سطيف بنسبة**31 %**، فولاية تبسة بنسبة**38 %**، وأخيرا ولاية سيدي بلعباس بنسبة قدرت بـ **40 %**.

بناء على معطيات الجدول أعلاه يتضح أن أعلى نسبة مقاطعة سجلت في منطقة الأوراس ولاية باتنة كنموذج، ومنطقة القبائل ولاية تيزي وزو كنموذج، ويمكن تفسير هذه النسب المرتفعة للمقاطعة الإنتخابية بالنظر إلى مجموعة من الإعتبارات التي سيتم توضيحها بعد تحليل نتائج الجدول رقم **40**، الذي يؤكد صدقية نتائج تحليل الجدول رقم **39**.

2- علاقة الإنتماء المناطقي بطبيعة المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح :

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **40**:

الجدول رقم 40: يوضح علاقة الجنس بطبيعة المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح

السلوك الإنتخابي في حالة عدم القناعة بأي مترشح	المقاطعين		المصوتين بورقة بيضاء		التصويت للمرشح الأقل سوءا	
الإنتماء المناطقي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تبسة	38	%38	54	%54	8	%8
تيزي وزو	44	%44	43	%43	13	%13
بسكرة	38	%38	47	%47	15	%15
سطيف	42	%42	47	%47	11	%11
باتنة	49	%49	38	%38	13	%13
سيدي بلعباس	35	%35	48	%48	17	%17
المجموع	246		277		77	

يتضح من خلال الجدول رقم **40** أن الولايات الأكثر توجها لخيار المقاطعة في حالة عدم الإقتناع بأي مترشح هي ولاية باتنة بنسبة **49%**، تليها ولاية تيزي وزو بنسبة**44 %** ، ثم ولاية سطيف بنسبة **42 %**، فولايتي تبسة وبسكرة بنسبة**38 %**، وأخيرا ولاية سيدي بلعباس بنسبة قدرت بـ **35 %**.

بناء على تحليل معطيات الجدول رقم **40** والجدول رقم **39** يمكن تفسير التوجه الكبير للمقاطعة الإنتخابية من خلال مايلي:

- تؤكد هذه المعطيات على ظاهرة جديدة أصبحت تميز العملية الإنتخابية في الجزائر، وهي ظاهرة الجهوية ، حيث شهدت ولايات الغرب ومنها ولاية سيدي بلعباس أعلى مستويات للتصويت، في حين عرفت ولايتي تيزي وزو وباتنة أقل نسب للتصويت خلال الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **2014**، وذلك بنسبة بلغت **20.11%، 42.47%** على التوالي [1].
- التوجه الكبير نحو المقاطعة الإنتخابية في ولايات عرفت في العديد من الإستحقاقات الإنتخابية السابقة نسب مرتفعة نوعا، ومنها ولايتي بسكرة وسطيف .
- النسبة الكبيرة للأصوات الملغاة تعبر عن توجه جديد للناخب الجزائري في تعبيره عن عدم رضاه بالوضع القائم، خاصة في الولايات المعروفة تقليديا بالمقاطعة الإنتخابية، ومنها ولاية تيزي وزو.

[1]: هذا مايتوافق مع الدراسة التي قام بها الباحث مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص 50.

3- علاقة الإنتماء المناطقي بطبيعة العامل المحدد للسلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة:

حيث يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الجدول رقم **41:**

الجدول رقم 41: يوضح علاقة الإنتماء المناطقي بطبيعة العامل المحدد للسلوك الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة

العامل المحدد للسلوك الإنتخابي	الإنتماء المناطقي + سمعة المترشح		مستوى المترشح		خطاب الحملة الإنتخابية	
الإنتماء المناطقي	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
تبسة	70	%70	27	%27	3	% 3
تيزي وزو	72	%72	19	% 19	9	% 9
بسكرة	66	% 66	28	% 28	6	% 6
سطيف	77	% 77	20	% 20	3	% 3
باتنة	73	% 73	25	% 25	2	% 2
سيدي بلعباس	65	% 65	26	% 26	9	% 9
المجموع	423		145		32	

يتضح من خلال الجدول رقم **41** أن أكثر الولايات تركيزا على العامل المناطقي وسمعة المترشح في السلوك الإنتخابي لأفرادها هي ولايات سطيف بنسبة قدرت بـ **77 %**، تليها باتنة بنسبة قدرت بـ **73 %**، تليها ولاية تيزي وزو بنسبة قدرت بـ **72 %**، فولاية تبسة بنسبة قدرت بـ **70 %**، وأخيرا ولايتي بسكرة وسيدي بلعباس بنسبة قدرت بـ **66%** و**65 %** على التوالي.

أما بخصوص العامل المرتبط بمستوى المترشح كمحدد للسلوك الإنتخابي، فقد سجلت أعلى نسبة لدى أفراد العينة المنتمين إلى ولاية بسكرة بنسبة قدرت بـ **28 %**، وأقل نسبة سجلت بولاية تيزي وزو بنسبة قدرت بـ **19 %**، في حين شكل العامل المرتبط بخطاب الحملة الإنتخابية كمحدد للسلوك الإنتخابي أقل عامل محدد لأفراد عينة الدراسة.

بناء على الجدول أعلاه يتضح أن هناك فروق إحصائية بين الولايات المعتمدة في الدراسة في طبيعة العامل المحدد للمشاركة الإنتخابية ، حيث يلاحظ بشكل عام تركيز أغلب أفراد عينة الدراسة على الإنتماء المناطقي للمترشح، إضافة إلى سمعة المترشح في سلوكهم الإنتخابي، كما يلاحظ أيضا أن أكثر الولايات تركيزا على الإنتماء المناطقي للمترشح، إضافة إلى سمعة المترشح في سلوكهم الإنتخابي هي ولايات سطيف، باتنة ، تيزي وزو، تبسة، ويمكن تفسير هذا التوجه بمايلي:

- غياب دور المجتمع المدني في تكريس منطق المواطنة وتعزيز تماسك البناء الإجتماعي، فسح المجال لباقي المؤثرات التقليدية للسيطرة على توجهات الناخبين السياسية خصوصا في ولايات تبسة وتيزي وزو وباتنة.

- لازالت هذه الولايات تتسم بالطابع المحافظ على دور الأسرة كمحدد للسلوك الجماعي رغم إرتباطها بالكثير من القيم و الولاءات التقليدية، مما يجعل الولاء والطاعة لهذا البناء الإجتماعي أمرا محتوما، وهو مايعكس التوجه الإنتخابي لأفراد عينة الدراسة من هذه الولايات.

- يعكس هذا التوجه عن تعزيز هذه الفئة لقيم تقليدية تقوم على الزبونية والمحسوبية والولاءات والإنتماءات العشائرية والقبلية، وهو مايكشف عن ثقافة الرداءة التي تفضل هذه القيم عن قيم حداثية قوامها المشاركة الفعالة في بناء المجتمع والوطن.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم في هذا الفصل التحليل الميداني للعلاقة بين الإطار التأسيسي والتنظيمي السابق والمعاصر للعملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال تحليل المراحل المختلفة للعملية الإنتخابية بدءا من عملية تسجيل الناخبين، فمرحلة الترشح والحملة الإنتخابية، وصولا إلى المرحلة المعاصرة للعملية الإنتخابية، وقيام الناخبين بعملية التصويت، إضافة إلى تحليل النظرة المستقبلية لأفراد عينة الدراسة حول إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر.

بناء على ماتم تقديمه في هذا الفصل يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- بالرغم من أهمية المراحل الأولية للعملية الإنتخابية ، والمرتبطة أساسا بعملية تسجيل الناخبين، إضافة إلى الإطار التنظيمي والقانوني المهيكل للعملية الإنتخابية، إلا أنها لازالت بحاجة لمزيد من الفعالية من أجل تحفيز وتفعيل المشاركة الإنتخابية.

- خضوع عملية الترشح للعملية الإنتخابية لمنطق الولاءات التقليدية والزبونية مما يحد من تأثيرها على الناخبين، والذي إنعكس على طبيعة الحملة الإنتخابية وخطاب المترشحين.

- التأكيد على أهمية التنظيم المحكم لمراكز التصويت وتقريبها من الناخبين، وضمان الأمن داخل هذه المراكز لما له أهمية من التأثير في تحفيز عملية المشاركة الإنتخابية.

- ترتبط المشاركة الإنتخابية لدى أفراد عينة الدراسة بشكل أساسي بمجموعة من المتغيرات النوعية المتعلقة أساسا بالإنتماء المناطقي والنوع الإجتماعي.

الفــــــــصل الرابع:

آليات تفعيل أداء

إدارة العملية

الإنتخابية في الجزائر

يقتضي التحليل العلمي الموضوعي الإنطلاق من الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة السياسية ،ومن ثم تحليل السياق الوظيفي للظاهرة، من خلال التحليل الميداني والوقوف على حقيقة الظاهرة كما هي في الواقع، وأخيرا ضرورة تقييم الظاهرة وتقديم حلول وآليات عملية لمعالجة الظاهرة.

بناء على ذلك فدراسة فعالية الآداء التنظيمي لأي منظمة إدارية يقتضي التركيز على مدى وجود السياق التنظيمي الملائم لتحقيق مختلف الأهداف المسطرة، وفي هذا السياق تتطلب فعالية ومهنية الإدارة الإنتخابية العمل على تطوير مختلف المستويات المرتبطة بالبعد التنظيمي، المالي ،التسييري.

وبالنظر لما يعترض إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر من الصعوبات المرتبطة أساسا بمسألة الإستقلالية الوظيفية، وغياب السياق السياسي والقانوني الملائم لفعالية الآداء التنظيمي للإدارة الإنتخابية، فإن الأمر يقتضي الوقوف على مختلف العوامل التي تساهم في تحسين آداء الإدارة الإنتخابية ، من أجل العمل على ضمان وسلامة ونزاهة العملية الإنتخابية.

بناء على ماسبق سيتم في هذا الفصل تقييم آداء إدارة العلمية الإنتخابية في الجزائر، ومن ثم إقتراح مجموعة من الآليات التنظيمية والمالية والتسييرية التي من شأنها تطوير وتحسين آداء الإدارة الإنتخابية.

المبحث الأول: تطوير الآداء التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية

ترتبط فعالية الآداء التنظيمي للإدارة الإنتخابية بمجموعة من المؤشرات من بينها طبيعة النظام الإنتخابي السائد، إضافة إلى السياق السياسي المحيط بعمل الإدارة الإنتخابية، بناء على ذلك سيتم في هذا المبحث تقييم البيئة التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، ومحاولة تقديم آليات من أجل تطوير النظام الإنتخابي السائد، وتحسين البيئة السياسية والتنظيمية المحيطة.

المطلب الأول: تطوير النظام الإنتخابي

يشكل النظام الإنتخابي الإطار المؤسس لإدارة العملية الإنتخابية، وعليه فهو يؤثر بشكل كبير على نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية، خاصة إذا تضمن على هفوات وعلل تؤثر على مجريات إدارة العملية الإنتخابية، بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المطلب تقييم النظام الإنتخابي السائد في الجزائر، مع إقتراح الآليات الكفيلة بإصلاحه وتطويره.

أولا- العوامل المعيقة لتطوير النظام الإنتخابي في الجزائر:

تشترك النظم العربية ومن بينها الجزائر في العديد من العوامل والمؤثرات أدت إلى تعطيل تطوير أنظمة إنتخابية تتصف بالشفافية والنزاهة، على ضوء ذلك يمكن تصنيف هذه العوامل كمايلي:

أ- العوامل الداخلية:

العوامل السياسية:

- الإرادة السياسية الرافضة لمبدأ التداول على السلطة، حيث أن السلطة تعترف بالإنتخابات وبشكل دوري ن وهذا يتماشى مع موجة التحول الديمقراطي العالمية، وإرضاء للجهات الغربية، لكن الإنتخابات تقيد على نحو يحسم النتائج مسبقا.[1]

- تشير العديد من الأدبيات المتعلقة بدراسة العملية الإنتخابية في الدول العربية، أن الأنظمة السلطوية تسعى لتوظيف النظام الإنتخابي من أجل إعادة إضفاء الشرعية على النظام السياسي السائد، من خلال تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في الإنتخابات بهدف تحقيق أهداف سلطوية.[2]

---

[1]: عبد النور ناجي،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص،أفريل2011،ص 335.

[2] : Mark Tesler '' Determinants of political participation and electoral behavior in the arab world : findings and insights from the arab barometer''. From *https://www.princeton.edu/~ajamal/Tessler.Jamal.DeMiguel.pdf* ; 22/05 /2015.p02

– الإنتهاكات القانونية والتنظيمية والإدارية بهدف الحد من الحريات المدنية والسياسية، وذلك لشل أي فعالية أو تأثير للقوى المعارضة أو لقوى المجتمع المدني التي يمكن أن تشكل قوة إصلاح وتغيير فاعلة.[1]

– عدم مواكبة النظام الإنتخابي للتعددية السياسية، حيث أن إصلاح النظام الإنتخابي في الكثير من الدول العربية تشوبه عدة ثغرات تحد من نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية.[2]

العوامل الإقتصادية:

– إستغلال السلطة الإقتصادية والمالية المفرطة التي بتصرف النخبة الحاكمة، بشكل يخول مرشحي السلطة إلى أداة لتوزيع المنافع في إطار بناء العلاقة الزبائنية بين السلطة والشعب.

– حماية الإستقرار في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وإن كان ذلك على حساب مبادئ الإنتخابات الحرة والنزيهة.[3]

ب– العوامل الخارجية:

حيث ساهمت العديد من المؤثرات الخارجية في عدم تطوير أنظمة إنتخابية نزيهة في معظم الأقطار العربية، وهذا من خلال التمويل الخارجي للإنتخابات، أو توظيف الإنتخابات التي أصبحت من قضايا حقوق الإنسان، إضافة إلى إفرازات العولمة، والتأثر بعالمية السياسات، وكذا الإرتباط بمعاهدات وإتفاقيات مع دول ومنظمات، حيث ساهمت هذه المؤثرات في بروز العديد من الممارسات على الصعيدين الإجرائي والقانوني تحد من نزاهة وسلامة العملية الإنتخابية.[4]

ثانيا– معايير تطوير النظام الإنتخابي:

ترتبط فعالية وسلامة العملية الإنتخابية بطبيعة النظام الإنتخابي المعتمد، وعليه فإن تصميم النظام الإنتخابي أو تطويره يتطلب مراعاة العديد من المعايير، والتي يمكن توضيح أهمها من خلال مايلي:

---

[1]: غسان مخيبر،"المؤثرات السياسية الداخلية في الدول العربية التي ساهمت في تعطيل تطور أنظمة إنتخابية تتصف بقدر عال من الشفافية والنزاهة" في كتاب:أحمد الديين وآخرون، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية.بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2008، ص 90.

[2]: ناجي عبد النور،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مرجع سابق، ص335.

[3]: غسان مخيبر، مرجع سابق، ص90.

[4]: ناجي عبد النور،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مرجع سابق، ص336.

أ- ضرورة التوافق بين النظم الإنتخابية والقوانين الإنتخابية:

من المعايير الأساسية في تصميم وتطوير النظام الإنتخابي جعله متوافقا مع المنظومة القانونية المنظمة للعملية الإنتخابية، وتشمل القوانين الإنتخابية مختلف الإجراءات والعمليات التي تنظم العملية الإنتخابية، من بداية الإعلان عن إجراء الإنتخابات إلى مرحلة الترشيحات، إلى إجراء الحملة الإنتخابية والتصويت، وصولا إلى إعلان النتائج الإنتخابية.[1]

ومن هذا المنطلق تتطلب هذه المراحل توضيح مختلف الوسائل والطرق التي توضح كيفية الإنتخاب، طبيعة الوثائق الخاصة بالتصويت، طريقة عد وفرز الأصوات، وأخيرا الوسيلة التي يمكن من خلالها تحديد الفائز بالإنتخابات، وهو مايحمله النظام الإنتخابي المعتمد.

بناء على ذلك فإنه من الضروري لتحقيق فعالية ونزاهة الإنتخابات تحقيق التوافق بين القوانين المنظمة للمراحل المختلفة للعملية الإنتخابية، والأساليب المعتمد في المسايرة لهذه الإجراءات والمتمثلة في النظام الإنتخابي.[2]

ب- تحقيق مستويات التمثيل المختلفة:

تمثل مسألة التمثيل محل نقاش بين الباحثين في مجال الشأن الديمقراطي، حيث يرى إتجاه أن النظام الأفضل لتحقيق التمثيل وتعظيم الفوائد المرجوة من العملية الإنتخابية هو نظام الأغلبية، حيث يتميز هذا النظام بخاصيتين:

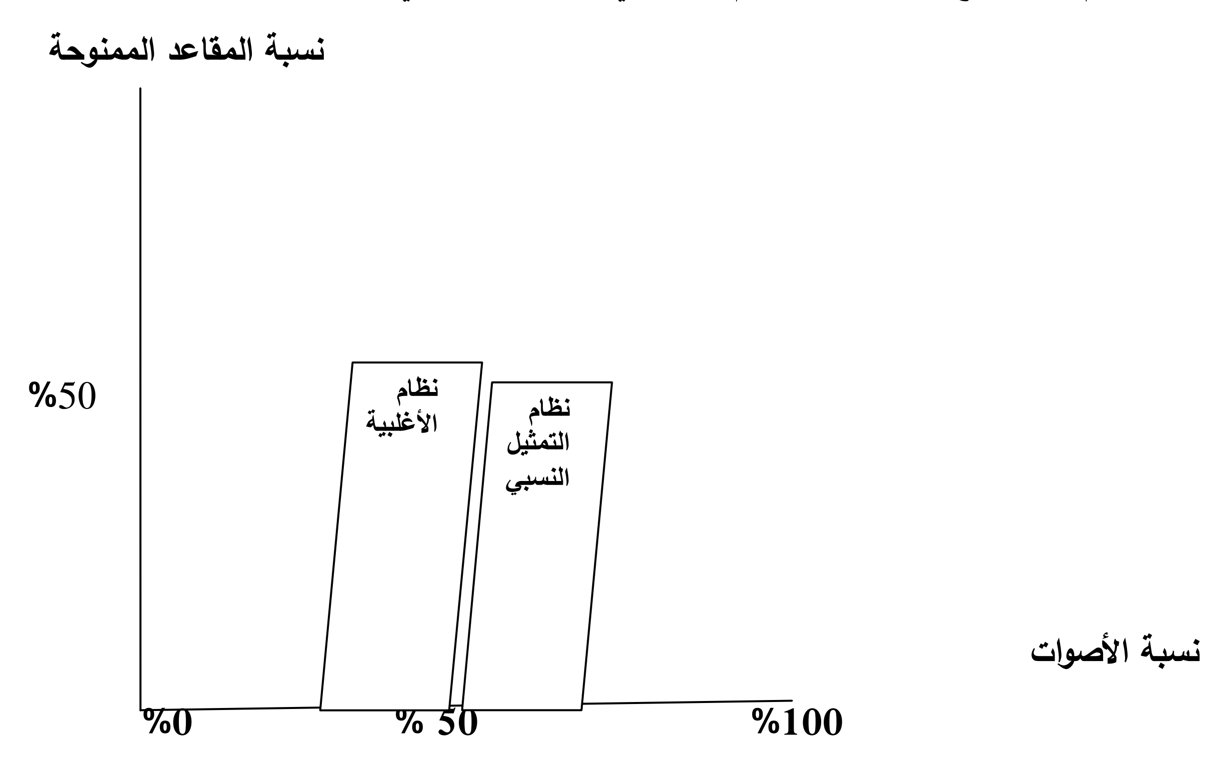
- أن الحزب الفائز في الإنتخابات يحظى بالأغلبية أي أكثر من **50 بالمئة** من أصوات الناخبين.
- أن الحزب الذي تحصل على أقل نسبة يتمكن من القيام بمهمة مراقبة السياسة العامة للحزب الحاكم.[3]

في حين يرى إتجاه آخر أن نظام التمثيل النسبي هو النظام الأمثل لتحقيق مستويات التمثيل المختلفة على إعتبار أن الحزب الذي على حصل على نسبة تصويت **45 بالمئة** يجب أن يحصل على مقاعد تتوافق مع نسبة الأصوات المحصل عليها.[4]

ويمكن توضيح العلاقة بين النظام الإنتخابي والتمثيل الحكومي من خلال الشكل رقم؟؟؟

[1] : David Farrell ; Comparing electoral systems. London : Macmillan press ; 1998 ; p03.
[2] :Ibidem.
[3] : G. Bingham Powell'' Electoral responsiveness, party government, and the imperfect performance of Democratic elections '' on Wolfgang Muler ; Hanne Marthe Narud ; party governance and party democracy.New York : springer science ; 2013 ; p84.
[4] : Ibidem.

الشكل رقم37 يوضح العلاقة بين النظام الإنتخابي والتمثيل الحكومي:



Source : Ibid, P85.

ج- النظام الإنتخابي ومكافحة الفساد:

تشير الأبحاث المتعلقة بالنظم الإنتخابية وعلاقتها بمكافحة بالفساد، إلى أن هذه الثنائية تتضح من خلال النظر إلى العلاقة بين السياسيين والناخبين، حيث تتميز هذه العلاقة في النظم الديمقراطية بأنها ذات طابع خدماتي، على إعتبار أن السياسي ماهو إلا وكيل تم إنتخابه عن طريق المؤسسة من طرف الناخبين.[1]

بناء على ذلك في الميزة التي يتمتع بها السياسيون هي البقاء في السلطة ماداموا يحظون بثقة الناخبين، غير أن هذه الميزة مرتبطة بشكل أساسي بقدرة وكفاءة هؤلاء السياسيين على تمثيل منتخبيهم، من خلال مراقبة مختلف الموارد وجعلها في خدمة المواطنين، ومع أن للسياسيين إمكانية الحصول على الريع، وتحقيق مصالحهم الشخصية.

[1] : Nicholas Charoon ; ‘’ party systems ; electoral systems and constraints on corruption’’. Electoral studies. Vol12 ; 2011 ; p02.

غير أن فساد الطبقة السياسية في ظل النظم الديمقراطية يجعلهم أقل قبولا من طرف الناخبين، وهو مايجعلهم أمام خيارين إما التوجه نحو المصالح والمنافع الشخصية وبالتالي عدم ضمان الإستمرارية في الحكم، وإما العمل على مكافحة الفساد وتعميق الثقة مع منتخبيهم.[1]

وفي هذا السياق فإنه كلما كان النظام الإنتخابي يخضع النائب لمواجهة ومحاسبة مع الناخبين فإنه سيساهم في التقليل من نسبة الفساد، لأن عضوية النائب وإستمراريته ترتبط بالكفاءة ومحاربته للفساد السياسي، مما يجعله يحظى بثقة وقبول لدى الناخبين، وهو ما يظفي الطابع الديمقراطي على النظام الإنتخابي.[2]

المطلب الثاني: تنمية السياق التنظيمي للإدارة الإنتخابية

من الضروري الأخذ في الحسبان دوما السياق البيئي الذي تنظم فيه العملية الإنتخابية، وعليه فإن تحقيق النجاعة والفعالية في إدارة العملية الإنتخابية يتطلب بيئة تنظيمية ومهنية وسياسية وإدارية مناسبة، بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المطلب تحديد مدى فعالية السياق التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، وكذا تقديم مجموعة من الآليات والميكانيزمات المرتبطة بالسياق البيئي التي تسهم في تفعيل آداء إدارة العملية الإنتخابية.

أولا: تقييم السياق التنظيمي للإدارة الإنتخابية في الجزائر:

يمكن تقييم السياق التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر من خلال مايلي:

أ– السياق السياسي:

– التقليل من أهمية البرلمان وتقييد سلطته في العملية السياسية، من خلال تبني الإزدواجية البرلمانية أو التعيين، حيث تؤدي الغرفة الثانية دور الضابط لإتجاهات الناخبين، والضامن إلى إعادة تدوير السلطة في الإطار الضيق.

– تغييب المنافسة الحقيقية التي لاتتحقق إلا بتوافر فرص متساوية للجميع في الإستفادة من الشروط المنظمة للعملية الإنتخابية.[3]

---

[1] : Ibidem.

[2] : Jana Kunicova, Susan Rose Ackerman,’’ Electoral rules and constitutional structures as constraints on corruption’’. British journal of political science. Vol 35 ; 2005 ; p587.

[3]: ناجي عبد النور،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مرجع سابق، ص335.

– ضعف إمكانية اللجوء الفعال للقانون، وهو أحد المعايير الأساسية لضمان الإنتخابات الحرة والنزيهة، وهذا بالنظر لضعف إستقلالية القضاء.

– السعي المؤسسي إلى إستمرار النخب السياسية القابضة على السلطة في موقعها من دون تنازل أو خسارة أو منازعة جدية من أحد سواها.[1]

– الوضع السياسي العام، وضعف الحراك السياسي، إضافة إلى غياب معارضة حقيقية قادرة على التنشئة السياسية وتحفيز المشاركة السياسية.[2]

– عدم ثقة المواطنين وشكهم السياسي وآثاره على نفوسهم وإحساسهم بالإحباط، بل وتأكدهم من أنهم غير متحكمين في عالمهم، مما يزيد من إثارة المخاوف.

– شعور الفرد بقدسية ولاءاته الأولية كالعشيرة والقبيلة والعرش، وأولوية ذلك على الولاء للأمة والوطن والدولة.[3]

– فقر الحياة السياسية بسبب السيطرة الكاملة للسلطة على الحقل السياسي، إضافة إلى أن الممارسة السياسية لاتحظى بنظرة إيجابية بين الناس عموما والمثقفين خصوصا.[4]

ب– السياق البنيوي:

تتمير الإدارة الإنتخابية في الجزائر من الناحية الهيكلية بمايلي:

– أن حياد الإدارة الإنتخابية من الناحية الهيكلية يبقى محل شك، ولايبعث على الثقة المطلوبة في هذا الجهاز، نظرا لكون أغلبية أعضائها من السلطة التنفيذية.

– على المستوى المحلي يكون تعيين معظم أعضاء الإدارة الإنتخابية بما فيهم الأعضاء المسخرين من طرف الوالي وبدون تحديد معايير كافية تتعلق بالكفاءات المطلوبة.[5]

[1]: غسان مخيبر، مرجع سابق، ص88.

[2]: عبد النور ناجي ،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مرجع سابق، ص336.

[3]: محمد خداوي، مرجع سابق، ص 48.

[4]: المرجع نفسه، ص49.

[5]: السعيد سليماني، مرجع سابق، ص04.

ثانيا- الآليات الكفيلة بتفعيل السياق التنظيمي للإدارة الإنتخابية:

تتطلب فعالية إدارة العملية الإنتخابية مجموعة من الآليات، من شأنها جعل السياق التنظيمي المحيط في خدمة الإدارة الإنتخابية، ومن بين هذه الآليات مايلي:

أ- تعزيز الرقابة الدولية على العملية الإنتخابية:

تشكل الرقابة الدولية على الإنتخابات[1] إحدى الآليات المهمة لدعم الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، وذلك من خلال متابعة العالم لما يحدث داخليا في تلك المجتمعات لضمان نزاهة مايجرى من إنتخابات، خاصة أن مثل هذا النوع من الرقابة الدولية لايمس من سيادة الدولة، إضافة إلى كونه أصبح مطلبا داخليا كإحدى الضمانات لدى المعارضة للكشف عن التزوير في الإنتخابات، ومنع تكرارها في الإنتخابات التالية، وهو مايبرز بشكل خاص في حالة الحكومات التسلطية.[2]

وفي هذا السياق تبرز أهمية الرقابة الدولية على الإنتخابات أيضا من خلال تفعيل دور الهيئات القضائية الموجودة في كافة مراحل العملية الإنتخابية، وكذا العمل على التوظيف الأمثل لموارد الدولة في تمويل العملية الإنتخابية، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام في مسايرة العملية الإنتخابية.[3]

وتبرز أهمية الرقابة الدولية على الإنتخابات في الوقت الحالي في سياق حقائق عدة، تتمثل في أن هذا الأمر أصبح عرفا دوليا، بل أن بعض المفسرين يكاد يضمه إلى القانون الدولي وملحقاته،ومن ناحية ثانية، فإن عصر العولمة فرض قدرا كبيرا من التغيرات، بحيث لم يعد مايحدث داخليا حكرا على الدولة أو شأنا داخليا خاصا بها، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات ترغب فعلا في إشاعة الديمقراطية.[4]

---

[1]: تعرف الرقابة الدولية على الإنتخابات بكونها تلك العملية الهادفة إلى إطلاع المجتمع الدولي على العملية الديمقراطية في الدولة المعنية، وذلك بناء على طلب الأخيرة، بهدف الوقوف على مدى إتفاق العملية الإنتخابية مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب... للمزيد أنظر: خديجة عرفة محمد،" الديمقراطية والرقابة الدولية على الإنتخابات في الدول العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد18، 2008، ص10.

[2]: المرجع نفسه، ص 22.

[3] : Alberto Simpser ; Daniela Donno ;’’ Can international election monitoring harm governance ?’’. The journal of politics. Vol 74 ; 2012 ; p505.

[4]: خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، ص 22.

كما أن الرقابة الدولية على الإنتخابات ساهمت في الكشف على العديد من التجاوزات المتعلقة بالعملية الإنتخابية منها ماهو مرتبط بعدم إحترام القوانين السائدة، أو تغييب لحرية وسائل الإعلام ،إضافة إلى عدم فعالية أداء الإدارة الإنتخابية.[1]

وقد أولت المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة إهتماما بدعم الانتخابات وتعزيز ضمانات نزاهتها، مما ساهم في توفير خبرة واسعة وتوثيق معلومات أساسية حول المعايير و الأسس التي تكفل إجراء إنتخابات حرة ونزيهة تستوفي تلك المعايير المراحل الأساسية للعملية الانتخابية قبل إنطلاقتها من خلال التحضير و إعداد قوائم الناخبين و المترشحين، وأثناء إجرائها من خلال عملية التصويت والفرز ، وحتى إعلان نتائجها[2].

ب-توظيف التكنولوجيا في العملية الإنتخابية:

يشكل العامل التكنولوجي أحد الوسائل الجديدة المستخدمة في العملية الإنتخابية في إطار مايعرف بالديمقراطية الرقمية، وذلك عن طريق التصويت الإلكتروني الذي يوفر الكثير من الجهد ويساهم في فعالية العملية الإنتخابية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- إن إستخدام العامل التكنولوجي سوف يؤدي إلى تطوير وفعالية الإدارة الإنتخابية مما يساهم في خلق نوع من الثقة لدى الناخبين في الوسائل والآليات المستخدمة للتعبير عن أصواتهم.
- إن إستخدام العامل التكنولوجي سيساهم في خلق نوع من الثقة لدى الناخبين في الإدارة الإنتخابية والنظام الإنتخابي المعتمد ككل.[3]
- إن إستخدام العامل التكنولوجي سيساهم في فعالية الإدارة الإنتخابية في خلال الوقت المطلوب في ظل التصويت بالوسائل التقليدية.
- إن إستخدام العامل التكنولوجي سيساهم في تقريب الإدارة الإنتخابية من الناخبين، حيث يتيح ميزة التصويت عن بعدن دون الإضطرار إلى التنقل إلى مكتب التصويت.[4]

تجدر الإشارة إلى أن نظام التصويت الإلكتروني يحظى بثقة المواطنين بشكل عام بالنظر إلى أمرين:

---

[1] : Alberto Simpser ; Daniela Donno ; op- cit ; p501.

[2]: بلعور مصطفى، مرجع سابق، ص 57.

[3] : Robert Stein ; Greg Vonnahme'' Voting technology ; electoral administration ; and voter performance''. Election law journal. Vol7 ; 2008 ; p126.

[4] : Ibidem.

– أن تجهيز المستوى القاعدي للبيانات الإنتخابية بشكل يحظى بثقة وإحترام الشعب أمر لاعلاقة له بالمستوى التعليمي والثقافي للناخبين، فهو شكل من أشكال المكتب الخلفي يتعين أن يقوم به موظفو الدولة المحترفين في قطاعات الصحة والسجل المدني والرعاية الإجتماعية والأجهزة المدنية بوزارات الداخلية ولاعلاقة للمواطن به، أي أن هذه المسؤولية كاملة على الجهاز الإداري والحكومي والنظام السياسي.[1]

– أن قواعد البيانات الأساسية وشبكات الإتصالات والمعلومات التي تعمل معها، والبرمجيات التي تعمل عليها جميعا غير مفتوحة من قبل الجمهور العام، بل مغلقة على مستخدميها والعاملين عليها من الموظفين الحكوميين الذين كانوا لسنوات وربما مازالوا يتعاملون مع البيانات الورقية، ومن ثمة فإن مسؤولية تأمين سلامة وصحة البيانات وتأمين شبكات المعلومات ضد القراصنة ولصوص المعلومات تقع كاملة على الجهاز الحكومي.[2]

ج– تعزيز ثقة الناخبين بالعملية الإنتخابية:

تشير الأدبيات البحثية في السياسة المقارنة أن الثقة المجتمعية تشكل تأييد ومساندة للنظام السياسي وتعزز مشروعيته، ويتضح أثر الثقة المجتمعية على النظام السياسي من خلال خمسة جوانب أساسية وهي:

- المجتمع السياسي.
- مبادئ النظام السياسي.
- أداء النظام السياسي.
- مؤسسات النظام السياسي.
- الفواعل السياسية.[3]

بناء على ذلك يربط الكثير من الباحثين الآن بين ثقة الأفراد والحوكمة الجيدة، ومن خلال ذلك أصبحت الثقة كمؤشر لقياس جودة الحوكمة، وبخصوص العملية الإنتخابية فتشير الدراسات إلى أنه

[1]: جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009، ص53.
[2]: المرجع نفسه، ص54.
[3] : Kris Dunn ;'' Voice and trust in parlemtary representation''. Electoral studies. Vol 31 ; 2012 ; p394.

كلما زادات إستقلالية الإدارة الإنتخابية عن الأطر البيروقراطية كلما زادت ثقة الناخبين في العملية الإنتخابية، وفي منظومة الحوكمة ككل.[1]

ومن ناحية أخرى فإن قوة العلاقة بين ثقة الناخبين بالإدارة الإنتخابية تؤدي إلى تعزيز حدة المنافسة الإنتخابية، ومن ثمة تعزيز مشروعية النظام السياسي القائم، وهو مايتيح تحقيق المطالب الشعبية عن طريق مختلف الهيئات المنتخبة.[2]

كما يشير الباحث **Paul Gronke** أنه كلما كانت ثقة الناخبين قوية ستكون لها تأثير كبير من خلال التعبير عن التوجهات السياسية والمشاركة الفعالة، وبناء على ذلك فإن تجارب الأفراد مع الميكانيزمات الإنتخابية، وفرز الأصوات، وثقة الناخبين في الإدارة الإنتخابية مازالت هي الآلية المعبرة والمساهمة في تعزيز ثقة الناخبين في أن أصواتهم مؤثرة وتأخذ بعين الحسبان.[3]

د- تعزيز البعد التمثيلي للعملية الإنتخابية:

يشكل الإطار المؤسسي المحيط بالعملية الإنتخابية المعيار المحدد لمدى سلامة ونزاهة العملية الإنتخابية، حيث يتجلى تأثير هذا السياق ليس فقط على عملية التصويت، بل على نتائج المترتبة عن عملية التصويت. وعليه فإن الإجراءات والآليات النزيهة للعملية الإنتخابية تؤدي إلى الثقة في العديد من عناصر العملية الإنتخابية، وبالتالي القدرة على ضمان التمثيل المناسب.[4]

كما يساهم السياق التنظيمي النزيه للعملية الإنتخابية في تعزيز قدرة الناخبين في إختيار الشخص المناسب، وهو أحد أساليب التعبير ضمن النظم الديمقراطية، ممايساعد على ترسيخ ثقافة إنتخابية مبنية على منطق الإختيار المؤدي إلى تعزيز القدرة الثمثيلة للمنتخبين، مما يضفى أكثر شفافية ونزاهة على العملية الإنتخابية.[5]

---

[1] : Christian Bjornskov ;'' how does social trust lead to better governance ? An attempt to separate electoral and bureaucratic mechanisms''. Public choice. Vol 144 ; 2010 ; p343.

[2] : Ibidem.

[3] : Paul Gronke ; James Hicks ;'' Re-examining Voter Confidence as metric for election perferomance''. From : http://ebooks.cambridge.org/chapter.jsf?bid=CBO9781107589117&cid=CBO9781107589117A017&tabName=Chapter. 22 /05/2015 ; p02.

[4] : Kris Dunn ; op- cit ; p395.

[5] : Ibidem.

هـ- تنمية القدرات المهنية لموظفي الإدارة الإنتخابية:

تتطلب تعقيدات العملية الإنتخابية العمل على تنمية مهارات العاملين في الإدارة الإنتخابية ،ومن بين المجالات التي يمكن أن تشتملها عملية تنمية القدرات ، إستنادا إلى تقييم الحاجات مايلي:

- تنمية مهارات الإتصال المكتوبة والشفهية.
- مهارات العمل بشكل خلاق، ومهارات التجديد والشراكة في العمل.
- العمل كجزء من فريق متكامل.
- التحليل النقدي والإستراتيجي ومعالجة العقبات.
- إدارة الوقت وتنظيم المهام الفردية بنجاعة.[1]

و- تفعيل التخطيط الإستراتيجي في الإدارة الإنتخابية:

يشكل التخطيط الإستراتيجي أحد أهم الوظائف الإدارية لأي منظمة، وعليه فإعتماد الإدارة الإنتخابية على منطق التخطيط الإستراتيجي سوف يساهم في تحقيق العديد من المنافع، والتي يمكن إجمالها فيمايلي:

تكوين إستراتيجية ثابتة: إن منهجية التخطيط المنظم تمكن إدارة الإنتخابات من إرساء غايات وأهداف واقعية معقولة تتناسب مع مهمتها، والسعي لتحقيق هذه الأهداف بطريقة محسوبة، كما تسمح لهيئة إدارة الانتخابات بتحديد الإستراتيجيات الواقعية، وتخصيص الموارد المطلوبة وإرساء مراحل دورية لتقييم التقدم والنجاح، ومراقبة العملية برمّتها. فإذا تم التخطيط الاستراتيجي ونُفّذ بشكل صحيح، يوفّر أساساً منطقيا قوياً لتحقيق غايات هيئة إدارة الانتخابات وأهدافها [2].

تعزيز التواصل:

إن التخطيط الإستراتيجي يسهّل التواصل، فهو يعزز عملية إتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبشفافية وإنتظام، كما يعزز نجاح تنفيذ الأنشطة وتحقيق الغايات والأهداف، إضافة إلى ذلك يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحسين التواصل بين أعضاء الإدارة التنفيذية لهيئة إدارة الانتخابات وبين موظفيها الموزعين على مستويات أخرى فرعية.

---

[1]: ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص203.

[2]: Antonio Spinelli ; Stratigic planning for effective electoral management ; United States of America : International Foundation for Electoral Systems ; 2011 ; P21.

بلوغ وجهة مشتركة: يعزز التخطيط الإستراتيجي المشاركة في عملية تحديد رؤية موحدة ووجهة مشتركة، الأمر الذي يساعد هيئة إدارة الانتخابات على بناء توافق في الآراء، وفهم الإتجاه الذي تسعى الهيئة نحوه وسبب سعيها في الاتجاه المذكور، ويمكن للموظفين إذا تم تزويدهم بالمعلومات الدقيقة ،أن ينضووا تحت وجهة موحّدة وغايات مشتركة لتحقيق مهمّة هيئة إدارة الانتخابات [1].

المبحث الثاني: الحوكمة المالية للإدارة الإنتخابية

تتأثر سلامة ونزاهة العملية الإنتخابية في أي دولة بمدى توفر القدرات المالية، بالنظر إلى أن التكلفة التي تتطلبها، ومع ذلك فإنه من المبادئ الرئيسية للحوكمة المالية للإدارة الإنتخابية هي تقليل التكلفة الناجمة عن إجراء الإنتخابات، بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الآليات الكفيلة بترشيد النفقات الإنتخابية، إضافة إلى تطوير موارد بديلة لتمويل العملية الإنتخابية.

المطلب الأول: ترشيد النفقات في تسيير العملية الإنتخابية

قبل التطرق إلى الآليات المختلفة لترشيد النفقات الإنتخابية، سيتم أولا التطرق إلى تقييم الآليات الخاصة بتمويل العملية الإنتخابية في الجزائر.

أولا- تقييم آليات تمويل العملية الإنتخابية في الجزائر:

تشير أحد الدراسات الخاصة بالمنظمة العربية لمكافحة الفساد،أن الرقابة المالية على المؤسسات الحكومية في الدول العربية، ومن بينها الإدارة المسؤولة على تنظيم العملية الإنتخابية تواجه مجموعة من التحديات ومن بينها:

- غياب رؤية إستراتيجية في السيطرة على مظاهر وتجليات الفساد، الذي يعكس وبوضوح مدى رداءة الحكامة في الأقطار العربية، فكل الدراسات تقر هذا الترابط بين الفساد وسوء التدبير.
- إستغلال النفوذ من خلال التحكم الشامل في شتى دواليب الدولة لمختلف السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.[2]
- غياب ثقافة المساءلة، لأن خلق ثقافة رقابية لايتحقق من دون نشر وعي ثقافي يحترم من بين مايحترم مبدأ المساءلة.

[1] : Ibidem.

[2]: محمد حركات، " معوقات الرقابة العليا على الأموال العامة ضمن منظومة مكافحة الفساد في أقطار الوطن العربي"، في كتاب: أحمد أبودية وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية.بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007، ص245.

– عدم فعالية المؤسسات غير الرسمية، على إعتبار أن مكافحة الفساد المالي والعام يتطلب تدخل كل المؤسسات المعنية من برلمان وجهاز تنفيذي ومجتمع مدني وأحزاب سياسية وإعلام ومواطنين.[1]

وبالتمعن في آليات تمويل الإنتخابات في الجزائر يجد أنها تخضع لأطر تنظيمية وقانونية ،غير أن التجربة والممارسة العملية من خلال مختلف التجارب الإنتخابية توضح تزايد التكلفة المالية للعملية الإنتخابية، ويمكن إرجاع الإرتفاع الخاص بالتمويل الإنتخابي في الجزائر إلى مايلي:

– الوضعية الإقتصادية وإرتفاع الأسعار، ودخول البلاد في مرحلة إقتصاد السوق، وتحرير الأسعار ومايحدثه من تأثير في كافة مجالات الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية.

– إرتفاع عدد الناخبين، مما يؤدي إلى صعوبة الإتصال بتلك الأعداد من أجل دفعهم لممارسة حق الإنتخاب والرفع من نسبة المشاركة، مما يقتضي زيادة الإنفاق بنسبة كبيرة.

– دخول رجال الأعمال كمصدر تمويلي للعملية الإنتخابية، إلى زيادة المنافسة فيمن يدفع أكثر، وذلك من أجل الحصول على المزيد من الأصوات.[2]

بناء على ذلك فإن تعزيز الرشادة المالية في إدارة الإنتخابات في الجزائر مازالت بحاجة إلى المزيد من الضمانات المرتبطة بتعزيز آليات المحاسبة والمساءلة، وتنويع مصادر التمويل من أجل تفادي مسائل التزوير وشراء الأصوات، ويمكن توضيح هذه الآليات من خلال العنصر الموالي.

ثانيا– آليات ترشيد النفقات الإنتخابية:

تقاس فعالية الإنتخابات المعاصرة بقدرة الإدارة الإنتخابية على ترشيد النفقات الإنتخابية[3]، ويمكن توضيح أهم هذه الآليات من خلال مايلي:

أ– توجيه التكاليف الإنتخابية:

في هذا السياق يصنف المشروع الخاص **" بكلفة التسجيل والإنتخابات"CORE** والممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التكاليف الإنتخابية إلى ثلاث فئات:

– **التكاليف الأساسية:** وهي التكاليف المتصلة بشكل روتيني بتنظيم وتنفيذ الإنتخابات في جو إنتخابي مستقر.

---

[1]:المرجع نفسه، ص246.

[2]: عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية، مرجع سابق، ص166.

[3]: في هذا السياق يشير الدليل الخاص بإدارة أجهزة الإنتخابات التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن لايمكن تحديد كلفة تنظيم الإنتخابات بالنظر لأن هذه المسألة شديدة التعقيد من الناحية النظرية والعملية.... للمزيد أنظر: رفاييل لوبيز بنتور، أجهزة إدارة الإنتخابات: مؤسسات لإدارة الحكم. نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010، ص94.

- **التكاليف غير المحصورة:** وتشمل التكاليف المتعلقة ببعض الخدمات الإنتخابية، والتي لايمكن فصلها عن الميزانيات العامة لمؤسسات أخرى تساعد في تنظيم وتنفيذ العمليات الإنتخابية.
- **التكاليف الخاصة بنزاهة الإنتخابات:** وهي التكاليف التي تتعدى التكاليف الأساسية والمباشرة ،والتي تعتبر ضرورية لضمان أمن ونزاهة وحيادية وعدالة العملية الإنتخابية.[1]

ب- النتائج المستفادة من التجارب الدولية في ترشيد مالية الإدارة الإنتخابية:

تشير العديد من التقارير أن الإدارة الرشيدة للموازنة يعد أمرا أساسيا من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بإدارة العملية الإنتخابية، وفي هذا السياق تم تقديم مجموعة من الإعتبارات التي يجب أن تأخذها الإدارة المكلفة بالإنتخابات في إعدادها للموازنة وهي:

- أن الانتخابات التي تتم إدارتها عن طريق لجان خاصة أو تم تأسيسها حديثًا هي الأكثر كلفة من تلك الانتخابات التي تتم إدارتها عن طريق أجهزة دائمة وأكثر خبرة.
- أن إنشاء أو تعزيز جهاز دائم لإدارة الانتخابات، بوصفه مركزا لتطوير الطاقات الإدارية فيما يتعلق بالإنتخابات داخل كل من النظامين السياسي والإداري من شأنه أن يوفر في الكلفة[2].
- أن تكاليف تسجيل الناخب من بين أعلى التكاليف في العملية الإنتخابية وبالأخص في الإنتخابات الجديدة.
- أن تسليم النتائج في غضون وقت معقول بعد إغلاق مراكز الإقتراع، من المحتمل أن يجعل كلفة عد الأصوات مرتفعة، وقد تضم عملية عد الأصوات المئات، وربما الآلاف من التقارير وعمليات الحاسب الآلي المعقدة، ومع ذلك تبرر فوائد الشفافية وثقة الناس هذه التكاليف[3].

ج- الإعتماد على المبادئ العامة لتسيير مالية الإدارة الإنتخابية:

يجب على الإدارة الإنتخابية أن تعتمد على مجموعة من المبادئ في تسيير مواردها المالية ،وذلك من خلال مايلي:

- **مبدأ الشفافية:**

تعزز شفافية الإدارة الإنتخابية في إدارتها لماليتها من فهم شركائها والجمهور بشكل عام لأنماط عملها وبرامجها، وسياساتها المالية والتحديات التي تواجهها، الأمر الذي يسهم في تعزيز ثقة الشركاء

[1]: ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص226.
[2]: رفاييل لوبيز بنتور، مرجع سابق، ص97.
[3]: المرجع نفسه،ص101.

بقدرات الإدارة الإنتخابية، كما وأن الشفافية تدفع نحو تطبيق الممارسات الإدارية السليمة، وتسهم في ردع الفساد ومحاولات الإختلاس داخل هيكلة الإدارة الإنتخابية.[1]

– **مبدأ الكفاءة والفعالية:**

يفترض أن الإدارة الإنتخابية بصفتها مسؤولة عن إدارة الأموال العامة، أن تتحلى بروح عالية من المسؤولية في إدارة ماليتها، وكذا مواردها البشرية والمادية، بكفاءة وفعالية تقوم على ترشيد الكلفة في كافة الأوقات.

– **مبدأ النزاهة:**

تعتمد نزاهة الإدارة الإنتخابية ككل على إلتزام كافة أعضائها وموظفيها بمبدأ النزاهة في كل مايقومون به من نشاطات ومهام، ولاتتعلق النزاهة في إدارة الشؤون المالية بالعمليات النقدية فحسب ،بل بأوجه أخرى مثل ضرورة إحترام الملكية الفكرية، ويمكن إعتماد أنظمة متكاملة لإدارة الشؤون المالية.[2]

– **مبدأ الإستقلالية:**

يقوم هذا المبدأ على ضرورة الإعتماد على الإستقلالية في تسيير الموارد المالية المتاحة، ويحقق هذا المبدأ:

– منطق المساواة (شخص واحد، صوت واحد)
– منطق حرية وعدالة الإنتخابات.
– منطق سرية التصويت [3].

د– تعزيز منطق المساءلة الإنتخابية:

تشكل المساءلة الإنتخابية[4] أحد مرتكزات الحوكمة الجيدة، وترتكز المساءلة بشكل عام في قدرة الناخبين على إخضاع المسؤولين للمحاسبة على المخرجات السيئة، وتتم هذه العملية إتاحة جميع

---

[1]: آلان وول وآخرون، مرجع سابق، ص 242.
[2]: المرجع نفسه،ص242.
[3] : Reginald Austin, Maja Tjernström ; Fundings of political parties and electoral campaigns ; Sweden : International Idea ; 2003 ; p10.
[4]: : يقصد بالمساءلة الإنتخابية قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات على محاسبة ماضي أفعالها، وهي من أهم الأنشطة المرتبطة بفعالية الإنتخابات. للمزيد أنظر:
Stephen Fisher ; Sara Hobolt,’’ Coalition government and electoral accountabilitiy’’. Electoral studies. Vol29 ; 2010 ; p358.

العمليات المالية أمام الجميع في جو يتسم بالشفافية، بشكل يخلق نوع من التوازن بين النفقات الحكومية وتلبية منافع ومطالب الناخبين.[1]

وتتضمن المساءلة الإنتخابية محاسبة الفواعل السياسية بمافيها السلطتين التشريعية والتنفيذية على مختلف الميزانيات والموارد المالية من طرف الناخبين، وبناء هذه العملية سيتم النظر فيما إذا كان بإمكان المسؤولين الحصول على أصوات جديدة في الإنتخابات المقبلة أم لا.[2]

هـ- تعزيز منطق التمويل مقابل الآداء:

يجب أن يعتمد توزيع الموارد المالية للفاعلين في العملية الإنتخابية بناء على تقديم خدمات ووظائف من أجل دعم البناء الديمقراطي، وكمثال على ذلك يجب ربط حصول الأحزاب السياسية على أموال بتقديمها لمجموعة من الخدمات التي تعزز المسار الديمقراطي، وتتمثل هذه الخدمات في تجميع ورصد المصالح، إضافة إلى وظيفة التعبئة وتحفيز المواطنين للمشاركة في العملية الإنتخابية [3].

و- تعزيز إستقلالية القضاء لتفعيل أنظمة المحاسبة والمساءلة المالية:

تعتبر إستقلالية القضاء شرطا أساسيا لضمان فعالية المساءلة السياسية والرقابة الإدارية والمالية، ولكي يقوم القضاء بهذا الدور ويطبق القانون دون تمييز، فإنه يجب أن يكون مستقلا عن جميع التأثيرات التي يمكن أن تعرقل عملهن ولاسيما التأثيرات التي يمكن أن تصدر عن السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية [4].

في هذا السياق لايمكن للقضاء أن يقوم بمهامه في مجال مراقبة وإدارة العملية الإنتخابية من حيث التمويل، إذا لم توفر له الدولة سبل التمويل الكافي لدعم قدراته المادية وتطويرها وتعزيز موارده البشرية وتحفيزها، ويعني الإستقلال المالي أن يكون للقضاء ميزانيته المستقلة التي تدير شؤونها الهيئة العليا المشرفة على القضاء [5].

---

[1] :Asger lau Anderson ; David Dreyer Lassen'' Fisical governance and electoral accountabilitiy : evidence from late budgets''. From http://www.researchgate.net/publication/228211862_Fiscal_Governance_and_Electoral_Accountability_Evidence_from_Late_Budgets ..22/05/2015 ; p02.

[2] : Ibidem.

[3] : Reginald Austin, Maja Tjernström ; op- cit ; p 14.

[4]: عبد الله حارسي" إستقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة"، في كتاب: أحمد أبودية وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007، ص419.

[5]: المرجع نفسه، ص434.

ز- إعادة تقوية الثقة في تمويل العملية الإنتخابية:

يتعدى النظام المالي الجيد لتمويل العملية الإنتخابية كونه هدفا بحد ذاته، إلى إعتباره أداة لتحقيق وتعزيز ثقة المواطنين في العمليات المالية المرتبطة بالممارسات السياسية بشكل عام، والإنتخابية بشكل خاص.

بناء على ماسبق فإن تحقيق ثقة المواطنين في تمويل العملية الإنتخابية يعد عنصرا أساسيا في إطار نظام تمويل الممارسات السياسية بشكل عام، وعلى هذا الأساس يجب صياغة مجموعة من القواعد القانونية التي تعزز هذا التوجه، إضافة إلى إستخدام الموارد المالية كوسيلة للتنافس النزيه على السلطة السياسية [1].

المطلب الثاني: تطوير موارد تمويل العملية الإنتخابية

تعتبر مسألة تمويل العملية الإنتخابية من بين الإهتمامات الرئيسية للإدارة المشرفة على العملية الإنتخابية، وتتعدد مصادر تمويل العملية الإنتخابات، وهو مايتطلب ضبط هذه الموارد من جهة ،وإيجاد مصادر بديلة للتمويل من جهة أخرى، بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المطلب تحديد المصادر البديلة للتمويل، ومختلف الآليات الرقابية على تمويل العملية الإنتخابية.

أولا: تقييم مصادر تمويل العملية الإنتخابية في الجزائر:

تنص القوانين التنظيمية للعملية الإنتخابية في الجزائر على أن تمويل العملية الإنتخابية يكون من طرف الدولة، إضافة إلى إشتراكات الأحزاب السياسية، غير أن هذا لم يمنع من وجود العديد من المظاهر السلبية التي إتسمت بها عملية تمويل العملية الإنتخابية ، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

- إثقال ميزانية الدولة وتحميلها نفقات مالية زائدة من خلال دعمها للأحزاب السياسية، على إعتبار أن للحزب السياسي أنصاره، وهم من يتحملون مصاريف العمل الدعائي الخاص بالحزب.

- أن المال يلعب دورا سلبيا في العملية الإنتخابية لغياب الرقابة، وذلك من خلال تقديم رشاوي لرؤساء مكاتب الأحزاب السياسية من طرف بعض رجال الأعمال والمال، حتى يكونوا في المراتب الأولى لقوائم الأحزاب في الإنتخابات.[2]

---

[1] : Reginald Austin, Maja Tjernström ; op- cit ; p 16.

[2]: عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية، مرجع سابق، ص166.

- عملية شراء الأصوات أثناء عملية التصويت، والسؤال المطروح هنا لماذا يفكر مقاول أو رجل المال في الترشح كنائب مشرع؟ هل هو حامل لمشروع تغير وأفكار تساهم في حلول ناجعة لمشاكل الجماهير؟

- أن تمويل المؤسسات الإقتصادية والهيئات ورجال المال والأعمال للأحزاب السياسية هو أنه إذا فاز الحزب في الإنتخابات، فعليه أن يدافع على مصالح هذه الأطراف.

- إشكالية تفاوت القدرة المالية للأحزاب السياسية، حيث أن الأحزاب الكبرى تحظى بدعم مادي كبير ،وهو مايؤدي إلى عدم توازن بين الأحزاب ، وبالتالي يصبح الإعتبار المالي هو أساس الإختيار وليس البرنامج الحزبي.[1]

ثانيا- آليات تطوير موارد تمويل العملية الإنتخابية:

تحتاج العملية الإنتخابية دوما إلى مصادر للتمويل، وعلى هذا الأساس فتنويع آليات التمويل يضفي نوع من المجال للإدارة الإنتخابية لتطوير قدراتها، ورغم ذلك فإن التمويل يجب أن يخضع لرقابة وضبط ، ويمكن توضيح أهم الإعتبارات الخاصة بتمويل العملية الإنتخابية من خلال مايلي:

أ- تعزيز الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية:

تشكل مسألة تمويل الأحزاب السياسية والحملات الإنتخابية أحد مجالات التكاليف المباشرة للعملية الإنتخابية، وعلى هذا الأساس يجب ضبط هذا التمويل بمجموعة من الإجراءات الرقابية من خلال مايلي:

- ربط التمويل الحكومي للأحزاب السياسية بالعمل الحزبي الدائم من أجل ضمان إستمرارية نشاط الحزب السياسي.

- بالنظر لأن التمويل الحكومي للأحزاب السياسية لايمنع عادة التمويل من جهات خاصة، وهو مايساهم في زيادة النفقات في إطار الحملة الإنتخابية، وبالتالي ضرورة فرض إجراءات صارمة من أجل تقديم التقارير الخاصة بالدخل والنفقات إلى السلطات الإنتخابية، بالنظر لمشكلة تأخر تقديم هذه التقارير في العديد من الدول وحتى الديمقراطية القديمة منها.[2]

---

[1]: المرجع نفسه.
[2]: رفاييل لوبيز بنتور، مرجع سابق، ص103.

ب– العمل على تطوير مصادر تمويلية بديلة:

قد تستطيع الإدارة الإنتخابية تطوير مصادر إضافية وبديلة شريطة أن لاتؤثر هذه المصادر التمويلية على إستقلاليتها وقراراتها، ويمكن توضيح أهم هذه المصادر من خلال مايلي:

– يمكن للإدارة الإنتخابية أن تحصل على التبرعات العينية والمالية من كبرى الشركات ورجال الأعمال والمحسنين.

– يمكن للإدارة الإنتخابية الإستعانة بشركات القطاع الخاص لتنظيم وتنفيذ حملات التوعية ونشر المعلومات لجمهور الناخبين.

– تعمل بعض الإدارات الإنتخابية على الحصول على مزيد من مصادر الدخل من خلال تقديم خدماتها لإدارة الإنتخابات لصالح مؤسسات أخرى كالتنظيمات المهنية والنقابات.

– تقوم بعض الإدارات الإنتخابية بفرض رسوم لإستعادة التكاليف الناتجة عن نسخ سجلات الناخبين الموزعة على الأحزاب السياسية والشركاء الآخرين في العملية الإنتخابية.

– تعمل بعض الإدارات الإنتخابية على فرض رسوم على إقتناء منشوراتها ومطبوعاتها، وهو مايوفر مصادر بديلة للإدارة الإنتخابية.[1]

ج– الحصول على المساعدات الدولية في مجال الإنتخابات:

تعتمد العديد من الدول على المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة أو وهيئة الأمم المتحدة، لتمويل كافة ميزانيتها الإنتخابية أو أجزاء هامة منها، وخاصة الدول التي تكون في إطار مرحلة إنتقالية، وهو مايؤدي إلى عدم إمكانية توفير مصادر للدخل لإنهيار مؤسسات الدولة.[2]

ويمكن تقسيم المساعدات الدولية التقنية في مجال الإدارة الإنتخابية إلى نوعين:

1– البرامج والمساعدات التقنية المقيدة:

تشكل هذه البرامج أداة مساعدة لهيئات الإدارة الإنتخابية الموجودة، وتكون من خلال جدول زمني يقدر بين **12 شهر** إلى غاية **18 شهر** من إجراء الإنتخاب، وتتمثل مسؤولية الجهة المانحة لهذه البرامج من خلال عملية التوجيه والإرشاد، إضافة إلى تقديم ميزانيات مالية للمساعدة في تمويل العملية الإنتخابية من خلال هيئات خارجية.

[1]: ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص232.

[2]: المرجع نفسه، ص230.

كما تشتمل هذه البرامج والمساعدات التقنية على المساعدة في عملية تسجيل الناخبين، وكذلك دعم البرامج التوعية الخاصة بالناخبين، إضافة إلى الدعم المادي والتقني لتطوير وتنمية المهارات عن طريق الدورات التدريبية، وكذا تقديم مساعدات تقنية من أجل إيجاد حلول ترتبط بإستخدام العامل التكنولوجي في العملية الإنتخابية.[1]

2- البرامج والمساعدات التقنية واسعة المجال:

يعتبر هذا النوع من البرامج والمساعدات الخاصة بالعملية الإنتخابية أكثر شمولا، حيث لايركز على البعد المادي فقط، أو إرسال التقنيين والمساعدين، بل يشمل العديد من المستويات المرتبطة بالجانب التنظيمي للإدارة الإنتخابية.

وكمثال على ذلك منح نيجيريا مساعدة قدرت بـ **20 مليون دولار** من أجل دعم ميزانية العملية الإنتخابية، إضافة إلى إرسال **10** مستشارين إلى اللجنة المستقلة للإنتخابات في شكل مساعدة تقنية مقيدة .

حيث قدرت ميزانية الدعم الخاصة باللجنة المستقلة للإنتخابات في **2011** فيما يخص تسجيل الناخبين لوحدها بأكثر من**500 مليون دولار**،إضافة إلى ترسانة من الخبراء والمهنيين نحو **36** دولة على المستوى العالمي.[2]

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهم المزايا الخاصة بالمساعدات التمويلية من طرف المانحين الدوليين كمايلي:

- تسهم المساعدات الفنية الممولة من المانحين في رفع مستويات أداء الإدارة الإنتخابية.
- تسهم المساعدات الدولية المستندة إلى معايير الإنتخابات الدولية في تعزيز حرية ونزاهة الإنتخابات.
- تمكن المساعدات الفنية القائمة على نقل المهارات والخبرات من إدخال تحسينات مستدامة على إدارة الإنتخابات.
- قد يساعد تمويل المانحين الإدارة الإنتخابية في تحسين مستوى الخدمات وتعزيز مصداقيتها من خلال إقتناء الوسائل التكنولوجية الملائمة.

---

[1] : Staffan Darnlof ‘’ International election support : helping of hindering Democratic election ?’’ . Representation. Vol 47 ; 2011 ; p364.

[2] : Ibidem.

- تسهم هذه المساعدات في دفع الإدارة الإنتخابية للعمل على تطوير إجراءاتها المالية والحسابية.[1]

المبحث الثالث: توسيع النطاق التسييري في إدارة العملية الإنتخابية

تشير الأدبيات الحديثة في إطار التسيير العمومي الجديد، أن فعالية الآداء في أي هيئة إدارية يرتبط بإنتقالها من النمط التقليدي البيروقراطي القائمة على مركزية الإدارة العامة، إلى إعتمادها على منطق التسيير التشاركي.

بناء على ماسبق سيتم في هذا المبحث تحديد أهم الشركاء الفاعلين في العملية الإنتخابية، ودور التسيير التشاركي في فعالية العملية الإنتخابية من خلال تقييم الوضع في الجزائر، ومن ثم إقتراح آليات لترسيخ المنطق التشاركي في إدارة العملية الإنتخابية.

المطلب الأول: تعزيز دور الأحزاب السياسية

تشكل الأحزاب السياسية أحد الفواعل الأساسية في إدارة العملية الإنتخابية، وعليه فإن التسيير الجيد للعملية الإنتخابية، يقتضي بناء علاقات أساسها الثقة بين الهيئة المشرفة على إدارة العملية الإنتخابية والأحزاب السياسية، ويمكن توضيح طبيعة هذه العلاقة وآليات تفعيلها على ضوء الحالة الجزائرية من خلال العناصر التالية:

أولا: تقييم آداء الأحزاب السياسية في إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر:

إن المتفحص للظاهرة الحزبية في الجزائر يجد أنها مرت بالعديد من المراحل، بداية من فترة الأحادية الحزبية إلى غاية فترة التعددية الحزبية، وبإعتبار أن فعالية الآداء الحزبي مرتبطة بالنسق الداخلي والخارجي المحيط بالحزب السياسي، فإنه يمكن توضيح أهم الملامح التي تميز الأحزاب السياسية في الجزائر من خلال مايلي:

---

[1]: ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص232.

1- الملامح العامة للنسق الخارجي للأحزاب السياسية في الجزائر:

من خلال الممارسة العملية يجد الملاحظ أن الأحزاب السياسية في الدول المغاربية والوطن العربي بشكل عام تتميز بـ:

– أن حرية التعبير والحريات العامة تتسم بالتقييد، ويتجلى ذلك من خلال ضيق المجال المفتوح للممارسة الفعالة للأحزاب السياسية، التي تسمح بمأسسة المشاركة السياسية، وهو مايجعل من البيئة المحيطة بعمل الأحزاب السياسية تحد من فعالية المعارضة السياسية[1].

– أن العديد من الأحزاب السياسية المعارضة، حتى وإن حصلت على أصوات وفازت بمجموعة من المقاعد في البرلمان، فإن الحكومة تقوم بتحجيم دور هذه الأحزاب من خلال التدخل في صلاحيات البرلمان، وهو مايضعف من الدور الذي تلعبه الأحزاب المعارضة في الساحة السياسية.[2]

– تطبع عملية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية صفة لصيقة ترتبط بها منذ أكثر من عقدين من الزمن ، هذه الصفة المتلازمة هي «مصفوفة الذهنية الانتقالية السياسية » (**TRANSTIONEL MATRIX**) فالأحزاب السياسية بهذه الدول لا تزال تمارس السياسة تحت مبرر المرحلة الانتقالية ولم تستطع أن تنتقل من مرحلة الاعتراف القانوني إلى ساحة العمل السياسي والفعل الحزبي ، حتى لا نقل مرحلة التنظيم والتقعيد للعمل الحزبي[3].

– ضعف المعارضة السياسية نتيجة لعدم كفاءة الأحزاب السياسية الموجودة، وعدم قدرتها على إتاحة الفرص الخاصة بتفعيل العمل الحزبي في مسار الإصلاحات السياسية للنظم السياسية السائدة، وهو مأأتاح إستمرارية النظم التسلطية في العديد من الدول العربية[4].

2- الملامح العامة للنسق الداخلي للأحزاب السياسية في الجزائر:

يتميز السياق الخاص بآداء الأحزاب السياسية في الجزائر بمجموعة من المقومات، والتي ساهمت بشكل جلي في ضعف الآداء والحراك الحزبي، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

– **المنافسة غير المتكافئة بين الأحزاب السياسية:** إن الحزب الوحيد القادر على الاتصال الجماهيري في الدوائر الانتخابية هو الحزب الحاكم لما تحت يده من أجهزة حكومية ، و بما يحقق من

[1] : Moheb Zaki ; op-cit ; p8.
[2] : Ibidem.
[3]: قوي بوحنية " ديناميــة الحـراك الحـزبي في الدولـة المغاربيـة- دراسـة في عجـز أداء الأحـزاب بالجزائر- ". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، 2011، ص104.

[4] : Moheb Zaki ; op-cit ; p94.

فوز في انتخابات المجالس الشعبية المحلية ، و هو يوضح أهمية الانتخابات المحلية ، إذ تستطيع الأحزاب بما لديها من ممثلين داخل المجلس أن تستخدمهم في الدعاية للحزب و تكوين قاعدة له [1].

– **سيطرة المصالح الإقتصادية الكبرى على الأحزاب السياسية:** تنبع هذه المشكلة من حاجة الأحزاب السياسية إلى المال لإدارة نشاطها ، و لذلك فهي تلجأ إلى الجماعات ذات المصالح الكبرى في المجتمع ، مثل المؤسسات المالية والتجارية و الصناعية ، و هذه المؤسسات لا تمدّ يد المساعدة للأحزاب السياسية ، إلا للأحزاب التي ترضخ لمطالبها ، و تتبنى الدفاع عن مصالحها ، و قد يؤدي ذلك إلى تسابق الأحزاب على إرضاء هذه المؤسسات ، وبالتالي سيطرة رأس المال على الأحزاب السياسية ، و من ثم على الجهاز الحكومي برمته .[2]

– **ضعف الثقافة الحزبية:** وهو مايزيد من صعوبة إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كهياكل فارغة، مقابل الحراك الإجتماعي الواسع الذي تقوده حركات إجتماعية إحتجاجية مختلفة، بقيت لحد الآن دون آفاق سياسية واضحة، وقد يكون مآلها الإنتكاسة واللجوء على العنف وتكرار نفسها[3].

– **ضعف التسيير الداخلي للأحزاب السياسية:** تتسم العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر في تسييرها بغياب النقاش الداخلي، والإستحواذ على صلاحيات الحزب، وسيطرة ثقافة العنف، وغياب المحاسبة، والإختيار التعسفي للمسؤوليات، في ظل إنتشار ظاهرة الرشوة، وإختفاء تسييس العمل الحزبي[4].

– **خضوع الأحزاب السياسية للمنطق الجهوي والقبلي والعشائري:**

تخضع الأحزاب السياسية في الواقع لسيطرة و توجيه نخبة معينة أو قلة من الأفراد تتمثل في قيادات الحزب، فيغيب حكم الأغلبية ليحل محله حكم الأقلية من الأفراد، ومايجسد هذا التوجه أن زعيم الحزب يرغب في الظهور بدور ديمقراطي ، و من الناحية العقلية فإن شخصيته هي التي تلعب الدور الرئيسي في السيطرة على الحزب.[5]

---

[1]: بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 108.

[2]: المرجع نفسه، ص109.

[3]: عبد الناصر جابي" الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد30، 2011، ص47.

[4]: المرجع نفسه، ص46.

[5]: : بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 108.

- **الغوغائية السياسية :** ينزع كل حزب إلى مهاجمة الأحزاب الأخرى ، و ذلك بغية الاحتفاظ بدرجة من التضامن الداخلي، وتوثيق الشعور بالوحدة داخل الحزب ، و تدعيم الالتفاف حول مبادئه و قيادته ، و بالتالي تكون غاية أعضاء كل حزب أن ينتصروا لرأي حزبهم ، وأن يعارضوا أراء الأحزاب الأخرى ، سواء اتفق هذا الموقف مع المصلحة العامة أو لم يتفق، و هذا هو ما يطلق عليه الغوغائية السياسية.[1]

3- أثر ضعف الآداء الحزبي على مسار العملية الإنتخابية:

نتيجة لما تقدم من إستعراض الملامح الداخلية والخارجية للسياق المحيط بعمل الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن ضعف الآداء الحزبي أثر على مسار العملية الإنتخابية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

إستفادة الحزب الحاكم من قواعد النظام الإنتخابي: وذلك نتيجة لتشتت الوعاء الإنتخابي، وعجز الأحزاب الجديدة والقوائم الحرة على الحصول على عدد كاف من الأصوات يمكن ترجمتها إلى مقاعد برلمانية، وتحويل تلك الأصوات لصالح الحزب الحاكم وفقا لما ينص عليه قانون الإنتخابات[2].

- **عدم فعالية الأحزاب السياسية في إرساء القواعد السليمة لعملية الترشح:**

إن السياسات الحزبية التي أفرزتها الصراعات العقيمة في غياب روح المسؤولية و الروح النضالية، أدت إلى ضعف الدور الوظيفي للأحزاب السياسية في عملية الترشيح، التي يفترض أن تعد قوائمها الانتخابية بكل حرية و استقلالية ، بناء على إستراتيجية واضحة مبنية أساسا على أهمية وبعد الانتخابات وطنية أومحلية . و من ثم تقوم الهيئة القانونية المخصصة لهذا الشأن بالدرجة الأولى باختيار العناصر المناسبة من حيث نزاهتهم و كفاءتهم و إيمانهم بالمصلحة العامة[3].

- **ضعف الهيئة البرلمانية المنتخبة:** وذلك نتيجة مقاطعة العديد من الأحزاب السياسية المعارضة والغير راضية على طريقة إنتخابه، وذلك من خلال مقاطعة الجلسات، والإمتناع عن التصويت في أحيان أخرى .

- **تشكيلة الحكومة وأداؤها:** إن النتائج التي أسفرت عليها الإنتخابات التشريعية **2012**، وماميزها من ضعف تمثيل كثير من الأحزاب السياسية، أدى إلى رفض العديد من الأحزاب خاصة الإسلامية

---

[1]: المرجع نفسه، ص109.

[2]: منير مباركية، مرجع سابق، ص23.

[3]: قوي بوحنية " أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 30، 2011، ص51.

منها المشاركة في الحكومة، وهو الأمر الذي أحرج رئيس الجمهورية، وجعل الحكومة تتريث إلى حين أن تجد حلا عن طريق المساومة[1].

ثانيا– وسائل تفعيل الدور الحزبي في إدارة العملية الإنتخابية :

تعتبر الأحزاب السياسية شريكا رئيسيا في العملية الإنتخابية، وعليه فإن تعزيز دورها في هذا السياق يتم من خلال مجموعة من الآليات:

1– تعزيز دور الأحزاب السياسية في عملية البناء الديمقراطي:

تشير الأدبيات السياسية المقارنة أن جزءا هاما من عملية الترسيخ الديمقراطي تتم عن طريق إيجاد السياق المناسب للبنى السياسية الفاعلة، حيث أن المحاولات المرتبطة بالبناء الديمقراطي في ظل غياب أحزاب سياسية قد فشلت، ويمكن توضيح الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية في عملية البناء الديمقراطي من خلال مايلي:

– تشكل الأحزاب السياسية وسيلة للإتصال والوساطة بين غالبية أفراد المجتمع والمؤسسات السياسية الحاكمة.

– تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم الفضاءات السياسية، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للناخبين للمشاركة في العملية الإنتخابية.[2]

– تقوم الأحزاب السياسية بتجنيد الأشخاص، من خلال إختيار المترشحين الذين يحظون بقبول لدى العامة في العملية الإنتخابية.

– تتيح الأحزاب السياسية للمواطنين من ممارسة التعددية، من خلال حرية التعبير والمساهمة في الشؤون العامة، عن طريق المشاركة في رسم السياسات العامة.

– تعد الأحزاب السياسية أحد المؤسسات الفاعلة التي تمكن من تحويل المصالح المختلفة إلى مجموعة من السياسات، كما تشكل وسيلة للفصل في النزاعات بين الحكومة والمعارضة.[3]

2– تصميم النظام الإنتخابي المحفز لفعالية الآداء الحزبي:

وفي هذا السياق تشير الدراسات المرتبطة بالنظم الإنتخابية إلى أربعة محاور يجب التركيز من أجل تفعيل دور الأحزاب السياسية في مسار العملية الإنتخابية وهي:

---

[1]: منير مباركية، مرجع سابق، ص27.

[2] *:* Reginald Austin, Maja Tjernström ; op-cit ; p02.

[3] : Ibidem.

- تعزيز العلاقة والإرتباط بين طبيعة النظام الإنتخابي ومخرجات السياسة العامة.
- تحديد أثر النظام الإنتخابي على البنى السياسية، ومنها الأحزاب السياسية. [1]
- التنسيق بين مدخلات العملية الإنتخابية(بما فيها قواعد النظام الإنتخابي السائدة، ودور الأحزاب السياسية في عملية الترشيح...) ونتائج العملية الإنتخابية.
- ربط النظام الإنتخابي بالعوامل الأخرى المرتبطة بالعملية الإنتخابية بما فيها الثقافة السياسية ،الممارسات المؤسساتية للأحزاب السياسية....[2]

وفي هذا السياق يتفق معظم الخبراء على ضرورة أن يقوم النظام الإنتخابي على أساس تحفيز وتقوية الأحزاب السياسية القائمة على قيم وإيديولوجيات سياسية رحبة، إضافة إلى برامج سياسية محددة، بدلا من الأحزاب السياسية القائمة على قيم وطروحات عرقية أو قبلية أو محلية ضيقة ،فبالإضافة إلى كونها تعمل على الحد من مخاطر الصراع الإجتماعي ، فإن الأحزاب التي تتبع الفئة الأولى أكثر قدرة على تمثيل الرأي العام على المستوى الوطني من تلك المصنفة ضمن الفئة الثانية[3].

3- تعزيز دور الأحزاب السياسية في تأطير العملية الإنتخابية:

ويمكن توضيح هذه الأدوار من خلال مايلي:

- من المهم بماكان إشراك الأحزاب السياسية وإستشارتهم في عملية وضع الأهداف الإستراتيجية للإدارة الإنتخابية للإدارة الإنتخابية وتقييم آدائها، بصفتهم شركاء أساسيين تعتبر آراء الأحزاب السياسية، فيما يتعلق بتحديد المجالات التي تعمل بها الإدارة الإنتخابية لتركيز جهودها عليها، عنصرا هاما من عناصر تطوير الإدارة الإنتخابية، إضافة إلى إسهام الأحزاب السياسية في تطوير الإطار العام للإنتخابات[4].
- تعزيز الثقة بين الأحزاب السياسية والإدارة الإنتخابية، وذلك من خلال معاملة كافة الأحزاب بإحترام، وعدالة وحياد، وعليه فمن الضروري أن تشعر الأحزاب السياسية أن الإدارة الإنتخابية تتعامل

---

[1] : Bernard Grofman'' The Impact of Electoral Laws on Political Parties'' on : Donald A. Ritchie and Barry R. Weingast ; The Oxford Handbook of Political Economy. Oxford : Oxford University Press ;2008 ; p15.

[2] : Ibidem.

[3]: أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

[4]: آلان وول وآخرون، مرجع سابق، ص261.

معها على أساس من المساواة، وتوفر لها فرص متكافئة وذات القدر من المعلومات دون أي تمييز بينها[1].

– تعزيز الدور الرقابي للأحزاب السياسية على عملية الترشح، وذلك من خلال التأكد من أن عملية الترشح تتم وفق لقواعد وممارسة اللعبة السياسية، وتعكس الخيارات الإيديولوجية والبرامج المسطرة من طرف الأحزاب السياسية السائدة[2].

بناء على ماسبق يتضح أن هذه الآليات المعتمدة تساهم في تعزيز دور الأحزاب السياسية في إدارة العملية الإنتخابية، وذلك من خلال المساهمة في توفير السياق العام للعملية الإنتخابية، عن طريق تعزيز النظام الديمقراطي، إضافة إلى التصميم المناسب للنظام الإنتخابي، وصولا إلى المساهمة في الرقابة على عملية الترشح ومايلحقها في مرحلة التصويت ومابعد التصويت.

المطلب الثاني: إشراك المجتمع المدني

ترتبط فعالية العملية الإنتخابية بإيجاد السياق التنظيمي المناسب، إضافة إلى تعزيز العلاقات مع مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وفي هذا الإطار تشكل منظمات المجتمع المدني أحد الشركاء الأساسيين في تسيير العملية الإنتخابية، بناء على ذلك سيتم في هذا المطلب توضيح طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، وأثرها على الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني، ومن ثم تقديم الآليات الضرورية لتفعيل دور المجتمع المدني في تسيير العملية الإنتخابية.

أولا– طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر:

تشير الأدبيات السياسية المقارنة إلى أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتحدد وفقا لطبيعة النظام السياسي ودور الدولة في السياق الإجتماعي، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين:

– **الإدماجية الإجتماعية:Social corporatism** وهي تلك الحالة التي تكون فيها مؤسسات المجتمع المدني في موضع قوة في مواجهة مؤسسات الدولة، كما أنها تعبر عن مرحلة لاحقة على دولة الرفاهية، أو تتحول التعددية إلى إدماجية إجتماعية بهدف تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الإجتماعية للمواطنين.[3]

---

[1]: المرجع نفسه، ص260.

[2]: Bernard Grofman ; op- cit ; p13.

[3]: هدى ميتيكس" الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، في كتاب: علي الدين هلال دسوقي، إتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص151.

- **إدماجية الدولة: State corporatism** وتقوم هذه الحالة عندما تقوم الدولة بتنظيم مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي غير تنافسي، بحيث تتبنى الدولة هذه المؤسسات ماديا ومعنويا، في مقابل أن تتحكم الدولة في التنظيم الداخلي لهذه المؤسسات ومطالب النظام الداخلي لهذه الجماعات.[1]

وبالإعتماد على هذا التقسيم الذي يحكم علاقة المجتمع المدني بالدولة، نجد أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر قد إعتمدت على منطق إدماجية الدولة بالنظر إلى مجموعة من الإعتبارات وهي:

- **ضعف المنظمات المدنية مقابل النظام الحاكم:** حيث تعود أسباب ضعف المنظمات المدنية والفاعلين الإجتماعيين في الجزائر لتسلطية النظام الحاكم، ومحدودية هامش الحريات العامة المسموح بها، وما يعزز هذا التوجه إستغلال النظام الحاكم لمتغير الريع لإخماد أي معارضة، إضافة إلى كون هذا المتغير يمنح النظام إستقلالية عن مختلف القوى الإجتماعية التي تصبح في تبعية لهن وفي إنتظار أن يتكفل بها وبمطالبها[2].

- **إحتواء وتسييس القيادات المدنية:** حيث أن النظام السياسي الجزائري إعتمد على منطق الإحتواء والتسييس لقيادة الممثل الوحيد المعين من قبل السلطات العمومية كشريك إجتماعي عمالي، وهو الإتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث خضع منذ تأسيسه إلى الوصاية السياسية للنخبة الحاكمة.[3]

- **ضعف فعالية آداء منظمات المجتمع المدني:**

رغم وجود كم هائل من الجمعيات ذات الأهداف المختلفة وعلى المستويات المحلية والوطنية في الجزائر، إلا أن مساهمتها محدودة للغاية، ويرجع ذلك إلى تأثير مايسميه البعض بالوضع غير الطبيعي في مؤشرات الديمقراطية بشكل سلبي على تنظيمات المجتمع المدني ، رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي، مقابل أن هذه التنظيمات تعمل بشكل مناساباتي.[4]

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]: فضيلة عكاش" الحوار الإجتماعي والدولة الريعية في الجزائر". المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد01، سبتمبر2011، ص30.

[3]: المرجع نفسه، ص31.

[4]: خيرة ويفي" دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر". في كتاب: صالح سعود، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية. الجزائر: د.د.ن، 2011، ص270.

- **غياب الديمقراطية الداخلية داخل منظمات المجتمع المدني:**

تعرف العديد من الجمعيات في الجزائر صراعات أغلبها لأسباب شخصية أدت إلى حلها أو إنقسامها، إضافة إلى أن غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات أدى إلى غياب النقاش الديمقراطي، وبالتالي لاتستطيع الحركة الجمعوية تحقيق الديمقراطية والمشاركة الواسعة مادامت غير قادرة على إحترام هذه القواعد داخلها.[1]

- **عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني:** فالنظام السياسي الجزائري، على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد ساهم إنعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية، مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء،وتقوم بسحبها إذا توفر لها إعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة.[2]

- **ضعف البنية التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني:**

إن المتفحص للحركة الجمعوية في الجزائر يلاحظ أنها تحتوي على بنية بسيطة وبدائية، ولم تصل بعد إلى إدخال التخصص الكبير في وظائفها، وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات وحداثة التجربة عموما.[3]

يتضح من خلال هذه العوامل المذكورة أن علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر مبنية على منطق الهيمنة والغلبة لصالح النظام الحاكم، بالنظر للسياق السياسي والإقتصادي والإجتماعي السائد.

ثانيا- تقييم دور المجتمع المدني في العملية الإنتخابية في الجزائر:

إن العوامل المرتبطة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر أثرت بشكل واضح على إسهامه في العملية الإنتخابية، ويمكن توضيح هذا التوجه من خلال مايلي:

- **التعبئة لصالح مرشح السلطة:** قامت عديد الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين وتحسيسهم بأهمية الانتخابات، وبضرورة التصويت، ولكنه بدلا من الدور

---

[1]: رابح لعروسي" فاعلية المجتمع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية"، في كتاب صالح سعود، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية. الجزائر: د.د.ن، 2011، ص353.

[2]: منير مباركية" علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011، ص 417.

[3]: رابح لعروسي" فاعلية المجتمع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية"، مرجع سابق، ص352.

الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يناسب طموحات الناخبين بكل حرية، راحت تلك التنظيمات تمارس الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد هو مرشح السلطة، وهذا يعتبر خروجا عن الدور المفترض لمجتمع مدني ديمقراطي في نظام سياسي ديمقراطي[1].

- **النشاط المناساباتي خلال الفترات الإنتخابية:**

من الملاحظ أن العديد من الجمعيات تنشط بكثرة أثناء الحملات الإنتخابية، ولكن بمجرد إنتهاء الفترة الإنتخابية يقل نشاطها أو ينعدم تماما، وهذا مايفسر عدم إستقلالية هذه الجمعيات وتبعيتها للدولة أو لجهات أخرى، وهذا سبب في عدم بروز جمعيات قوية قادرة على مواجهة الضغوط والعمل كحركة جمعوية مستقلة[2].

- **المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة:** في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة ومصداقية نتائجها، تشكل تحالفات في الجزائر من أجل دعم ومساندة مرشح السلطة، ولم تخفي مختلف تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت حتى الآن[3].

ثالثا- العوامل المساهمة في تعزيز دور المجتمع المدني في تسيير العملية الإنتخابية:

يشكل المجتمع المدني أحد الشركاء الرئيسيين في إدارة العملية الإنتخابية في النظم الديمقراطية ،بناء على ذلك فهو يقوم بمجموعة من النشاطات الرقابية والتوعوية على إمتداد مسار الدورة الإنتخابية، وتخضع هذه الرقابة إلى مجموعة من المبادئ التي يجب أن تحترمها منظمات المجتمع المدني أثناء قيامها برقابة العملية الإنتخابية.

1- المبادئ العامة للدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على مسار العملية الإنتخابية:

ينبغي على منظمات المجتمع المدني أثناء قيامها بعملية مراقبة مختلف مراحل العملية الإنتخابية الإلتزام بمجموعة من المبادئ وأهمها:

- وجوب التحلي بحسن التقدير والتوقير في جميع الحالات وفي جميع الظروف.
- وجوب إحترام سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها.
- وجوب الحفاظ على أمن الأشخاص، وعدم تعريض مصادرهم، والشهود للخطر.

---

[1]: منير مباركية" علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". مرجع سابق، ص420.

[2]: رابح لعروسي" فاعلية المجمتع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية"، مرجع سابق، ص352.

[3]: منير مباركية" علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". مرجع سابق، ص420.

- وجوب توفير معلومات كافية وصحيحة ودقيقة وفحصها ومقارنتها، والتأكد من صحتها.[1]
- وجوب التعامل مع مهمة الرقابة بحيادية تامة.
- وجوب النظر بكل موضوعية إلى كل الوقائع المقدمة إليها، وذلك بشكل غير متحيز ومحايد.
- وجوب الظهور والتواجد بوضوح في المجتمع الإنتخابي، وأن تقوم بتقديم نفسها لأي شخص مهتم أو مسؤول.
- وجوب إلتزام المنظمات المدنية في سلوكها طوال آداء مهمتها بإحترام النصوص القانونية الوطنية ،والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.[2]

2- الأدوار المختلفة لمنظمات المجتمع المدني في مسار العملية الإنتخابية:

تساهم منظمات المجتمع المدني في النظم الديمقراطية في سلامة ونزاهة العملية الإنتخابية، وهي تعد العامل الضامن لهذه الأهداف، ويتجسد هذا الأمر من خلال قيامها بمجموعة من الأدوار، والتي يمكن توضيحها كالآتي:

أ- إثراء ودعم النظم الإنتخابية:

تعمل المجتمعات المدنية الحريصة على ضمان حياة سياسية ديمقراطية على تتبع نقائص وثغرات الأنظمة الانتخابية، وإقتراح أنظمة بديلة والضغط على المؤسسات التشريعية بمختلف الطرق والوسائل لتعديل الأنظمة القائمة أو تبني الأنظمة البديلة.

وهنا يلعب المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة (أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات....) دورا كبيرا في إثراء قانون الانتخابات وجعله أكثر تمثيلية لمختلف فئات وشرائح المجتمع، وأكثر ضمانا لانتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية[3].

ب- التوعية والحث على المشاركة الإنتخابية: حيث تساهم منظمات المجتمع المدني إلى جانب السلطات الإنتخابية والأحزاب السياسية في عملية تثقيف الناخبين، وتوعيتهم بأهمية التسجيل في القوائم الإنتخابية من أجل ممارسة حق التصويت، ويتم ذلك من خلال الأنشطة التحسيسية الهادفة إلى حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة[4].

---

[1]: صالح حسين علي العبد الله، الإنتخابات كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة. مصر: دار الكتب القانونية،2011، ص360.
[2]: المرجع نفسه.
[3]: منير مباركية" علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". مرجع سابق، ص418.
[4] : Richard Klein ; Patrick Merloe ; op-cit ; p18.

كما ينبغي على منظمات المجتمع المدني تزويد الناخبين بمختلف المعلومات حول أين ومتى وكيف يمكن لهم التسجيل الأولي في القوائم الإنتخابية، وأين ومتى وكيف يحصلون على بطاقة الناخب......[1]

ج- مراقبة العملية الإنتخابية:

إن تحيز موظفي الإنتخابات، وتحيز مراقبي الحزب السياسي داخل مركز الإقتراع، كل ذلك أدى إلى ظهور المراقبة من طرف منظمات مدنية محايدة، وفي أغلب الأحوال يكون إهتمام المنظمات المدنية منصبا على العملية الإنتخابية في حد ذاتها أكثر من نتائجها، وبالتالي فإذا طورت المنظمات المدنية وسائل فعالة للمراقبة، سوف يجعلها محل ثقة أكثر من لجنة الإنتخابات التابعة للحكومة الحاكمة، أو حزب منافس في الإنتخابات[2].

ويمثل الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني في العملية الإنتخابية وسيلة محايدة لتنظيم وإشراك قطاعات المجتمع، التي ترفض أن تلعب دور رقابيا حزبيان ورغم أن هذا الدور الرقابي يواجه العديد من التحديات، إلا أن صمود هذه المنظمات وإلتزامها بالحياد كفيل بتجاوز هذه التحديات[3].

د- الرقابة على مرحلة الدعاية الإنتخابية:

حيث تقوم منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة بمجموعة من الواجبات أهمها[4]:

- ضرورة مقابلة كل المترشحين بالدائرة الإنتخابية لغرض تحقيق قناة إتصال بين الراصد والمرشحين في فترة الدعاية الإنتخابية.
- التأكد من إحترام الحدود الإنتخابية لكل مرشح وذلك وفقا لمنطق المساواة.
- التأكد من توفير حماية قانونية لأسماء الأحزاب ورموزها، وكذا العمل على ضبط إجراءات تمويل الحملات الإنتخابية.
- تحديد مكان أو هاتف الراصد بشكل ثابت، لإستدعائه وفقا للحاجة إليه.

---

[1]: Ibidem.

[2]: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء. (تر: شريف يوسف جيد). واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 1997، ص 05.

[3]: المرجع نفسه.

[4]: صالح حسين علي العبد الله، مرجع سابق، ص364.

هـ - الرقابة على مرحلة التصويت:

يجب على منظمات المجتمع المدني أن تأخذ في عملية تقييم العملية الإنتخابية أثناء مرحلة التصويت إعتبارين أساسيين وهما:

- وضوح عناوين وتسميات مراكز الإنتخابات، وطبيعة الإجراءات المتخذة التي تتضمن سرية الإنتخابات، بحيث أن أي ناخب يدلي بصوته بخصوصية، وطبيعة الجو العام للمركز الإنتخابي، وهنا وجب على منظمات المجتمع المدني المراقبة أن تؤشر أي سبب أو إجراء أدى إلى حرمان أشخاص من التصويت أو دفعهم لمغادرة المركز الإنتخابي[1].

- وجود أفراد متدربين تابعين للهيئة المكلفة بتسيير العملية الإنتخابية، وفي هذا الإطار فإن على منظمات المجتمع المدني التأكد من حيادية هؤلاء الموظفين وعدم تبعيتهم إلى أي جهة سياسية داخل مركز الإقتراع[2].

و- الرقابة على مرحلة إعلان نتائج العملية الإنتخابية:

حيث تقوم منظمات المجتمع المدني إضافة للأدوار المختلفة للمراحل السابقة والآنية للعملية الإنتخابية، بمراقبة عملية إعلان نتائج التصويت، وفي هذا الإطار تقوم بمايلي[3]:

- التأكد من أن فرز الأصوات دقيق ويعكس إختيارات الناخبين الفعلية.
- تحديد البطاقات الباطلة أو الفارغة، وحفظها بطريقة سليمة من أجل الرجوع لها إن توجب الأمر.
- التأكد من النقل السليم لنتائج الفرز من مراكز الإقتراع إلى السلطات المختصة بتدقيق النتائج.
- التأكد من وضوح إجراءات الإعلان عن النتائج، وقبولها لدى جميع الأطراف الرئيسية في العملية الإنتخابية.

---

[1]: محمد علي حمود" أثر إشكالية ومكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الإنتخابات". المجلة السياسية والدولية. العدد 16، 2010، ص 73.
[2]: المرجع نفسه.
[3]: المرجع نفسه، ص74.

المطلب الثالث: دور وسائل الإعلام

لقد أصبح الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجال السياسي محل إهتمام العديد من الدراسات الحديثة في مجال الإتصال السياسي، ويتضح هذا الدور بشكل جلي خلال فترة الإنتخابات ،إذ لاتقتصر نزاهة وتنافسية العملية الإنتخابية على سلامة صناديق وإجراءات التصويت، بل من خلال الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في كل مراحل العملية الإنتخابية.

أولا- تقييم الدور الرقابي لوسائل الإعلام للعملية الإنتخابية في الجزائر:

شهدت الساحة الإعلامية في الجزائر منذ **2012** مجموعة من التحولات، خصوصا مع سلسلة الإصلاحات السياسية المعتمدة، ويأتي في هذا السياق إصلاح قانون الإعلام، على ضوء ذلك سيتم توضيح ملامح المشهد الإعلامي الجزائري، ومن ثم إبراز دور وسائل الإعلام في العملية الإنتخابية في الجزائر.

1- الملامح العامة للمشهد الإعلامي في الجزائر:

إن المتتبع للمشهد الإعلامي في الجزائر خصوصا منذ **2012** يمكن أن يرصد الملاحظات التالية:

- إصدار قانون جديد للإعلام بتاريخ **12 جانفي 2012**، حيث تضمن هذا القانون إنشاء سلطة لضبط الصحافة المكتوبة، وفتح المجال السمعي البصري أمام الإستثمار الخاص[1].

- التطور الكبير للصحف والمجلات المكتوبة، حيث تشير الأرقام الرسمية لمديرية الصحافة المكتوبة بوزارة الاتصال ، إلى إرتفاع كبير لعدد النشريات على الساحة الإعلامية الجزائرية ، حيث عرفت تطورا في إصدار العناوين، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ عدد العناوين المسجلة لدى المديرية المذكورة **280 عنوانا** من مختلف أصناف النشريات، يأتي على رأسها عدد اليوميات الذي بلغ عند آخر إحصاء **94 يومية** تسحب لوحدها ما تعدى **03 مليون** نسخة يوميا، وتتوزع هذه اليوميات بين 12 يومية رياضية، و 07 يوميات اقتصادية[2].

- تطور المجال السمعي البصري، حيث شهدت سنة **2013** فتح العديد من القنوات إلى جانب القناة الرئيسية وهي القناة الجزائرية الأرضية(القناة الأم) التي أنشئت سنة **1967**، القناة الفرنسية **Canal)**

---

[1]: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" التقرير الأولي لرصد الإعلام في الحملة الإنتخابية الخاصة بالإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012". متحصل عليه: http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/rapmonitoring_2012-2.pdf، 2015/05/31، ص 03.

[2]: المرجع نفسه، ص05.

Algerie) وهي نسخة للقناة الأرضية باللغة الفرنسية، القناة الجزائرية الثالثة (A3) باللغة العربية، القناة الجزائرية الرابعة باللغة الأمازيغية، والقناة الخامسة وهي قناة القرآن الكريم، والملاحظ أن هذه القنوات مازالت تخضع لسيطرة ورقابة الدولة[1].

– ضعف التطور الإعلامي على مستوى الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) وهذا نتيجة ضعف التدفق مقارنة بدول شمال أفريقيا مثل تونس والمغرب....، حيث لازال تأثير النشاط على مستوى المنتديات ومواقع التواصل الإجتماعي يأخذ البعد الشخصي المحدود[2].

2– معيقات المساهمة الفعالة لوسائل الإعلام في مراقبة العملية الإنتخابية في الجزائر:

رغم التطور الملحوظ لوسائل الإعلام الجزائرية منذ 2012 من حيث الكم، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه هذه الوسائل في أدائها الميداني، والذي بدوره أثر على مساهمتها في مراقبة العملية الإنتخابية، وتتمثل هذه التحديات فيمايلي:

– ضعف القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام الجزائرية، حيث أن هذه الوسائل تخلق واقعا غير حقيقي، حيث تنتجه بهدف أغراض دعائية، والشباب عادة يتأثر بماينتجه التلفزيون، وهو واقع وهمي وإفتراضي، وعندما يقارنه المواطن بالواقع الحقيقي يحدث له إنفصام ممايعزز لديه الشعور بالغربة والتهميش، وبالتالي عدم التحمس للمشاركة في العملية الإنتخابية[3].

– أشار التقرير الخاص برصد تغطية وسائل الإعلام للحملة الإنتخابية لإنتخابات **10 ماي 2012** إلى أن نشاطات الأحزاب و العلاقات بين مختلف الفاعلين السياسيين إحتلت حصة الأسد بنسبة **77,90**بالمئة من المساحة الإجمالية للصحف المكتوبة موضوع الرصد، وهي نسبة تبين أن الحملة الانتخابية ارتبطت بالأساس بنشاطات الأحزاب الدعائية، أكثر من ارتباطها بموضوع وهدف الانتخابات.

– وفي نفس السياق أشار نفس التقرير أن الصحافة العمومية، لم تفتح صفحاتها لأي فاعل سياسي يدعو لمقاطعة الانتخابات، بالإضافة لعدم إهتمامها بالقوائم المستقلة عن الأحزاب، وهو نقص يبين خرقا واضحا لمبدأ الخدمة العمومية، ولدفتر شروط هذه الصحف التي تمول من المال العام[4].

---

[1] : Rasmus Alenius Boserup''Authoritarianism and media in Algeria''.from : http://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2013/07/authoritarianism-media-algeria-ims-20131.pdf ; 31/05/2015; p16.

[2] : Ibid ; p17.

[3]: محمد لعقاب" الإنترنيت والديمقراطية الجديدة". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 08، 2009، ص92.

[4]: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 17.

– رغم التطور الكبير للمجال الإعلامي، إلا أن وسائل الإعلام لازالت تحت سيطرة الدولة، أو تسير في فلك السلطة، وهو ماإنعكس على دورها في تغطية العملية الإنتخابية التي ركزت على دعم مرشحي السلطة الحاكمة[1].

– غياب شبه كلي للبرامج الحوارية على أهميتها في الشبكة البرامجية للقنوات التلفزيونية، بالرغم من أهمية هذه البرامج التي تمكن المشاهد من أن يقارن بين البرامج و التصورات، حتى يستطيع الإختيار عن علم ودراية، وحتى العدد القليل من هذه البرامج كانت تتسم بالكثير من الإثارة.

– سيطرة الحكومة على المشهد الإعلامي العمومي، حيث أشار التقرير الخاص بالرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في تقريره الخاص بدور وسائل الإعلام إلى أن الحكومة جاءت كفاعل سياسي أساسي في التلفزيون العمومي، إضافة إلى التركيز على شخص رئيس الجمهورية ، وهو مايبين جيدا واقع سيطرة الحكومة و الرئيس على المشهد التلفزيوني العمومي، وهو الأمر الذي كثيرا ما نددت به أطراف عديدة في الساحة السياسية و المدنية[2].

ثانيا– مقومات تعزيز دور وسائل الإعلام في مراقبة العملية الإنتخابية:

إن تعزيز دور وسائل الإعلام في مراقبة العملية الإنتخابية يتطلب الإعتماد على مجموعة من الضوابط والآليات، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

1– توسيع أدوار وسائل الإعلام أثناء العملية الإنتخابية:

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الدور الحقيقي والفعلي لوسائل الإعلام أثناء العملية الإنتخابية يجب أن يركز على محورين:

– **المحور الأول:** تغطية جميع أنشطة العملية الإنتخابية منذ اللحظة الأولى، وحتى يوم الإقتراع، وإجراءات العد والفرز وإعلان النتائج.

– **المحور الثاني:** تغطية الحملات الإنتخابية للأحزاب والمترشحين المتنافسين فيما بينهم للفوز بالمقاعد.[3]

وبشكل عام يجب على السلطات الإنتخابية السماح لوسائل الإعلام بممارسة مختلف المهام ،والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

---

[1] : Rasmus Alenius Boserup ; op- cit ; p19.

[2]: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 34.

[3]: عبد الله عبد المؤمن التميمي، مرجع سابق، ص76.

- تثقيف وتحفيز المواطنين ممن لديهم حق المشاركة في الإنتخابات على الإيجابية والذهاب إلى صناديق الإنتخابات للإدلاء بأصواتهم، وتثقيف الناخب عن أهمية صوته ومدى تأثيره.

- التغطية الكاملة والدقيقة والمتوازنة للحملات الإنتخابية للمرشحين بإختلاف إنتماءاتهم الحزبية وتوجهاتهم الفكرية.[1]

- توفير الوسائل اللازمة للعرض والإذاعة السريعين لنتائج الإنتخابات.

- تقديم تقارير عن نتائج العملية الإنتخابية، وعن الإنتهاكات التي حصلت أثناء العملية الإنتخابية[2].

2- تعزيز حيادية وسائل الإعلام:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في عملية التوجيه والتثقيف في أي مجتمع، فإنها تلعب دورا كبيرا في الحياة العامة والسياسية، وخصوصا في فترة الإنتخابات، وعليه ووفقا للمعايير الدولية فإن الإعلام في فترة الإنتخابات وخاصة الحكومي منه عليه إعتماد مجموعة من الضوابط من أجل ضمان مبدأ الحيادية[3]، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

- يتجسد السلوك الحيادي لوسائل الإعلام في مراقبة الإنتخابات من خلال طريقة عمل الحكومة لضمان حق الإعلام الإخباري في جمع المعلومات والأفكار ونقلها.

- طريقة عمل الحكومة والإعلام في الإخبار عن الأحزاب السياسية والمترشحين، بهدف التواصل مع الشعب بطريقة مباشرة وفعالة أثناء الحملات الإنتخابية.[4]

- طريقة عمل الحكومة والإعلام لتأمين تغطية عمل الأحزاب السياسية والمرشحين عند نقل الأخبار والتقارير.

- طريقة عمل الحكومة والإعلام لتثقيف جمهور الناخبين حول كيفية الإقتراع وأسبابه[5].

---

[1]: المرجع نفسه.

[2]: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مرجع سابق، ص 05.

[3]: عبد الله عبد المؤمن التميمي، مرجع سابق، ص75.

[4]: روبرت نوريس، باتريك مرلو، مراقبة الإعلام لتعزيز الإنتخابات الديمقراطية. (ترك نور الأسعد). واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002، ص18.

[5]: المرجع نفسه.

ومن أجل تعزيز هذه الضمانات يجب على الحكومة إعتماد مجموعة من التدابير بغية الوصول إلى إعلام محايد في تغطية العملية الإنتخابية، والتي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

- **عدم تدخل السلطات العامة:**

يجب على السلطات العامة أن تنأى عن التدخل في عمل الصحفيين، وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام بهدف التأثير على الإنتخابات.

- **حماية وسائل الإعلام:**

من خلال إيجاد آليات لحمايتها من الهجوم عليها أو تهديدها أو أي ضغوط غير مشروعة، وعليه فيجب على السلطات العامة أن تتخذ التدابير اللازمة للحماية الفعالة للصحفيين، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام ولمقرات عملهم، وتزداد أهمية هذه الحماية خلال الإنتخابات، وفي نفس الوقت يجب أن لاتعيق هذه الحماية قيامهم بعملهم[1].

3- تعزيز مبادئ الشرف الإعلامي في مراقبة الإنتخابات:

تقتضي المراقبة الدقيقة للعملية الإنتخابية من طرف وسائل الإعلام الإعتماد على مجموعة من المبادئ الضامنة للمراقبة الفعالة والحيادية:

- **إحترام مبدأ حرية الإعلام:**

يجب أن لاتحد الأطر التنظيمية للتغطية الإعلامية للإنتخابات من الإستقلال التحريري للمصحف والمجلات، ولامن حقها في التعبير عن خيار سياسي ما.

- **إحترام منطق الحياد:** على السلطات العامة إتخاذ إجراءات ينبغي بموجبها على وسائل الإعلام التابعة للقطاع الحكومي عند تغطيتها للحملات الإنتخابية، أن تفعل ذلك بطريقة عادلة ومتوازنة ومحايدة، دون أي تمييز ضد حزب سياسي أو مرشح ما[2].

- **إحترام مبدأ السرية:**

حيث ينبغي على وسائل الإعلام القائمة على تغطية العملية الإنتخابية المحافظة على سرية الإقتراع، بحيث لايحق لوسائل الإعلام نشر المعلومات أو إلتقاط صور من الممكن أن تفصح عن القرار الذي إتخذه الناخب يوم الإقتراع.

---

[1]: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حرية الإعلام ونزاهة الإنتخابات.(تر: تامر عبد الوهاب). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص29.

[2]: المرجع نفسه، ص 24.

- **إحترام مبدأ التنظيم:**

في هذا السياق لايحق لأي صحفي أو مصور تابع لوسائل الإعلام محلية كانت أو عربية أو دولية دخول مراكز الإقتراع والفرز والتغطية دون حصوله على التصريح اللازم ، ومن الجهات المعنية بالعملية الإنتخابية[1].

- **إحترام مبدأ الدقة:**

حيث يجب أن تكون المعلومات التثقيفية للناخبين دقيقة، وغير متحيزة، ويتعين أن تقدم معلومات بالفعل عن عملية التصويت، بما في ذلك كيفية وموعد ومكان التصويت، والتأكد من عملية التسجيل الملائمة[2].

[1]: عبد الله عبد المؤمن التميمي، مرجع سابق، ص77.

[2]: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص67.

خلاصة الفصل الرابع

بناء على ماتقدم ضمن مضامين هذا الفصل يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– إن تطوير النظام الإنتخابي في الجزائر، يجب أن يراعي السياق السياسي والقانوني السائد، وأن يؤكد على مسائل تحقيق مستويات التمثيل المختلفة ومكافحة مظاهر الفساد.

– إن تطوير السياق التنظيمي للعملية الإنتخابية في الجزائر، يجب أن يتضمن التركيز على تعزيز الرقابة الدولية على الإنتخابات، توظيف التكنولوجيا في تسيير العملية الإنتخابية، إضافة إلى العمل على كسب ثقة الناخبين كمفتاح لفعالية العملية الإنتخابية.

– العمل على ضرورة ترشيد النفقات الإنتخابية من خلال توجيه التكاليف الإنتخابية، والإعتماد على منطق الشفافية والنزاهة والمساءلة.

– ضرورة تطوير موارد بديلة لتمويل العمل الإنتخابية، وذلك من خلال تعزيز الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية، والإستفادة من المساعدات الدولية في مجال الإنتخابات.

– توسيع النطاق التسييري لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية في جميع مراحل العملية الإنتخابية، وإيجاد النظام الإنتخابي المساعد على فعالية الآداء الحزبي.

– العمل على إشراك هيئات المجتمع المدني على مختلف مراحل المسار الإنتخابي، من خلال تعزيز دوره الرقابي والتوجيهي التثقيفي للناخبين، ودعم النظم الإنتخابية السائدة.

– ضرورة إشراك وسائل الإعلام في مراقبة العملية الإنتخابية، من خلال إيجاد الضوابط التنظيمية لضمان حماية مبادئ الشرف الإعلامي في تغطية مسار العملية الإنتخابية.

الخاتمة

لقد تم في هذه الدراسة البدء بتحليل أهم المفاهيم المركزية المعتمدة ، والمتمثلة في مفهوم الحوكمة الإنتخابية التي إتضح بأنها عملية متعددة المراحل تهدف إلى إضفاء معايير المصداقية والنزاهة على إدارة العملية الإنتخابية، وبعد ذلك تم توضيح مفهوم الإدارة الإنتخابية من خلال مقاربة بنيوية وظيفية، حيث أن البعد البنيوي يدل على الجهاز المكلف بإدارة العملية الإنتخابية، أما البعد الوظيفي فيرتبط بتسيير العملية الإنتخابية، إضافة إلى توضيح أهم معايير المحددة لجودة الإدارة الإنتخابية، والمرتبطة أساسا بإحترام الإدارة الإنتخابية لمبادئ الحرية والنزاهة، الإستقلالية، الكفاءة ،الحياد، أما المفهوم الأخير فهو المشاركة الإنتخابية التي تشير إلى أنها سلوك فردي يحمل عدة أبعاد قانونية، سياسية، إجتماعية، نفسية ....

أما على مستوى الأطر والمقاربات النظرية المعتمدة في هذه الدراسة، فقد إتضح تعدد المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة الإنتخابية بين مقاربات كلية ومقاربات جزئية، أما فيما يخص الأطر المحللة للإدارة الإنتخابية فقد إتسمت بالطابع عبر التخصصي بالنظر لكونها تحمل مدلول إداري تسييري، ومدلول سياسي. أما الأطر والمقاربات التفسيرية للمشاركة الإنتخابية فقد تميزت بالتنوع والتعدد بالنظر لتعدد العوامل المتحكمة في المشاركة الإنتخابية.

في الإطار التحليلي للدراسة تم القيام بتحليل السياق الوظيفي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، وذلك بدءا بتحليل الإطار التشريعي والقانوني المنظم للعملية الإنتخابية، والمتمثل أساسا في طبيعة النظام الإنتخابي المعتمد الذي إتضح أنه جاء في إطار سياق داخلي وإقليمي إستثنائي، إضافة إلى تحليل بنية الإدارة الإنتخابية على المستويين المركزي والمحلي ، والتي إتضح أنها تتميز بالطابع الحكومي،كما تم تحليل السياق التنظيمي لمرحلة أساسية في العملية الإنتخابية وهي عملية تسجيل الناخبين، التي تبين أنها في حاجة للمزيد من الفعالية لأجل دفع المواطنين للتسجيل في القوائم الإنتخابية.

أما فيما يخص تحليل السياق التنظيمي للعملية الإنتخابية ، فقد تم التركيز على أهم المراحل،إضافة إلى توضيح دور الإدارة الإنتخابية في كل مرحلة، وذلك من خلال تحليل السياق التنظيمي لعملية الترشح، حيث إتضح أنها لازالت بحاجة إلى تطوير كي تعكس خيارات الناخب الجزائري، إضافة إلى تحليل السياق التنظيمي للحملات الإنتخابية، حيث تبين أنها بحاجة لمزيد من

الإجراءات التنظيمية لتلعب دورا أساسيا في دفع الناخب للمشاركة الإنتخابية، أما فيما يخص تنظيم عملية التصويت فقد إتضح أنها بحاجة لمزيد من التنظيم لتهيئة الجو الملائم لعملية التصويت، وأخيرا تم تحليل الإطار اللاحق للعملية الإنتخابية، وما يرتبط به من عمليات تخص الفرز وإعلان النتائج ومعالجة الطعون الإنتخابية، التي إتضح تحجيم دور المواطن في هذه المراحل الهامة لإضفاء المصداقية على العملية الإنتخابية.

على المستوى الميداني للدراسة فقد تم تحليل المشاركة الإنتخابية لأفراد عينة الدراسة في الإنتخابات الرئاسية **17 أفريل 2014**، وذلك من خلال الإعتماد على إستبيان تضمن مجموعة من المحاور تعلقت بشكل كبير بالسياق التحليلي للدراسة، وقد إتضح من خلال تحليل الإجابات بأن غالبية أفراد عينة الدراسة لايرون بفعالية الإجراءات التأسيسية الخاصة بتنظيم العملية الإنتخابية في الجزائر، إضافة إلى أن عملية الترشيح والحملة الإنتخابية لازالت تخضع لمنطق الولاءات التقليدية والزبونية، مما أثر على فعالية هذه العمليات في دفع الناخبين للمشاركة في العملية الإنتخابية، وفيما يخص نظرة أفراد العينة للعملية الإنتخابية، فقد تبين أنها مازالت مرتبطة بمنطق إنتمائي وتوجهات عشائرية وقبلية.

أما فيما يخص المستوى الإستشرافي للدراسة، فقد تم تقديم أهم الآليات الكفيلة بتفعيل آداء إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، وذلك من خلال تقييم السياق التنظيمي للعملية الإنتخابية في الجزائر كمرحلة أولى، ومن ثم تقديم حلول وآليات لتحسين آداء وتنظيم العملية الإنتخابية. وقد تم هذا التحليل على ثلاثة مستويات: أولا آليات تطوير السياق التنظيمي للعملية الإنتخابية، وذلك بالتركيز على إصلاح النظام الإنتخابي والإهتمام بالسياق البيئي المحيط بعمل الإدارة الإنتخابية، أما المستوى الثاني فيتعلق بالحوكمة المالية للعملية الإنتخابية، وذلك من خلال ترشيد النفقات الإنتخابية، إضافة إلى تطوير مصادر بديلة لتمويل العملية الإنتخابية، أما المستوى الأخير فيتعلق بتطوير وتوسيع النطاق التسييري في إدارة العملية الإنتخابية، وذلك من خلال إشراك الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

بناء على ماتقدم وتأسيسا عليه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج تتوافق مع مختلف المستويات المعتمدة في الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- النتائج المرتبطة بالإطار النظري للدراسة:

- أن الحوكمة الإنتخابية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل مختلف مراحل العملية الإنتخابية بدءا من المراحل الأولى إلى غاية مرحلة إعلان النتائج، وتهدف إلى إضفاء طابع المصداقية والنزاهة في إدارة العملية الإنتخابية.

- أن فعالية ومصداقية الإدارة الإنتخابية ترتبط بإحترامها لمبادئ الشفافية والنزاهة والحياد، وذلك من أجل كسب ثقة الناخبين، ومن ثم تحفيزهم للمشاركة في العملية الإنتخابية.

- أن المشاركة الإنتخابية هي سلوك يحمل العديد من الأبعاد، وعليه فإن تحليل المشاركة الإنتخابية يقتضي إيجاد إطار نظري متعدد ومتنوع يراعي كافة الجوانب المرتبطة بالمشاركة الإنتخابية.

ب-**النتائج المرتبطة بالإطار التحليلي للدراسة:**

- أن النظام الإنتخابي في الجزائر ماهو إلا آلية لتجديد وتأكيد إستمرارية النخبة الحاكمة، وذلك بالنظر لغياب الإستقرار بإعتبار أن تعديل النظام الإنتخابي يتميز بالطابع المناسباتي الهادف إلى تحقيق أهداف على مقاس الإنتخابات المزمع إجراؤها.

- أن الهيئات المشكلة للإدارة الإنتخابية في الجزائر لازالت تحتاج المزيد من الضمانات لتحقيق منطق الحياد في إدارة العملية الإنتخابية، وذلك بالنظر للتدخل الحكومي الواضح في تسيير وإدارة العملية الإنتخابية سواء من حيث تعيين أعضاء الإدارة الإنتخابية، أو من حيث الصلاحيات الممنوحة لأعضاء الجهاز التنفيذي.

- لاتزال المراحل التأسيسية والتنظيمية للعملية الإنتخابية تحتاج إلى أسس واضحة تسهل على الناخب والمترشحين ، وكذا الهيئات الرقابية من القيام بدورها الرئيسي وهو ضمان مصداقية العملية الإنتخابية.

- تغييب حق الناخب الجزائري في الطعن في نتائج العملية الإنتخابية، ومن لعب دورا أساسي في عملية فرز الأصوات، وذلك على إعتبار أن الناخب هو الشريك الرئيسي في العملية الإنتخابية،والمؤشر على مدى مصداقية العملية الإنتخابية.

ج- النتائج المرتبطة بالإطار الميداني للدراسة:

- لقد أكدت إجابات أفراد العينة على أن إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر تحظى بمستوى ضعيف من الثقة لدى جمهور الناخبين، وذلك لإعتبارات متعلقة بغياب فعالية وإستقلالية مختلف هيئات الإدارة الإنتخابية، وإعتبارها آداة لتجديد القواعد السلطوية للنظام الحاكم.

- خضوع عملية الترشح والحملات الإنتخابية لمنطق الروتينية والسطحية، وهو منطق يحد من مصداقية العملية الإنتخابية، وما يؤكد هذا التوجه عدم فعالية هذه المراحل في التأثير على مشاركة الناخب الجزائري وعزوفه عن الحملات الإنتخابية.

- إزداوجية الثقافة الإنتخابية للناخب الجزائري بين توجه مثالي يؤكد على إنتقاد الوضع القائم وضرورة إختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، وتوجه فعلي يخضع للمنطق الآني لعملية التصويت،حيث لايزال يعتمد الناخب الجزائري في قراراه بالتصويت لمنطق العلاقات الزبونية والولاءات التقليدية العشائرية، وهو مايؤكد أن المشاركة الإنتخابية في الجزائر لازالت رهينة إنتماءات إجتماعية تقليدية بالدرجة الأولى.

- أكدت إجابات أفراد عينة الدراسة على العزوف الكبير عن المشاركة في العملية الإنتخابية، ويدل هذا التوجه بشكل كبير على عدم الرضا عن الوضع القائم، وكذا عدم الإيمان بالعملية الإنتخابية بحد ذاتها كآداة للتغيير السلمي والتعبير عن آراء الناخب الجزائري.

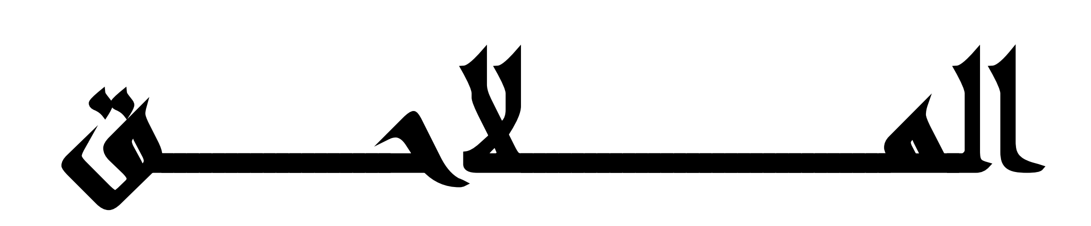
د- النتائج المرتبطة بالإطار الإستشرافي للدراسة:

- ضرورة تطوير النظام الإنتخابي الجزائري، وإضفاء الطابع الإستدامي والتكيفي، وذلك من خلال ربطه بالسياق السياسي والقانوني والإجتماعي السائد، إضافة إلى ضمانه مستويات التمثيل المختلفة ،وجعله الضامن الحقيقي لمصداقية العملية الإنتخابية.

- ضرورة تطوير السياق التنظيمي لإدارة العملية الإنتخابية في الجزائر، وذلك من خلال العمل على كسب ثقة المواطنين لأنها المؤشر على فعالية الإدارة الإنتخابية، إضافة إلى تعزيز الدور الرقابي لمختلف الهيئات الدولية في مجال الإنتخابات.

- ضرورة ترشيد النفقات الإنتخابية، وتخفيف العبء على ميزانية الدولة في كل مناسبة إنتخابية،وذلك من خلال تطوير موارد تمويل بديلة عن طريق المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

- ضرورة إشراك وتعزيز الدور الرقابي لمختلف الهيئات الفاعلة في العملية الإنتخابية، كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.


الملاحق

الملاحق

الملحق رقم01: الإستبيان الموجه للمحكمين

جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ(ة) الفاضل المحترم(ة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

يقوم الباحث **كيم سمير** بإجراء دراسة حول : **دور حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية: حالة الجزائر** ، وذلك في إطار تحضير أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية: تخصص سياسة مقارنة، لذا قام الباحث بتطوير استبيان لقياس العلاقة بين مصداقية وإستقلالية إدارة العملية الإنتخابية وثقة المواطن ومشاركته في العملية الإنتخابية من خلال دراسة ميدانية للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية **17 أفريل 2014**، وسيتم التركيز في العينة على طلبة العلوم السياسية عبر عدة جامعات وطنية، مع مراعاة التنوع(جامعة تبسة، سطيف، باتنة، تيزي وزو، بسكرة).

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحًا أو غير صالح، ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، وبنائها اللغوي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها

مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية، تجدون نموذجا للإستبيان مرفقا مع هذا التوجيه.

مع خالص الشكر والتقدير

الإشكالية:

جاءت إشكالية الدراسة كمايلي: كيف تساهم حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في مأسسة المشاركة الإنتخابية على ضوء الحالة الجزائرية؟

الفرضيات:

ولتحليل هذه الإشكالية تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

- كلما تم تحقيق مستويات أعلى من المصداقية في الإدارة الإنتخابية كلما زادت ثقة الشركاء في العملية الإنتخابية.
- كلما تم ضمان إستقلالية الإدارة الإنتخابية كلما توفرت الثقة في نتائج العملية الإنتخابية.

محاور الإستبيان:

لقد تم تقسيم الأسئلة إلى 5 محاور أساسية تمثل المتغيرات الرئيسية في الدراسة ، والتي ترتبط بقرار المشاركة أو عدم المشاركة في الإنتخابات لدى المواطن ، وإحتوى كل محور مجموعة من الأسئلة وذلك على النحو التالي:

الملاحق

- **تنظيم عملية تسجيل الناخبين:** السؤال05 في حزئيه الأول والثاني+ السؤال7 بجزئيه الأول والثاني والمجموع 4 أسئلة، وعليه هل ترون بأن عدد الأسئلة الخاصة لقياس هذا المتغير

كافيه ☐ غير كافية ☐

وهل هذه الأسئلة تقيس المتغير المذكور؟ نعم ☐ لا ☐

- **علاقة الإدارة الإنتخابية بالمشاركة الإنتخابية:** السؤال8 + السؤال11+ السؤال14+ السؤال19+ السؤال22.

وعليه هل ترون بأن عدد الأسئلة الخاصة لقياس هذا المتغير كافيه ☐ غير كافية ☐

وهل هذه الأسئلة تقيس المتغير المذكور؟ نعم ☐ لا ☐

- **تنظيم عملية الترشح:** السؤال 9+ السؤال13+ السؤال18

وعليه هل ترون بأن عدد الأسئلة الخاصة لقياس هذا المتغير كافيه ☐ غير كافية ☐

وهل هذه الأسئلة تقيس المتغير المذكور؟ نعم ☐ لا ☐

- **الحملة الإنتخابية: السؤال 10+ السؤال12+ السؤال 20**

وعليه هل ترون بأن عدد الأسئلة الخاصة لقياس هذا المتغير كافيه ☐ غير كافية ☐

وهل هذه الأسئلة تقيس المتغير المذكور؟ نعم ☐ لا ☐

- **تنظيم عملية التصويت يوم الإنتخاب:** السؤال06+ السؤال 15+ السؤال 16+ السؤال 17+ السؤال21

وعليه هل ترون بأن عدد الأسئلة الخاصة لقياس هذا المتغير كافيه ☐ غير كافية ☐

وهل هذه الأسئلة تقيس المتغير المذكور؟ نعم ☐ لا ☐

ملاحظات أخرى:

الشكل العام للإستبيان؟

مناسب ☐ غير مناسب ☐

السلامة اللغوية؟

سليمة ☐ غير سليمة ☐

إقتراحات:

- ________________
- ________________
- ________________
- ________________
- ________________

الملاحق

جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إستمارة بحث

أخي(تي) الطالب(ة) في إطار إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الموسومة بـ:

دور حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية: حالة الجزائر

نتقدم إليكم بهذه الإستمارة بغية جمع معلومات حول الموضوع، ونعلمكم أن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض علمية، وفي الأخير تقبلو مني فائق عبارات التقدير والإحترام –الباحث: كيم سمير.

- **ضع علامة(X)أمام الإجابة أو الإجابات التي تراها مناسبة.**
- **في حالة الأسئلة الترتيبية يرجى ترتيب الإجابات بشكل متسلسل حسب الأولوية:1- 2- 3 -4**

س1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

س2- السن:

س3- مسار التكوين:

س4- الإقامة : سطيف ☐ تيزي وزو ☐ بسكرة ☐ تبسة ☐ باتنة ☐

س5_ هل أنت مسجل في القوائم الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا فهذا يرجع لـ: تعقيدات التسجيل في القوائم الإنتخابية ☐ عدم القناعة بالعملية الإنتخابية ☐ الطابع الإرادي للتسجيل في القوائم الإنتخابية ☐

س6- في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 هل كنت من: فئة المقاطعين ☐ المصوتين بورقة بيضاء ☐ فئة المصوتين ☐

س7- هل لديك إطلاع على فترات المراجعة السنوية للقوائم الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا فهذا يعود: لغياب التحسيس بعملية التسجيل ☐ عدم إهتمامك بموضوع التسجيل في القوائم الإنتخابية ☐

س8- هل ترى بأن الإصلاحات المعتمدة مؤخرا عامل مشجع على المشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

س9- كيف تقيم قائمة المترشحين للإنتخابات الرئاسية 2014؟ إقصائية ولاتعكس خياري ☐ تحمل بعض الخيارات الممكنة ☐

س10- كيف تصف خطاب المترشحين في الإنتخابات الرئاسية 2014؟ تسويقي ☐ مخيب ☐

يحمل آمالا كبيرة ☐ جاد ☐ لم أحضر الحملة الإنتخابية ☐

س11- هل ترى أن الضمانات التي قدمتها الحكومة كافية لنزاهة العملية الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

س12- هل ترى إمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين في الرئاسيات الأخيرة في الواقع؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا فهذا يعود: عدم الجدية ☐ عدم الثقة في المترشحين ☐

س13- رتب حسب الأولوية ماهو العامل الحاسم في سلوكك الإنتخابي؟ سمعة المترشح ☐ آداء المترشح ☐

مستوى المترشح ☐ خطاب الحملة الإنتخابية ☐

س14- هل ترى أن إعتماد أحزاب جديدة يؤثر في إقناع الناخبين للمشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

س15- هل يساهم قرب مكتب الإقتراع في تحفيزك للمشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

س16- هل تعتقد بأن توفر الأمن في مكاتب التصويت عامل يساهم في مصداقية العملية الإنتخابية؟

نعم ☐ لا ☐

س17- كيف يكون سلوكك الإنتخابي في حالة لم يعجبك أي مترشح؟ التصويت للمترشح الأقل سوءا ☐

التصويت بورقة بيضاء ☐ مقاطعة الإنتخابات وعدم الذهاب لمكتب التصويت ☐

س18- كيف ترى مسألة تقنين ترشح العنصر النسوي في الإستحقاقات الإنتخابية؟ مجدية ☐ غير مجدية ☐

س19- هل ترى بأن إستحداث لجان وطنية للإشراف ومراقبة الإنتخابات يساهم في مصداقية العملية الإنتخابية؟

نعم ☐ لا ☐

س20- ماهو تقييمك للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014؟ حملة يطغى عليها التنافس ☐ الروتينية ☐

س21- كيف كانت نظرتك للإنتخابات الرئاسية 2014؟

إنتخابات مصيرية لتعلقها بتعديل الدستور ☐ الإنتخابات الرئاسية لن تحمل الجديد ☐

س22- رتب حسب الأولوية السبيل لتفعيل العملية الإنتخابية في الجزائر؟ تعزيز المصداقية الإنتخابية ☐

تكريس إستقلالية الإدارة الإنتخابية ☐ إشراك مختلف الفاعلين في العملية الإنتخابية ☐

الملحق رقم02: الإستبيان النهائي الموجه للمبحوثين

جامعة الحاج لخضر – باتنة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إستمارة بحث

أخي(تي) الطالب(ة) في إطار إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الموسومة بـ:

دور حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية: حالة الجزائر

نتقدم إليكم بهذه الإستمارة بغية جمع معلومات حول الموضوع، ونعلمكم أن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض علمية، وفي الأخير تقبلو مني فائق عبارات التقدير والإحترام –الباحث: كيم سمير.

- **ضع علامة(X)أمام الإجابة أو الإجابات التي تراها مناسبة.**
- **في حالة الأسئلة الترتيبية يرجى ترتيب الإجابات بشكل متسلسل حسب الأولوية:1- 2- 3 -4**

س1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

س2- السن:

س3- مسار التكوين: ليسانس ☐ ماستر ☐

س4- الإقامة : تبسة ☐ تيزي وزو ☐ بسكرة ☐ سطيف ☐ باتنة ☐

سيدي بلعباس ☐

س5_ هل أنت مسجل في القوائم الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا فهذا يرجع لـ: تعقيدات التسجيل في القوائم الإنتخابية ☐ عدم القناعة بالعملية الإنتخابية ☐ الطابع الإرادي للتسجيل في القوائم الإنتخابية ☐

س6- في الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 هل كنت من: فئة المقاطعين ☐ المصوتين بورقة بيضاء ☐ فئة المصوتين ☐

س7- هل لديك إطلاع على فترات المراجعة السنوية للقوائم الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا فهذا يعود: لغياب التحسيس بعملية التسجيل ☐ عدم إهتمامك بموضوع التسجيل في القوائم الإنتخابية ☐

س8- هل تعتقد بأن الإصلاحات السياسية المعتمدة في 2012 عامل مشجع على المشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا

لماذا؟:..

....

س9- كيف تقيم قائمة المترشحين للإنتخابات الرئاسية 2014؟ متداولة ولاتحمل مرشحين جدد ☐

تحوي مرشحين جدد ☐

س10- كيف تصف خطاب المترشحين في الإنتخابات الرئاسية 2014؟ تسويقي ☐

مخيب ☐ يحمل آمالا كبيرة ☐ جاد ☐ لم أحضر الحملة الإنتخابية ☐

س11- هل تعتقد أن الضمانات التي قدمتها الحكومة كافية لنزاهة العملية الإنتخابية؟ نعم ☐

لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا لماذا؟

....

....

س12- هل تعتقد بإمكانية تطبيق البرامج الإنتخابية للمترشحين في الرئاسيات الأخيرة في الواقع؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا لماذا؟

....

....

س13- رتب حسب الأولوية ماهو العامل الحاسم في سلوكك الإنتخابي؟ الإنتماء المناطقي

للمترشح ☐ مستوى المترشح ☐ سمعة المترشح ☐ خطاب الحملة الإنتخابية ☐

س14- هل تعتقد أن إعتماد أحزاب جديدة يؤثر في إقناع الناخبين للمشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐

لا ☐

س15- هل يساهم قرب مكتب الإقتراع في تحفيزك للمشاركة في الإنتخابات؟ نعم ☐ لا ☐

س16- هل تعتقد بأن توفر الأمن في مكاتب التصويت عامل يساهم في مصداقية العملية الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

س17- كيف يكون سلوكك الإنتخابي في حالة لم يعجبك أي مترشح؟ التصويت للمترشح الأقل سوءا ☐ التصويت بورقة بيضاء ☐ مقاطعة الإنتخابات وعدم الذهاب لمكتب التصويت ☐

س18- كيف تقيم مسألة تقنين ترشح العنصر النسوي في الإستحقاقات الإنتخابية؟ مجدية ☐

غير مجدية ☐

س19- هل تعتقد بأن إستحداث لجان وطنية للإشراف ومراقبة الإنتخابات يساهم في مصداقية العملية الإنتخابية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا لماذا؟

....

....

س20- ماهو تقييمك للحملة الإنتخابية لرئاسيات 2014؟ حملة يطغى عليها التنافس ☐

الروتينية ☐

س21- كيف كانت نظرتك للإنتخابات الرئاسية 2014؟

إنتخابات مصيرية لتعلقها بتعديل الدستور ☐ الإنتخابات الرئاسية لن تحمل الجديد ☐

س22- رتب حسب الأولوية السبيل لتفعيل العملية الإنتخابية في الجزائر؟

تعزيز المصداقية الإنتخابية ☐ تكريس إستقلالية الإدارة الإنتخابية ☐ إشراك مختلف الفاعلين في العملية الإنتخابية ☐

قائمة المراجع

قــــــائمـــــة المـــــراجـــــــع

قائمة المصادر:

1- القرآن الكريم.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبراش إبراهيم ، علم الإجتماع السياسي. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2- أمين زين الدين بلال ، النظم الإنتخابية المعاصرة: دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011.

3- الجوهري عبد الهادي ، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي. ط8.الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001.

4- الجرجاوي زياد بن علي بن محمود ، القواعد المنهجية لبناء الإستبيان. ط2. فلسطين: مطبعة أبناء الجراح، 2010.

5- الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

6- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء. (تر: شريف يوسف جيد). واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 1997.

7- المشاط عبد المنعم ، التحليل السياسي الإمبريقي: بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي بإستخدام Stata 8.2. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.

8- العبد الله صالح حسين علي ، الإنتخابات كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة. مصر: دار الكتب القانونية،2011.

9- العبدلي سعد ، الإنتخابات: ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة. الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2009.

10- التميمي عبد الله عبد المؤمن ، إستراتيجية الفوز في الإنتخابات: رؤية إعلامية. عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2012.

11- الغويل سليمان ، الإنتخاب والديمقراطية: دراسة قانونية مقارنة.ليبيا: منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2003.

12- بوضياف عمار ،قانون الأحزاب. الجزائر: دار جسور للنشر، 2012.

13- بيلي فرانك ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية.(تر: مركز الخليج للأبحاث). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

14- بنتور رفاييل لوبيز ، أجهزة إدارة الإنتخابات: مؤسسات لإدارة الحكم. نيويورك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2010.

15- بن صغير زكرياء ، دليل الحملات الإنتخابية في الجزائر . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012.

16- بسيوني حمادة إبراهيم ، إستخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية. القاهرة: منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،1995.

17- برو فليب ، علم الإجتماع السياسي. (تر: محمد عرب صاصيلا). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

18- جابي عبد الناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري. الجزائر: منشورات الشهاب، 2012.

19- وول ألان وأخرون، أشكال الإدارة الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. (تعريب: أيمن أيوب) السويد: منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات،2006.

20- ويفي خيرة " دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر". في كتاب: صالح سعود، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية. الجزائر: د.د.ن، 2011.

21- زياني صالح ، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات. الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع،2010.

22- زياني صالح " معيقات الممارسة السياسية في الجزائر وآفاق تفعيلها" في كتاب صالح زياني وآخرون :التحولات السياسية في الجزائر: منظور سوسيو- إقتصادي. الجزائر: دار قانة للنشر،2008.

23- حارسي عبد الله " إستقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة"، في كتاب: أحمد أبودية وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007.

24- حركات محمد ، " معوقات الرقابة العليا على الأموال العامة ضمن منظومة مكافحة الفساد في أقطار الوطن العربي"، في كتاب: أحمد أبودية وآخرون، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2007.

25- كلاين ريتشارد ل ، مرلو باتريك ، بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين.(تر: مي الأحمر). الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2001.

26- ليمام سالمة " مدخل مفاهيمي لدراسة الأنماط الإنتخابية والإتجاهات السياسية" في كتاب: قوي بوحنية وآخرون، الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

27- لعروسي رابح " فاعلية المجمتع المدني في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية"، في كتاب صالح سعود، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية. الجزائر: د.د.ن، 2011.

28- محمد جاهين محمد ،مقدمة في الإدارة العامة. الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، 1991.

29- محمد عبد الوهاب طارق ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2000.

30- ميتيكس هدى " الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، في كتاب: علي الدين هلال دسوقي، إتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

31- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حرية الإعلام ونزاهة الإنتخابات.(تر: تامر عبد الوهاب). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

32- مخيبر غسان ،"المؤثرات السياسية الداخلية في الدول العربية التي ساهمت في تعطيل تطور أنظمة إنتخابية تتصف بقدر عال من الشفافية والنزاهة" في كتاب:أحمد الديين وآخرون، النزاهة في الإنتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية.بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2008.

33- ناجي عبد النور ، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1990- 2007. عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2008.

34- نوريس روبرت ، مرلو باتريك ، مراقبة الإعلام لتعزيز الإنتخابات الديمقراطية. (ترك نور الأسعد). واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002.

35- نعمة إسماعيل عصام ، النظم الإنتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي دراسة مقارنة. ط2. بيروت: مكتبة زين الحقوقية، 2009.

36- سامح فوزي ، الحكم الرشيد، القاهرة: نهضة للنشر والتوزيع، 2007 .

37- سوسيل جاي ، جيل جودين ، الإنتخابات الحرة والنزيهة- القانون الدولي والممارسة العملية.(تر: أحمد منيب). القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2006.

38- سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة: الأسس الإجتماعية للسياسة.(تر: خيري حماد) .بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1959.

39- سليمان عبد الرزاق ، محمد زعزوع ليلى ، جغرافية الإنتخابات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

40- سعد عبدو ، مقلد علي ، عصام نعمة إسماعيل،النظم الإنتخابية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

41- عبد الوهاب عبد المؤمن ، النظام الإنتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام الإنتخابي الجزائري. الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011.

42- عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرف بحث الظواهر السياسية. القاهرة: منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2001.

43- عبيدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي: المراحل- القواعد- التطبيقات. ط2، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

44- رينولدز أندرو وآخرون، أشكال النظم الإنتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات.(تر: أيمن أيوب).السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، 2005.

45- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات. ط5، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع،2007.

46- غيطاس جمال محمد ، الديمقراطية الرقمية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009.

ب- الدوريات:

1- بارة سمير ، سلمى ليمام،" النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل2011.

2- بودرهم فاطمة " تمكين المرأة الجزائرية من العمل السياسي التحديات والآليات". دراسات إستراتيجية. العدد11، جوان 2010.

3- بوهند خالد ،" الإنتخابات التشريعية الجزائرية: تغيير ديمقراطي سلمي أم عودة إلى نظام الحزب الواحد؟". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد37، شتاء 2013.

4- بوحنية قوي" ديناميـة الحراك الحزبي في الدولـة المغاربيـة. دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر- ". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، 2011.

5- ـــــــ.ـــــــ" أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 30، 2011.

6- بولعراس فتحي ،" الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد35، صيف 2012.

7- بوريش رياض ،" الحكم الراشد والدول النامية: مقاربة نظرية". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 15 ، جوان 2011.

8- بوضياف عمار ،" خطاب 15 أفريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية". مجلة الفكر البرلماني. العدد28، نوفمبر 2011.

9- بلعور مصطفى ، " نحو نزاهة العملية الإنتخابية من خلال ضمانات قانون الإنتخابات 12-01". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 13، جوان 2015.

10- بنيني أحمد ،" الإشراف القضائي على الإنتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 8، جانفي 2013.

11- بن سعيد مراد " إنتخابات الرئاسة الجزائرية تراجع أم تقدم". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد43-44 صيف 2014.

12- جابي عبد الناصر " الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد30، 2011.

13- زبيري رمضان " الهندسة الإنتخابية: مقاربة في معايير وكلفة النظم الإنتخابية".مجلة دراسات إستراتيجية. العدد17، مارس2012.

14- زياني صالح ، عادل زقاغ،" مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر: المشكلات والآفاق". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 14، مارس2011.

15- لعقاب محمد" الإنترنيت والديمقراطية الجديدة". مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 08، 2009.

16- لعروسي رابح ،" الهندسة الإنتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 06، جانفي 2012.

17- مباركية منير " علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011.

18- مجلس الأمة الجزائري " إصلاح النظام الإنتخابي في الجزائر". مجلة الفكر البرلماني. العدد 28، نوفمبر 2011.

19- سالمي العيفة " الإنتخابات إطار ضابط ومعايير دالة".مجلة دراسات إستراتيجية. العدد 07 ، جوان 2009.

20- سالم زرنوقة صلاح ،" المشاركة السياسية والعملية الإنتخابية". مجلة الأهرام الديمقراطية. العدد 07 ، صيف 2002.

21- عاشور طارق ، " الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 37، شتاء2013.

22- ـــــــ.ـــــــ" معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997_2011". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 34.ربيع 2012.

23- عباس الحمداني كفاح ،"الجزائر وحركات التغيير العربية". مجلة دراسات إقليمية. العدد 28، 2012.

24- عبد الله ياسين أشرف محمد ،" السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد26، ربيع 2010.

25- عبد العالي عبد القادر " الهندسة الإنتخابية: الأهداف والإستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية". مجلة دفاتر السياسة والقانون.العدد10، جانفي 2014.

26- عكاش فضيلة " الحوار الإجتماعي والدولة الريعية في الجزائر". المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد01، سبتمبر 2011.

27- علي حمود محمد " أثر إشكالية ومكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الإنتخابات". المجلة السياسية والدولية. العدد 16، 2010.

28- عرفة محمد خديجة ،" الديمقراطية والرقابة الدولية على الإنتخابات في الدول العربية". المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد18، 2008.

29- ناجي عبد النور ،" المؤثرات السياسية التي أدت إلى عدم نظم إنتخابية في ظل التحول الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص،أفريل2011.

30- ناجي عبد النور ،" الإنتخابات الرئاسية 2014 وعسر المرحلة الإنتقالية". مجلة سياسات عربية. العدد11. نوفمبر 2014.

31- نعرورة محمد ،" ضمانات مبدأ المساواة في الحملة الإنتخابية". مجلة الفكر البرلماني. العدد 28، نوفمبر 2011.

32- شليغم غنية ، ولد عامر نعيمة ،" أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي: حالة الجزائر". مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011.

33- خداوي محمد ،" الإنتخاب في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 7، 2012.

ج-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. التعديل الدستوري 06 مارس 2016. الجريدة الرسمية. العدد 14، 2016.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور 28 نوفمبر 1996. الجريدة الرسمية. العدد 76، 1996.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم97-07 المتعلق بنظام الإنتخابات المؤرخ في 06 مارس1997.الجريدة الرسمية.العدد12 ، 1997.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12_ 04 المتعلق بالأحزاب السياسية المؤرخ في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية. العدد02، 2012 .

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12-02 يحدد حالات التنافي مع العهدة البرلمانية المؤرخ في 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية. العدد01، 2012.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات المؤرخ في 12 جانفي 2012. الجريدة الرسمية. العدد 01، 2012

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، القانون العضوي 12-03 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. الجريدة الرسمية. العدد01. المؤرخ في 12 جانفي 2012.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية. العدد02، 15 جانفي 2012.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-07 المتعلق بالولاية المؤرخ في 21فيفري 2012.الجريدة الرسمية. العدد12، 2012.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم11-10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22جوان 2011.الجريدة الرسمية. العدد37، 2011.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 12-01 المؤرخ في 13 فيفري2012 المحدد للدوائر الإنتخابية والمقاعد المطلوب شغلها في البرلمان.الجريدة الرسمية. العدد11، 2012.

د- الدراسات غير المنشورة:

1- بنيني أحمد ،" الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر". أطروحة دكتوراه(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006).

2- يعيش تمام شوقي ،"الطعون في إنتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي: الجزائر- تونس- المغرب". أطروحة دكتوراه.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).

3- لعبادي سماعيل ،" المنازعات الإنتخابية دراسة مقارنة لتجربتي الجزائر وفرنسا في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية". أطروحة دكتوراه.(قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013).

4- بولقواس إبتسام ،" الإجراءات المعاصرة واللاحقة على العملية الإنتخابية في النظام القانوني الجزائري". مذكرة ماجستير. (قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013).

5- عباسي سهام ،" ضمانات وآليات حماية حق الترشح في المواثيق الدولية والمنظومة التشريعية الجزائرية". مذكرة ماجستير. (قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013).

هـــ - الملتقيات العلمية:

1- بوغازي عبد القادر" الإدارة الجيدة للانتخابات كمدخل لإصلاح العمليات الانتخابية"دراسة حالة انتخابات الوطن العربي". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإنتخابات والتغيير السياسي.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 04-05 ديسمبر 2012).

2- مرازقة عبد الغفور " الصعوبات المنهجية لدراسة السلوك الانتخابي في الوطن العربي ". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإنتخابات والتغيير السياسي.(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 04-05 ديسمبر 2012).

و- مواقع الإنترنت:

1- بدوي أحمد موسى " قراءة في نتائج الإنتخابات الرئاسية الجزائرية". متحصل عليه من: http://www.acrseg.org/4777 . تاريخ الزيارة: 13 جوان2015.

2- بوعمامة زهير " خطاب المترشحين تحول إلى جملة من الإنتقادات عوض التركيز على البرامج". متحصل عليه:
http://www.eldjazaironline.net/home/index.php?option=com_k2&view=item&id=3206، 2015/06/14.

3- ج سميرة " الأحزاب على خط إنطلاق الحملة الإنتخابية اليوم" متحصل عليه من: http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=2964. تم تصفح الموقع: 13 مارس2015.

4- مباركية منير " الإنتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي2012: قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"". متحصل عليه من: www.dohainstitute.org/.../de278fb0-7526-4f1e-ba70-، *تاريخ الزيارة 29 مارس2015.*

5- م بهاء الدين. " الجبهة الاجتماعية انتفضت أكثر من 10 آلاف مرة بالشرق". متحصل عليه من: //www.elbilad.net/archives/31041 ، يوم 10 مارس 2015.

6- سليماني السعيد " حياد الإدارة كشرط لنزاهة العملية الإنتخابية". متحصل عليه: *slimaniessaid.com/File/admini%202.pdf، تاريخ زيارة الموقع: 25-03-2015.*

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=57&s=23

8- وزارة الداخلية والجماعات المحلية" بلاغ خاص بالمراجعة الإستثنائية للقوائم الإنتخابية". http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=102&s=23 ،2015/05/31.

9- الحملة الإنتخابية في الجزائر تبدأ بالصعلكة السياسية، http://www.algeriachannel.net/2014/03 ،2015/05/31.

10- أعنف حملة إنتخابية في الجزائر، http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/103690-2014-04-14-225518 ،2015/05/31.

11- سحب قرعة برنامج تدخلات المترشحين في التلفزة والإذاعة، http://www.aps.dz/ar/dossier-election-présidentielle-2014-ar/2258 ،2015/05/31.

12- شبكات التواصل تتحول إلى ساحة سياسية موازية، http://www.elmouhim.net/?p=943523 ،2015/05/31.

13- الإتحاد الأوروبي يشيد بحياد اللجنة: لجنة براهمي تفصل في 90 إخطارا متعلقا بالإنتخابات الرئاسية، http://www.elmaouid.com/index.php/national/30395-election-2014-elmaouid-2، 2015/05/31.

14- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" التقرير الأولي لرصد الإعلام في الحملة الإنتخابية الخاصة بالإنتخابات التشريعية 10 ماي 2012". متحصل عليه:
http://www.la-laddh.org/IMG/pdf/rapmonitoring_2012-2.pdf، 2015/05/31.

15- شبكة المعرفة الإنتخابية" السياق العام لعمليات الإقتراع". متحصل عليه:
http://aceproject.org/ace-ar/topics/vo/onePage ، 2015/06/14.

16- شبكة المعرفة الإنتخابية" الأمن في محطات الإقتراع". متحصل عليه:
http://aceproject.org/ace-ar/topics/vo/vog/vog02/vog02e ، 2015/06/14.

17- المنظمة الدولية للأنظمة الإنتخابية، تقرير حول الإنتخابات الرئاسية الجزائرية2014،
http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/White%20PaperReport/2014/IFES%20Algeria_FAQ_%202014%20Presidential%20Elections.pdf، 2015/05/31.

18- " المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية: رؤية سوسيولوجية". متحصل عليه:
http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=69783 ، 2015/06/20.

ثانيا- باللغة الفرنسية:

A- Les ouvrages :

1- Braud Phillip ; Sociologie politique. 5ed. Paris : librairie générale de droit et de jurisprudence ; 2000.

2- Brimo Albert ; Méthode de la sociologie électorale. Paris : publication de l'institut des études politique Toulouse ; 1968.

3- Nay Olivier ;lexique de science politique :vie et institutions politiques ;2ed ;France :Dalloz ;2011.

B- Les périodiques :

1- Roger Antonie " le comportement électorale dans les pays d'Europe Centrale et orientale .''Critique internationale. N11 ; Avril 2001.

ثالثا – باللغة الإنجليزية:

A- Books :

1- Austin Reginald, Tjernström Maja ; Fundings of political parties and electoral campaigns ; Sweden : International Idea ; 2003.

2- Bevir Mark; Democratic Governance; United States: Princeton university press; 2010.

3- ______.______ ; Governance: a very short Introduction; United Kingdom: Oxford university press; 2012.

4- Bingham Powell '' Electoral responsiveness, party government, and the imperfect performance of Democratic elections '' on Wolfgang Muler ; Hanne Marthe Narud ; party governance and party democracy.New York : springer science ; 2013.

5- Cheema Shabbir; Reconceptualising Governance .New York: United Nations development programme.1997.

6- Donald A. Ritchie and Barry R. Weingast ; The Oxford Handbook of Political Economy. Oxford : Oxford University Press.2008.

7- Grofman Bernard'' The Impact of Electoral Laws on Political Parties'' on : Donald A. Ritchie and Barry R. Weingast ; The Oxford Handbook of Political Economy. Oxford : Oxford University Press ;2008.

8- Farrell David ; Comparing electoral systems. London : Macmillan press ; 1998.

9- J Russell. Dalton and J. Anderson Christopher; Citizens, Context, and Choice: How Context Shapes Citizens'Electoral Choices.New York: Oxford university press; 2013.

10- Kapucu Naim; Governance reforms: comparative Perspective; Ankara: International strategic research organization; 2010.

11- Klein Richard, Merloe Patrick; Building Confidence in the voter registration process. United States America: Democratic Institute for international affairs.2001.

12- Lopez Pintor Rafael; Electoral management bodies as an institutions of Governance; United Nations development programme; 2010.

13- Marie Gardner Anne ;Democratic governance and Non state actors ; United states : Palgrave Macmillan ;2011.

14- Mette Kajaer Anne; Governance.2ed; Cambridge: polity press; 2012.

15- Norris Pippa ;Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior ; United States: Cambridge university press ;2004 .

16- Safty Adel; Democracy and Governance: the global advance of Democracy; Turkey: Behçesehir university Press; 2003.

17- Spinelli Antonio ; Stratigic planning for effective electoral management ; United States of America : International Foundation for Electoral Systems ; 2011.

B- Articles :

1- Alaverz R. Michael;"Controlling Democracy: The principal Agent problems in Electoral administration".Policy studies journal .vol 11, 2006.

2- Autunes Rui;" Theoritical models of voting behavior".Exedra journal. Vol 10 ; 2010.

3- Birch Sarah "Electoral institutions and popular confidence in electoral processes: A cross- National analysis".Electoral studies.vol 27; 2008.

4- Bland Gary, Green Andrew, Toby Moore ; "Measuring the quality of election administration".Democratization ; vol20 ; 2013.

5- Charoon Nicholas ; ‘’ party systems ; electoral systems and constraints on corruption’’. Electoral studies. Vol12 ; 2011.

6- Christian Bjornskov ;’’ how does social trust lead to better governance ? An attempt to separate electoral and bureaucratic mechanisms’’. Public choice. Vol 144 ; 2010.

7- Darnlof Staffan ‘’ International election support : helping of hindering Democratic election ?’’ . Representation. Vol 47 ; 2011.

8- Dunn Kris ;’’ Voice and trust in parlemtary representation’’. Electoral studies. Vol 31 ; 2012.

9- Elklit Jorgen; Reynolds Andrew;"Analyzing the impact of election administration on Democratic politics".Representation. vol38; 2001.

10- Fattore Giovanni,.W.Dubois Hans." Measuring New public management and Governance in Political debate". Public administration review.vol 72; March2012.

11- Fisher Stephen ; Hobolt Sara,’’ Coalition government and electoral accountabilitiy’’. Electoral studies. Vol29 ; 2010.

12- Kunicova Jana, Ackerman Susan Rose,’’ Electoral rules and constitutional structures as constraints on corruption’’. British journal of political science. Vol 35 ; 2005.

13- Marchetti Vitor; "Electoral Governance in Brazil; " Brazilian Political science review. Vol06; 2012.

14- Mozaffar Shaheen and Schedler Andreas " The comparative study of electoral governance: an introduction"; International Political science review, vol: 23, 2002.

15- Norris Pippa ''The new research agenda studying electoral integrity.".Electoral studies. Vol 32; 2013.

16- ____.____ ; "Cultural explanations of electoral reform : a policy cycle model ".West European politics. Vol 34; May 2011.

17- Simpser Alberto ; Daniela Donno ;'' Can international election monitoring harm governance ?''. The journal of politics. Vol 74 ; 2012.

18- Stein Robert ; Vonnahme Greg'' Voting technology ; electoral administration ; and voter performance''. Election law journal. Vol7 ; 2008.

19- Van Aaken Anne;"Independent electoral management bodies and international election observer missions: any impact on the observed level of Democracy ? Conceptual Framework". Constitutional Political economy.vol 20; January 2009.

C-Site webs:

1- Adel Mohamed Abdellatif " Good governance and its Relationship to Democracy and Economic development'' from: ftp://pogar.org/LocalUser/.../**governance**/aa/goodgov.pdf; *01 March 2015.*

2- Boserup Rasmus Alenius ''Authoritarianism and media in Algeria''.from : http://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2013/07/authoritarianism-media-algeria-ims-20131.pdf ; 31/05/2015.

3- Etannibi Eo Alemika "Quality of elections, satisfaction with Democracy and Political trust in Africa "working paper
from: *www.afrobarometer.org/files/.../AfropaperNo84.pdf* ,05 March 2015.

4- Gabriela Da Silva Tarouco ;" The role of Political parties in electoral governance : delegation and the quality of elections in Latin America "
from :http://www.ssrn.com/abstract=2440449; 01 mars 2015.

5- Gronke Paul ; Hicks James ;'' Re-examining Voter Confidence as metric for election perferomance''. From :
http://ebooks.cambridge.org/chapter.jsf?bid=CBO9781107589117&cid=CBO9781107589117A017&tabName=Chapter. 22 /05/2015.

6- Lau Anderson Asger; Lassen David Dreyer'' Fisical governance and electoral accountabilitiy : evidence from late budgets''. From
http://www.researchgate.net/publication/228211862_Fiscal_Governance_and_Electoral_Accountability_Evidence_from_Late_Budgets ..22/05/2015 .

7- National Democratic Institute; Final report on Algeria's legislative election10 May 2012 *https://www.**ndi**.org/**algeria***;20/05/2015.

8- N.Kerr Nicholas;"Electoral Governance in sub- Saharan Africa: assessing the impact of electoral management bodies, Autonomy and capacity on citizens preceptions of electoral quality."from:*www.ifes.org/.../Electoral-Governance-in-sub-Sahara...*,05 Mars 2015.

9- Pippa Norris "Concepts of Democratic governance"
from :www.hks.harvard.edu/.../1%20DPI403%20Concepts;01 *March 2015.*

10- Tesler Mark '' Determinants of political participation and electoral behavior in the arab world : findings and insights from the arab

barometer''. From

https://www.princeton.edu/~ajamal/Tessler.Jamal.DeMiguel.pdf ;

22/05 /2015.

11- The Carter center ; " The final report of people 's national assembly elections in Algeria".

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/algeria-may2012-final-rpt.pdf ; 20/05/2015.

12- Zaki Moheb ;'' The status of political parties in the arab world'' ;

from: http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?lang=en&id=112969 ; 29 /05/2015.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فـــــــهـــــرس الأشـــــــكـــــــال

فـــــــهـــــرس الأشـــــكـــــــال

فهرس المحتويات

فهـــرس المـــحتويـــــــات

فهـــرس المــــحتويـــــــــــات

فهــــرس المـــــحتويـــــــــــات

فهـــرس المـــحتويـــــــــات

فهـــرس المـــــحتويــــــــــات

ملخصات الأطروحة

ملخص الأطروحة بالعربية

دور حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية: حالة الجزائر

إعداد: كيم سمير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1

إشراف: الأستاذ الدكتور ناجي عبد النور

إن هذه الأطروحة تحاول تحليل وتوصيف أهم المعايير الدولية الخاصة بجودة ونزاهة إدارة العملية الإنتخابية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية الحكومية، والمراكز المختصة في الشؤون الإنتخابية، كما تسعى لتحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية الفعالة.

على أساس ماتقدم تم إختبار مدى قابلية تجسيد معايير الحوكمة الإنتخابية في إطار البيئة السياسية والقانونية للدول العربية ومنها الجزائر، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للعملية الإنتخابية في الجزائر ومدى مساهمته في تفعيل المشاركة الإنتخابية على ضوء التحليل الميداني للمشاركة الإنتخابية في إطار الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014.

وقد سعت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بكيفية مساهمة الإدارة الجيدة للعملية الإنتخابية في تفعيل المشاركة الإنتخابية على ضوء الدراسة الميدانية للإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014. وقد تم معالجة هذه الإشكالية من خلال إفتراض أن هناك علاقة بين نزاهة وجودة الإدارة الإنتخابية والمشاركة الإنتخابية الفعالة، إضافة إلى وجود علاقة بين ثقة الشركاء في مصداقية العملية الإنتخابية وإرتفاع مستويات المشاركة الإنتخابية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بالسياق النظري والتحليلي والميداني والإستشرافي، حيث أن فعالية ومصداقية الإدارة الإنتخابية ترتبط بإحترامها لمبادئ الشفافية والنزاهة والحياد، وذلك من أجل كسب ثقة الناخبين، ومن ثم تحفيزهم للمشاركة في العملية الإنتخابية. كما أن حوكمة إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر لازالت تحتاج المزيد من الضمانات لتحقيق منطق الحياد في إدارة العملية الإنتخابية، وذلك بالنظر للتدخل الحكومي الواضح في تسيير وإدارة العملية الإنتخابية سواء من حيث تعيين أعضاء الإدارة الإنتخابية، أو من حيث الصلاحيات الممنوحة لأعضاء الجهاز التنفيذي.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية للمشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 من خلال عينات من طلبة العلوم السياسية في عدة جامعات وطنية أن إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر تحظى بمستوى ضعيف من الثقة لدى جمهور الناخبين، وذلك لإعتبارات متعلقة بغياب فعالية وإستقلالية مختلف هيئات الإدارة الإنتخابية، وإعتبارها آداة لتجديد القواعد السلطوية للنظام الحاكم. وهو مايفسر العزوف الكبير عن المشاركة في العملية الإنتخابية، الذي ينم على عدم الرضا عن الوضع القائم، وكذا عدم الإيمان بالعملية الإنتخابية بحد ذاتها كأداة للتغيير السلمي والتعبير عن آراء الناخب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإنتخابية- الإدارة الإنتخابية- النزاهة الإنتخابية- الجودة الإنتخابية- المشاركة الإنتخابية.

Abstract

Titlle : The Role of Electoral Governance in the Activation of Electoral Participation : The Case of Algeria

Submitted by : KIME Samir

Supervised by: Pr.Dr. NADJI Abdenour

This thesis tries to analyse and describe the main global norms related the quality and the integrity of the electoral process that supported by intergovernmental organizations and specialized centers in electoral affairs, also tries to determine the relation between good managment of the electoral process and effective electoral participation.

So, The susceptibility to apply electoral governance standards in the political and legal context of the Arabic countries -including Algeria- has been tested through analyzing the legal and the regulatory framework of the electoral process in Algeria, and it's contribution to the activation of electoral participation, based on the field analysis of the electoral participation on the Algerian presidential elections 17 April 2014.

This study tries to address the following problem question: How good managment of the electoral process can activate and effect the electoral participation? through the analyzing of the electoral participation on the Algerian presidential elections 17 April 2014. By supposing that there is a relation between the quality and the integrity of the electoral process and effective electoral participation, and that there is a relation between the confidence of the partners in the credibility of the electoral process and high levels of electoral participation.

The study concluded a set of results that related with the theoretical and analytical, field, prospective framework, where the effectiveness and the credibility of the electoral administration linked to norms of: respect transparency; integrity; neutrality; to earn the confidence of the voters, then motivate them to participate largely in the electoral process. Also the electoral governance in Algeria needs more guaranties in order to achieve the logic of neutrality in electoral process management, because of the clearly governmental intervention in the electoral process management, whether the appointment of the electoral administration members, or the powers given for the governmental sector.

The scope of this study limited to the electoral participation in the Algerian presidential election 17 April 2014 case, through some samples of political science students from many national universities explained that electoral management in Algeria has a weak level of confidence for the electorate, because of many considerations related with the absence of the effectiveness and the independence of the electoral administration, and consider just as a tool to the authoritarian system's renewal. For this we can explain the high abstention levels as expression of dissatisfaction with the current situation, and image of the electoral process as a tool to peaceful change, and express the views of the Algerian electorate.

Key words: Electoral Governance, Electoral managment, Electoral Integrity, Electoral Quality, Electoral participation.